

جامعة القاهرة
كلية التخطيط الإقليمي والعمراني

منهج لتأثير العناصر الإقليمية بالمدين المتوسطة على توجيه
النمو العمراني

رسالة معدة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التخطيط الإقليمي
مقدمة من المهندسة :

مها سامي كامل
المدرس المساعد بمركز بحوث الإسكان والبناء

إشراف :

الأستاذ الدكتور / محمد طاهر الصادق
الأستاذ بقسم التنمية الإقليمية
وعميد كلية التخطيط الإقليمي والعمراني جامعة القاهرة (سابقا)

الأستاذ الدكتور / سامي أمين عامر
الأستاذ بقسم التنمية الإقليمية
وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

الأستاذ الدكتور / ليلى أحمد محرم
أستاذ ورئيس قسم الهندسة المعمارية
كلية الهندسة - جامعة طنطا

ديسمبر ٢٠٠٠

إهداء . . .

إلى كل من له فضل على :

إلى أبي وأمي ، إلى أساتذتي الكرام . . .

شكر و تقدير...

يود الباحث أن يعبر عن عميق عرفانه بالشكر و الامتنان للأب الفاضل و العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ محمد طاهر الصادق- العميد السابق لكلية التخطيط الإقليمي و العمرانى - جامعة القاهرة ، ليس فقط على الإسهامات والتوجيهات المثمرة و التى بفضلها أنجز هذا البحث، بل لرعايته الأبوية المستمرة للباحث منذ بداية دراسته الجامعية.

و يتوجه الباحث بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ الدكتور/ ليلى أحمد محرم الأستاذ و رئيس قسم العمارة بكلية الهندسة - جامعة طنطا، للرعاية و الإهتمام و التوجيهات المستمرة التى أحاطت بها الباحث و أثمرت عن إتمام هذا العمل.

كما يتوجه الباحث بالشكر و التقدير للأستاذ الدكتور/ سامي أمين عامر الأستاذ و وكيل كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة ، على نصائحه القيمة و اهتمام و دعمه للباحث بمراحل الدراسة المختلفة.

و يخص الباحث بالتقدير جميع السادة الأفاضل الأساتذة بكلية التخطيط الإقليمي و العمرانى و الهيئة العامة لمركز بحوث الإسكان و البناء لمساندتهم و معاونتهم القيمة التى ساهمت فى إنهاء هذه الرسالة البحثية.

وفى النهاية يذكر الباحث بكل الشكر جميع الزملاء الذين لم يخلوا بالجهد و الوقت لمعاونة الباحث سواء فى الدراسة التطبيقية أو فى إظهار بيانات الدراسة حتى إتمام الدراسة.

موضوع البحث :

"منهج لتأثير العناصر الإقليمية بالمدن المتوسطة في توجيه النمو العمرانى"

هدف البحث :

الوصول إلى وسيلة لقياس تأثير إضافة العناصر الإقليمية على عمران المدينة ومنها يمكن التوصل إلى مناهج جديدة للتنبؤ باتجاهات ومعدلات النمو العمرانى وتوجيه الإمتدادات والتوسعات فى المدن المصرية بهدف التحكم فى العمران .

الفرضية البحثية :

أن استحداث عنصر إقليمى فى عمران المدينة هو من أكثر العناصر تأثيرا على توجيه العمران وجذبه إلى اتجاهات قد تكون مخالفة لما هو مخطط لنمو المدينة .
أو بصورة أخرى أن استحداث عناصر إقليميه سواء كانت خدمة إقليمية أو صناعة ذات طابع إقليمى أو محور حركة إقليمية هو من أكثر العوامل تأثيرا على جذب العمران فى اتجاهها وذلك دون الأخذ فى الاعتبار ما إذا كان هذا الاتجاه مرغوب فى الإمتداد إليه أو لا .

المنهج البحثى :

تتبع الدراسة عدة مناهج بحثية هى :

- المنهج الإستقرائى : دراسة تاريخية لمراحل التطور العمرانى للمدن محل الدراسة .
- المنهج التحليلى : تحليل معدلات واتجاهات النمو العمرانى فى مدن العينة قبل وبعد استحداث العنصر الإقليمى محل الدراسة .
- المنهج التطبيقى : وذلك بهدف الوصول إلى المنهج المقترح .

ملخص الرسالة

الباب الأول :

فى الباب الأول من هذه الدراسة نعرض مقدمة عن المشكلة التى يتناولها البحث بالدراسة وهى أساسا مشكلة التحكم العمرانى فى المدن المصرية المتوسطة والتى تعتبر من أكبر المشكلات العمرانية والاقتصادية فى الوقت الحالى .

وقد عنى البحث فى الأساس بمشكلة النمو العمرانى بصورته الجغرافية أو الفيزيائية ، أى زيادة مسطح المدينة فى إتجاهات بعينها مقاسا من الخرائط المساحية ، وأسباب هذا النمو وأسباب توجه العمران إلى إتجاه معين بمعدلات أكبر من الإتجاهات الأخرى .

وفى هذا الباب تم استعراض الفرضية البحثية والتى تنص على أن العناصر الإقليمية هى من أكثر العناصر تأثيرا على جذب العمران فى إتجاهها مع التعريف بالمقصود من العناصر العمرانية (خدمات إقليمية ممثلة فى الجامعة - محاور حركة إقليمية - توطن صناعى) .

وأیضا هدف البحث وهو الوصول إلى وسيلة لقياس تأثير هذه العناصر على العمران بحيث يمكن التوصل إلى مناهج جديدة للتنبؤ بمعدلات واتجاهات النمو العمرانى للمدن القائمة ، ثم تم عرض المنهجية البحثية التى تقوم على الطريقة التحليلية للخرائط المساحية وخرائط التطور العمرانى للمدن محل الدراسة .

وقد كان من الضرورى فى هذا الجزء التعرض للنسق الحضرى للمدن فى مصر حتى يمكن أن يعرض الباحث فلسفة تصنيف واختيار فئة المدن المتوسطة المذكورة فى الدراسة والتى عرفت بأنها فئة المدن من ١٠٠ - ٥٠٠ ألف نسمة وهى تمثل أساسا عواصم المحافظات أو المدن الثانية بالنسبة لإقليمها ،

وفى نهاية هذا الجزء يتعرض الباحث إلى العناصر الإقليمية التى سوف يختبر تأثيرها على المدن محل الدراسة كعوامل مؤثرة فى نموها العمرانى وهذه العناصر هى الخدمات الإقليمية ممثلة فى الجامعات ومحاور الحركة الإقليمية وتوطن الصناعات الكبرى فى المدن محل الدراسة مع عرض نظرى لتأثير هذه العناصر على النمو العمرانى.

الباب الثاني :

فى هذا الباب تم استعراض النظريات الإقليمية المختلفة لنمو المدن ، ولكن من الملاحظ عند استعراض هذه النظريات أن جميعها بصفة عامة يتعامل مع المدن من خلال دراسة نمو المدن كحجم سكاني أو كحجم إقتصادي ، ولكن لم يتطرق أى من هذه النظريات إلى التعامل مع المدينة كحجم مساحى أو جغرافى.

وقد افترضت كل النظريات وجود مركز للعمارة والتجارة فى الإقليم وأن كل السكان يحاولون زيادة دخلهم بواسطة إشغال الأرض تبعا لما يجذبهم أكثر .. وهذان العاملان هما اللذان يشكلان نمط إستعمالات الأراضى .

ولابد من تفهم هذه النظريات بشكل واضح وبخاصة هذه النظريات الخاصة بالنمو فى مدن العالم النامى حتى يمكن تفهم آليات أو ديناميكيات النمو العمرانى الجغرافى حيث أن الارتباط بينهما وثيق ولا يمكن التركيز على دراسة حركة واتجاهات النمو العمرانى لمدينة معينة دون أن نلم بديناميكيات التطور للمدينة وإقليمها سواء كان إقليمها المباشر أو إقليمها الأكبر .

وكذلك لابد من التعرف من خلال هذه النظريات على معنى إقليم المدينة المباشر وكيفية تحديده وذلك بالرغم من أننا فى الدول النامية ومنها مصر نعتمد فى تحديد إقليم المدينة على الحدود الإدارية لمركز المدينة وهو ليس بالضرورة مقررا للواقع حيث قد يتعدى نفوذ المدينة حدود مركزها الإدارية أو تقل عنه حسب نوعية الخدمات التى تقدمها لما حولها من ظهير ريفى .

ونجد أن معظم النماذج Models تفرض حالة إستاتيكية يبنون عليها معادلاتهم وهذا يعطى نتائج بعيدة كل البعد عن الواقع .. ولكن مع الزيادة الكبيرة فى إستخدام الكمبيوتر ومع كل المدخلات التى يمكن تغييرها مع الزمن اتضح أن هذه المعادلات بعيدة عن الواقع الفعلى .

وسيحاول البحث من وجهة نظره (بالرغم من عدم إمكان الوصول إلى العديد من البيانات المطلوبة بدقة) أن يحاول استعمال المتغيرات المحددة فى البحث للوصول إلى معادلة قد تكون أقرب إلى الواقع الفعلى من المتغيرات الإستاتيكية ، وتكون خاصة بالواقع المصرى .

ولذلك كان من الضرورى فى هذا الباب كمقدمة نظرية استعراض عدة عوامل مؤثرة فى نمو المدن العمرانى وفى إتجاهات هذا النمو . وفى النهاية عرض الباحث مفهوم المدن المتوسطة وهى فئة المدن التى سوف يتم التعامل معها من خلال البحث وهى فئة المدن بين ١٠٠ إلى ٥٠٠ ألف نسمة حيث أنها فئة المدن التى تظهر فيها بوضوح العلاقات الإقليمية بين المدينة وإقليمها المباشر .

الباب الثالث :

يتعرض البحث فى هذا الجزء إلى وسائل التحكم فى العمران من خلال جوانبه الثلاث وهى التوجيه والتشريعات وإدارة العمران مع عرض لوسائل التحكم فى العمران بصفة عامة على مستوى العالم .

وفى بداية هذا الجزء كان لابد من التطرق إلى التكوين الإقليمى لمصر وتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية والذى كان بهدف التنمية العمرانية والاقتصادية للدولة مع إلقاء الضوء على مشكل ونقاط الضعف فى هذا التقسيم .

ثم بعد ذلك يتم عرض التشريعات الخاصة بتنظيم النمو العمرانى فى مصر ونقاط الضعف فى هذه التشريعات والقوانين الخاصة بالتحكم العمرانى وكذلك مشكلات الإدارة والسياسة العامة للتنمية العمرانية .

وفى الجزء الأخير من الباب يتم عرض تجربتين من التجارب الخاصة بالدول الأجنبية إحداها دولة متقدمة وهى الدانمارك ونعرض فيها مدينة كوبنهاجن والتى نجح القائمون على تخطيطها فى أن يحكموا نموها العمرانى تماما طبقا لما هو مخطط لها على مدار خمسون عاما ، أما الدولة الأخرى فهى من الدول النامية وهى البرازيل والتى نعرض منها تجربة مدينة نيوبرازيليا العاصمة الجديدة للبرازيل والتى قصد بإنشائها أن تكون عاصمة جديدة ذات مخطط سليم خال من العشوائيات وكان المستهدف أن تستوعب المدينة ١ / ٢ مليون نسمة بعد ٢٥ عاما ولكن بعد هذه المدة كانت المدينة تحتوى على ثلاث أضعاف هذا العدد مما أدى إلى تدهور الأحوال العمرانية وزادت العشوائيات الإمتدادات العمرانية غير المحكومة .

وفى نهاية الباب يتم ذكر الدروس المستفادة من هاتين التجربتين مع بيان أوجه التشابه والاختلاف بين ظروفهما والواقع المصرى .

الباب الرابع :

يعرض هذا الجزء من الدراسة ما تم القيام به من دراسة التطبيقية بهدف تحقيق فرضية البحث مع عرض لأسلوب ومراحل هذه الدراسة . وفى البداية عرض لأهمية الدراسة والتى وجد أن الأبحاث السابقة لم تتطرق إلى النمو الجغرافى بصورته الفيزيائية لنمو المدن بقدر ما عنت معظم الدراسات بالنمو الإقتصادى والحجمى للمدن .

وبعد ذلك ينتقل هذا الجزء إلى عرض بدائل إختيار عينات المدن وسبب إختيار هذا البديل ومنهج إختيار عينات المدن محل الدراسة وهي :

بالنسبة لعنصر الجامعة ندرس مدن طنطا وأسيوط وقنا والزقازيق .

بالنسبة لعنصر محاور الحركة الإقليمية ندرس مدن قنا وبلييس وبنى سويف .

بالنسبة لعنصر الصناعة الإقليمية ندرس مدن طنطا وكفر الدوار وكفر الزيات وأسوان .

وينتقل البحث إلى منهج الدراسة وأسلوبها حيث أن المنهج يقوم على تحليل التطور التاريخي للنمو العمراني للمدن من خلال الخرائط المساحية وخرائط وبيانات التطور العمراني للمدن محل الدراسة ثم تقسيم كل مدينة إلى مناطق أو أجزاء متجانسة بقدر المستطاع في إمكانات النمو العمراني للمقارنة بين معدلات النمو في كل منطقة مع توقيع العنصر الإقليمي محل الاختبار في منطقه لبيان مدى تأثيره على معدلات النمو العمراني في اتجاهه . وذلك بهدف الوصول إلى وسيلة لقياس تأثير إضافة أى من العناصر الإقليمية محل الاختبار إلى عمران المدن القائمة حتى يمكن في المستقبل التنبؤ بمعدلات واتجاهات النمو العمراني لهذه المدن .

وفي نهاية هذا الجزء يعرض لمراحل النمو العمراني لكل من مدن العينة من خلال الخرائط التي حدثت عن طريق الخرائط المساحية وخرائط التطور العمراني مع بيان التطور في مساحات ومعدلات النمو العمراني لكل من هذه المدن .

الباب الخامس :

وهو الباب الذي يختبر فيه الباحث الفرضية الأساسية للبحث مع قياس العلاقة التبادلية بين النمو العمراني للمدن والعناصر الإقليمية التي تحتويها وعرض النتائج المستفاه من هذه الدراسة، وقد تطرق البحث إلى ثلاث من العناصر الإقليمية لدراستها وهي :

- الجامعة وتأثيرها على العمران من خلال دراسة مدن طنطا والزقازيق وأسيوط وقنا .
- محاور الحركة الإقليمية وتأثيرها على النمو العمراني من خلال دراسة مدن بلييس وقنا وبنى سويف .
- التوطن الصناعي وتأثيره على العمران من خلال دراسة مدن طنطا وكفر الزيات وكفر الدوار وأسوان

و من خلال الدراسة وتحليل معدلات النمو العمراني في هذه المدن واتجاهاته يقترح منهج خاص يمكن إتباعه في المدن المصرية للتحكم في توجيه وتشكيل العمران مع إقتراح لكيفية تطبيقه على الواقع المصرى وذلك عن طريق التنبؤ بمعدلات واتجاهات النمو العمرانى .

النتائج النهائية :

يعرض للتوصيات المستنتجة من الدراسة .

فهرس الموضوعات :

١- الباب الأول :

المشكلة البحثية وخلفيتها

١	مقدمة
٢	١-١ مشكلة التحكم فى النمو العمرانى فى مصر
٤	٢-١ أهمية المشكلة البحثية
٥	هدف البحث
٥	الفرضية البحثية
٦	المنهج البحثى
٦	مشكلات الدراسة
٧	٣-١ النسق الحضرى فى مصر
١١	٤-١ فلسفة تصنيف وإختيار المدن المتوسطة
١٤	تعريف المدن المتوسطة
١٧	٥-١ العوامل المؤثرة فى نمو المدن
١٨	١-٥-١ تأثير وجود خدمة إقليمية
١٩	٢-٥-١ تأثير وجود محور حركة إقليمي
١٩	٣-٥-١ تأثير وجود منطقة صناعية
٢٠	خلاصة الباب الأول
٢١	مراجع الباب الأول

٢ - الباب الثانى

نظريات النمو العمرانى للمدن وعلاقتها بالإقليمية

٢٢	مقدمة
٢٣	١-٢ مفهوم الإقليمية
٢٣	١-١-٢ تحديد الإقليم التخطيطى

٢٥	٢-١-٢ التوزيع الإقليمي للمدن
٢٥	أ - تحديد إقليم المدينة
٢٦	ب- العوامل التي تؤثر على شكل الإقليم ومساحته
٢٧	ج- المدينة وإقليمها الديموغرافى
٢٧	د- إقليم المدينة الجغرافى
٢٨	٢-٢ نظريات التنمية الإقليمية
٢٩	١-٢-٢ نظرية الحلقات المركزية
٣٠	٢-٢-٢ نظرية المواقع
٣٢	٣-٢-٢ نظرية التجمع
٣٣	٤-٢-٢ نظرية الأساس الإقتصادى
٣٤	٥-٢-٢ نظرية أقطاب النمو ومواقع التنمية والانتشار
٣٦	٦-٢-٢ نظرية الموقع الصناعى
٣٩	٧-٢-٢ نظرية مناطق الأسواق والتجمع
٤٠	٣-٢ التركز الحضرى والتباين الإقليمى
٤٠	أ- نظرية التراكم السببى
٤١	ب-ديناميكية التنمية الإقليمية
٤١	ج-تطور السياسات المكانية فى الدول النامية
٤٢	د- أقطاب التنمية فى الدول النامية
٤٥	٤-٢ النمو العمرانى وعلاقته بالنظرية الإقليمية للتنمية
٤٥	١-٤-٢ منهج السياسات الإقليمية
٤٧	٢-٤-٢ المظاهر المصاحبة للنمط العمرانى الحالى فى الدول النامية
٤٧	أ- التحضر
٤٨	ب-الأحادية
٤٩	ج-التفاوت وعدم الاتزان الإقليمى
٥٠	٣-٤-٢ العوامل المؤثرة على النمو العمرانى للمدن
٥٦	٥-٢ مفهوم التوسط فى المدن
٥٧	١-٥-٢ الموقع الإدارى للمدن المتوسطة

٥٨	٢-٥-٢ الخصائص السكانية للمدن المتوسطة
٥٩	٣-٥-٢ الخصائص الاقتصادية والاجتماعية
٦١	٦-٢ ديناميكيات النمو في المدن المتوسطة
٦٦	خلاصة الباب الثاني
٦٨	مراجع الباب الثاني

٣- الباب الثالث :

التحكم في العمران :

توجيه - تشريعات - إدارة

٧٢	مقدمة عامة عن وسائل التحكم في العمران
٧٤	١-٣ التكوين الإقليمي في مصر
٧٥	١-١-٣ نظرة تاريخية على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية
٧٩	٢-١-٣ الخل في التوزيع الإقليمي في مصر
٨٢	٣-١-٣ المشكلة الإقليمية في مصر
٨٣	٤-١-٣ التفاعل بين المدن
٨٧	٢-٣ تشريعات وإدارة
	(التشريعات الخاصة بتنظيم النمو العمراني)
٨٧	مقدمة عن التحكم في العمران في مصر
٨٨	١-٢-٣ نظرة عامة على التشريع في مصر
٩٠	٢-٢-٣ التشريعات المنظمة للعمران
٩٤	٣-٢-٣ الهيكل الإداري والتنظيمي في مصر
٩٩	٤-٢-٣ مشكلات الإدارة والسياسة العامة للتنمية بالأقاليم

محتويات البحث

١٠٠	٣-٣ التجارب العالمية فى مجال التحكم فى العمران
	٣-٣-١ مثال للمدن التى نجحت فى مجال التحكم فى العمران
١٠١	مدينة كوبنهاجن
١٠١	أ - النمط الإقليمى الأوروبى وسياسة فتح الحدود
١٠٣	ب- التخطيط على مدار ٥٠ عاما
١٠٥	ج- محاور المخطط العام
	٣-٣-٢ مثال للمدن التى فشلت فى التحكم فى العمران
١٠٧	مدينة برازيليا
١٠٧	أ - نظرة تاريخية
١١٢	ب-أسباب التدهور العمرانى
١١٤	ج- نظرة إلى المشكلة
١١٥	٣-٣-٣ دروس مستفادة من التجارب العالمية فى توجيه النمو العمرانى
١١٦	أ-الجوانب السلبية والإيجابية
١١٦	ب- الظروف الإجتماعية والإقتصادية المحيطة بتلك التجارب
	ج-التشابه والإختلاف بين ظروف التطبيق لهذه التجارب
١١٧	والظروف المصرية
١١٨	خلاصة الباب الثالث
١١٩	مراجع الباب الثالث

٤- الباب الرابع

١٢١	الدراسة التطبيقية
١٢١	٤-١ أهمية الدراسة التطبيقية
١٢٥	٤-٢ منهج الدراسة التطبيقية
١٢٨	٤-٣ بدائل إختيار العينة
١٣٠	٤-٤ منهج إختيار العينة
١٣٢	٤-٥ مراحل الدراسة التطبيقية

محتويات البحث

١٣٤	٦-٤ مدن الدراسة التطبيقية
١٣٤	١-٦-٤ المدن التي تحتوى على عنصر الجامعة
١٣٤	١- مدينة طنطا
١٣٨	٢- مدينة أسيوط
١٤١	٣- مدينة قنا
١٤٥	٤- مدينة الزقازيق
١٤٩	٢-٦-٤ المدن التي يمر بها محور حركة إقليمي
١٤٩	١- مدينة قنا
١٤٩	٢- مدينة بلبيس
١٥٣	٣- مدينة بنى سويف
١٥٦	٣-٦-٤ المدن التي بها توطن للصناعات الكبيرة
١٥٦	١- مدينة طنطا
١٥٦	٢- مدينة كفر الدوار
١٥٩	٣- مدينة كفر الزيات
١٦٢	٤- مدينة أسوان
١٦٦	خلاصة الباب الرابع
١٦٧	مراجع الباب الرابع

٥- الملحق الخامس

١٦٩	نتائج الدراسة التطبيقية
١٦٩	مراحل استخلاص نتائج الدراسة
١٧٠	١-٥ تأثير إنشاء الجامعة على النمو العمرانى للمدن
١٧١	١- مدينة طنطا
١٨١	٢- مدينة أسيوط
١٩٠	٣- مدينة الزقازيق
١٩٩	٤- مدينة قنا
٢١٠	٢-٥ تأثير إنشاء محاور الحركة الإقليمية على النمو العمرانى للمدن

محتويات البحث

٢١٢	١- مدينة قنا
٢٢١	٢- مدينة بلبيس
٢٢٩	٣- مدينة بنى سويف
٢٤١	٣-٥ تأثير توطن الصناعات الكبرى على النمو العمرانى للمدن
٢٤٣	١- مدينة طنطا
٢٥١	٢- مدينة كفر الدوار
٢٦٠	٣- مدينة كفر الزيات
٢٦٨	٤- مدينة أسوان
٢٧٩	خلاصة الباب الخامس
	٦- الباب السادس
٢٨٣	التوصيات
٢٨٨	المراجع

فهرس الخرائط

٩	- التوزيع الجغرافى للتجمعات الحضرية فى مصر
٧٨	- الأقاليم التخطيطية
١٠١	- المخطط الإقليمى وإستراتيجية التنمية العمرانية لمدينة كوبنهاجن
١٠٣	- فكرة المخطط العام منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٩
١٠٤	- المخطط الحالى والمستقبلى لمدينة كوبنهاجن
١٠٥	- النمط العمرانى لمدينة كوبنهاجن
١٠٨	- موقع مدينة برازيليا بالنسبة للأقاليم المحيطة بها
١١٠	- موقع مدينة برازيليا بالنسبة لإقليمها المباشر
١١١	- الفكرة التخطيطية لمدينة برازيليا
١٣٤	- موقع مدينة طنطا من التقسيم الإدارى لمحافظة الغربية
١٣٥	- التوزيع الحجمى والجغرافى للتجمعات العمرانية بمحافظة الغربية
١٣٦	- مساحات ومعدلات النمو السنوى لمراحل التطور العمرانى لمدينة طنطا
١٣٩	- مساحات ومعدلات النمو السنوى لمراحل التطور العمرانى لمدينة أسيوط
١٤٣	- مساحات ومعدلات النمو السنوى لمراحل التطور العمرانى لمدينة قنا
١٤٦	- مساحات ومعدلات النمو السنوى لمراحل التطور العمرانى لمدينة الزقازيق
١٤٧	- موقع مدينة الزقازيق بالنسبة لمحافظة الشرقية وارتباطها بباقى المدن بالمحافظة
١٥٠	- موقع مدينة بلبس بالنسبة لمحافظة الشرقية وبالنسبة لإقليمها المباشر
١٥١	- مساحات ومعدلات النمو السنوى لمراحل التطور العمرانى لمدينة بلبس
١٥٢	- الحيز العمرانى لمدينة بلبس ١٩٩٣
١٥٤	- مساحات ومعدلات النمو السنوى لمراحل التطور العمرانى لمدينة بنى سويف
١٥٧	- مساحات ومعدلات النمو السنوى لمراحل التطور العمرانى لمدينة كفر الدوار
١٦٠	- مساحات ومعدلات النمو السنوى لمراحل التطور العمرانى لمدينة كفر الزيات
١٦٤	- مساحات ومعدلات النمو السنوى لمراحل التطور العمرانى لمدينة أسوان
١٧٣	- تحليل مساحات ومعدلات النمو العمرانى للمناطق المختلفة فى مدينة طنطا

- ١٧٧ - خريطة افتراضية لمدينة طنطا فى حالة عدم إنشاء الجامعة
- ١٧٨ - تحليل مساحات ومعدلات النمو فى المناطق المختلفة فى الخريطة الافتراضية
- ١٧٩ - مقارنة بين الخريطة الحالية والافتراضية لمدينة طنطا
- ١٨٢ - تحليل مساحات ومعدلات النمو العمرانى للمناطق المختلفة فى مدينة أسيوط
- ١٨٦ - خريطة افتراضية لمدينة أسيوط فى حالة عدم إنشاء الجامعة
- ١٨٧ - تحليل مساحات ومعدلات النمو فى المناطق المختلفة فى الخريطة الافتراضية
- ١٨٨ - مقارنة بين الخريطة الحالية والافتراضية لمدينة أسيوط
- ١٩٠ - التخطيط العام المقترح لمدينة الزقازيق ١٩٧٤
- ١٩١ - تحليل مساحات ومعدلات النمو العمرانى للمناطق المختلفة فى مدينة الزقازيق
- ١٩٥ - خريطة افتراضية لمدينة الزقازيق فى حالة عدم إنشاء الجامعة
- ١٩٦ - تحليل مساحات ومعدلات النمو فى المناطق المختلفة فى الخريطة الافتراضية
- ١٩٧ - مقارنة بين الخريطة الحالية والافتراضية لمدينة الزقازيق
- ٢٠٠ - تحليل مساحات ومعدلات النمو العمرانى للمناطق المختلفة فى مدينة قنا
- ٢٠٣ - خريطة افتراضية لمدينة قنا فى حالة عدم إنشاء الجامعة
- ٢٠٤ - تحليل مساحات ومعدلات النمو فى المناطق المختلفة فى الخريطة الافتراضية
- ٢٠٥ - مقارنة بين الخريطة الحالية والافتراضية لمدينة قنا
- ٢١١ - نمط النمو والتكثيف العمرانى فى إتجاه محاور الحركة فى مناطق النمو العشوائى
- ٢١٣ - تحليل مساحات ومعدلات النمو العمرانى للمناطق المختلفة فى مدينة قنا
- ٢١٧ - خريطة افتراضية لمدينة قنا فى حالة عدم إنشاء محور الحركة
- ٢١٨ - تحليل مساحات ومعدلات النمو فى المناطق المختلفة فى الخريطة الافتراضية
- ٢١٩ - مقارنة بين الخريطة الحالية والافتراضية لمدينة قنا
- ٢٢٢ - تحليل مساحات ومعدلات النمو العمرانى للمناطق المختلفة فى مدينة بلبس
- ٢٢٥ - خريطة افتراضية لمدينة بلبس فى حالة عدم إنشاء محور الحركة
- ٢٢٦ - تحليل مساحات ومعدلات النمو فى المناطق المختلفة فى الخريطة الافتراضية
- ٢٢٧ - مقارنة بين الخريطة الحالية والافتراضية لمدينة بلبس
- ٢٣٠ - تحليل مساحات ومعدلات النمو العمرانى للمناطق المختلفة فى مدينة بنى سويف
- ٢٣٤ - خريطة افتراضية لمدينة بنى سويف فى حالة عدم إنشاء محورى الحركة

٢٣٥	- تحليل مساحات ومعدلات النمو في المناطق المختلفة في الخريطة الافتراضية
٢٣٦	- مقارنة بين الخريطة الحالية والافتراضية لمدينة بنى سويف
٢٤١	- محور التوطن الصناعى فى الدلتا
٢٤٤	- تحليل مساحات ومعدلات النمو العمرانى للمناطق المختلفة فى مدينة طنطا
٢٤٧	- خريطة افتراضية لمدينة طنطا فى حالة عدم التوطن الصناعى بها
٢٤٨	- تحليل مساحات ومعدلات النمو فى المناطق المختلفة فى الخريطة الافتراضية
٢٤٩	- مقارنة بين الخريطة الحالية والافتراضية لمدينة طنطا
٢٥٢	- تحليل مساحات ومعدلات النمو العمرانى للمناطق المختلفة فى مدينة كفر الدوار
٢٥٦	- خريطة افتراضية لمدينة كفر الدوار فى حالة عدم التوطن الصناعى بها
٢٥٧	- تحليل مساحات ومعدلات النمو فى المناطق المختلفة فى الخريطة الافتراضية
٢٥٨	- مقارنة بين الخريطة الحالية والافتراضية لمدينة كفر الدوار
٢٦١	- تحليل مساحات ومعدلات النمو العمرانى للمناطق المختلفة فى مدينة كفر الزيات
٢٦٤	- خريطة افتراضية لمدينة كفر الزيات فى حالة عدم التوطن الصناعى بها
٢٦٥	- تحليل مساحات ومعدلات النمو فى المناطق المختلفة فى الخريطة الافتراضية
٢٦٦	- مقارنة بين الخريطة الحالية والافتراضية لمدينة كفر الزيات
٢٦٩	- تحليل مساحات ومعدلات النمو العمرانى للمناطق المختلفة فى مدينة أسوان
٢٧٢	- خريطة افتراضية لمدينة أسوان فى حالة عدم التوطن الصناعى بها
٢٧٣	- تحليل مساحات ومعدلات النمو فى المناطق المختلفة فى الخريطة الافتراضية
٢٧٤	- مقارنة بين الخريطة الحالية والافتراضية لمدينة أسوان

فهرس الجداول والرسوم البيانية

- جدول يوضح قوة تأثير العوامل المختلفة التي تؤثر في اتجاهات النمو العمراني ٥٥
- النمو العمراني لمدينة طنطا ونسب النمو على مستوى المناطق ١٧٤
- جدول يوضح مساحات ومعدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة بمدينة طنطا ١٧٥
- جدول يوضح معدلات النمو في المناطق المختلفة لمدينة طنطا قبل وبعد الجامعة ١٧٦
- منحنيات مقارنة بين النمو العمراني الفعلي والمفترض للمناطق المختلفة في طنطا ١٧٩
- جدول يوضح مساحات ومعدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة بمدينة أسيوط ١٨١
- النمو العمراني لمدينة أسيوط ونسب النمو على مستوى المناطق ١٨٣
- جدول يوضح معدلات النمو في المناطق المختلفة لمدينة أسيوط قبل وبعد الجامعة ١٨٤
- منحنيات مقارنة بين النمو العمراني الفعلي والمفترض للمناطق المختلفة في أسيوط ١٨٩
- النمو العمراني لمدينة الزقازيق ونسب النمو على مستوى المناطق ١٩٢
- جدول يوضح مساحات ومعدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة بمدينة الزقازيق ١٩٣
- جدول يوضح معدلات النمو في المناطق المختلفة لمدينة الزقازيق قبل وبعد الجامعة ١٩٤
- منحنيات مقارنة بين النمو العمراني الفعلي والمفترض للمناطق المختلفة في الزقازيق ١٩٨
- جدول يوضح مساحات ومعدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة بمدينة قنا ١٩٩
- النمو العمراني لمدينة قنا ونسب النمو على مستوى المناطق ٢٠١
- جدول يوضح معدلات النمو في المناطق المختلفة لمدينة قنا قبل وبعد الجامعة ٢٠٢
- منحنيات مقارنة بين النمو العمراني الفعلي والمفترض للمناطق المختلفة في قنا ٢٠٦
- جدول يوضح تأثير إنشاء الجامعة على اتجاهات ومعدلات النمو العمراني في كل من المدن محل الدراسة ٢٠٨
- النمو العمراني لمدينة قنا ونسب النمو على مستوى المناطق ٢١٤
- جدول يوضح معدلات النمو في المناطق المختلفة لمدينة قنا قبل وبعد إنشاء الطريق ٢١٥
- منحنيات مقارنة بين النمو العمراني الفعلي والمفترض للمناطق المختلفة في قنا ٢٢٠
- جدول يوضح مساحات ومعدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة بمدينة بلبيس ٢٢١
- النمو العمراني لمدينة بلبيس ونسب النمو على مستوى المناطق ٢٢٣

- ٢٢٤ - جدول يوضح معدلات النمو في المناطق المختلفة لبليس قبل وبعد الطريق
- ٢٢٨ - منحنيات مقارنة بين النمو العمراني الفعلي والمفترض للمناطق المختلفة في بليس
- ٢٢٩ - جدول يوضح مساحات ومعدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة بمدينة بنى سويف
- ٢٣١ - النمو العمراني لبنى سويف ونسب النمو على مستوى المناطق
- ٢٣٢ - الجدول الخاص بتأثير الطريق الدائري على عمران مدينة بنى سويف
- ٢٣٣ - الجدول الخاص بتأثير محور الحركة الموصل إلى الكوبرى على العمران
- ٢٣٧ - منحنيات مقارنة بين النمو العمراني الفعلي والمفترض للمناطق المختلفة في بنى سويف
- جدول يوضح تأثير إنشاء محاور الحركة على اتجاهات ومعدلات النمو العمراني
- ٢٣٨ في كل من المدن محل الدراسة
- ٢٣٤ - جدول يوضح مساحات ومعدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة بمدينة طنطا
- ٢٤٥ - النمو العمراني لمدينة طنطا ونسب النمو على مستوى المناطق
- جدول يوضح معدلات النمو في المناطق المختلفة لمدينة طنطا قبل وبعد
- ٢٤٦ التوطن الصناعي
- ٢٥٠ - منحنيات مقارنة بين النمو العمراني الفعلي والمفترض للمناطق المختلفة في طنطا
- ٢٥١ - جدول يوضح مساحات ومعدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة بمدينة كفر الدوار
- ٢٥٣ - النمو العمراني لمدينة كفر الدوار ونسب النمو على مستوى المناطق المختلفة
- جدول يوضح معدلات النمو في المناطق المختلفة لمدينة كفر الدوار قبل وبعد
- ٢٥٤ التوطن الصناعي وفي المرحلة التي تليها
- ٢٥٩ - منحنيات مقارنة بين النمو العمراني الفعلي والمفترض للمناطق المختلفة في كفر الدوار
- ٢٦٠ - جدول يوضح مساحات ومعدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة بمدينة كفر الزيات
- ٢٦٢ - النمو العمراني لكفر الزيات ونسب النمو على مستوى المناطق
- جدول يوضح معدلات النمو في المناطق المختلفة لمدينة كفر الزيات قبل وبعد
- ٢٦٣ التوطن الصناعي وفي المرحلة التي تليها
- ٢٦٧ - منحنيات مقارنة بين النمو العمراني الفعلي والمفترض للمناطق المختلفة في كفر الزيات
- ٢٦٨ - جدول يوضح مساحات ومعدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة بمدينة أسوان
- ٢٧٠ - النمو العمراني لأسوان ونسب النمو على مستوى المناطق

محتويات البحث

- جدول يوضح معدلات النمو فى المناطق المختلفة لمدينة أسوان قبل وبعد التوطن الصناعى وفى المرحلة التى تليها ٢٧١
- منحنيات مقارنة بين النمو العمرانى الفعلى والمفترض للمناطق المختلفة فى أسوان ٢٧٥
- جدول يوضح تأثير التوطن الصناعى على إتجاهات ومعدلات النمو العمرانى فى كل من المدن محل الدراسة ٢٧٦

الباب الأول:

المشكلة البحثية وخلفيتها

- ١- مشكلة التحكم فى النمو العمرانى فى مصر
- ٢- أهمية المشكلة البحثية
- ٣- النسق الحضرى فى مصر
- ٤- فلسفة واختيار المدن المتوسطة
- ٥- العوامل المؤثرة فى نمو المدن

الباب الأول :

المشكلة البحثية وخلفيتها

مقدمة :

تعرض هذه الدراسة إلى موضوع النمو العمراني للمدن وما تحدثه العناصر الإقليمية من تغيير في اتجاهات ومعدلات هذا النمو .

وهنا يجب إيضاح المقصود بالعناصر الإقليمية التي يتطرق إليها البحث وهي العناصر التي يحتويها عمران المدينة ولها تأثير إقليمي سواء على إقليم المدينة المباشر أم على إقليمها الأكبر ، حيث أن هناك العديد من العناصر الإقليمية الأخرى التي لن يتناولها البحث بالدراسة حيث أنها لا تشغل موقعا من عمران المدينة ويكون تأثيرها عاما على عمران المدينة ككل أو على النمو الحجمي والإقتصادي للمدينة وبالتالي فهي تخرج من نطاق الدراسة التي تعنى أساسا بالنمو العمراني في صورته الفيزيائية أي من واقع الخرائط المساحية للمدينة محل الدراسة . ولذلك سوف تركز الدراسة على دراسة ثلاثة من هذه العناصر الإقليمية وهي :

١-وجود خدمة إقليمية تعليمية (الجامعة) .

٢-محاور الحركة الإقليمية .

٣-وجود صناعة تخدم إقليم المدينة أو صناعة على مستوى قومي.

وقد أثبتت الدراسة أن هذه العناصر الثلاث -أو إحداها - عندما تستجد على عمران المدن القائمة فإنها تسبب تغيير في معدلات و اتجاهات النمو العمراني في هذه المدن .

ومن هنا فقد تم إختيار مجموعة من المدن القائمة ذات الفئة الحجمية من ١٠٠ - ٥٠٠ ألف نسمة لدراسة تأثير استحداث هذه العناصر على عمرانها ، ويجب هنا أن نذكر أن هناك بعض المدن تم فيها دراسة عنصرين مؤثرين .

ففي مجال دراسة تأثير إنشاء الجامعات في المدن القائمة تم إختيار أربعة مدن لدراستها

وهي : - مدينة طنطا - مدينة أسيوط

- مدينة الزقازيق - مدينة قنا

وفى مجال دراسة تأثير إنشاء محور حركة إقليمي جديد تم دراسة ثلاث مدن هي:

- مدينة قنا - مدينة بليس - مدينة بنى سويف

أما فى مجال تأثير الصناعة فقد تم دراسة ثلاث مدن تقع على المحور الصناعى الهام بالدلتا وهو طريق القاهرة/الإسكندرية الزراعى وهذه المدن هي :

- مدينة طنطا - مدينة كفر الدوار

- مدينة كفر الزيات - مدينة أسوان

١-١ مشكلة التحكم فى النمو العمرانى فى مصر:

أدت التغيرات الحضرية الكبيرة التى شهدتها العقود القليلة الماضية إلى التوصل لنتيجة مفادها أن تطوير نظرية التنمية المكانية يتطلب إيجاد علاقة بين النظريات المختلفة للتغير الاجتماعى والتنظيم المكانى ، فأصبح ذلك شرطا يتطلبه التنظيم المكانى فى المجتمع الإنسانى . ويعتمد تحليل التنمية المكانية أساسا على فرضية تعتبر أن المكان يؤثر فى العمليات الأساسية التى تجرى فى المجتمع ، كما تعتبر انعكاسا لها . فهذه العمليات كالهجرة والتوسع العمرانى والتصنيع وغيرها تفترض وجود بعد مكانى بطريقتين ، أولا لأنها تحدد المكان .. فهى تشكل هيكل التفاعل الإنسانى فى المكان من خلال شبكات النقل والإتصالات ونمو المدن إداريا وحضرية وتوزيع السلطة السياسية وتطور إقتصاد المكان ؛ ومن ناحية أخرى فإن تنظيمها المكانى يتأثر ويتبلور بواسطة الإطار المكانى القائم .

ونجد أن التغيرات الإقليمية التى لابد وأن تتأثر بها الأطر المكانية لا بد وأن تنعكس بدورها على الديناميكيات العمرانية لتوسعات المدن الواقعة فى مجال تأثيرها الإقليمى وذلك سواء فى حجم هذه التوسعات أو إتجاهاتها أو فى سرعة حدوث هذه التوسعات العمرانية . وعلى الرغم من أن الإنسان قد ألف حياة المدينة منذ زمن طويل ، إلا أنه لم يبد إهتماما بمشكلاتها ومستقبلها العمرانى إلا منذ فترة وجيزة ، فالمدينة المعاصرة وإن كانت قد أنجزت الكثير من التقدم التكنولوجى والإزدهار الثقافى ، إلا أنها كانت فى نفس الوقت سببا فى ظهور الكثير من المشكلات ^(١) ولا يمكن أن نهمل أن جانبا كبيرا من المشكلات التى تواجهها المدن المعاصرة بصفة عامة والمدن فى الدول النامية بصفة خاصة تبدأ من ظاهرة معينة يطلق عليها التضخم الحضرى والذى ينتج عنه تضخم سكان المدن بالنظر إلى متطلبات الإقتصاد الحضرى من ناحية والهيكل الأساسية للمدن من ناحية أخرى .. والفارق الأساسى بين التضخم الحضرى فى الدول الصناعية المتقدمة وفى الدول النامية هو أن الأخير غالبا ما يرتبط بتضخم

ريفى .. وهنا نشير إلى المدن الريفية التي قد تضخمت عددا وتحولت إلى مدن حضرية إداريا دون أن يصاحبها نمو فى الإنتاج أو تطور إقتصادى وإجتماعى .

ومن المكونات الأساسية فى تكوين المجتمع الحضارى هى التنمية العمرانية لأن تنمية الإنسان والحفاظ على مقدراته المادية لابد أن تبدأ بحل مشكلة التضخم العمرانى الغير مقنن وقد أصبح من الأساسى أن تعتمد المخططات العمرانية على دراسة دقيقة للواقع بأسلوب يخضع للإمكانات المحلية .

وقد أصبحت اليوم مسألة التنمية العمرانية متشعبة الإتجاهات وبصفة خاصة النمو العمرانى الذى نراه على أطراف كل قرية ومدينة حضرية بعد أن زحفت توسعات الحضر للبيئة الريفية ، وقد أصبحت الأراضى الزراعية أمام الزحف العمرانى للمدن فى نظر الفلاح سلعة ثمينة تمكنه من نهج أسلوب حياة جديدة ، مما نتج عنه إمتداد العمران بشكل مسرف وخطير وخاصة بالنسبة للمدن الزراعية وكذلك حدوث إختناقات فى المدن التى شتت إنتباه إنسان القرية مما زاد من معاناة المدن ومشاكلها .

ولكى يتمكن العلم من الوصول إلى حلول جذرية مفيدة لابد من الوصول إلى نوع من الدراسة العمرانية للنمط العمرانى ككل من النجع والقرية إلى المدينة ثم المدينة الأم أو مدينة الإقليم . وقد عانت المدينة الأم الكثير من المشكلات بشكل واضح حتى أصبح الإنسان العصورى فى الدول النامية يصارع المدينة الأم بدلا من الإهتمام بها ، ولتحقيق بيئة متكاملة بها كافة مقومات الحياة لابد أن يكون هدف البناء والتنمية فى الأساس إجتماعى وإقتصادى وسياسى سليم .. ولهذا نجد أن البيئة العمرانية بمبنى مصر فى حاجة ماسة إلى مخطط عمرانى يشمل الأقليم ككل بغرض الوصول إلى نوع من التحكم فى النمو العمرانى الذى يمثل - إذا لم يتم بصورة سليمة - خطورة فادحة على مكونات المدينة وحسن إستخدام وظائفها ، علاوة على إلتهاام الأراضى الزراعية للمدينة وهو ما نراه فى معظم مدن مصر التى قضى النمو العشوائى فيها على حوالى ٥٠% من الأراضى الزراعية التى حولها .

ونتيجة لهذا النمو الغير مقنن تقل كفاءة وظائف الخدمات والمرافق العامة ويصبح مركز المدينة بحكم وظيفته بعد إنتشار العمران من حوله مركزا إقليميا يضم المجتمعات الريفية المجاورة له والتى أصبحت بالمفهوم الخاطئ مجتمعات حضرية ، وهنا يجب التأكيد على أن مشكلة النمو العمرانى غير المحكوم ناتجة عن :

١- عدم فهم واع للتخطيط العمرانى للمدن الذى عادة ما يفترض النمو العمرانى

فى إتجاه معين وبعد عدة سنوات يفاجأ بأن النمو قد إتخذ إتجاهات مغايرة لما هو مفترض وذلك نتيجة لتدخل عوامل لم توضع فى الحسبان أثناء دراسة المخطط .

- ٢- عدم وجود حزم فى تطبيق التشريعات والقوانين التى تحكم النمو العمرانى .
- ٣- إستحداث مؤثر معين لم يكن قائما وقت دراسة المخطط مثل إنشاء مصنع أو خدمة إقليمية أو شق محور حركة .

وهنا نجد أنه لا بد على المخطط العمرانى أن يلم تماما بالصورة التى يتم فى إطارها حركة النمو العمرانى والسكانى فى الإقليم ومدى تأثير ذلك فى معدلات النمو العمرانى وتوجهاته بكل مدينة داخل الإقليم حتى يمكن التعرف على حركة النمو العمرانى لكل منها ومدى تأثير ذلك على الأراضى الفضاء المحيطة بهذه المدن ، ولا يتم ذلك إلا بالبداية فى التعرف على كافة المشاكل الإقليمية التى تؤثر وتتأثر بها أساليب التنمية الاقتصادية فى شتى المجالات .

وهذه الدراسة هى مجرد محاولة من الباحث لاستقراء تاريخ النمو العمرانى للمدن من خلال خرائط التطور العمرانى لها بمراحلها المختلفة مع التعرف على مسببات هذا النمو وما يوجه العمران فى اتجاه معين دون غيره من الإتجاهات مما يمكن واضع المخططات المستقبلية للمدن القائمة من التنبؤ بمعدلات واتجاهات النمو العمرانى فى المراحل المقبلة من خلال توزيع العناصر الإقليمية والعمرانية بالصورة التى تحقق أهداف المخطط .

١-٢ أهمية المشكلة البحثية :

عند بداية الدراسة فى مجال النمو العمرانى للمدن وجدت ثغرة كبيرة فى الدراسات التى تناولت نمو المدن حيث أن أغلب هذه الدراسات قد تناولت المشكلة من وجهة نظر النمو الحسمى للسكان أو النمو الإقتصادى للمدينة ولكن لم يتطرق أى من هذه الدراسات إلى موضوع الحجم المساحى للمدينة Physical كمسألة قائمة بذاتها كما لو كانت تأتى بصورة تابعة لزيادة الحجم السكانى ، ولكن فى واقع الأمر قد يكون النمو العمرانى كمساحة جغرافية من المشكلات القوية التى قد تعوق تنمية المدن وتؤدى إلى العديد من المشكلات ، فزيادة المساحة العمرانية بصورة غير مخططة تؤدى حتما إلى القصور فى الخدمات وتتطلب باستمرار امتداد فى المرافق وفى خطوط المواصلات مما يسبب أعباء مالية للمدن ، كما أن الأهم هو الإضرار الذى يلحق بالأراضى الزراعية المحيطة بالمدن من جراء هذه التوسعات .

ولكن بالرغم من أهمية هذه المشكلة فلم يتم تناولها بالدراسة التى تحاول تحليل أسبابها بهدف الوصول إلى تحجيم لها ولا أقول الحد منها حيث أنه من المتوقع نمو المدن جغرافيا نتيجة للنمو السكانى ولكن لا بد من تقنين هذا النمو وتوجيهه والتحكم فيه حتى لا يضر بكفاءة وظيفة المدينة مع الحفاظ على أساسيات التخطيط العمرانى المنظم بعيدا عن العشوائيات

والتخبط في الإمتدادات العمرانية الغير مقننة . حيث أن النمو العمرانى المقنن والتخطيط السليم للمناطق العمرانية يتيح أقصى إستفادة من الأراضى التى يمتد عليها العمران بدلا من إهدارها بالنمو العشوائى الذى عادة ما يكون مخلخلا ذو كثافات منخفضة .

وتظهر الثغرة بوضوح عند استعراض النظريات الإقليمية لنمو المدن في الباب الثانى حيث تعرض كل النظريات للمدن على أساس أنها حجم سكانى ولم تتطرق أى من هذه النظريات إلى نمو المدن فيزيقيا.

ولذلك جاءت هذه الدراسة في محاولة من الباحث لدراسة التطور التاريخى العمرانى للمدن المتوسطة في مصر - وسيتم التعريف بما المقصود بالمدن المتوسطة من خلال الباب الأول والثانى - من خلال خرائط النمو العمرانى لتلك المدن وذلك بغرض التعرف على تأثير العناصر العمرانية المختلفة على الشكل المساحى لهذه المدن .

هدف البحث :

الوصول إلى وسيلة لمعرفة تأثير العناصر الإقليمية على عمران المدينة ومنها يمكن الوصول إلى مناهج جديدة تتيح للمخطط التنبؤ بمعدلات وإتجاهات النمو العمرانى في المدن المصرية القائمة وذلك بهدف الوصول إلى التحكم الأمثل في عمران تلك المدن وتوجيه الإمتدادات العمرانية فيها عن طريق توزيع العناصر الإقليمية عمرانيا وذلك للوصول إلى مرحلة من الإتزان العمرانى من خلال التوزيع الإقليمى ومزيد من الفهم للعلاقة التى تربط المدينة بإقليمها وينموها العمرانى .

الفرضية البحثية :

أن العنصر الإقليمى الذى أستحدث في عمران المدينة هو أكثر العوامل تأثيرا على توجيه العمران وجذبه إلى إتجاه وجود هذا العنصر . أو بمعنى آخر أن استحداث عنصر إقليمى معين سواء كان خدمة إقليمية أو صناعة ذات طابع إقليمى أم محور حركة إقليمى هو من أكثر العوامل تأثيرا على جذب العمران في إتجاهها وذلك حتى لو كان هذا الإتجاه غير مرغوبا فى الامتداد إليه .

المنهج البحثي :

يعتمد البحث هنا على المنهج الاستقرائي لنظريات نمو وتطور المدن وعلاقتها بالنظريات الإقليمية ثم على الطريقة التحليلية للخرائط المساحية للمدن المصرية محل الدراسة في مراحل تطورها العمراني المختلفة مع دراسة العناصر المستجدة على عمران المدينة وتاريخ إنشائها ثم المنهج التطبيقي في ربط ذلك بمراحل النمو العمراني لهذه المدن ومعدلاته وإتجاهاته وذلك بغرض الوصول إلى ماهية المؤثرات التي أثرت في توجيه النمو العمراني في هذه المدن ونسبة تأثيرها ، وذلك بهدف الوصول إلى منهجية معينة للتنبؤ بالنمو العمراني للمدن القائمة في حالة إستحداث مثل هذه العناصر على عمرانها .

وفي هذا المجال لم يمكن الإعتماد على المناهج الإحصائية المعتادة نظرا لأن معظم هذه المناهج تقوم على حسابات نمو حجم المدن ككل أو مساحة الكتلة العمرانية بصورة عامة ، ولأن الدراسة تركز أساسا على إتجاهات النمو العمراني وليس حجم المدن أو مساحتها فقد كلن الأسلوب الوحيد للدراسة هو الإعتماد على الخرائط المساحية وتحليل إتجاهات النمو العمراني

مشكلات الدراسة :

واجهت الباحث أثناء الدراسة العديد من المشكلات والصعوبات مثل :

- ١-النقص الشديد في البيانات الخاصة بتطور النمو العمراني للمدن محل الدراسة .
- ٢-عدم التعرض لموضوع النمو العمراني بصورته الجغرافية أو الفيزيائية من قبل مما زاد من صعوبة تجميع البيانات .
- ٣-الخرائط المساحية المتاحة في هيئة المساحة في مقياس الرسم ١/٢٥٠٠٠ أغلبها يرجع إلى الثلاثينيات والأربعينيات مما دعا الباحث إلى ضرورة تحديث هذه الخرائط .
- ٤-الخرائط الخاصة بالرفع الجوى الموجودة في هيئة المساحة بمقياس الرسم ١/٥٠٠٠٠ لا تتميز بالدقة التامة في تحديد الرقعة العمرانية وبالرغم من ذلك فقد إضطر الباحث للرجوع إليها كمرجع معتمد .

٥-هناك بعض المدن قد وجدت تقارير صادرة من هيئة التخطيط العمراني تحتوي على بيانات التطور العمراني لها ولكن هناك البعض الآخر من المدن الذي لا توجد له أى دراسات ، أو أن الدراسات الخاصة بهذه المدن لم تتعرض للتطور العمراني .

٦-اضطر الباحث إلى توقيع النمو العمراني لبعض المدن من الطبيعة وهي طريقة قد لا تحقق الدقة المطلوبة ولكن ذلك لعدم توافر بيانات كافية لهذه المدن .

٣-١ النسق الحضري في مصر :

لابد من إلقاء الضوء على النسق الحضري في مصر وتطور أحجام المدن المصرية ، فنحن نجد سيطرة المركزين الحضريين الأولين (القاهرة الكبرى والإسكندرية) على هذا النسق وهذا التمرکز ليس فقط في السكان ولكن أيضا في الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية والخدمات وذلك قبل التعرض إلى مفهوم المدن المتوسطة في مصر .

ويبقى السؤال الهام وهو عن اتجاه هذا التمرکز الشديد في القاهرة الكبرى .. وهل هو في تزايد مستمر أم أن هناك مؤشر يشير إلى قرب انكسار حدته وهو ما يعرف بالاستقطاب العكسي .. وهو مرحلة طبيعية من مراحل النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة .. أما في الدول النامية فلأنه ليس هناك سياسات إقليمية معينة فإنها تترك التطور الطبيعي للنمو ليحدد موعد حدوث الاستقطاب العكسي مما يسبب بعض المشكلات مثل :

١- لا يمكن الجزم بأن التطور الطبيعي للنمو سوف يؤدي إلى الاستقطاب العكسي

٢- في حالة حدوث هذا الاستقطاب العكسي فإنه يكون مشكوكا فيه على المدى

الطويل

لذلك فإن الدول النامية التي تهتم بتحقيق العدالة الإقليمية والأهداف المكانية سوف تكون مضطرة لدفع الاستقطاب العكسي قداما .. ولكن مع مراعاة التوقيت المناسب لهذا التدخل وذلك بالاهتمام بالمدن الثانوية والمتوسطة

وفي مصر بقياس مؤشرات الاستقطاب العكسي في المدن الثانوية ، فعلى الرغم من ظهور بوادر مشجعة تتمثل في نمو العديد من المدن ذات الفئة الحجمية من ١٠٠ الى ٥٠٠ ألف نسمة بمعدلات نمو أعلى من نمو القاهرة الكبرى خلال الفترة التعدادية ١٩٨٦/٧٦ وإيضاً في الفترة التعدادية ١٩٩٦/٨٦ ^(٢) إلا أن نمو هذه المدن لم يؤثر على ارتفاع نسبة سكان الحضر في القاهرة الكبرى ، ويعود ذلك إلى ضعف هيكل العمالة في هذه المدن الثانوية وعدم تطورها مع النمو المستمر للسكان .. وسيطرة قطاع الخدمات على هذه المدن ويليها قطاع الزراعة مما يعوق نمو هذه المدن نتيجة لاحتفاظها بلامحها الريفية رغم تطورها في الحجم مع زيادة طفيفة في قطاعي الإنتاج والصناعة .

ومن هنا نجد انه على الرغم من انخفاض معدل نمو القاهرة الكبرى والثبات النسبي لنسبة سكان الحضر فيها وزيادة معدلات النمو في المدن الثانوية .. إلا أن ذلك لا يعد مؤشرا لقرب حدوث الاستقطاب العكسي . ^(٣)

و بالمقارنة بين أحجام المدن نجد انه هناك فارق كبير بين حجم المدينة الأولى والأخيرة .. ويتزايد هذا الفارق باستمرار على مدار السنين ، مع استمرار التشتت والعجز الواضح فى عدد المدن فى الفئات الوسطى . . ويرجع ذلك إلى أن المدن الكبرى تنمو بمعدلات اكبر بسبب الأهمية النسبية للحجم ، حيث نجد ارتفاع قيمة الانحراف المعيارى باستمرار وهذا يدل على زيادة التباين بين أحجام المدن المختلفة . (٤)

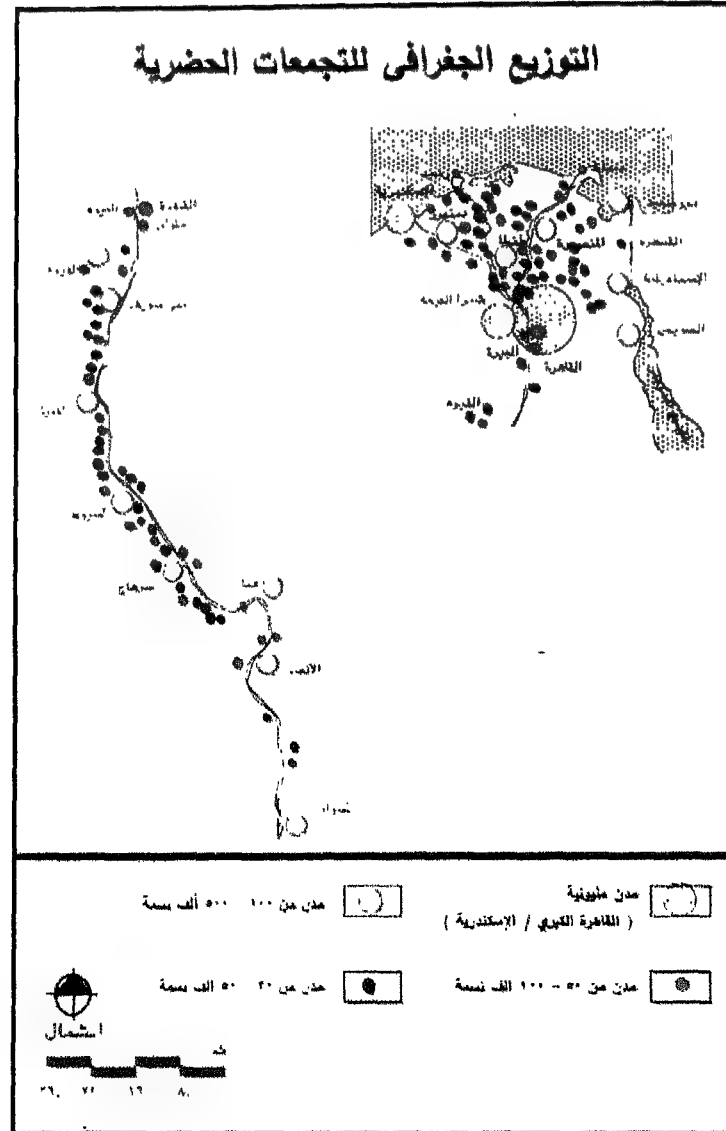
فقد كانت القاهرة هى المدينة المليونية الوحيدة بين مدن مصر حتى عام ١٩٤٧ .. ثم انضمت إليها مدينة الإسكندرية عام ١٩٦٠ .. ونجد انه من الواضح سيطرة هاتين المدينتين على الحضر المصرى ، والمؤشر الهام على عدم وجود التوازن فى توزيع الأحجام للمراكز الحضرية انه لا توجد مدن تحتل مكانة متوسطة بين هاتين المدينتين والمدن التى تتراوح أحجامها بين ١٥٠ و ٣٠٠ ألف نسمة وهى ما يطلق عليها المدن الكبرى أو عواصم المحافظات فى بعض التصنيفات .. وكذلك الفرق الواضح بين هذه المدن والمدن الصغرى .

وقد بدأت بعض المدن فى أن تأخذ أهمية نسبية بوجه عام ابتداء من عام ١٩٦٦ بعد تضخم المدن الكبرى .. ويتضح ذلك من معدلات النمو السنوية لكل مدينة فى الفترة الأخيرة .. ونجد أن ٦٤% من إجمالى هذه المدن نسبة النمو العمرانى بها ما بين ١٠ - ٢٠ فدان / سنة ، و ٣٦% من إجمالى المدن تنمو بمعدل ٥ - ١٠ فدان / سنة . وإذا استمر معدل هذه الزيادة فى النمو العمرانى سوف تستقطع كل مدينة من هذه الفئة حوالى ٣٠ فدان من الأرض الزراعية حتى عام ٢٠٠٠ لاستيفاء متطلباتها من النمو العمرانى .

فى حين أن الكتلة السكانية باستعمالاتها الحالية لا تمثل أقصى قيمة لها من الوجهة الاقتصادية .. ومنه يجب توجيه النمو العمرانى الأفقى الحالى وبخاصة فى مناطق التوسعات ، وذلك عن طريق إيجاد محددات وأساليب لتوجيه النمو العمرانى وتحقيق معدلات تضمن كفاءة الاستغلال للأراضي الزراعية المستقطعة والمضافة للبيئة المبنية .

فنجد أن نمو المدن يتم فى صورة عملية ديناميكية ناتجة عن التفاعل المستمر بين العوامل المختلفة التى تؤثر فيه ، ونحن هنا بصدد التركيز على ما يخص الجانب الإقليمى وتأثيره فى هذه العملية الديناميكية التى ينتج عنها التمدد الأفقى للمدن فى إتجاهات معينة دون إتجاهات أخرى كنتيجة لعوامل جذب العمران المختلفة سواء محاور الحركة أو مراكز الجذب الصناعى أو مراكز الخدمات الإقليمية .

وهنا يجب أن نقرر أن المدن ذات الحجم السكانية التى تقل عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة قد لا يظهر فيها العلاقات الإقليمية بصورة ملموسة ، وتتحصر علاقتها بإقليم المدينة المحيطة بها



المصدر : التقرير الوطنى المقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثانى للمستوطنات البشرية -إسطنبول- ١٩٩٦ (١٦)

وكذلك بالمدينة الأولى فى الإقليم أو بعاصمة المحافظة التى تنتمى إليها المدينة ، ويبدأ التأثير الإقليمى للمدينة فى الظهور بوضوح عندما يكون حجم المدينة يكفى لجعل المدينة مؤثرة على غيرها إقليمياً وذلك فى الفئة الحجمية من ١٠٠,٠٠٠ نسمة إلى ٥٠٠,٠٠٠ نسمة وهى تضم أساساً عواصم المحافظات والأقاليم فى مصر .
ولذلك فسوف تركز الدراسة على هذه الفئة الحجمية حتى يتوافر فيها البيانات الإقليمية الهامة للربط بين الدور الإقليمى والنمو العمرانى لهذه المدن .

وبصفة عامة يمكن تقسيم المدن فى مصر إلى نوعين من المدن :

- مدن إقليمية (عواصم الأقاليم)

- مدن تابعة

١ - المدن الإقليمية :

وهي من أكثر المدن معاناة من النمو العمراني غير المحكوم حيث يجذب إليها عدد كبير من المهاجرين من المدن الأصغر ومن ريفها التابع طمعا في فرص العمالة والتمتع بظروف حياة أفضل مما يؤدي إلى تضخم هذه المدن ومما يزيد من حجم مشكلات هذه المدن هو تركيز كل الخدمات الإقليمية ومحطات المواصلات الرئيسية وكذلك تركز الصناعات فيها مما يجعلها مركزا جاذبا لما حولها من سكان (الحجم يولد الحجم) وعلى الرغم مما يتمتع به قاطني هذه المدن من إيجابيات ومزايا كزيادة الدخل وتوافر الكماليات فإن نصيبه من السلبيات قد يكون أكثر حيث يعاني من الإزدحام السكاني والتكدس المرور ومشاكل الإسكان والتلوث ، حتى أنه عادة ما يلجأ إلى الإقامة في الضواحي حتى يبتعد عن هذه المشكلات ، وعادة ما تكون هذه الضواحي عبارة عن إمتدادات عمرانية لم يسبق تخطيطها تنمو عشوائيا مما يضاعف من مشكلات هذه المدن . وسوف نركز الدراسة على هذه المدن نظرا لأنها المدن التي يتم توطن العناصر الإقليمية فيها وبالتالي تؤثر على التكوين والنمو العمراني بها .

٢ - المدن التابعة

قد يطلق اسم المدينة الصغرى على كل المدن عدا المدن التي تتركز بها الخدمات الإقليمية وهي عواصم الأقاليم ، وبذلك فإن كل مدن المحافظات عدا العاصمة تدخل تحت بند المدينة التابعة حتى لو لم تكن ذات حجم صغير ، فقد يكون حجم المدينة السكاني يفوق ٢٠٠ ألف نسمة ولكن لها نوعية خاصة من المشكلات التي تدخلها في التصنيف تحت بند مدينة صغرى .. والمقصود بذلك هو أنه تتبع دائما لمدينة أخرى في نفس الإقليم إداريا وخدميا .. فلا يمكن لسكان المدينة الصغرى الإستقلال عن المدينة الكبرى في حياتهم اليومية عند طلب خدمة معينة سواء في التعليم أو الصحة أو الخدمات الإدارية أو حتى عند طلب الترفيه والتسوق ، هذه المدن عادة ما يكون إمتدادها محكوما أكثر بعوامل طبيعية أكثر منها عوامل إقليمية نظرا لعدم توافر الخدمات الإقليمية بها فيما عدا حالة مرور محور حركة إقليمي في المدينة فنجد المدينة تمتد شريطيا على جانبي محور الحركة أو أنها تمتد على جانبي مجرى مائي أو تمتد في إتجاه المدينة الكبرى التي تتبعها .

١ - ٤ فلسفة تصنيف وإختيار المدن المتوسطة :

تعانى كثير من الدول وبخاصة فى العالم النامى من تحيز فى التوزيع المكانى للتنمية لصالح العواصم وذلك بسبب نظمها ذات المركزية الشديدة ، ولذلك فإن إتساع فجوة التنمية يتناسب مع موقع التجمع العمرانى فى السلم الحضرى بحيث تتال المدن الأصغر حجما حصة أقل من ثمار التنمية ، فتعانى بالتالى من تردى فى نوعية الحياة .

ولابد من إدراك حقيقة أن التكامل المكانى يزداد وينمو من خلال تقوية حلقات الاقتصاد. وأهم هذه الحلقات هى أولا شبكات الأسواق ، وحركة البضائع ، وحركة المواد الأولية ، ومواد الإنتاج المتوسطة ، وأشكال الإستهلاك والتسويق ، وثانيا هى حلقات الإنتاج فى أنشطة التجارة والتصنيع بين المراكز الحضرية.

وقد أدت التغيرات الحضرية الكبيرة التى شهدتها العقود القليلة الماضية إلى التوصل لنتيجة مفادها أن تطوير نظرية التنمية المكانية يتطلب إيجاد علاقة بين النظريات المختلفة للتغير الاجتماعى والتنظيم المكانى ، فأصبح ذلك شرطا يتطلبه التنظيم المكانى فى المجتمع الإنسانى .

ويعتمد تحليل التنمية المكانية أساسا على فرضية تعتبر أن المكان يؤثر فى العمليات الأساسية التى تجرى فى المجتمع ، كما تعتبر إنعكاسا لها . فهذه العمليات كالهجرة والتوسع العمرانى والتصنيع وغيرها تفترض وجود بعد مكانى بطريقتين ، أولا لأنها تحدد المكان .. فهى تشكل هيكل التفاعل الإنسانى فى المكان من خلال شبكات النقل والإتصالات ونمو المدن إداريا وحضاريا وتوزيع السلطة السياسية وتطور إقتصاد المكان ؛ ومن ناحية أخرى فإن تنظيمها المكانى يتأثر ويتبلور بواسطة الإطار المكانى القائم .

ونجد أن التغيرات الإقليمية التى لابد وأن تتأثر بها الأطر المكانية لابد وأن تنعكس بدورها على الديناميكيات العمرانية لتوسعات المدن الواقعة فى مجال تأثيرها الإقليمى وذلك سواء فى حجم هذه التوسعات أو إتجاهاتها أو فى سرعة حدوث هذه التوسعات العمرانية.

وللمدن المتوسطة والصغيرة دور مهم فى أى سياسة تهدف إلى تحقيق نمو متوازن ، فعند النظر إلى المحاور الإقتصادية فى التنمية المكانية لابد من النظر إلى العناصر المختلفة لأشكال السوق وانسياب البضائع والمواد وانسياب رأس المال ومحاور الإنتاج وأشكال الإستهلاك والتسوق وتدفق الدخل وانسياب السلع .

على أن المدن المتوسطة التى تتمتع بمكانة مركزية بالنسبة للأنشطة الإقتصادية الثانوية وشبه الثانوية تعمل كحلقات إتصال بين المناطق الريفية المختلفة بالأقاليم وكحلقة إتصال

اقتصادية مع الإقتصاد القومى ، وأى تبادل تجارى فعال يحتاج إلى مدن أسواق مثلما يحتاج توفير الخدمات إلى خطوط المواصلات.

وفى هذا الإطار فإن المدن المتوسطة ومدن الأسواق هى مجموعات لكثير من الأنشطة الاجتماعية ونقاط الإتصال الخاصة بالمناطق الريفية القريبة منها ، فبالإضافة إلى الدور الإقتصادى الواضح الذى تؤديه للسوق ، فإنها تؤدي أيضا دورا اجتماعيا مهما حيث يلتقى سكان إقليمها العمرانى ويستخدمون خدماتها الاجتماعية ، ويرجع غياب النمو المتوازن فى الدول النامية إلى وجود نظام مكانى غير متطور لا يحقق توزيع الخدمات بصورة متوازنة للمجتمع ككل ، فالتوزيع المكانى الفعال لمثل هذه المراكز يساعد على خلق نظام متكامل للإنتاج والتبادل التجارى . (٥)

ونجد أنه من الصعب على أى باحث وضع تعريف عام للمدن المتوسطة ، لذلك فإن الدراسات التى تناولت المدن ركزت على فكرة العلاقة بين حجم المدينة الرئيسية وأهميتها وموقعها من توزيع باقى المدن . وتنطلق فكرة علاقة الحجم بالأهمية من إعطاء موقع للمدن ضمن التسلسل قياسا على عدد السكان ، حيث يتناسب حجم السكان فى أى مدينة تناسب عكسيا مع موقع المدينة فى هذا التسلسل . ونجد أن عدد السكان الراهنين لمعظم المدن الكبيرة مثل لندن ولوس أنجلوس وبومباى يتفاوت بعدة ملايين من الأشخاص بين سنة وأخرى، فهى تمتد مكانيا لتتصل بتجمعات صغيرة أخرى ، وفى كثير من البلدان يمكن أن تمتد حدود المناطق المتروبوليتانية لتشمل المناطق الحضرية ذات السكان النشطين إقتصاديا ، وكثير من المحليين يعتبرون أن نظام المدينة الرئيسية يغلب فى المراحل الأولى من التوسع العمرانى ، ولكن بعد تطور الإقتصاد القومى تصبح صورة التجمعات الحضرية على شكل علاقة الحجم بالأهمية (٥)

وقد استخدمت علاقة الحجم بالأهمية فى أوروبا والولايات المتحدة على سبيل المثال لتعريف المدن، لكن هذه النظرية لم تطبق فى الدول النامية . بل تغلب التعاريف التى يتم تداولها فى مجال المدن والتوسع العمرانى والتنمية الحضرية بإعتمادها على المقاييس الكمية لسكان المستوطنات.

ويرى علماء الاجتماع أن المدينة هى البوثة التى تندمج فيها مجموعات من الناس تختلف وتتفاوت بالثروة والخلفية والثقافة والتقاليد الاجتماعية ، فالمدينة بالنسبة لهم وخاصة الكبرى منها هى تجمع لمجتمعات نزحت إليها وإستوطنت فيها وكونت علاقات فيما بين أفرادها مبنية على خلفياتهم المشتركة والتحديات التى يواجهونها فى مجتمعهم الجديد وبين تلك المجتمعات ومجتمعات المستوطنات الأخرى المحيطة بهم وينتج عن ذلك تفاعل وإحتكاك يمكن أن يكون سببا للمشاكل أو عاملا مساعدا على ظهور بيئة مبدعة خلاقة.

أما الإقتصاديون فيرون المدينة باعتبارها مركزا للشركات والمؤسسات الإقتصادية مما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في الإقتصاد القومي ، حيث أنها تهئئ المناخ المناسب للعلاقة بين المستوردين والمصدرين والمتعاقدين عامة ، كما تقوم بدور الإنتاج والتبادل والتوزيع . وتستخدم عدة معايير في تصنيف المدن ، أهمها يرتكز على عدد السكان لأن من السهل قياسه وكثيرا ما يتم تصنيف المدن بناء على موقعها ضمن التسلسل الحضري للدولة ، فأكثرها سكانا تسمى المدن الكبرى ، وما يقع في الطرف الآخر من التدرج يسمى بالمدن الصغرى وما هو في وسط هذا التدرج تسمى بالمدن المتوسطة . ويتوقف حجم هذه المدن المتوسطة على بقية أحجام المدن التي يشملها التدرج الحجمي لباقي مدن الدولة فقد نجد في بعض الدول ذات التعدادات السكانية القليلة أن المدن ذات الحجم السكاني ١٠٠ ألف نسمة تعتبر من المدن الكبرى أو المتوسطة بينما نجد في الدول ذات التضخم السكاني أن مثل هذه المدن قد تصنف من المدن الصغرى .

ويجادل البعض بأن الوظائف في المدن المتوسطة لأبد وأن تتشابك ، ولابد أن يكون هناك إتصال بين المدن المتوسطة ، وأن تكون خدماتهم بمثابة قنوات لتدفق البضائع والخدمات ، ويعرض ^(٩) لدراساتهم في كل من ماليزيا وإندونيسيا كمثال للدول النامية لتعريف تدفق السلطة **Functional Intermediary in The Flow of Power** أي أن السلطة تتدفق من المدينة المركزية إلى المدن الأصغر عبر المدن المتوسطة رغم أن تحديد المتوسط في الخدمات هو موضوع ليس سهلا حيث يتطلب العديد من التحليلات لكثير من البيانات التي قليلا ما تتوافر كما ذكرنا سالفا فنعود لتحديد المدن المتوسطة عن طريق التعداد السكاني ، والمعلومات السكانية يمكن أن تعطى دلالة كبيرة لتحديد المدن المتوسطة لأن هناك ترابط وثيق بين حجم المدينة وبين ثقلها الخدمي ، وذلك يعطى مؤشرا جيدا للمدن التي يمكن دراستها كمدن وسطى ^(١٠) ، وبصفة عامة فإن هناك مدلولات متعارف عليها بأن المدينة المتروبوليتانية هي مدينة ضخمة ، عادة هي عاصمة الدولة أو المدن الرئيسية فيها ، أما المدينة المتوسطة فهي مركز متوسط ويتراوح عددها بين ١٠٠ ألف نسمة إلى ٢.٥ مليون نسمة ، أما المدن الصغيرة فهي مراكز ريفية حضرية ويختلف تعدادها تبعا لتركيب الدولة الحضري ولكنها بصفة عامة أقل من ١٠٠ ألف نسمة ^(١١) .

وقد يستبعد هذا التعريف للمدن المتوسطة في بعض الدول النامية بعضا من المدن الصغيرة التي يمكن إعتبارها مراكز حضرية ثانوية ، ولها بالفعل مقومات المدن المتوسطة ، إلا أن هذا التصنيف يضم معظم ما تهما دراسته من مدن .

ويختلف الحد الأعلى للمدن المتوسطة أيضا لأن في الدول التي تعاني من التضخم الحضري قد يرتفع عدد السكان في المدينة الأولى إلى أكثر من ١٠ مليون نسمة وفيها نجد المدينة الثانية قد يصل تعدادها إلى أكثر من ٣ مليون نسمة ، وبذلك يرتفع الحد الأعلى للمدن المتوسطة أيضا ، بينما في الدول التي لا تتجاوز فيها المدينة الأولى ١-٢ مليون نسمة نجد أن بالتالي يقل الحد الأعلى لحجوم المدن المتوسطة فيها.

ونجد أن المدن المتوسطة في حاجة للدولة لكي ترتقى إداريا وتتطور إقتصاديا ، فالدولة تلعب دورا كبيرا في تنمية وتطوير المدن وخاصة في الدول النامية حيث لاتزال المركزية واضحة ، وحيث لا تزال الحكومات المركزية هي التي تقود السياسات التنموية للبلاد وهي التي توزع الميزانية على مجالس المدن ، ونجد أنه يمكن أن يتم تطوير المدن من أعلى أى من قبل الدولة أو من أسفل أى من قبل المجتمع المحلي ولكن الملاحظ أن المدن المتوسطة لا تزال حتى الآن ورغم الإهتمام الذي بدأت توليه الدول لتنميتها إلا أنها لا تستفيد من إهتمام الدولة كما هو الحال بالنسبة للمدن الكبرى التي مازالت تستقطب الغالبية العظمى من المشاريع التنموية سواء من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص وكذلك من معظم ميزانيات الدولة في مجال البنية التحتية بشكل خاص .

تعريف المدن المتوسطة :

يختلف التعريف بالمدينة المتوسطة بين الدول وبعضها حيث يعتمد على نمط التوزيع للمراكز الحضرية في الدولة وكذلك على مستوى التنمية والهيكل الإقتصادى لها ، والتعريف الشائع للمدينة المتوسطة هو عن طريق حجم السكان فقط ، وهذا لا يعطى مؤشرا دقيقا حيث أن كل من حجم السكان وحجم المدينة وتوزيع السكان والعمالة كلها تتضافر لتشكيل هيكل إستعمالات الأراضي وصفاتها وعلاقتها بالمدن التي حولها ، فلا بد من أن نأخذ في الإعتبار كل هذه المفردات حتى يمكن أن نصل إلى تحديد واضح وأسلوب Criteria للتعريف .

وليس هناك اتفاق في الآراء بين الحكومات أو الباحثين فيما يتعلق بتعريف المدن الثانوية أو المتوسطة ، أو حتى في أسلوب تعريف هذه المدن وخاصة على المستوى الدولى ، فعلى الرغم من أن أكثر المعايير تعميما في تحديد مكانة المدينة هو حجم السكان ، إلا أنه غير كاف وخاصة في المقارنة بين الدول المختلفة ^(١) حيث أن الوصول إلى تعريف محدد يجب أن يكون من خلال عدة معايير مثل الحجم والوظيفة والتوزيع المكاني والوظائف الإدارية والخدمية والنسق الحضري الذي تقع المدينة في إطاره ، وكذلك علاقتها الوظيفية والإقتصادية،

ف نجد أن المراكز الحضرية التي تضم ٢٥٠ ألف نسمة أو أكثر في الدول المكتظة بالسكان مثل الصين والهند والمكسيك تقوم بدور صغير نسبيا في الإنتاج القومي ، بينما في البلدان الأصغر والأقل سكانا قد تمثل المدن من هذه الفئة أهم المراكز الحضرية في مجالات التنمية الوطنية . ولذلك فإنه من الأفضل الوصول إلى تعريف محدد على المستوى القومي وليس تعريفا شاملا على المستوى العالمي ، ونجد أن هذا التعريف المحلي أيضا قابلا للتغيير على مدار الزمن .

وفي كل التعريفات يكون من المتوقع للمدينة المتوسطة أن تقوم بوظيفة مركزية سواء إقتصاديا أو اجتماعيا لخدمة سكان المدن الأصغر سواء في نطاقها الإقليمي أو في الأقاليم الأخرى ، ويجادل البعض في أن الوظائف في المدن المتوسطة لا بد وأن تتشابه وأن يكون هناك إتصال بين المدن ذات الحجم المتقاربة بعضها البعض ، ونجد أن السلطة تنتقل من المدينة المركزية إلى المدن الصغيرة عبر المدن المتوسطة ، وبالرغم من أن تحديد المتوسط في الخدمات ليس بالشئ السهل ، حيث يتطلب العديد من الدراسات والتحليلات لبيانات من النادر توافرها في الدول النامية بصفة خاصة حول وظائف المدن وتحركات السكان ومصادر الدخل ، وعادة ما تترجع هذه التحليلات أمام نقص البيانات وتعود لتحديد المدن المتوسطة عن طريق التعداد السكاني . (٧)

وفي مصر عند تتبع النسق الحضري على مدى التعدادات المختلفة نجد أن هناك فجوة كبيرة بين المدن الثلاث الأولى (القاهرة والجيزة والإسكندرية) وباقي المدن التالية ، لذلك فقد اتفقت الدراسات التي تمت على الهيكل الحضري المصري على اعتبار المدن المتوسطة هي تلك المدن التي لا تدخل مع المدن الثلاث الأولى في نفس الشريحة ، ولكنها اختلفت في تحديد المدى الأصغر لحجم هذه المدن المتوسطة طبقا لهدف الدراسة ، ففي الوقت الذي تعاملت فيه دراسة الملامح العريضة للمدن المصرية عام ٢٠٠٠ مع جميع المدن المصرية ، فنجد أن دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية قد اقتصرت على المدن الأكبر من ٥٠ ألف نسمة. (٨)

وفي مصر نجد أن القاهرة هي المدينة المئروبوليتانية التي يزيد تعدادها عن ١٦ مليون نسمة ، ونجدها تزيد حوالى ثلاثة أضعاف المدينة التي تليها وهي الإسكندرية ، وتقريبا يبلغ حجمها حوالى ٦٠ ضعف لمتوسط باقى المدن التي تزيد في الحجم عن ١٠٠ ألف نسمة ، وكذلك في دولة مثل المكسيك نجد هناك تباين كبير في الحجم بين مدينة المكسيك والتي يزيد تعدادها عن ١٥ مليون نسمة وبين المدينة التي تليها مونتيرى والتي يبلغ تعدادها ٢.٥ مليون نسمة ، أما متوسط باقى حجوم المدن هو ٣٠٠ ألف نسمة .

و غالبية الدراسات السابقة التى إهتمت بالمدن المتوسطة فى مصر قد تعاملت مع هذه المدن من منظور فردى ، وذلك بدراسة كل حالة على حدة للتعرف من خلالها على العوامل التى تؤثر على نموها حتى يمكن الاستفادة من هذه المؤثرات بهدف إعداد تخطيط مستقبلى للمدينة دون ربطها إقليميا أو قوميا مع باقى المدن المتوسطة أو عناصر التنسيق الحضري الأخرى وذلك فيما عدا دراستين شموليتين هما دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية NUPS^(١٢) ، وتخطيط العمالة والبنية الأساسية فى المدن الثانوية^(١٣) ، وكل من الدراستين كان التركيز فيهما على النواحي الإقتصادية وحجم السكان وتوزيع العمالة .

ويعتمد تعريف المدينة المتوسطة على نمط توزيع المراكز الحضرية فى الدولة وكذلك على مستوى التنمية والهيكل الإقتصادى ، ونجد أن تعريف **Dennis & Rondinelli** ، ١٩٨٣^(٧) للمدينة المتوسطة على أساس الإمكانات الإقتصادية والإجتماعية التى تتضافر لتشكيل هيكل إستعمالات الأراضى وصفاتها وعلاقتها بالمدن التى حولها ، وذلك بالطبع مع حجم السكان ومساحة المدينة **Physical size** . ولكنه يجزم بأن البيانات التى يحتاجها لهذا التصنيف غير متوافرة بصفة خاصة فى الدول النامية ، ولذلك فإنه يعود ليسنف المدن على أساس السكان ويضع الفئة المتوسطة من المدن ما بين ١٠٠ - ٢٥٠ ألف نسمة وذلك يتوقف على عوامل عدة مثل تعداد سكان الدولة ككل وترتيب تسلسل أحجام المدن وكذلك على عدد سكان المدينة الأولى فى الدولة .

أما فى مصر فنجد أنه فى دراسة بكلية التخطيط الإقليمى والعمرانى جامعة القاهرة - ١٩٨٤ قد اعتبرت المدن المتوسطة هى الواقعة فى المدى التعدادى من ٥٠ إلى ٨٠ ألف نسمة وقد كانت تضم ٤٨ مدينة مدينة بتعداد ذلك الوقت .^(١٣)

ونجد هنا أن تصنيف واختيار العوامل المؤثرة على نمو المدن المتوسطة إنما يرتبط أساسا بالهدف من الدراسة ، فإذا كان محور الإهتمام هو النمو الإقتصادى زاد التركيز على العمالة كمؤثر أساسى ، أما إذا كان محور الإهتمام بدور المدينة كقطب نمو ، فإن التركيز يكون على علاقتها الإقليمية وقدرتها على العمل كمركز خدمات وإدارة .

ولذلك ولتحديد نوعية العوامل المطلوب التعامل معها فإنه يلزم أولا تحديد الهدف من هذه الدراسة ، والهدف هنا هو التعامل مع النمو العمرانى بصورته الأفقية وعلاقة ذلك بالعلاقات الإقليمية للمدينة سواء فى إقليمها المباشر أو ما حولها من الأقاليم . وذلك ممثلا فى العناصر الإقليمية الواقعة داخل عمران المدينة أو على أطرافها .

وهنا يجب أن نقرر أن دراسة النمو العمرانى ليس هو بالموضوع المستقل الذى يمكن دراسته بصورة منفصلة ، ولكنه فى الواقع انعكاسا لعوامل متعددة إقتصادية وإجتماعية

وحضرية وعمرانية كثيرة ومتداخلة ، وحتى الجزئية التي قد تبدو بعيدة عن التأثير العمرانى مثل عامل نسبة الأمية مثلا ، قد يكون لها مدلول اقتصاديا ينعكس على النمو الإقتصادى للمدينة وبالتالي ينعكس على النمو العمرانى لها ، حيث أن التفاعلات متبادلة ومتداخلة بين العديد من العناصر بحيث يصعب فصلها بعضها عن بعض .

فنجد أن نمو المدن يتم فى صورة عملية ديناميكية ناتجة عن التفاعل المستمر بين العوامل المختلفة التى تؤثر فيه ، ونحن هنا بصدد التركيز على ما يخص الجانب الإقليمى المتمثل فى تواجد عناصر إقليمية فى عمران المدينة وتأثيره فى هذه العملية الديناميكية التى ينتج عنها التمدد الأفقى للمدن فى اتجاهات معينة دون اتجاهات أخرى كنتيجة لعوامل جذب العمران المختلفة سواء محاور الحركة أو مراكز الجذب الصناعى أو مراكز الخدمات الإقليمية.

ولابد من أن نقرر أن المدن ذات الحجوم السكانية التى تقل عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة قد لا يظهر فيها العلاقات الإقليمية بصورة ملموسة ، وتتنحصر علاقتها بإقليمها المباشر وكذلك تمر علاقاتها الإقليمية من خلال المدينة الأولى فى الإقليم أو بعاصمة المحافظة التى تنتمى إليها ، ويبدأ التأثير الإقليمى للمدينة فى الظهور بوضوح عندما يكون حجم المدينة يكفى لجعلها مؤثرة على غيرها إقليميا ويظهر ذلك فى الفئة الحجمية من ١٠٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠ ألف نسمة وهى الفئة التى تضم أساسا عواصم المحافظات والأقاليم فى مصر .

ولذلك فسوف نركز الدراسة على هذه الفئة الحجمية حتى يمكن أن تتوافر البيانات الإقليمية والعمرانية للربط بين العناصر الإقليمية والنمو العمرانى لهذه المدن .

١-٥ العوامل المؤثرة فى نمو المدن :

- ويمكن إيجاز العوامل المؤثرة فى زيادة التفاعل بين المدينة ومنطقة نفوذها فيما يلى :
- تجذب المدينة ما بين ٣٣% إلى ٧١% من إجمالى الحركة السكانية بمنطقة النفوذ سواء الخارجة منها أو الداخلة إليها وذلك وفقا لخصائص الجذب والطرده للإقليم .^(١٤)
- أقاليم المدن الزراعية طاردة للسكان نظرا لضعف الهيكل الزراعى بها وكثافة العمال المرتفعة بالنسبة لمساحة الأرض المنزرعة وعجز الأرض عن إستيعاب الزيادة المستمرة ونوعية العمالة الحالية والتى يتيحها الإهتمام بالتعليم والتدريب .
- معدلات النمو السنوية المرتفعة بالمدن وتبلغ حوالى ضعف معدلات النمو السنوية بالريف مما يعكس مزيد من التركيز السكانى فى المناطق الحضرية .

- غياب الهيراركية الحجمية للتجمعات الريفية بمنطقة النفوذ وأيضاً في التوزيع الجغرافي على الحيز السكاني وتأثيرها بحجم وظائف المدينة الكبير وغياب هذه التجمعات في النطاقات المحيطة بالمدن ويتوقف وجودها على الطرق الرئيسية والعمق الجغرافي لمناطق النفوذ .

- تركيز الأنشطة الحضرية والصناعية في المدن.
- زيادة التخصص الوظيفي وتعدده بالمدن ذات مناطق النفوذ الواسعة.
- الرحلات اليومية الخارجة من القرى إلى المراكز الحضرية ترتبط بإجمالي عدد السكان بمنطقة النفوذ بعلاقة طردية قوية .. ومن المتغيرات الهامة المؤثرة بها تركيز الخدمات التعليمية بالمدن الكبرى وإفتقار المدن الصغرى والريفية لها .
- وضوح التناقض الكبير بين الحدود الإدارية وحدود الإقليم الفعلي وإرتباط منطقة النفوذ بالمراكز الحضرية بمقدار تركيز وكثافة الحضر.

ومن دراسة سابقة للباحث (رسالة الماجستير) قد وصل إلى شكل مبسط لجدول يبين قوة تأثير العوامل المختلفة التي تؤثر في النمو العمراني -سوف يتم التعرض لهذه الدراسة في الباب الثاني- وقد كانت النتيجة تدل على أن العامل الإقليمي هو من أقوى العوامل التي تؤثر في توجيه النمو العمراني بصورة واضحة . (١٥)

وفي هذه الدراسة سوف يكون التركيز على العامل الإقليمي مقسماً إلى ثلاث عناصر وهي العناصر التي وجد أنه من الممكن التعامل معها بصورة محسوسة وكذلك لها موضع محدد في عمران المدينة ويمكن قياس تأثيرها في مجال النمو العمراني وهي :

- ١- تأثير وجود خدمة إقليمية هامة بالمدينة (بصفة خاصة الجامعات) .
- ٢- تأثير وجود طريق هام أو محور حركة إقليمي .
- ٣- تأثير وجود تجمع صناعي أو صناعة ذات حجم مؤثر في المدينة .

١-٥-١ تأثير وجود خدمة إقليمية هامة :

تؤثر الخدمات الإقليمية وبخاصة وجود الجامعة حيث أنها تجذب أعداداً كبيرة من الطلبة من مختلف أنحاء الإقليم مما يؤدي إلى المتغيرات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى المدن وذلك بفعل :

- زيادة معدل النمو السكاني .
- يجذب وجود الجامعة نسبة كبيرة من الإمتدادات العمرانية للمدينة في إتجاهها .
- تحديث الأنماط العمرانية في منطقة الجامعة
- إرتفاع أسعار الأراضي في المنطقة المحيطة بالجامعة .
- تزايد حجم العمالة الكلي بالمدينة .
- تزايد معدل نصيب الفرد من الخدمات في المنطقة المحيطة بالجامعة.

١-٥-٢ تأثير وجود محور حركة إقليمي :

امتداد الطريق في منطقة معينة يؤثر فعليا في نمو واتجاه العمران في التجمع العمرانى لهذه المنطقة حيث يصبح الطريق محورا للنمو العمرانى سواء على جانب منه أو على الجانبين ويتغير شكل التجمع متخذا الشكل الشريطى متأثرا بإسـطالة وامتداد الطريق ، وقد وجد إن شكل التجمع العمرانى الفعلى يتحدد عن طريق كل من التضاريس ونظام الطرق ، أى أن للطرق دور رئيسى في عملية النمو العمرانى فهو يؤثر في المدينة من خلال عدة نقاط هي :

- النشأة -النمو مع الطريق -عبور الطريق
- النمو في إتجاه الطريق -الامتداد طوليا على الطريق-
- النطاق العمرانى للمدينة وإمتداده مع الطريق

ويؤثر وجود محور حركة إقليمي في أسعار الأراضي المحيطة به في التجمع العمرانى ونوع الإستعمال وملكية الأرض ، ويمكن إلى حد كبير التحكم في حجم وإتجاه الكتلة العمرانية ، بل وفي نوع الإستعمالات التى يمكن تواجدها في مناطق النمو الجديدة .

١-٥-٣ تأثير وجود مناطق صناعية :

تؤثر الصناعة تأثيرا كبيرا على توجيه العمران في المدن الصناعية وذلك في إتجاه المشروعات الصناعية حيث تتوافر فرص العمل ، وكذلك تجذب الصناعة الكثير من الخدمات والأنشطة والإستثمارات الأخرى إليها ، ولكن نجد أن توطن الصناعة نفسه محكوما بعوامل طبيعية ومناخية وبمحاور حركة وخدمات . وتمتد في إتجاه المناطق الصناعية أساسا أحياء خاصة بإسكان العاملين في مجال الصناعة والخدمات الخاصة بها .

خلاصة الباب الأول :

فى الباب الأول من هذه الدراسة نعرض مقدمة عن المشكلة التى يتناولها البحث بالدراسة وهى أساسا مشكلة التحكم العمرانى فى المدن المصرية المتوسطة والتى تعتبر من أكبر المشكلات العمرانية والاقتصادية فى الوقت الحالى .

وقد عنى البحث فى الأساس بمشكلة النمو العمرانى بصورته الجغرافية أو الفيزيائية ، أى زيادة مسطح المدينة فى إتجاهات بعينها مقاسا من الخرائط المساحية ، وأسباب هذا النمو وأسباب توجه العمران إلى إتجاه معين بمعدلات أكبر من الإتجاهات الأخرى .

وفى هذا الباب تم استعراض الفرضية البحثية والتى تنص على أن العناصر الإقليمية هى من أكثر العناصر تأثيرا على جذب العمران فى إتجاهها مع التعريف بالمقصود من العناصر العمرانية (خدمات إقليمية ممثلة فى الجامعة - محاور حركة إقليمية - توطن صناعى).

وأیضا هدف البحث وهو الوصول إلى وسيلة لقياس تأثير هذه العناصر على العمران بحيث يمكن التوصل إلى مناهج جديدة للتنبؤ بمعدلات واتجاهات النمو العمرانى للمدن القائمة ، ثم تم عرض المنهجية البحثية التى تقوم على الطريقة التحليلية للخرائط المساحية وخرائط التطور العمرانى للمدن محل الدراسة .

وقد كان من الضرورى فى هذا الجزء التعرض للنسق الحضرى للمدن فى مصر حتى يمكن أن يعرض الباحث فلسفة تصنيف واختيار فئة المدن المتوسطة المذكورة فى الدراسة واللى عرفت بأنها فئة المدن من ١٠٠ - ٥٠٠ ألف نسمة وهى تمثل أساسا عواصم المحافظات أو المدن الثانية بالنسبة لإقليمها .

وفى نهاية هذا الجزء يتعرض الباحث إلى العناصر الإقليمية التى سوف يختبر تأثيرها على المدن محل الدراسة كعوامل مؤثرة فى نموها العمرانى وهذه العناصر هى الخدمات الإقليمية ممثلة فى الجامعات ومحاور الحركة الإقليمية وتوطن الصناعات الكبرى فى المدن محل الدراسة مع عرض نظرى لتأثير هذه العناصر على النمو العمرانى .

مراجع الباب الأول :

- ١- د. السيد الحسيني " المدينة " دراسة في علم الاجتماع الحضري
الطبعة الثالثة - ١٩٨٥
- ٢- الهيئة العامة للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان ١٩٩٦
- ٣- إبراهيم محمد المسلمي " الامتداد العمراني للمدن المتوسطة وتأثير العوامل الإقليمية والاجتماعية على خصائصه
في الفترة ما بين ١٩٧٦-١٩٨٩ "
- رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٩٠
- ٤- محمد صبحي عبد الحكيم " التحضر في الوطن العربي "
الجزء الثاني , الفصل التاسع - التحضر في ج.م.ع
المنظمة العربية للثقافة والعلوم - ١٩٨٠ .
- 5- United Nations "Patterns of Urban & Rural Population Growth", Development of International Economic & Social Affairs, New York, 1980.
- 6- H.Richardson "Policies for Strengthening Small Cities in Developing Countries " , Small Cities & National Development, Nagoya, UNCRD, 1982.
- 7- Dennis A. Rondinelli " Secondary Cities in Developing Countries " , Policy for Diffusing Urbanization, Sage Library of Social Research, Cairo Univesity, 1984.
- ٨- فيصل عبد المقصود " المدن الثانوية كمحدد وأساس لصياغة خطة قومية حضرية في مصر "
رسالة دكتوراه - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٩ .
- 9- Abukasan Atnodirono & James Osborn "Services and Development in Five Indoesian Middle Cities", Institute of Technology, Center for Regional and Urban Studies, 1974.
- 10- Brian j. Berry & Frank E.Horton, Eds, " Geographic Perspective on Urban Systems " , Englewood Cliffs NJ, Prentice - Hall, 1970.
- 11- Harold Lubell " Urban Development Policies and Programs", Working Paper for Discussion, Bureau for Programs and Policy Coordination, Washington, Dc, USAID, 1979.
- ١٢- وزارة الإسكان والتعمير "السياسة القومية للتنمية الحضرية في مصر NUPS " - ١٩٩٤
- 13- M.Yousry "Employment and Infrastructure Planning for Secondary Urban Settlements", Institute of Urban & Regional Planning, Cairo University, 1984.
- ١٤- د. عبد الفتاح وهيبه "جغرافية العمران "
جامعة الإسكندرية - منشأة المعارف - الإسكندرية - ١٩٧٢
- ١٥- مها سامي كامل " العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني في المدن المصرية "
رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٩٤
- ١٦- جمهورية مصر العربية - التقرير الوطني المقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (قمة المدن) -
إسطنبول - يونيو ١٩٩٦ .

الباب الثاني :

نظريات النمو العمرانى للمدن وعلاقتها بالإقليمية

- ١- مفهوم الإقليمية .
- ٢- نظريات التنمية العمرانية.
- ٣- التركيز الحضرى والتباين الإقليمى.
- ٤- النمو العمرانى وعلاقته بالنظرية الإقليمية للتنمية.
- ٥- مفهوم التوسط فى المدن.

٢- الباب الثاني

نظريات النمو العمراني للمدن وعلاقتها بالإقليمية:

مقدمة :

النظام العمراني هو تكوين نابض بالحياة ويستمد كيانه من استمرار تغيره ليساعد المدينة على ملائمة التطور مع نسق الحياة ، وعندما تطورت علاقات التغير وتطورت معها المعرفة ، تطورت أيضا المدينة ونظامها العمراني المركب وإشكالياتها المعقدة وتغيراتها الديناميكية ذات الطاقات والإتجاهات المتعددة والتي تمثل بعمرانها ومتغيراتها الاجتماعية والاقتصادية المدلول المكاني والزمني لهذا التغير بكل معانيه ومحتوياته ومضمونه وظاهره ، فهي تجسيد للفكر الإنساني وتطوره وأيدلوجيته وفلسفته وإتجاهاته المتعددة وتطورها .^(١)

ويتتابع التغير يدفع الحياة والمدينة في تدرج وإستمرارية ليؤدي إلى نتائج إيجابية (تماسك - إرتقاء - نمو - تطور) أو نتائج سلبية (نداعى - تدهور - تهالك) ويتم هذا التدرج عادة في إطار المدينة نفسها والإقليم المحيط بها وكذلك يعمل الجميع في إطار إقليم أكبر يضم عدة مدن تقع جميعها في إطار جغرافي يميزه عن غيره من الأقاليم ، ولا يوجد تعريف موحد للإقليم الجغرافي ، ولكن يختلف التعريف باختلاف الهدف ، فبالنسبة للإقتصاد القومى فالإقليم هو جزء من إقتصاد الدولة Sub-National أما في الإقتصاد العالمى فقد يعنى الإقليم مجموعة من عدة دول ، وعادة ما يعرف النظام الإقليمي بأنه تجزئ Sub-Division من الإقتصاد القومى إلى عدد محدود قد يتراوح بين ٦ إلى ١٥ إقليم.^(٢)

وقد عرف د. جمال حمدان الإقليمية Regionalism على أن الوطن يتألف من اتحاد قوى من الأقاليم القوية الحية الناضجة الناجحة التي توفر حياة غنية متنوعة مليئة بالفرص المادية والحضارية لأبنائها بحيث يشارك أبناء الوطن جميعا في مستوى متقارب بقدر الإمكان ، والإقليمية هي الوجه الآخر للمركزية أو العاصمية ، فالعلاقة بينهما حتمية ومتوازنة ، ولكن إذا تطرف أحدهما فلا بد أن يكون ذلك على حساب الآخر ، فتصبح العلاقة بينهما عكسية نصا ، والخطر دائما أن تتطرف المركزية بالذات نحو الإفراط ، والضحية بالتالى هي الأقاليم والريف التي تضحل حينئذ وتضمحل بالدرجة نفسها .^(٣)

٢ - ١ مفهوم الإقليمية :

يهيمن في هذه الدراسة أن نبدأ بالتعريفات الأساسية التي لابد من ذكرها أثناء البحث نظرا لتباين هذه التعريفات من دراسة إلى أخرى وسوف تهتم الدراسة بصورة أكبر بإقليم المدينة حيث أن الدراسة تعنى بنمو المدن العمراني الذي يتأثر بشكل مباشر بحجم إقليمها المباشر .

٢-١-١ - تحديد الإقليم التخطيطي :

أما عن تحديد الإقليم التخطيطي Boundaries فقد اختلفت الآراء في هذا الموضوع ولكن بصفة عامة فيمكن أن يدرج تحت ثلاث مجموعات (٢)

١- التجانس Homogeneity

٢- التجمع Nodality

٣- التنظيم Programming

١- بالنسبة للتجانس فإن المساحة الجغرافية تتجمع لتشكل إقليم متجانس من عدة نواحي قد تكون نواحي إقتصادية (مثل مستوى الدخل أو نوعيات الصناعة أو حتى في معدلات البطالة) أو قد تكون نواحي سياسية هي التي تساهم في تعريف الإقليم ، أو أنها مساحة جغرافية قد توحدت على مدار التاريخ ، فنجد أن الإقليم المتجانس يشكل وحدة متجانسة إقتصاديا بصرف النظر عن الاختلافات بين المناطق وبعضها داخل نفس الإقليم ، فيجب أن يتم التعامل مع إقتصادياته في إطار عام .

٢- بالنسبة للتجمع فهو يؤكد التباين داخل الإقليم بين المدن والعواصم والمراكز الحضرية للإقليم حيث تكون معتمدة على بعضها البعض داخليا ، وهذا التكامل يقاس بالتدفق السكاني ، وأيضا بالبضائع والخدمات أو الاتصالات ، ومبدأ شمول إقليم معين على منطقة بعينها يتوقف على إذا كان هناك علاقات قوية مع مراكز أكبر داخل الإقليم أكثر من مراكز الأقاليم الأخرى ، وكل إقليم يشمل مدينة كبرى أو إثنين ويمكن تسميتها بالتجمع المهيمن . Dominant node

وهناك مبدأ قد طوره كارل فوكس Karl A.Fox عام ١٩٦٥ ويسمى المساحة الإقتصادية العملية Functional Economic Area F.E.A وذلك بتحديد المدينة المركزية أو سوق العمالة المحاطة بمساحة أوسع تجتذب منها العمالة وهي تشكل أكثر التقسيمات

بالنسبة للتقسيم إلى أقاليم إقتصادية ولكن هذا قد نشأ عنه مشاكل في تحديد الحدود السياسية للتجمع الإقليمي من خلال التجمع الإقتصادي .

٣- العامل الثالث هو تحديد الإقليم من خلال النظام السياسي والحدود الإدارية في صورة أدوات سياسية ومعدلات ضرائبية معينة .. وهذا الإقليم يسمى إقليم تخطيطي أو مبرمج، ومن مميزات هذا المدخل هو أنه يمكن التعامل فيه مع معلومات محددة ، ويمكن من خلاله تقييم تأثير السياسات على المستوى الإقليمي ، أما العيوب فقد لا تتطابق الحدود الإدارية مع الإنتشار الإقتصادي للإقليم ، وإن كانت هذه الحالة فإن القرارات السياسية لا تكون متطابقة مع الواقع ، والعلاج لذلك هو أن تكون الحدود السياسية مرنة لتتغير مع التغير الواقعي في إقتصاديات الإقليم .

ونجد أنه عادة ما يتعامل المخطط الإقليمي مع التجمع إقتصاديا ولكنه لا بد وأن يصطدم بالحدود الإدارية دون الاعتبار بأنها ذات كفاءة إقتصادية أم لا ، وهذا ما نصطدم به عادة في الدول النامية حيث تضطر الهيئات القائمة على التقسيم الإقليمي على الإلتزام بالحدود الإدارية وهو ما يحدث في مصر رغم عدم كفاءة هذا التقسيم في الكثير من الأحيان وبذلك نجد أن "الإقليم" في مفهومه الشامل يحدد نفسه من منطلق أن الحدود الإقليمية موجودة حتى لو لم تكن موقعة على الخرائط من خلال التوزيع الجغرافي وقوى التجمع المختلفة وإنتشارها في صورة إقليم .

وهنا لا بد أن نؤكد على ضرورة التعرف على ماهية الإقليم التخطيطي وميكانيات النمو الإقليمي والإطار النظري لمشاكل الإقليم سواء الإقتصادية أو العمرانية حتى يمكن أن نتعامل مع نظريات النمو العمراني ، ولا بد أن تزداد مجالات المعرفة ليس فقط بمسببات النمو الإقليمي المختلفة ولكن بكيفية وضع السياسات التي تحكم القرارات المؤثرة في نمو هذه الأقاليم والتي تؤثر بالضرورة في النمو العمراني لمدن هذا الإقليم .

وبصفة عامة نجد أن الإنسان يستقر في مكان معين وهو إما مكان جغرافي Geographical Space يمكنه أن يقيس أبعاده وحدوده أو مكان إقتصادي Economical Space يعيش فيه الإنسان ويعمل وهو مجال لمجموعة من القوى الإقتصادية ، وأساس الدراسات الإقليمية هو التزاوج بين مفهوم المكان الجغرافي والمكان الإقتصادي .^(٤)

ويهتم العلم الإقليمي مثل العلوم الإجتماعية بالبحث عن حياة أفضل للإنسان عن طريق تفاعله مع البيئة المحيطة به ، ويهتم بالهيكل الوظيفي للإقليم الذي يدفع عملية التنمية للإقليم والمجتمع ككل عن طريق وضع الأسس النظرية والدراسات التطبيقية للمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لتحديد إمكانات الإقليم ودرجة نموه ، ويهتم أيضا بعلاقات الأقاليم

بعضها البعض بإعتبار أن كل إقليم عبارة عن حيز مساحي متفاعل مع باقي الأقاليم إقتصاديا و إجتماعيا وسياسيا ، ومن هنا فالعلم الإقليمي يهتم بالوسائل والأدوات التي تستخدم في تنفيذ السياسات الإقليمية الموضوعية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية داخل الإقليم .^(٥)

٢-١-٢ - التوزيع الإقليمي للمدن :

صنفت المواقع المختلفة التي إتخذتها المدينة وما يحيط بها من توابع في مراحل نموها وتطوراتها المختلفة^(٦) ، ولعل هذه التصنيفات للمدن وفق موقعا الجغرافى ومحدداته من تضاريس ومواصلات هي:

- مواقع مركزية : فى مواقع المتوسط الهندسى للإقليم .
- مواقع هامشية : عند أطراف الأقاليم مثل جهة إلحام الصحراء بالزراعة .
- مواقع مدخلية : عند مدخل يؤدي إلى إقليم معين (مثل الموانى) .
- مواقع مرحلية : بين موقعين هامين .

- ولتحديد أهمية المواقع الجغرافية للمدن المتوسطة بباقي الفئات وخاصة المدن الكبرى والمستوى الآخر من المدينة وهو حيزها الجغرافى (حدود إقليمها) تم تحديد بعض المؤثرات فى عملية التصنيف والمقارنه وبيان أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها، وعناصر المقارنة هي :
- التباعد بين المدن المتوسطة .
- الموقع من العاصمة .
- الموقع من إقليمها التابع (المنطقة الريفية) وبيان أقل مسافة للخدمة وأكبرها .
- أقرب عاصمة مركز (متشابهه معها فى المستوى الإدارى) و أبعدا .

أ- تحديد إقليم المدينة :

إقليم المدينة أو مجالها هو مفهوم مركب يعنى فى الواقع عدة مجالات يتركز بعضها فوق البعض ، لا تتفق تماما فى حدودها ولكنها تتقاطع وتبدى كثير من التفاوت فى الإتساع والشكل بالنسبة للمدينة الواحدة ، هذه المجالات هي حدود الخدمات الهامة التي تقوم بها المدينة ، وتختلف هذه الصلات ضيقا وإتساعا وضعفا وقوة تبعا لحجم المدينة وقوتها ونشاطها وكثافة

السكان حولها وسرعة الانتقال منها وإليها ، وقد تصل بعض صلات المدينة الأم إلى أطراف الدولة وقد تتعداها إلى الدول الأخرى كما في حالة مدينة القاهرة .

وإزاء ذلك لا يمكن الإعتماد على وظيفة واحدة لتحديد الإقليم المدني ، ولذلك فإن تحديد إقليم المدينة ليس يسيرا ، فعندما نحاول تحديد منطقة نفوذ مدينة تبرز مشكلة تحديد منطقة نفوذ المدينة التالية ، أين تبدأ وأين تنتهي ؟ ، ويزيد من تعقيد المشكلة أن الصراع بين المدن المتجاورة من شأنه أن يعيد تشكيل حدود مناطق نفوذها باستمرار ، ويؤخذ على القواعد الرياضية التي إبتدعها كل من " رايلي J..Reilly " و " اوفاتومينين Oiva Touminen " أنها إعتمدت أساسا على العلاقة التجارية وحدها حيث وجد أن قوة جذب تجارة القطاعي للمشتريين من خارج المدينة تتناسب طرديا مع حجم السكان في المدينة ولكن تقل بعيدا عن المدينة حتى تكاد تختفي على مسافة تبلغ مربع البعد بين المدينة وحدود قوتها الحقيقية . (٧)

وقد ذكر "فون تونن Von Tunen" أن نمط إستخدامات الأراضي حول المدينة يأخذ شكل حلقات مركزية تبلغ ٦ حلقات وهي تختص أساسا بالأقاليم الزراعية^(٨) . وقد ظهرت عدة نظريات لتحديد هذا الإقليم .^(٩)

ونجد في الدول النامية وبالتالي في مصر أن تحديد إقليم المدينة أيضا يخضع للحدود الإدارية لمركز المدينة وهو ليس بالضرورة مقررا للواقع حيث قد تتعدى حدود إقليم المدينة حدود مركزها وقد يقل عنه حسب نوعية وحجم الخدمات التي تقدمها لما حولها من ظهير ريفي .

ب- العوامل التي تؤثر في شكل الإقليم ومساحته :

إذا كان شكل إقليم المدينة City Region هو شكل سداسي أو شبه دائري ، فإنه في الواقع غير ذلك تماما ، فالتضاريس وطرق المواصلات وتداخل مجالات المدن وصراعتها لتوسيع مجالاتها المتجاورة كثيرا ما يغير شكل الإقليم بطريقة حاسمة ، فنجد أن وقوع المدن في أودية طولية مثل كاليفورنيا يجعل إقليمها يميل إلى الإستطالة ، وتقوم طرق المواصلات سواء برية أو حديدية بمد مجال نفوذ المدينة إلى مسافات متفاوتة وبطرق مختلفة ، وأيضا تساعد الجسور والقناطر التي تقع على ضفاف النهر على مد نفوذها إلى الضفة الأخرى مما يغير من شكل الإقليم ، ومن الطبيعي أن إنفراد مدينة برقة من الأرض حولها يجعل تأثيرها مطلقا في هذه المساحة ، فنجد أن مدينة سولت ليك سيتي تقع في قلب منطقة صحراوية في

غرب الولايات المتحدة الأمريكية ولها إقليم يربو على ٤٦١ ألف كم^٢ ولكن عدد السكان فى هذا الإقليم لا يتعدى عدد سكان إقليم له أقل من نصف مساحته فى مناطق أخرى . (١)

ج- المدينة وإقليمها الديموغرافى :

تحدد وسائل المواصلات المتاحة إلى حد كبير مجال نفوذ المدينة ، وقد ابتكر مصطلح خطوط الأزمان المتساوية Isochrones (من خطوط التساوى الأخرى وخطوط المسافات Isostades وخطوط النفوذ Isodynes) وهى خطوط تربط بين الأماكن التى نستطيع بلوغها من نقطة معينة بوسيلة معينة فى وقت واحد .

والعلاقة السكانية بين المدينة وإقليمها ثنائية ، فالمدينة تجذب بصفة دائمة أو مؤقتة أعدادا من أهل الإقليم قد تتزايد أعدادهم وتنتأى مساقط رؤوسهم بمرور الزمن ، ونجد أن النطاق الذى منه المدينة المهاجرين إليها هو الذى يبدأ من حيث تنتهى حدود المدينة ، وتتوقف قوة الجذب على حجم المدينة وديناميتها ، ونجد أيضا أن وجود مدينة واحدة كبيرة مزدهرة فى منطقة ما يؤدي بالضرورة إلى إمتداد نفوذها إلى كل ناحية فيها ، بل إلى ما وراءها فى أحيان كثيرة ، أما إذا تعددت المدن فى المنطقة وتساوت فإن كل منها يمد نفوذه على الأرض الفاصلة ، وهنا يحدث التداخل والتجاذب .

د - إقليم المدينة الجغرافى :

اختلف الجغرافيون حول قيمة إقليم المدينة ، ففي عام ١٩٦٠ كتب " جوبارد E.Guillard " أنه لا يمكن أن يتصور إقليميا غير ذلك الذى تستقطبه مدينة ، ويؤكد كل من "فوست" ، ١٩١٩ و " جلبرت" ١٩٣٩ على أن كل إقليم يجب أن يتمركز حول مدينة تكون بمثابة قلبه النابض. (١٠)

ويعرف "ديكنسون" إقليم المدينة بأنه ذلك النطاق الذى يحيط بالمدينة الأم ، فالمدينة هى سوق الإقليم ومصرفه وربما مصنعه ومركز إدارته وخدماته الصحية والثقافية والترفيهية . وتميزا لإقليم المدينة عن غيره من الأقاليم أطلق عليه الإقليم الوظيفى Functional Region أو الإقليم المنظم Organizational Region أو الإقليم المستقطب Polarized Region ونجد أن إقليم المدينة لا يغنى عن الإقليم الطبيعى أو البشرى المعروف ، لأن أقاليم

المدن مختلفة في طبيعته ومتفاوتة في الحجم وعدد السكان مما يقف عقبة في سبيل التمييز الجغرافي .

وتقوم فكرة إقليم المدينة على أساس الترابط والتفاعل بين المدينة وما حولها من رقعة جغرافية ، وحين يكون هذا الترابط واضحا فلا خلاف على تحديد الإقليم ، أما حين يقل ذلك الترابط ويظهر الأثر التنافسي لمدن أخرى فقد يختلف الباحثون في تحديد إقليم المدينة . ويرى "ديكنسون" ١٩٦٦^(١) أن روابط المدينة بإقليمها يمكن أن تتدرج تحت أربعة

فئات هي:

- ١- التجارة بين المدينة والإقليم (العلاقات الاقتصادية) .
 - ٢- الروابط الاجتماعية (تعليم - ثقافة) .
 - ٣- علاقات سكانية (رحلات العمل والترفيه والتسوق اليومية) .
 - ٤- أثر المدينة على إستخدامات الأراضي في الريف .
- بينما يرى "سميلز" ١٩٥٣ " أن الخدمات هي أهم ما يربط المدينة بإقليمها ، وإن كل المدن تمثل مركزا لتقديم الخدمات إلى سكان يعيشون خارج حدودها ، ويطلق "سميلز" على إقليم المدينة مصطلح " المجال الحضري " الذي يتكامل سكانيا مع المدينة، وأن وظائف المدينة هي التي تحكم إمتداد إقليمها سواء وظائف إقتصادية أو وظائف إجتماعية ، كما أنه يمكن الإعتماد على شبكة الطرق في تحديد إقليم المدينة ، ويرى أيضا أن الحدود الإدارية للمدن كثيرا ما تكون تعسفية ولا تتناسب مع حقائق الجغرافية الاجتماعية .
- ومن الناحية النظرية فإن إقليم المدينة يمكن أن يعبر عنه في شكل عدد من الحلقات التي تمثل كل منها أحد أوجه العلاقات بين المدينة وإقليمها ، وإذا كانت الحدود الإدارية تمثل حلقة شبه ثابتة في معظم المدن ، فإن بقية الحلقات تكون عادة عرضة للتغيير ، وكثيرا ما تتسع أقاليم المدن الكبرى على حساب أقاليم المدن المتوسطة والصغيرة .

٢-٢ نظريات التنمية العمرانية :

مقدمة :

لا تهدف هذه الدراسة في الأساس لدراسة التنمية الإقتصادية أو الحجمية للمدن إنما تهدف أساسا لدراسة النمو المساحي لعمران المدن ، ولكن لم يمكن تجاهل أهمية التعرف على نظريات التنمية بإختصار على أساس أن التدرج الحجمي والتوزيع لنظام المدن يحدث التفاعل والتطور الديناميكي لهذه المدن ، وحقيقة أن كل نظام للمدن يحتوي على عدد كبير من

المدن الصغيرة يليها في نظام متدرج عدد أقل من المدن ذات الفئات الأعلى جذبت تفكير العديد من المخططين لشرح هذه الظاهرة سواء ظواهر النمو المختلفة بين المدن أو التفاعل بين المدن المختلفة ، وقد صيغت هذه الأمور في صورة نظريات مختلفة وسوف نعرض منها بعض النظريات الهامة التي سوف تفيد مجال البحث فيما بعد وذلك على الرغم من أن معظم هذه النظريات تنصب على النمو الحجمي للمدن دون التطرق للنمو المساحي إلا أن النمو المكاني هو نتيجة من نتائج النمو الحجمي مما يجعلنا لابد وأن نفهم جيدا نظريات وديناميات النمو الحجمي للمدن .

١-٢-٢ نظرية الحلقات المركزية : Central Place Theory

أول من فكر فيها هو " كريستالر " Christaller عام ١٩٣٣ وتبلورت بواسطة "باسكينز" Baskins عام ١٩٦٦ ، وهي تتعلق بالقانون الذي يحدد الحجم والعدد لإنشاء الموقع المركزي ، وكانت الفرضية الأساسية لكريستالر هو أنه هناك تبادل في المنافع بين المدينة والمنطقة الريفية المحيطة بها ، وهنا قد بلور فكرة أن المدينة هي مركز لإقليمها ، وهذه الوظيفة تقاس بالبضائع المركزية والخدمات في كل مدينة والتي تخدم المنطقة الريفية المحيطة بها .

فالمدن الصغرى بها الخدمات الخاصة بإقليمها الريفي فقط ، أما المدن الكبرى ففيها من الخدمات الأكبر التي تتطلب سوق أكبر وتمتد ليس فقط لإقليمها الريفي ولكن أيضا مجموعة من المدن الصغيرة المحيطة بها بهذه الخدمات ، وكلما زاد حجم ورتبة المدينة كلما وجدت بها خدمات من درجة أكبر وتخدم عدد أكبر من المدن .^(١٢)

مساحة الخدمة لكل مدينة Market areas تحدد إقليم كل مدينة ، والمسافة بين المدن من نفس الرتبة تزداد كلما زادت رتبة المدينة ، مما يحقق التدرج Hierarchy وخاصة في الخدمات وفي حجوم المدن .

وفي إطار نظرية الحلقات المركزية نجد أن التفاعل يحدث بين كل مجموعة من المدن ذات حجم متقارب أو في نفس الرتبة مع أقرب مدينة كبرى وذلك لإمدادهم بالخدمات على المستوى الأعلى ، وذلك لأن المدينة الأكبر لديها القدرة على إستحداث فرص أكبر وخدمات أكثر من المدن الأصغر وذلك بسبب أن لديها سوقا أكبر .

بدأ " لوش " Losch في عام ١٩٥٤ في تطوير هذه النظرية بدراسة موقع النشاط الإقتصادي الذي يمكنه من تسويق السلعة في الإقليم ، ولدراسة هذا الموقع إعتد على مبدأ دراسة مختلف عن ما بدأه كريستالر وهو :

- دخول الأفراد
- أسعار السوق
- تكاليف النقل
- اقتصاديات الحجم
- تكلفة الإنتاج الحدية

وقد وجد أن لكل سلعة مساحة للتسويق مناسبة وفيها كل من تكلفة النقل والأسعار أقل منها في مناطق أخرى ، وقد وصل في النهاية إلى نموذج لإمداد السلع والخدمات تتكون من دوائر متداخلة حول كل المدن بحيث تكون كل أقاليم المدن مخدومة سواء بالسلع أو بالخدمات .

وهنا يجادل البعض بأن الاختلاف بين وظائف المدن الكبيرة يزيد من التفاعل بينهما أكثر من المدن الصغيرة ، ونجد أن السكان يميلون إلى الترحال (وليس الهجرة) بين المدن أساسا للحصول على الخدمات وهو ما إهتم به كريستالر ، وحتى في مجال التجارة وانتقال السلع فإن حركة الإستيراد والتصدير تتركز دائما في المدينة الكبرى ولذلك يحدث التفاعل بين المدن الكبرى على المستوى القومي أكثر من المدن الصغيرة، أما بالنسبة للمواد الخام فنجد أنها تنتقل من المدن الصغيرة إلى المدن الأكبر في كل إقليم ليتم تصنيعها وتوريدها لباقي الأقاليم .

وقد تعرضت هذه النظرية للنقد من عدة نواحي :

- ١- أنها بنيت على فروض نظرية مثل التجانس والتوازن بين الموارد والسكان في كل التدرج الحضري وهو ما لا يوجد في الواقع .
- ٢- التبسيط الزائد لكل من العرض والطلب .
- ٣- أنها نظرية تفترض الثبات والمنهج الوصفي .
- ٤- لم تختبر هذه النظرية عمليا .
- ٥- فرضية أن وظيفة المدينة الصغرى فقط هي خدمة أرضها المحيطة قد تعرضت للنقاش مؤخرا .

وبالرغم من النقد فإن الأساس لنظرية كريستالر قد بقي مع الزمن وإستمر وهو :

- أن المدن الصغرى تخدم ظهيرها الريفى المحيط بها .
- أن كل مدينة تعمل كمركز لإقليمها بما فيه المدن الأصغر منها .
- الناتج هو شبكة من الأسواق في المدن الصغرى تعتمد على الأسواق الأكبر في المدن الأكبر.
- كل مكان مركزي يشكل درجة في التدرج الحضري Urban Hierarchy.

٢-٢-٢ نظرية المواقع

Location Theory وقد

بدأت هذه النظرية بواسطة " فيبر Weber " عام ١٩٢٩ وطورت عام ١٩٥٤ بواسطة " هوفر و إيزارد Hoover & Isard " و تعتمد على تأثير التوزيع الحجمي للمدن في خلال النظام الحضري ، وأن كل من هذه المدن عبارة عن تركيز معين لمختلف الأنشطة . (١٣)

وقد استخدمت نظرية الموقع الدراسات الخاصة بالحدود الإقليمية Margins لتحديد الظروف التي تسمح بتحقيق أعلى عائد و أقل تكاليف من خلال تجمع فراغي معين ، وهذه الدراسات قد أجريت على نموذج يتكون من نشاطين متداخلين أحدهما ريفي والآخر حضري وقد طورت بعد ذلك ليدخل معها مصاريف الانتقال جنباً إلى جنب مع تكاليف الأرض والعمالة ورأس المال ، وقد درست مصاريف الانتقال على أساس المسافة حتى يمكن الإقلال من التكلفة حتى نستطيع أن نرفع من الربح ، وهذا يؤثر على إتخاذ القرار بإختيار الموقع المناسب .

وقد حلل "الفريد فيبر Alfred Weber" في نظريته العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للصناعة من منظور إقتصادي حيث إعتبر تكلفة النقل كأهم عامل في إختيار موقع الصناعة وتكون ضرورة قيام الصناعة عند النقطة التي تكون عندها تكلفة النقل أدناها وحدد أربع أشكال من التوطن الصناعي :

- الصناعات الموجهة إلى طرق النقل والمواصلات .
- الصناعات الموجهة إلى الأيدى العاملة .
- الصناعات الموجهة إلى الطاقة المحركة والمواد الخام .
- الصناعات الموجهة نحو الأسواق الإستهلاكية .

أما " أوجست لوش August Losch " فقد مثل الإتجاه الثاني في تحليله لقوى السوق ودورها في جذب الصناعة حيث يكون الموقع المثالي هو الموقع الذي يحقق أقصى ربح ممكن ، أي حيث يزيد الربح عن التكاليف . وإفتراض في ذلك وجود كثافة سكانية متزنة ، وعدم وجود تداخل موقعي بين المصانع .

أما دراسات " هوفر Hoover " و " إيزارد Isard " فقد إهتمت بأن تعطى تفاصيل عن تفضيلات الصناعة لبعض المواقع الحضرية . (١٤)

وقد وجد أنه من إقتصاديات التجمع أنه كلما تجمعت مجموعة من الأنشطة في نفس الموقع تقل التكلفة (١٥) وذلك ينطبق على كل من الصناعة والخدمات وأيضاً حجوم المدن نفسها.

وهذه النظرية هي همزة الوصل بين حجم المدينة وإقتصاديات التجمع ، فالمدن الأكبر لديها عدد أكبر من الأنشطة سواء في الإنتاج أو في الخدمات ، وتواجد هذه الأنشطة في مدينة واحدة يسبب إقتصاديات التجمع التي تقلل من التكلفة .

ومن هنا نجد أن المدن الصغيرة والمتوسطة تميل إلى التخصص سواء في المنتجات أو في الخدمات التي تهتم إقليمها الريفي ، أما المدن الكبرى والميتروبوليتانية فإنها تميل إلى التوسع في المنتجات والخدمات والصناعات ^(٩) . ولذلك فإن التنمية الإقليمية تكون حساسة لحجم المدينة الكبرى ^(١٠) . وكذلك فإن الحجم السكاني للمدن الكبرى يحدد عدد الأنشطة التي تحتويها المدينة.

ونجد أن المدينة الكبرى في كل إقليم إقتصادي لها نصيب كبير في النشاط الإقتصادي في إقليمها ، ويمكن تفهم أن عدد الأنشطة في المدينة يدل على الخفض في التكلفة في المنتجات الإقليمية والتي تزيد من الأرباح وتعود على إقتصاديات الإقليم ككل . وبذلك تكون المدن الكبرى هي مناطق جذب للأنشطة الجديدة نظرا للإستفادة بإقتصاديات التجمع للخفض من تكلفة الإنتاج ^(٩) .

وقد واجهت هذه النظريات النقد المستمر والتعديل لأنها إفتترضت حالة من السكون في المدن ، وإذا كانت نظريات الموقع قد تناولت عنصرى تكلفة النقل والعمالة لتحديد التوزيع المكاني الإقليمي للصناعة فإن العنصر الثالث الذي تعامل معه هو عنصر إقتصاديات التكتل الذي يعمل إما على تركيز الصناعة أو على إنتشارها في مكان ما .

Stochastic Theory

٣-٢-٢ نظرية التجمع

تبنى على أن نمو حجم المدينة هو نتيجة لعدة قوى تعمل مجتمعة ، وتزيد قوة هذه العوامل كل ما زاد حجم المدينة ، ولذلك تنمو المدن الكبرى بمعدلات نمو أكبر من المدن الأصغر ، وقد قال برى في هذه النظرية أن التجمع يؤدي إلى الإنتظام في توزيع أحجام المدن ، وأنها تؤدي إلى التأكيد على نظرية الرتبة والحجم ^(١) .

ونجد أن قانون التأثير النسبي The Law of Proportionate Effects هو تطوير لهذه النظرية ، وهو يؤكد على العوامل التي تؤثر على نمو المدن نسبيا مع زيادة حجم السكان بها ، وزيادة حجم السكان لها شقين هما الزيادة الطبيعية للسكان ، والهجرة الداخلية ، وزيادة حجم المدينة له إرتباط قوى بفرص العمالة ، وبحجم السوق ، ولذلك تزداد معدلات النمو في المدن الأكبر حجما أكثر من المدن الصغرى .

وقد كان نقد هذه النظرية حول إعتادها على عوامل نسبية ، وفي الواقع هناك العديد من العوامل الواضحة التي تؤثر على حجم المدينة مثل الموقع ، والظروف الطبيعية ، والأساس الإقتصادي ^(٢) وقد تفسر هذه العوامل النقص الذي يحدث في حجوم بعض المدن والزيادة التي تحدث في حجوم مدن أخرى ، وكذلك قانون الرتبة والحجم كخطوة من هذه النظرية هو محل تساؤل لأنه يعتمد على إستنتاجات منطقية أكثر من الحقائق العلمية .

وأيضاً بالنسبة للصناعة فإن إقتصاديات التكتل تعمل عندما تتجمع عدد من الصناعات أو المؤسسات في موقع واحد فنجد " هووفر Hoover " ^(١٣) قد قسم عوامل التجمع إلى ثلاث مجموعات واضحة تؤدي إلى تخفيض التكلفة هي :

– إقتصاديات الحجم Economies of Scale

كلما زاد حجم الإنتاج كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة ولكن إلى حد معين تزداد بعده تكلفة الإنتاج وتظهر متاعب الإنتاج المتضخم Diseconomies of Scale .

– إقتصاديات الموقع Localization Economies

وقد تناول "فيلبر هذه النقطة في شكل مبسط ووجد أن تجمع أكثر من صناعة في مكان واحد يكون عندما تتقاطع خطوط التكلفة الحدية ، وعندما يحصلون على حجم الإنتاج المطلوب داخل تلك المنطقة ، وبالتالي يمكن للصناعة أن تتواجد عند منطقة التقاطع أيضاً في نقطة أقل تكلفة لنقل المنتج المجمع ^(١٢).

– إقتصاديات التحضر Urbanization Economies

وهو ثالث عنصر من عناصر التجمع وهي التي تجعل من الموقع الحضري موقعا مفضلا للصناعة بسبب الإقتصاديات الناتجة من مستوى أعلى في إستخدام الهيكل العام للكيان الحضري مثل البنية الأساسية والخدمات.

٢-٢-٤ نظرية الأساس الإقتصادي Quasi - Economic Theories

تعتمد على بعض الحقائق الإقتصادية لشرح الإنتشار المتدرج لنظام المدن ، وقد بنى " زيبف Zipf " نظريته عام ١٩٤٩ على مبادئ نظرية تشرح التوزيع المتدرج لأنظمة المدن ، المبدأ الأول هو مبدأ التركيز Unification والإنتشار Diversification للإقلال من الجهد وذلك بتقنين التصرفات الإنسانية حيث يوجد عدد قليل من المدن الكبرى حيث يتركز كل من السكان والمنتجات والخدمات أو ينتشر السكان في عدد كبير من المدن الصغيرة ، وتوزيع حجوم المدن يعكس التوازن بين القوتين (التركيز والإنتشار) ^(١٤) .

المبدأ الثاني هو قوة الابتكار Innovation والذي يعكس عامل ديناميكي مواز للتركز لأنه من الأرخص في التكلفة أن تستفيد الابتكارات الجديدة من إقتصاديات التجمع .

وقد جادل " ريتشاردسون " ^(٢) بأن التركيز ما هو إلا تطابق مع نظرية إقتصاديات التجمع ، بينما يتعلق الإنتشار بالإقلال من تكاليف الإنتقال ، وقد يجادل البعض بأن مبدأ زيبف يستند إلى التوزيع الحجمي لأنظمة المدن أكثر من قاعدة الرتبة والحجم .

ويلقى الضوء هنا على الدور الوظيفي للمدن ، وتحدد دور المدن الكبرى في عملية التنمية معتمدة على الارتباط بين قوى التركيز والابتكار ، ويقترح مبدأ الإقلال من الجهد أن المدن الكبرى والصغرى يتواجدون في إقليم إقتصادي واحد للإقلال من تكلفة الإنتقال والزيادة من العائد الإقتصادي ، وكذلك أن وجود المدن الكبرى هام جدا للسماح لقوى الابتكار بالتواجد داخل الإقليم ، وكذلك تساعد قوى التركيز على بقاء الموارد الإقتصادية للإقليم بداخله ولا تخرج إلى أقاليم أخرى .

ومن هنا نجد أن التوزيع المتوازن للمدن الكبرى في الأقاليم الإقتصادية المختلفة تعنى أن قوى الابتكار المسؤولة عن التنمية تعمل بصورة متوازنة في هذه الأقاليم ، وكذلك تعنى الإقلال من مصاريف الإنتقال ، وكذلك التوزيع المتوازن لكل أحجام المدن في الأقاليم الإقتصادية المختلفة يحقق مبدأ الإقلال من الجهد وتسمح لقوى الابتكار بالتوطن في كل مراكز الأقاليم مما يؤدي إلى مستوى أعلى من التنمية .

وقد جمع " دافيد و سوانسون David & Swanson " ^(١٧) عام ١٩٧٣ كل من نظريتي التجمع والنمو Growth Theory حتى يصل إلى شكل معين لتوزيع أحجام المدن في النظام العمراني ، وقد توصلوا إلى أن حجم المدينة هو أكثر العوامل توضيحا لنموها ، وقد فرضوا أن الإستثمارات في مدينة معينة هي جزء من إقتصادياتها لأن النمو في كل من العمالة وحجم الإنتاج كل منهما حساس لهذه الإستثمارات .

بعبارة أخرى فإن كل من المدخرات في المدينة والإستثمارات ونمو الإنتاج ونمو فرص العمالة تصبح عوامل مترابطة ، وكذلك التطور التكنيكي في المدينة وهذه العوامل مجتمعة هم وسائل لنمو الحجم والذي يجعل المدن الأكبر تحقق معدلات نمو أكثر من المدن الصغيرة .

وقد ظهر نقد لهذه النظرية أن إقتصاديات كل مدينة تحدد بصورة منفردة عن باقي المدن ، وهذه ليست الحالة في الواقع في العديد من الدول ، وكذلك لأن هذه النظرية لا تأخذ في الحسبان تأثير الإستثمار في مدينة معينة على النمو في باقي المدن .

٢-٥ نظرية أقطاب النمو ومواقع التنمية والإنتشار:

Development Location, Spread Effects & Growth-Center Theory

العلاقة بين موقع التنمية وإمتداد تأثيره من مركز النمو إلى المنطقة المحيطة التي تشكل إقليم إقتصادي إجتماعي هي جزء من نظرية نمو المواقع المركزية ، هذه العلاقة هامة لفهم العلاقة بين حجم المدينة ووظيفتها وموقعها وتأثيرها على تنمية المناطق المحيطة ، هذا التأثير يعتمد على التفاعل بين المدينة وما حولها ، وإقتصاديات هذا التفاعل تسمى في بعض الأحيان القوى المؤثرة ، ومجالها يرجع إلى مساحة تأثير هذه القوى .
والرابطة بين هذه الأنشطة هي القنوات التي من خلالها تنتشر التنمية في مجال إقتصادي معين.

وقد بدأت نظرية أقطاب النمو Growth Pole Theory بواسطة " فرانسوا بيرو F.Perroux " عام ١٩٥٥ وفكرتها " أن النمو لا يظهر فجأة في أي مكان ولا يظهر في كل مكان في وقت واحد ، لكنه يظهر في اتجاهات مختلفة بكثافات متنوعة وينتشر من خلال مسارات مختلفة وله تأثيرات متعددة على الإقتصاد القومي ككل " .

إذن فالتنمية تتضمن عملية إستقطاب ، لأن القوى الكامنة فيها تعمل على تجميع الأنشطة الإقتصادية والنمو وتحدث عدم إتران بين الصناعات والمناطق الجغرافية .
ويعرف القطب بأنه مجموعه متشابهة من الأنشطة تكمل بعضها بعضا بعلاقات إقتصادية متشابهة تولد نموا ديناميكيا في الإقتصاد من خلال العلاقات التبادلية بينها وبين الصناعة ، وأحيانا ينمو القطب حول بعض الأنشطة النامية مثل قطاع صناعي أو خدمات أو موانئ ... (٤)

ونجد أن النشاط القائد هو النشاط ذو النمو الأسرع من باقي الصناعات أو الأنشطة وله قدرة على توليد ونقل الإختراعات ، وله مرونة دخل مرتفعة وقدرة على توليد نمو مستمر ، إذن فالنظرية كما وضعها "بيرو" ليس لها بعد مكاني ، إلا أنها تعتبر أسلوبا يمكن تطبيقه في إطار سياسات التنمية الإقليمية بناء على مفهوم أن سياسات الإستثمار يمكنها إحداث أكبر تأثير على النمو الإقليمي عند تركيزها في المواقع المفضلة . (١٨)

وهناك بعض الملاحظات على هذه النظرية :

- إهتمت النظرية بالتنمية كعملية مؤثرة في التغير مثل النمو العددي والهيكل .
- ركز على تعدد الأبعاد مثل النمو والتغير الهيكل والتغير الإجتماعي والإقتصادي وكذلك التغير في الفراغ الجغرافي .

- كل جزء من العمران سواء إسكان أو صناعة أو غيرها يكون موقعة بالنسبة للعمران تبعاً لعلاقته مع الأجزاء الأخرى ، فقد يكون موقعة هو موقع تخطيطي أو متجانس أو موقع تفاعلي . Space of Interaction

- من خلال التفاعل تحدث التنمية في نمط غير متوازن ، فتحدث أولاً في نقط أولية Key Nodes ثم تنتشر إلى أجزاء ومواقع أخرى .

- هذه المواقع الأولية تبدأ في جذب الابتكارات والأفكار الجديدة وتقود قوى التنمية .

- هذه المواقع الأولية تسيطر على مجال التفاعل بسبب أحجامها الكبيرة ومستوى الاتصالات العالي بها ومستوى التنمية المرتفع الذي يسبب معدلات نمو عالية .

هذه الخواص تسبب التطور الاجتماعي والإقتصادي في هذه المواقع المركزية والتي تحكم عملية التنمية في مجال تأثيرها الإقتصادي وتصبح مركزاً للتنمية إقليمياً .

والإقليم الإقتصادي هو مثال لمبدأ مجالات التفاعل ، والسؤال هنا عن نوعية المدن التي تقود التنمية في إقليمها ، وقد توصل " هيرمانسون Hermanson " إلى أنه ليس كل مدينة مركزية في الإقليم مؤهلة ليطلق عليها مركز للتنمية ، ولكن فقط التي تحتوي على إستثمارات ذات حجوم كبيرة مع وجود التكنولوجيا المتقدمة والتصنيع المتطور والتي لها تأثير قوى على البيئة المحيطة بها وقادرة على أن تتطور مع تطور حجمها مع الزمن ، وهذه يمكن أن يطلق عليها مركز نمو جغرافي .

والمدن الكبرى في كل إقليم إقتصادي تكون مؤهلة أكثر لأن تكون مدن مركزية نظراً لأنها تمنح بيئة تنموية مناسبة ، وهذه المدينة المركزية لابد وأن يظهر بها إمكانيات للنمو في الأنشطة الإقتصادية والعمالة والسكان والدخل ، وبمعرفة العلاقة بين الحجم وعدد الوظائف والعمالة وإقتصاديات التجمع الإقتصادي وحجم السكان والموارد والتفاعل بين الأقاليم الإقتصادية لكل دولة يمكن إستنتاج أن المدينة الكبرى في كل إقليم إقتصادي في كل دولة هي الخاصة بالتنمية على مستوى التنمية الإقليمية .

٢-٢-٦ نظرية الموقع الصناعي Theory of Industrial Location

في البداية كانت الصناعة كنشاط متداخل ومتناغم مع الكيانات يصعب تحديد مكانها من العمران البشري ، فهي متمازجة مع الأنشطة السكنية والتجارية ، ومع تطورها وتغيرها فرضت إنفصالها وتمييزها عن باقي العناصر العمرانية .

وقد تدخل العمرانيون عندما فرضت الصناعة وجودها على العمران ، ورسم العمرانيون الرواد صورة للمجتمع الصناعي الجديد ، حيث كانت الصناعة بمثابة المحور

الأساسي للعمران بداية من أعمال "أون Owen" والمدينة الصناعية "لجارييه" و "لوكوربوزييه Le Corbusier" ولكن جاءت مواقع الصناعة منفصلة عن الكيان العمراني ووجهت إلى مناطق هامشية مع تأكيد إرتباطها بخطوط السكك الحديدية والموانئ وكانت تعمل كنشاط ملوث للبيئة خوفا من تداخلها مع العمران .

وقد أكد د. جمال حمدان على أن الصناعة لا تخلق مدنا جديدة بقدر ما تضخم المدن القديمة ، وهناك مدن منتجة تستطيع أن تدفع النمو في منطقة واسعة من حولها ، ومدن أخرى تكون بمثابة معوق للنمو وتستنزف الإمكانيات من الأقاليم المحيطة بها في أنشطة غير إنتاجية ، ويطلق إسم الإقليم الصناعي عندما تنمو عدة مناطق صناعية متجاورة إلى أن يزداد الإلتحام والإرتباط بينها وتبدو كما لو كانت منطقة صناعية كبرى. (٣)

وفكرة وجود نظريات للموقع الصناعي كانت مثار إهتمام الإقتصاديين الألمان وغيرهم مثل "فون ثونن Von Thunen" و "فيبر Weber" و "لوش August Loch" في القرن التاسع عشر والعشرين وهي إتجاهات تطورت في ثلاث إتجاهات. (١٤)

- إتجاه التكلفة الأقل.
- إتجاه تحليل قوى السوق .
- إتجاه تعظيم الربح .

وقد حلل " ألفريد فيبر Alfred Weber" في نظريته العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للصناعة من منظور إقتصادي حيث يعتبر فيبر تكلفة النقل كأهم عامل في إختيار موقع الصناعة ، وتكون ضرورة قيام الصناعة عند النقطة التي تكون عندها تكلفة النقل أدناها ، وحدد أربع أشكال من التوطن الصناعي :

- ١- الصناعات الموجهة إلى طرق النقل والمواصلات .
- ٢- الصناعات الموجهة إلى الأيدي العاملة .
- ٣- الصناعات الموجهة إلى الطاقة المحركة والمواد الخام .
- ٤- الصناعات الموجهة نحو الأسواق الإستهلاكية .

أما " أوجست لوش August Losch" فقد مثل الإتجاه الثاني في تحليله لقوى السوق وأكد على دور السوق في جذب الصناعة حيث يكون الموقع المثالي هو موقع تحقيق أقصى ربح ممكن ، أي حيث يزيد الربح عن التكاليف . وإفترض في ذلك وجود كثافة سكانية متزنة وعدم وجود تداخل موقعي بين المصانع .

وقد واجهت هذه النظريات النقد المستمر والتعديل أساسا لأنها إفتترضت حالة من السكون .

وإذا كانت نظريات الموقع قد تناولت عنصرى تكلفة النقل والعمالة لتحديد التوزيع المكانى الإقليمى للصناعة فإن العنصر الثالث الذى تعامل معه هو عنصر إقتصاديات التكتل Agglomeration أو مثالب التكتل Deglomeration التى يعمل إما لتركز الصناعة أو لنشرها فى منطقة ما .

وتعمل إقتصاديات التكتل عندما تتجمع عدد من الصناعات أو المؤسسات فى موقع واحد، فنجد " هوفر Hoover " قد قسم عوامل التكتل إلى ثلاث مجموعات واضحة تؤدى

إلى تخفيض التكلفة :

١- إقتصاديات الحجم الكبير : Economies of Scale

كلما زاد حجم الإنتاج الصناعى كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة منه ولكن إلى حد معين بعده تزداد تكلفة إنتاج الوحدة من المنتج الصناعى وتبدأ مشاكل تضخم الإنتاج فى الظهور .

٢- إقتصاديات الموقع : Localization Economies

تناول " فيبر " هذه النقطة فى شكل مبسط ووجد أن تجمع أكثر من صناعة فى مكان واحد يكون عندما تتقاطع خطوط التكلفة الحدية ، وعندما يحصلون على حجم الإنتاج المطلوب داخل تلك المنطقة ، وبالتالي يمكن للصناعة أن توجد عند منطقة التقاطع أيضا فى نقطة أقل تكلفة لنقل المنتج المجمع .

٣- إقتصاديات التحضر : Urbanization Economies

وهو ثالث عنصر من عناصر التكتل وهى التى تجعل من الموقع الحضرى موقعا مفضلا للصناعة بسبب الإقتصاديات الناتجة من مستوى أعلى فى إستخدام الهيكل العام للكيان الحضرى مثل البنية الأساسية والخدمات .

وهنا لابد من أن نشير إلى أن التوطن الصناعى فى مصر لم يخضع إلى أى من هذه الإقتصاديات وإنما كان أساسا يتبع رأس المال ، وقد أشار جمال حمدان إلى ذلك بقوله " أن الصناعة فى مصر لم تحدد بعوامل وضوابط طبيعية جغرافية بقدر ما تحددت بالعوامل البشرية والحضرية ، ولذا ساعدها عاملان هما رأس المال والسوق أكثر من الفحم والوقود أو حتى المادة الخام ، والنتيجة أن صناعتنا لم تبدأ إقليمية وإنما عاصمية كحقيقة حاكمة عظمى تشكل كل كيان الصرح الصناعى فى مصر " (١٩) .

وبلغ من قوة تلك العوامل البشرية التى يفترض أنها مرنة ولينة أنها أصبحت قيда يحكم الصناعة المصرية ويكاد يشل حركتها أو يقعدها عن الحركة ويحيلها من صناعة متحركة إلى " صناعة مربوطة بموقعها " . وفى مصر بدلا من أن تتبع الصناعة مصادر الطاقة أو القوى

المحركة جغرافيا نجد أن الطاقة هي التي تتبع الصناعة حيث هي أو حيث يراد لها، فهي تتبع السوق والاستهلاك وسكان المدن والمدن العاصمية، ومع استخدام الكهرباء أصبحت القوى المحركة عاملا عميما متاحا في كل المواقع، إلا أن ذلك جاء متأخرا استمرارا للتركز إلا من نويات ثانوية للصناعة في الأقاليم خاصة المراكز الحضرية ويؤكد جمال حمدان أن جغرافية الصناعة قد استسلمت نهائيا للتوطن العاصمي حيث تتوفر البيئة الحضرية الأساسية لإقامة الصناعة وتوافر رأس المال والعمالة وأيضا الأسواق ذات القدرة الشرائية العالية مع التميز بأكثف وأفضل خدمة من النقل والمواصلات، وقد اضطرت أي صناعة استقرت خارج العاصمة إلى خلق بيئة حضرية صناعية كاملة من الصفر مثل مصانع السكر في كوم أمبو . ويرى جمال حمدان أن المادة الخام بكل أنواعها لم تلعب دور العامل الفاصل المحدد في توطين الصناعة في مصر إلا جزئيا، ومثال لذلك صناعة الحديد والصلب في حلوان التي كانت تستقدم خام الحديد من أسوان على بعد ألف كيلومتر وخضعت لمغناطيسية موقع سوق العمل والاستهلاك والحضارة الكبرى في العاصمة .

٧-٢-٢ نظرية مناطق الأسواق والتجمع & Market Area Agglomeration

توضح العلاقة بين حجم التجمع السكاني وبين عملية النمو والميزة التوطنية، ففي البداية لابد من توافر السوق الذي يساعد على التجمع السكاني وتبادل السلع والخدمات، وكلما زادت الميزة التوطنية تزيد الوفورات الداخلية وتظهر الوفورات الخارجية (٢٠).

وقد حاول "فريدمان" في ظل النظريات السابقة أن يضع نموذج من أربعة مراحل للتنمية الإقتصادية العمرانية للدولة أو الإقليم :

- المرحلة الأولى : يظهر فيها المجتمع عبارة عن مراكز محلية مستقلة نسبيا ولا توجد هيراركية لمراكز العمران (نموذج ما قبل الصناعة) وكل مدينة تقع في مركز إقليمي صغير .

- المرحلة الثانية : تظهر نواة قومية منفردة (العاصمة) وتتركز فيها المنشآت الصناعية ويتحول الاقتصاد القومي إلى إقليم متروبوليتاني واحد .

- المرحلة الثالثة : تظهر بجانب النواة الإقليمية نويات فرعية في الأطراف .

- المرحلة الرابعة : يتكون نظام وظيفي من مجموعة من المدن ينتج عنه التكامل الإقليمي ويعطى أقصى طاقة للنمو .

ومن هذا النموذج توجد أربعة أنماط من الأماكن هي :

* المناطق الإنتقالية العليا القريبة من النواة

* النواة

* التخوم المصدرية فى الهوامش (٢٠)

* الأطراف

و هذا النموذج قد يكون هو المعبر عن النظام الإقليمي لتوزيع المدن رغم أنه فى الدول النامية نجد نمو المدن الأولى والعاصمة على حساب المدن الإقليمية .

ونجد أنه فى معظم الأحوال عند تطبيق نظرية بعينها فى مجال التخطيط الإقليمي سوف نفاجاً بأنها تتناول الأمور من وجهة نظر معينة وهى الخاصة بالنظرية نفسها ، وقد لا تتناول جزئيات أخرى هامة تتعلق بالتنمية الإقليمية . وبذلك تحدث ردود أفعال قد تكون مخالفة لتوقعات المخططين .

ولذلك فإننا نجد أنه لكل عملية تخطيطية ظروفها الاقتصادية والإجتماعية والعمرانية ، ولذلك قد يضطر المخطط إلى الدمج بين نظريتين أو أكثر أو الإستعانة بمعظم النظريات التخطيطية حتى يجد ما يتواءم مع ظروف الإقليم الذى يتناوله بالدراسة والتخطيط .

٢ - ٣ التركيز الحضرى والتباين الإقليمى :

تميل التنمية الاقتصادية لتفضيل مواقع معينة ، وبعض الأقاليم والمدن تجذب الأنشطة الاقتصادية والسكان أكثر من غيرها ، ويلاحظ " جيلبرت Gilbert " ١٩٤٧ أن فى العالم الثالث هناك ميل واضح للصناعة والتجارة والزراعة ، وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى للتركيز فى إقليم محدد وأن بعض الأقاليم تنمو بسرعة وبعضها ينمو ببطء أو حتى يتدهور ويكون تركيز السكان المكانى حيث ينتقل السكان من المناطق المتدهورة للأقاليم النشطة ، ومن المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، ومن المدن الصغيرة إلى مدن أكبر ، وغالباً ما يواكب هذا الإنتقال من إقتصاد ريفى إلى إقتصاد صناعى حضرى ويتزايد التباين الإقليمى والتفاوت فى الدخل والخدمات للفرد بين الأقاليم المختلفة . (٢١)

أهم المظاهر المصاحبة للتفاوت الإقليمى والتركز الحضرى :

١- تباين وتفاوت بين الريف والحضر يظهر فى إختلاف المستويات المعيشية والدخل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية .

٢- التباين الإقليمى حيث تتميز أقاليم بعينها عن باقى الأقاليم فى الدولة بإستثمارها بالخدمات والأنشطة التجارية والصناعية ، ويصل التباين فى دخل الفرد بين الأقاليم الأغنى والأقاليم الأفقر أحياناً إلى تسع أضعاف (فى حالة البرازيل) وقد أكد " ويليامسون Williamson " أن التباين الإقليمى فى الدول النامية أعلى منه فى الدول المتقدمة . (٢٢)

٣- الأحادية الحضرية حيث تسيطر مدينة واحدة على النمط العمراني وتشتأثر بالجزء الأكبر من الأنشطة الاقتصادية والخدمات المختلفة ، وهي حالة عامة في معظم الدول النامية ومن ضمنها مصر .

وقد أثبتت دراسة " ويليامسون J.C.Williamson " عام ١٩٦٥ أن هناك علاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية والتباين الإقليمي ، وقد وجد أن أكبر قيمة لمعدلات التفاوت الإقليمي هي للدول ذات الدخول المتوسطة ، ويحدث التفاوت الإقليمي في مراحل التنمية الأولى ، ومع النضوج الاقتصادي يحدث تقارب إقليمي .

ومن النظريات التي تعرضت لديناميكيات التنمية الإقليمية نعرض بعض النظريات التي قد تسهم في فهم أكبر لحركة تطور النمو العمراني في المدن .

أ - نظرية التراكم السببي Cumulative Causation لميردال

وقد وضع ميردال هذه النظرية والتي تنص على أنه مع النمو الاقتصادي يتأكد التفاوت في الدخول الفردية والإقليمية والخدمات حيث تعمل تأثيرات قوى الإرتجاع Backwash على توجيه حركة العمالة والسكان ورؤوس الأموال والتجارة للتركيز في القطاعات ونقط النمو الأساسية للإقتصاد ، ويحدث التراكم في الأقاليم المتقدمة وتتخلف الأقاليم الأخرى ، كما تظهر تأثيرات قوى الانتشار Spread Effects إلا أنها لا تكون كافية في مواجهة قوى الإرتجاع والتركز وتزيد بارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية . ويؤكد " ميردال " على أنه مع النمو الاقتصادي يتأكد عدم التساوي والتفاوت في الدخول الإقليمية والفردية والخدمات .

ب- ديناميكية التنمية الإقليمية " لهيرشمان Hirschmann " :

مع تأكيده على حدوث الإستقطاب في المراحل الأولى من التنمية في القطاعات الرائدة للإقتصاد (عدم الإئزان) متفقا مع " ميردال " ، ومن خلال سلسلة من التفاعلات غير المتزنه تحدث النمو ، ثم تعمل التنمية في المركز إلى الإنتشار إلى الأقاليم المتخلفة في عملية تحدث من تلقاء نفسها دون أي تدخلات وتنتج عن تولد قوى إقتصادية تصحيحية وينكسر الإستقطاب .

ونجد أن أفكار "هيرشمان " هنا هامة للغاية بسبب :

- أن عدم الاتزان الإبتدائي الناتج عن قوى التركيز والإستقطاب سيؤدي إلى الإئزان .
- إستخدام هذه الأفكار كأسلوب للتنمية الإقليمية في الدول المتقدمة والنامية .
- أن هذا التحول يحدث دون تدخل وتكون الكفاءة في عدم الإئزان .
- وهذه الأفكار تكاملت مع أفكار " بيرو Perroux " في أقطاب التنمية . (١٤)

ج- تطور السياسات المكانية في الدول النامية :

يرى " هاري ريتشاردسون Richardson " ، ١٩٧٧ إن معظم السياسات المكانية للدول النامية موجهة إلى تغيير نمط العمران بتقليل مظاهر الأحادية أو فتح أقاليم جديدة وتحسين الأحوال في الأقاليم المتخلفة ، أو تنمية المدن المتوسطة أو تقليل معدلات الهجرة الريفية الحضرية من خلال تنمية المناطق الريفية .

فإلى أى حد نجحت هذه السياسات المكانية في تغيير النمط ؟ (٢٣)

وبصفة عامة فإن السياسات المكانية في الدول النامية موجهة إلى :

- كسر التركيز العاصمي - التنمية الريفية

- تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة

وقد مر التخطيط بالتنمية في الدول النامية بثلاث مراحل :

١- مرحلة البناء والتنمية الأولى : منذ الإستقلال حتى بداية التنمية في مجالات القطاعات الحكومية .

وتمثلت في سياسات طويلة المدى لها أهداف شاملة وحددت أولويات التنمية وأهداف الإنتاج وتوجيه للإستثمارات والتقسيم القطاعي وبالذات للقطاعات الحكومية ووجهت لتحسين المرافق والإمتداد الزراعي وخدمات التعليم .

٢- مرحلة أوائل الستينات : "دفع وتحقيق النمو الإقتصادي "

خطط للتنمية هدفها الأساسي دفع وتحقيق النمو الإقتصادي وفيها تكثف توجيه الإستثمارات كذلك التي ظهرت في شكل خطط التنمية الخمسية الأولى .

٣- مرحلة ثالثة : حل المشكلات المختلفة مثل البطالة وتوزيع الدخل .

مع عدم تحقيق النمو تحول الإهتمام ليس فقط بتحقيق نمو إقتصادي ولكن إلى مظاهر أخرى تكميلية مثل مشاكل البطالة وتوزيع الدخل.

ويلاحظ إهمال التخطيط للبعد المكاني في الخطط الإقتصادية في الدول النامية مع التركيز على

إحداث نمو إقتصادي مما يسبب تضارب الخطط وتعارضها أو عدم تنفيذها .

ويعوق التخطيط للتنمية في الدول النامية بالآتي :

- تضارب مع خطط مكانية محددة .

- تحدث تأثيرا أكبر من تأثير أهداف خطط مكانية وقد يكون في إتجاه معاكس .

- يمكن عدم وجود خطط على الإطلاق .

فالمشكلة هنا ليست في قلة الخطط ولكن في تضاربها أو تعارضها أو عدم تنفيذها .. إلا أن هناك وعياً قد بدأ بالبعد المكاني الذي تحدته خطط التنمية .

ويجب الإعراف بتواجد العنصرين سواء السياسات المباشرة أو غير المباشرة كعناصر هامة لإحداث التغير والتنمية الإقليمية .. وهناك أيضاً سياسات إقليمية غير مباشرة أو ضمنية وهي تلك النتائج الموقعية الإقليمية للقرارات والسياسات الاجتماعية والإقتصادية مثل سياسات العمالة والسياسات الزراعية وسياسات التجارة والصناعة .. ونجد أن السياسات الصناعية تؤثر على التنمية الإقليمية بشكل قد يكون أكثر تأثيراً عن سياسات مباشرة فهي التي تدفع النمو أو تعرقله.

د - أقطاب التنمية في الدول النامية :

ونبدأ أولاً بتعريف قطب النمو اعتماداً على فكر "بيرو Perroux" أنه عندما يتحقق النمو فإن هناك قوى تسعى إلى تجميعه وتركيزه حول نقطة معينة للإفادة من إقتصاديات التجمع والإقتصاديات الخارجية وإعتماداً على حدوث آثار الاستقطاب^(٤)

ونجد أنه في الدول النامية إذا كان قطب النمو يمكن أن يقام حول نشاط تنموي قائم قد يكون قطاعاً صناعياً أو ميناء بحري تجاري .. ولكن في بعض الأحيان قد يتواجد هذا النشاط التنموي دون حدوث الاستقطاب .. وفي إطار الدول النامية نجد من الأنشطة التعدينية المكثفة في منطقة ما لا تحدث النمو إلا في حالات بسيطة .. فالقطب لا يعتمد فقط على تجميع لأنشطة قائمة ولكن يعتمد على تكامل الأنشطة الإنتاجية والأجهزة التجميعية والهياكل التبادلية وإرتباطات إقتصادية تكميلية .

وينقسم القطب من حيث الحجم ودائرة التأثير إلى :

- قطب النمو : وهو توطين لمجموعة من الأنشطة المرتبطة بعلاقة فنية وإقتصادية في حيز متجانس وتمتد آثاره التنموية إلى الإقليم المحيطة به .
- مركز النمو : هو توطين لمجموعة من الأنشطة والخدمات في حيز محدود وآثاره محلية وله طابع إقليمي وهو عنصر هام في خلق محيط مناسب لنشر النمو من القطب .. وأى قطب معزول بدون تلك المراكز لا يحقق الغرض منه .
- نقط النمو : حيث تتجمع الأنشطة في حيز محدود متجانس ولا يحدث تأثير أو أصداء خارج هذا الحيز .
- مناطق النمو : تتميز بوجود علاقات تكاملية في منطقة جغرافية واسعة حول النوايا الأصلية .

- محاور النمو : تتكون من مجموعة من النقاط وأقطاب النمو التي تربطها علاقات تكاملية نتيجة وجودها على محور رئيسي .
وفي الاقتصاديات المتخلفة لا نجد إلا نقط للنمو .. ولكن فقدتها لعنصر التكامل و
الإتصال بما حولها يبقيا كنقط أو بؤر للنمو لا تتخطى هذا الحجم .. ولا تظهر محاور للنمو
ومناطق للنمو كما يحدث في الدول المتقدمة مثل محور الراين - الرور الصناعي .. ويجب أن
تختار الصناعة في قطب النمو ذات حجم كبير ولها علاقات أمامية وخلفية ولها قدرة على
توصيل ونشر التنمية والإبتكار .

وهناك صعوبات لإختيار الأنشطة القائدة لقطب النمو في الدول النامية بسبب :

- أن الزراعة هي النشاط الأساسي للدول النامية وهي لا تكفي كعنصر قائد للنمو .
- تأثير ناتج عن مستوى التنمية مع نقص رؤوس الأموال وكثرة العمالة وبذلك
يحدث تفضيل للصناعات التقليدية مثل صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية ..
- ولكن ذلك الحجم الكبير من الصناعات التي تستخدم التكنولوجيا العالية مع ظروف
الدول النامية من نقص العمالة المدربة وعدم توافر خدمات البنية الأساسية وصغر
الأسواق مع ضعف الإمكانيات الإقتصادية .. كل ذلك يجعل من إختيار النشاط
القائد عملية صعبة في إطار الدول النامية ويتأثر بالآتي : (١٤)

- المصادر الطبيعية ومدى توافرها
- توافر رؤوس الأموال
- احتمالات توظيف العمالة المحلية
- الأسواق
- تأثير المحيط والظهير العمراني

وعند تواجد قطب النمو نجد أن إستقطاب المركز الإقليمي للأنشطة الصناعية والتجارية
والخدمية وتأثيره بالمحيط وتكامله هو الذي يحدث النمو وتدفع سياسة أقطاب النمو .. وفي
الدول النامية لا يحدث هذا الإستقطاب حول القطب بالكثافة المطلوبة ويبقى النمو في شكل نقط
للنمو لا تحدث تغيرات حولها إلا في مجال محدود .

أما ديناميكية إنتقال التنمية والنمو قد لا تسير على الوجه الأكمل إما لسوء الإختيار أو المحيط
البيئي الإقتصادي أو لتأثير هياكل إجتماعية معينة أو لنقص عناصر الإنتاج التي تتيح إقامة
علاقة تكاملية .. كما أن نجاحه يتطلب توفر درجة من اللامركزية في الإدارة والسياسة
ومرونة في إنتقال عناصر الإنتاج ورأس المال والصناعة وهي عناصر غير متوافرة في
الدول النامية مع صعوبة الإنتقال إلى الأقطاب المختارة وإرتفاع العائد في المدن الكبرى
الأحادية وعدم توافر هياكل الخدمات .

وهناك العديد من الصعوبات التي تواجه أقطاب التنمية وسياسات التنمية الإقليمية في الدول النامية فنجد أنها تعتمد على أنشطة صناعية كثيفة في رأس المال وضعيفة في استخدام عنصر العمل .. وهي تعتمد على إما رأس المال أو العمالة المدربة أو الأسواق من خارجها مما يجعلها جيوبا للتنمية ولا تتجح في التأثير الإيجابي على الإقليم المحيط بها وهذا هو الذي سبب إعاقة نمو المدن الصناعية الجديدة في مصر والتي كانت من المستهدف أن تكون أقطابا للتنمية.^(٢٤)

ومع عدم كفاية الموارد والأسواق المحلية تكون البديل هو الاتجاه للخارج بحثا عن الموارد ولتوزيع المنتجات مما يؤثر في الهدف من إقامة القطب ويصبح توجيهه للخارج تماما . ومن ناحية أخرى إحتياجها للمواد من خارج الإقليم ومن منطلق إحتياج العمالة جعل منها مركزا لإجتذاب المهاجرين من أقاليم أخرى مما يشكل عائقا في سبيل تنمية الأقاليم الواقعة فيه.

ونجد أن المدن المختارة كقطب للنمو تجذب السكان من المناطق المحيطة أو حتى من خارج الإقليم وتفرض روح جديدة على ساكنيها .. إلا أن جاذبيتها للسكان المحيطة بها تكون أسرع من معدل إقامة الأنشطة بها وبالتالي تصبح بؤر للبطالة .. وكذلك لعدم توافر العناصر الدافعة لحركة النمو لأقطاب النمو مما يقلل من مفعول القطب الذي يتأثر بالثنائية الاقتصادية وعدم تنوع الإنتاج الصناعي وعدم توفر الأسواق.

وغالبا ما تستخدم الصناعات في قطب النمو تكنولوجيا عالية .. قد لا تكون حديثة تماما ولكنها غريبة وجديدة بالمقارنة بالتكنولوجيا المحلية بحثا عن تحقيق أقصى إستغلال للموارد أو للمواد المتوفرة .. وقد يكون تأثير هذه التكنولوجيا عكسيا على البنية القائمة .. وبذلك يصبح قطب النمو مركزا لعدم الإتران بدلا من كونه مركزا للنمو .. تأثيره وتأثره بالخارج يؤثر فقط على دائرة ضيقة من حوله ولا يحدث أى تقدم أو تنمية لأن القوى الناتجة عنه أضعف من القوى المعوقة ولا ينماشى مع الهياكل الموجودة في الأصل ولا يجذب المناطق المحيطة معه للتطوير والتقدم ويصبح القطب جيوا مزروعا .

و تعتمد الأقطاب على أنشطة صناعية كثيفة في رأس المال وضعيفة في استخدام عنصر العمل ، ونجد أنها لم تؤثر إيجابيا على إقليمها مع إعتمادها على التمويل والعمالة والأسواق من الخارج مما جعلها مركزا لإجتذاب المهاجرين من أقاليم أخرى بمعدل أسرع من معدل إقامة فرص العمل مما يجعلها بؤر للبطالة ، ويتأثر قطب النمو بالثنائية الاقتصادية (زراعة - صناعة) وعدم توافر العناصر الدافعة لحركة نمو القطب ، وبذلك نجد أن قطب

النمو أصبح مركزا لعدم الإتزان بدلا من كونه مركزا للنمو يؤثر على دائرة ضيقة من حوله ولا يحدث تنمية لأن القوى الناتجة منه أضعف من القوى المعوقة ، ويصبح قطب النمو جييا للتنمية.

ويرى لو وصالح، ١٩٨١ (٢٣) أن هذه السياسة غير مناسبة لتنمية الأقاليم المختلفة ، فهي سياسة للتنمية الإقليمية من الخارج ، مع أن مصدر النمو يجب أن يكون من الداخل على الأقل في المراحل المبكرة حتى يتم الإتزان الكلي أكدا على أن نجاح الأسلوب الأمثل للتنمية الإقليمية والقومية لا يمكن فصله عن الإطار التاريخي ، وأيضا أن نقص المدن المتوسطة يشكل عقبة في سبيل حدوث إنتشار التنمية ، مع وجود مشكلة إنتقاء صناعات رائدة في مناطق ريفية وتركيز كل الأنشطة الغير زراعية في المدن الأحادية .

وفي دراسة مصرية (١٨) وجدت أن أنسب الأنشطة لأقطاب النمو هي صناعة النسيج ثم الصناعات الغذائية ثم الكيماوية ، وأن الصناعات الغذائية هي أكثرهم توفيراً لفرص العمل ، أن المناطق المناسبة كأقطاب نمو في مصر هي السويس والإسماعيلية وبور سعيد وأسيوط وقنا ونجع حمادى والوادي الجديد والبحر الأحمر والصحراء الغربية .

٢-٤ النمو العمراني وعلاقته بالنظرية الإقليمية للتنمية :

٢-٤-١ منهج السياسات الإقليمية :

دائما ما يواجه التخطيط الإقليمي بدائل السياسات المختلفة ، ولابد من أن يتخذ القرار إذا كان سوف يدعم المناطق المختلفة ويوزع النمو والتنمية عبر المكان في تساوى واتزان على أساس تحقيق الكفاءة على المدى البعيد .. أو يختار السياسات الإقليمية الموجهة لدعم النمو والتقدم في الأقاليم والمواقع التي يمكنها وتستطيع مواجهة قوى المنافسة والسيطرة على الأسواق .. أى أن يختار بين صناعة متوسطة وصغيرة منتشرة مكانيا أو صناعات رائدة وقائدة .. وهل يدعم القوى أم يقوى الضعيف ؟ (١٤)

والاختيار الآخر هو هل نطبق سياسات إقليمية تتكامل مع الظروف والأسواق القومية أو العالمية .. ويكون التخطيط الإقليمي أداة لتكيف الأقاليم مع التغيرات أو التحولات القادمة من خارجه ويكون الاختيار لسياسات صناعية موجهة للتصدير ولأقطاب النمو ولمناطق حرة صناعية وتجارية .. أو تتوجه إلى سياسات قائمة على الداخل المحلي الأضعف في مواجهة

الظروف العالمية ولكنها دافعة للابتكار والتنمية الداخلية وتؤكد الشخصية المحلية وتقوم على أنشطة متوسطة وصغيرة في إطار محلي وإقليمي .

وهنا نجد أن الاختيار الأول يجد أن التنمية هي في دفع التحضر والتصنيع وتحديث الزراعة ليصبح العالم كيانا مستمرا غير متميز متمائلا في بعده المحلي والإقليمي والعالمي في إطار من سيطرة الأسواق والتعامل الحر .. والاختيار الثاني هو إتجاه لتأكيد شخصية وطابع كل إقليم .. وهناك العديد من الاختيارات الأخرى من منطلقات متعددة مثل المنطلق الإقتصادي والاجتماعي أو الإقتصادي أو البيئي .

وبذلك نتجه التنمية الإقليمية في إتجاه الاعتماد على الإمكانيات الداخلية الكامنة وتطويرها بدلا من انتظار آثار الانتشار وكسر الاستقطاب .. وكذلك التأكيد على قدرة الطاقة البشرية واستغلال الموارد الخارجية والتكنولوجيا المستوردة مع تكامل الاقتصاديات الإقليمية بحيث تبحث عن عناصر كامنة في داخل كل إقليم تتكامل مع البيئة والثقافة والشخصية مع التأكيد على دور المدن الصغيرة والمتوسطة ليس إنتاجيا فقط ولكن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا أيضا .

٢-٤-٢ المظاهر المصاحبة للنمط العمراني الحالي في الدول النامية

توجد ثلاث ظواهر أساسية تميز نمط العمران في الدول النامية هي التحضر والأحادية وعدم الإئتران الإقليمي ، ويصعب تمييز أيهما السبب وأيهما النتيجة ، فالتحضر والأحادية يؤديان إلى عدم الإئتران الإقليمي . (١٤)

أ - التحضر :

التحضر ظاهرة عالمية ليست خاصة بالدول النامية ، فقد إرتفعت نسبة سكان العالم الذين يسكنون المناطق الحضرية من ١٩% عام ١٩٢٠ إلى ٣٧% عام ١٩٧٠ ويقدر أن تصل نسبتهم إلى ٥٠% عام ٢٠٠٠ ، وفي نفس الفترة إرتفعت نسبة سكان المدن من ٢٠.٦% إلى ٣١.١% والمتوقع أن يصل إلى ٤٥.٨% عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو سنوي لسكان المدن يبلغ ٤% سنويا ، وقد إستوعبت المدن نحو ٤٠٠ مليون نسمة في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ (١٥) ، وتختلف عمليات التحضر بين الدول النامية والدول المتقدمة في سرعة حدوث العملية مع إرتفاع معدلات النمو السكاني الطبيعي والهجرة من الريف إلى الحضر ، وأيضا تختلف أنماط التحضر في ما بين الدول النامية .

علاقة التحضر بالتنمية الإقتصادية :

المفترض أن التحضر السريع سيدفع التنمية الاقتصادية في الإقتصاديات النامية كما حدث في الدول المتقدمة ، ويؤكد " برايان برى Brian Berry " وجود علاقة بين مستوى النمو الإقتصادي ونسبة التحضر ومدى تركيز السكان في مدن الدول المتقدمة ، وهو إفتراض يتأكد مع كل الدول المتقدمة ذات المعدلات العالية للتحضر و لإرتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي ، أما " ريتشاردسون " فيؤكد على أن العلاقة بين التحضر والتنمية الإقتصادية موجودة وأن التغيرات الهيكلية المصاحبة لتحول الإقتصاد من إقتصاد الكفاف الزراعى إلى إقتصاد مفتوح يعتمد على إنتاج سلع غير زراعية وخدمات ويواكبه إنتقال مكاني للسكان والأنشطة الإقتصادية ينتج عنه التحضر. (٢٣)

إلا أن معدلات التحضر العالية التي تشهدها الدول النامية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا مع تحقيق معدلات ضعيفة للنمو الإقتصادي وهى ظاهرة الحضرية الزائدة Over Urbanization تجعل من القاعدة المتعارف عليها مثار شك وإتجاه لإعتبار التحضر فى الدول النامية معوقا لحدوث التنمية وذلك مرجعه إلى أن التحضر فى الدول المتقدمة واكبه نجاح حركة التصنيع وتقديم فرص العمل وكان سببا ونتيجة فى نفس الوقت ، وأن آلية التحضر فى الدول النامية نتج عن أسباب مختلفة تماما نتيجة للهجرة الكثيفة من الريف إلى الحضر تمثل فى بعض الأحيان ٦٠% من النمو الحضرى بحثا عن فرص عمل غير موجوده ونتيجة لمعدلات زيادة غير مسبوقه لسكان الحضر .

ويكون إرتباط التحضر فى الدول النامية بالبطالة ، فالمدن تقدم فرص العمل الجديدة بمعدلات أقل من حجم الهجرة المتجهه لها ، ومع تزايد حجم التحضر يزداد حجم البطالة ، كما إرتبط التحضر فى العالم النامى بالتركز فى مدينة واحدة أو عدد محدود من المدن ، فتيارات الهجرة من الريف تتجه إلى تلك المدينة حيث يتركز السكان والأنشطة الإقتصادية (المدينة الأحادية) كل ذلك على حساب باقى الهياكل الحضرية والمدن المتوسطة بالذات . (١٤)

وبالتالى فقد التحضر أهميته كوسيله لإنتشار النمو Diffusion of Innovation وإنتشاره عبر إطار نظام مدن متدرج ينقل النمو من أكبر تجمع حضري إلى أصغر تجمع فى الشبكة العمرانية ، فالتحضر الذى يتركز فى عدد محدود من المدن الكبرى يفقد الهياكل الحضرية القدرة على إيصال ونشر النمو من مناطق التركيز فى المدن الكبرى للمدن الأقل رتبة وحجما ، وهكذا حتى يصل إلى أصغر تجمع حضري .

إن التعامل مع ظاهرة التحضر السريع فى الدول النامية تتأرجح بين فكرين هما :

- ١- إن استمرار تركيز النمو الإقتصادي والتنمية بأوجهها المختلفة في المدن الكبرى ضروري لتحقيق إقتصاديات الحجم ولتراكم الإستثمارات وتركز الخدمات والمرافق مما يدفع لمزيد من النمو والتنمية .
 - ٢- إن نمط التحضر السريع والكثيف والمركز في الدول النامية قد خلق مزيدا من المشاكل البيئية و الإجتماعية والإقتصادية ، وأن المدن الكبيرة تستنزف الإمكانيات وحيوية المجتمع ككل .
- إلا أن الفكرة الثانية هي التي تلقى القبول على مختلف المستويات .

ب- التركيز والتوحد Primacy

- ليست الأحادية أو التوحد مرتبطة بالتخلف ، ولكن هناك إتجاه هام يربط الأحادية والأنماط العمرانية في الدول النامية ، والأحادية عند " جيفرسون Jefferson " هي تباعد نظام المدن عن نظرية الرتبة والحجم حيث تكون المدينة الأولى في نظام المدن أكبر كثيرا من المدينة الثانية . ومن أسباب ظاهرة الأحادية :
- ما تقدمه المدينة الأحادية من إقتصاديات للتجمع من بنية أساسية ومواصلات وعمالة .
 - غالبا ما تكون السوق الأولى أو الوحيدة للمنتجات .
 - تفضيل القيادات الإدارية للإستقرار في المدينة الأحادية .
 - أنشطة الشركات المختلفة ومتعددة الجنسيات وكذلك هي المكان المفضل لكل الأنشطة الصناعية ما عدا الأنشطة الإستخراجية .
 - كلما صغر حجم الدولة تزايدت معدلات الأحادية .
 - كلما إنخفض الارتباط بين الأقاليم زادت الأحادية .
 - قد تظهر الأحادية في داخل الإقليم الواحد وليس على المستوى القومي مثل حالة الهند.
 - لا ترتبط الأحادية بوجود التفاوت الإقليمي .

ج- التفاوت وعدم الإئتمان الإقليمي :

وأهم الدراسات في هذا المجال هي دراسة "ويليامسون J.C.Williamson"^(٢٢) عن عدم التساوي الإقليمي أو التفاوت الإقليمي .. وأهم ما توصل إليه عند تحليله لـ ٢٤ دولة أن أكبر قيمة لمعدلات التفاوت الإقليمي هي للدول ذات الدخول المتوسطة ويكون التفاوت الإقليمي

أكبر في القطاعات الزراعية عنها في القطاعات الصناعية .. وكذلك أن التفاوت الإقليمي يحدث في مراحل التنمية الأولى وأنه مع مراحل النضوج الإقتصادي يحدث التقارب الإقليمي . ومن هذا المنطلق يرى أن التفاوت الإقليمي والإختلافات ما بين الشمال والجنوب هي مظاهر مصاحبة للمراحل الأولى من التنمية الإقتصادية .. وأن التقارب الإقليمي والدولي هو ميزة النمو والتنمية الإقتصادية حيث أن التنمية يواكبها إنتشار للتحضر وإنكماش في القطاعات الريفية ومع تقدم مراحل التنمية يقل التباين الإقليمي .

ومن هذه النتائج قدم "ويليامسون" إفتراضه في التباعد ثم التقارب Divergence and Convergence .. وأنه مع إرتفاع مستوى دخل الفرد تتزايد التفاوتات الإقليمية ثم تثبت لفترة وتبدأ في الإنخفاض بعد ذلك .. وفي نفس الإتجاه أثبت "صلاح الشخص" في إطار دراسته لـ ٣٣ دولة أن الدول ذات الإنتاج القومي الأعلى تتزايد بها معدلات التساوي الإقليمي وبالذات للدول المتقدمة .. أما في الدول النامية فتكون العلاقة سالبة أي أنه كلما إرتفع الدخل تزايد عدم التساوي .

أما "طارق أبو العطا، ١٩٨٥" فقد أثبت في دراسة عن الدول النامية للفترة من ١٩٦٥ إلى عام ١٩٨٠ أنه ليست هناك علاقة بين مستوى التركيز الحضري والتركز الإقتصادي وبين مستويات التنمية ، وأثبت أن تطور الأنماط المكانية في معظم الدول النامية لم ينطبق والمسار الذي إفترضته نظريات التباعد ثم التقارب الإقليمي مما يتطلب إعادة النظر في السياسات الإقليمية التي بنيت على أساس الإفتراضات النظرية .. وأن التطور المكاني للدول النامية لن يتبع النمط الذي سارت عليه الدول المتقدمة في مراحل نموها . (٢٤) أما "أموس O.A.Amos" ١٩٨٨ فقد أجرى دراسة عن التفاوت الإقليمي في مراحل متقدمة من النمو الإقتصادي ليتبين ماذا يحدث بعد ذلك للمسار الهرمي الشكل للعلاقة بين التنمية الإقتصادية والتفاوت الإقليمي .. فإذا حدث نقصان فهذا يعني إستمرار تناقص التفاوت الإقليمي ، أما الثبات فيعني أن معدلات النمو الإقليمي تتساوى عبر الأقاليم ويبقى دخل الفرد بدون تغير .. ويرى "أموس" أن هذا الثبات يميز المرحلة الأخيرة التي أشار إليها "روستو Rostow" في نظريته مؤكدا حدوث إتران بعيد المدى يستمر ما لم يحدث تغيير جذري جديد .. أما في حالة زيادة معدلات التفاوت فيشير لوجود مظاهر غير معلومة تصاحب التنمية الإقتصادية . (١٧)

٢-٤-٣ العوامل المؤثرة في النمو العمراني للمدن :

ولا تخضع درجة نمو المدن عادة للمرحلة التكنولوجية أو للمستوى الإقتصادي الذي تعيشه الدول ، ويمكن التمييز بين عدة قوى تؤثر في نمو المدن ، ويرى "شارلز كولبي" أن هناك عوامل طارده من وسط المدينة إلى الأطراف مثل الإرتفاع في سعر الأراضي والإيجارات ومعدلات الضرائب المرتفعة وإرتفاع تكلفة النقل ، هذا إلى جانب الوظائف التي لا يناسبها المواقع المركزية ، وأيضاً هناك عوامل جاذبة إلى الأطراف وهي وجود مساحات أكبر من الأرض وسهولة في النقل ، أما بالنسبة للسكن فيجد متنفساً بعيداً عن زحام وسط المدينة وكثافة الحركة هناك .

عند إستعراض مراحل النمو العمراني للمدن المصرية المختلفة وذلك في دراسة سابقة للباحث (رسالة الماجستير) لوحظ أن هناك العديد من العوامل المتداخلة التي تحكم إتجاهات النمو العمراني في هذه المدن ، وهذه العوامل تختلف بإختلاف الظروف المحيطة بكل مدينة من حيث الموقع والمناخ والوظيفة ونشاط السكان السائد^(٢٦) .

وقد تم حصر هذه العوامل في ستة عوامل هي :

العامل البيئي	العامل التاريخي	العامل السكاني والثقافي
العامل الإقتصادي	العامل الإقليمي	العامل الإداري

- العامل البيئي :

ويشمل هذا العامل العوامل الطبيعية من مناخ وموضع وموقع ، وأيضاً يشمل البيئة المبنية المحيطة والمقصود بها هنا إستعمالات الأراضي .
بالنسبة للعوامل الطبيعية :

المناخ : ويتناسب دور المناخ في عملية التشكيل العمراني تناسباً طردياً مع تطرف الظروف المناخية سواء بالسلب أو بالإيجاب ، فإذا اعتدل المناخ نجد أن تأثير هذا العنصر يكاد أن يختفي كعنصر مؤثر على إتجاه النمو العمراني للمدن ، وعن المدن المصرية نجد أن معظم الكتلة العمرانية تقع في نطاق الأقاليم المعتدلة مناخياً ، ولذلك يستراجع تأثير عنصر المناخ على التكوين العمراني للمدن في مصر .

الموضع : مثل التضاريس الوعرة والمرتفعات التي تشكل عائقاً للنمو العمراني ، حيث تحد منه وتجعل المدن تتخذ شكلاً شريطياً موازياً للعائق ، ولكن مع التقدم التكنولوجي أمكن التغلب على هذا العائق بتوفير محاور الحركة ووسائل المواصلات ، ومن الملاحظ أن

المدن المقامة فوق المرتفعات مثل قمم الجبال والمرتفعات فهي عادة تتخذ في نموها العمراني شكلا مماثلا للطريق المتجه إليها سواء كان دائريا أو حلزونيا.

الموقع : وهو ما يقع بالمدينة من أشياء طبيعية تؤثر في نموها مثل وجود مسطح مائي مثلا يجعل المدن تمتد شريطيا بمحاذاة هذا المسطح المائي الذي يعتبر دائما عاملا جاذبا للعمران سواء بغرض السكن أو إقامة المشروعات السياحية والصناعية ، وسواء كان هذا المسطح المائي نهرا أو بحرا.

تأثير البيئة المبنية (إستعمالات الأراضي) :

نجد أن إستعمالات الأراضي تعكس العديد من الإعتبارات التي توضح المشكلات العمرانية في المدن ، وكذلك الإمكانيات والإتجاهات العريضة للتنمية العمرانية للحضر ومنها :

- أنها تعكس الدور الإقليمي لكل من هذه التجمعات .
- وضوح الجوانب الطبيعية والتأثير الجغرافي والبيئي (مورفولوجية المدينة) .
- تفسر الهيكل الإقتصادي لكل مدينة (القاعدة الإقتصادية) .
- تعكس الجوانب الإجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية .
- توضح مدى توافر شبكات البنية الأساسية والمرافق ومحاور الحركة .
- الخلفية التاريخية وتأثيرها في إستعمالات الأراضي .

ومن العوامل التي تحكم توطن إستعمالات الأراضي :

- ١-محاور الطرق الرئيسية وخاصة الطرق الإقليمية والسكك الحديدية .
- ٢-الموقع والظروف الطبيعية والبيئية والمجاري المائية .
- ٣-الإرتباطات الإقليمية والتي تتحكم بصورة أساسية في توطن الأنشطة الخدمية خاصة الإقليمية منها وكذلك الأنشطة الصناعية .
- ٤-عناصر الجذب السياحي بالمدن وخاصة المدن ذات البعد التاريخي أو الأثري .
- ٥-شبكات المرافق الأساسية وهي تعتبر في نطاق محدود من العوامل التي تؤثر بصورة أساسية على توطن الأنشطة الصناعية والإنتاجية .
- ٦-القرارات السياسية والجوانب الإدارية وخاصة بالنسبة للمشروعات الصناعية الكبيرة والخدمات الإقليمية ذات المستوى العالي .

- العامل التاريخي :

مرت المدن المصرية بعدة مراحل للنمو العمراني هي :

مرحلة النشأة : والتي إستغرقت معظم القرون الماضية ، وقد نما السكان في هذه المرحلة في كل من الريف والمدن معا .

مرحلة التكوين : وهي مرحلة إنتقالية بين القرنين التاسع عشر والعشرين وإمتازت بزيادة معدلات النمو السكاني في المدن عنها في الريف .

مرحلة التضخم المديني : وقد صاحبت عصر التصنيع حيث زاد عدد السكان في المدن زيادة كبيرة وخاصة في المدن الكبيرة والعاصمة .

ونجد أن المدن المصرية قد تشكلت من نمطين أساسيين أولهما هو وجود نواه واحدة قديمة تشكل القلب التجاري للمدينة ، أما الثاني فهو وجود أكثر من نواه واحدة قديمة تشكل أكثر من قلب تجاري للمدينة ، و يتمثل ذلك في المدن التي إتسعت لكي تشمل أكثر من تجمع عمراني له أكثر من نواه.

- العامل السكاني والثقافي :

يسلم الإتجاه الإيكولوجي بأن جوهر المدينة يتمثل في تركيز عدد كبير من السكان في منطقة جغرافية محددة ، ويهتم هذا الإتجاه بدراسة تأثير حجم المدينة وكثافتها على التنظيم الإجتماعي ، ويتفق الإجماعيين على أن المدينة تعد ظاهرة طبيعية ، وأنها تنقسم إلى مناطق لكل منها إستعمال معين ، كما أن السكان الذين يتمثلون في خصائصهم الإجتماعية والثقافية يميلون إلى التجمع في مناطق معينة في المدينة ، ومن بين عناصر الحياة الحضرية نجد أن عنصرى السكن وظروف العمل يتخذان شكلا طبيعيا إلى حد كبير ، بمعنى أنهما لا يتخذان بقرار إداري بقدر ما يتطوران بطريقة تلقائية ، ونجد أن تأثير العامل السكاني يظهر بصورة أكبر في التحركات الديناميكية للسكان داخل المدينة نفسها .

- العامل الإقتصادي :

يظهر تأثير العامل الإقتصادي أساسا في توجيه إستعمالات الأراضي فتحدد أماكن الإستعمالات طبقا لإمكانية الوصول لها وقدرته على الدفع ، فنجد أن تجارة التجزئة تستغل أراض عالية القيمة لإحتياجها إلى سهولة الوصول إليها ، ونجد أن قيمة الأرض وإستعمالها يتغير بتغير نظام النقل حيث أن شبكة المواصلات تؤثر على مرونة الإمتداد في المناطق المحيطة حسب قربها أو بعدها من خطوط الحركة فتؤثر على سعر الأرض الذي يؤثر بالتالي على نوع الإستعمال ، فيتغير شبكة المواصلات فإن تركيب المدينة يتغير بالتبعية .

أما عن أسعار الأراضي فنجد أنها حساسة جدا فيما يتعلق بمشروعات التطوير الحكومي ، فعند البدء في مشروع خدمي أو تعليمي مثلا نجد أن أسعار الأراضي حوله وعلى طول الطريق إليه يرتفع أضعافا وتزداد حركة البناء وحجز الأراضي في إنتظار ارتفاع سعرها ، وذلك يمثل مشكلة هامة فيما يتعلق بنمو المدن على حساب الأراضي الزراعية . ونجد أن النمط العام لأسعار الأراضي هو :

- تصل أسعار الأراضي لأعلى مستوى في مركز المدينة ثم تتخفّض في إتجاه الأطراف.

- تكون أسعار الأرض أكثر ارتفاعا على طول الطرق الرئيسية .

- توجد مناطق محلية ترتفع فيها الأسعار عن المستوى العام للأسعار على أبعاد متفاوتة من مركز المدينة ، وترتبط بمناطق التقاطعات الرئيسية .

ونجد أن النمو العمراني يتجه دائما في الإتجاه الذي تتوافر فيه الأرض بأسعار منخفضة إذا لم يواجه عوائق تمنع الإمتداد ، وأيضا نجد أن تأثير قيمة الأرض لا يحدد إتجاه النمو العمراني بشكل مباشر ولكن يتدخل معه عوامل أخرى هي التي تحدد قيمة الأرض .

- العامل الإقليمي :

تتأثر المدن عمرانيا بحسب موقعها الجغرافي سواء كانت ذات موقع مركزي بالنسبة لإقليمها أو موقعا هامشيا عند أطراف الإقليم ، أو تتخذ موقعا في مدخل الإقليم أو موقعا مرحليا بين موقعين هاميين ، ولتحديد أهمية موقع المدينة الجغرافي بالنسبة لباقي فئات المدن في إقليمها لابد من تحديد بعض المؤثرات في عملية التصنيف والمقارنه عن طريق دراسة عدة عناصر مثل التباعد بين المدينة ومثيلاتها إداريا بعاصمة الإقليم الأكبر (المحافظة) وكذلك موقع المدينة من المدينة الأم بالإقليم والتباعد بينها وبين المدن المشابهة لها في الفئة ، وكذلك المسافة بينها وبين أقرب عاصمة مركز وأبعدها .

- العامل الإداري :

إن ارتفاع معدلات النمو العمراني للمدن المصرية بصفة عامة يرجع أساسا إلى عدم الإلتزان الإقليمي وتوجيه الجانب الأكبر من الإستثمارات إلى المدن دون الريف بدون مراعاة إستجابة هذه المدن لتحقيق متطلبات النمو العمراني لهذه المشروعات ، ومن هنا تظهر أهمية تخطيط المدن من خلال إقليمها حتى نقلل من المشكلات العمرانية للمدن الكبرى ، ومن هنا تظهر أهمية تخطيط المدن في معالجة مشاكل الإمتداد العمراني للمدن والذي يتخذ إتجاهات

المصدر : من عمل الباحث

جدول يوضح قوة تأثير العوامل المختلفة التي تؤثر في اتجاهات النمو العمراني للمدن

	العوامل الإدارية		العوامل الإقليمية		العوامل الاقتصادية		العوامل التاريخية		العوامل الاجتماعية		العوامل البيئية			
	قرارات إدارية	حيز عرقي	محاور حركة	خدمة إقليمية	نشاط اقتصادي	قيمة الأرض	اتجاهات سائدة	نسب تاريخية	متغيرات اجتماعية	خصائص سكان	مبنية	طبيعية		
٤	*	١	*	*	*	*	١	*	١	*	*		طبيعية	العوامل البيئية
٩	*	١	١	١	١	١	١	١	١	١		١	مبنية	العوامل البيئية
٣			*	*	*	*	١							
١	١	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	سكان	العوامل الاجتماعية
٤	١	١	*	*	*	*	*	١	١	١	*	*	متغيرات	العوامل الاجتماعية
*	*		*	*	*	*					*	*		
٤	١	١	*	*	*	*	*		*	١	*	١	نسب	العوامل التاريخية
٣	*	١	*	*	*	*		١	*	١	*	*	اتجاهات	العوامل التاريخية
١					*									
٧	١	١	*	*	*	١	١	١	١	١	*	١	قيمة أرض	العوامل الاقتصادية
٨	*	١	*	١		١	١	١	١	١	*	١	نشاط	العوامل الاقتصادية
٤							١							
٧	*	١	*	*	*	١	١	١	١	١	*	١	خدمة	العوامل الإقليمية
٩	*	*		١	١	١	١	١	١	١	١	١	محاور	العوامل الإقليمية
٥					١									
٣	١		١	*	*	*	*	*	*	١	*	*	حيز	العوامل الإدارية
٢		*	١	١	١	*	١	*	*	*	١	١	قرارات	العوامل الإدارية
٢			*		*		١				*			

غير مرغوبة وخاصة الإمتدادات فوق الأراضي الزراعية التي تضر بالإقتصاد القومي ، وقد يكون من أهم الإجراءات التي يجب إتخاذها إداريا هو تحديد حيز عمراني للمدن المصرية يكون له نظرة شاملة لتحقيق الكفاءة الإقتصادية للتنمية العمرانية ، وكذلك الإستفادة القصوى من شبكات البنية الأساسية .

وفي الجدول المبين تم الوصول إلى العلاقات المتبادلة بين هذه العوامل وبعضها وقد نتج عن هذه المقارنة أن العوامل الإقليمية هي أكثر هذه العوامل جذبا للعمران وتأثيرا في اتجاهاته ، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لإثبات تلك الفرضية .

٢-٥ مفهوم التوسط في المدن :

زاد في الفترة الأخيرة تشجيع تنمية المدن المتوسطة والثانوية كإحدى السياسات الهامة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الحضرية ، وذلك بعد تفاقم المشكلات السكانية في المدن الأولى التي يتركز فيها أكثر من نصف سكان الحضر .

وقد فشلت سياسة أقطاب النمو Growth Poles في نشر التنمية وعدالة التوزيع في الأقاليم وخاصة في الدول النامية حيث تتحول هذه الأقطاب إلى مراكز لإستنزاف موارد وخيرات الأقاليم المحيطة بها ، وقد رأى العديد من الباحثين مثل ريتشاردسون ورونديلي أن الأداة الفعالة والملائمة لتحقيق التنمية الحضرية التي تحقق التوازن في النسق الحضري وتخفف حدة التركز في المدن الأولى ونقل الفوارق بين الأقاليم وتنتشر المنافع والمبتكرات الحضرية هي الإهتمام بتنمية المدن المتوسطة والثانوية .

وإذا درسنا العلاقات الوظيفية بين المركز الحضري والتابع الريفية لتحديد الإرتباطات الإقليمية والتفاعلات فيما بينها وإنعكاسها على محيط البيئة المبنية الحضرية (المنطقة التي شهدت التحول في الإستعمالات من أراضي زراعية إلى هياكل مدنية) ، أي أن ندرس بداية التخصص الوظيفي للمدينة والناتج عن توطين الخدمات الحضرية لمنطقة النفوذ ، وكذلك الإرتباط بين حجم السكان والتخصص الوظيفي والمستوى الإداري الحالي للمدن ، فيمكن أن نصل إلى تعريف للمدن المتوسطة وهو التعريف الذي سيأخذ به البحث ، وقد إتضحت سمات المدن الحالية من خلال المقارنات وبخاصة التصنيف الحجمي والوظيفي ، ووجد أنه هناك ثلاث فئات للمدن : الأولى تتسم بتركيز حضاري كبير وهي المدينة الأولى أو المليونية الثانية

تتسم ببداية التركيز في الأنشطة الخدمية والإدارية أما الثالثة فهي المدن الصغرى التي تنفجر إلى الأنشطة الحضرية.

وتهتم الدراسة بالفئة الوسطى من هذه المدن حيث ترتبط ببداية التخصص بالوظائف الإقليمية ، وتزايد معدلات الهجرة إليها وينمو هيكلها العمراني مما يعرضها لكثير من مشاكل النمو الحضري وبخاصة أن هذه المدن ما زالت تعتمد بصورة كبيرة في إقتصادياتها على المدن الأولى مما يزيد من حجم مشاكلها ، حيث يستلزم الأمر وضع ضوابط للتحكم في نمو هذه المدن عمرانيا لتجنب تفاقم هذه المشاكل .

وفي هذه الفئة نجد العديد من التداخلات في العلاقات بين الوظائف المحلية والوظائف الإقليمية وذلك لتدهور العلاقات الوظيفية بين أجزاء هذه المدن وحيز إقليمها الجغرافي التابع لها ، وذلك لإفتقار الوحدة الإقليمية الأولى (المدن الصغرى) إلى المخططات الإقليمية التي تراعى خصائص السكان واحتياجاتهم ، تمثل هذه الفئة (الفئة المتوسطة) العلاقات الإقليمية الواضحة بين المدن وأقاليمها التابعة لها ، وهي أكثر فئات المدن تأثرا بمشاكل النمو العمراني

٢-٥-١ الموقع الإداري للمدن المتوسطة :

في ظل قانون الإدارة المحلية المعمول به حاليا في القطر المصري والذي بمقتضاه تنقسم مصر إلى ٨ أقاليم تخطيطية (قانون ٩٤٥ لسنة ١٩٧٧)^(٢٢) لكل منها عاصمة تجمع بين وظيفتين الأولى أنها عاصمة الإقليم والثانية كونها عاصمة لإحدى المحافظات المكونة لهذا الإقليم .

والمحافظات كوحدة إدارية هي المستوى الثاني مباشرة بعد الإقليم التخطيطي ، وقد تباينت الأقاليم التخطيطية في مساحتها وعدد الوحدات بها حيث يتراوح عدد الوحدات بها من ٢ إلى ٦ محافظات ، وهنا يجب التمييز بين مساحة الإقليم وعدد الوحدات الإدارية المكونة له حيث لا توجد علاقة محددة ، ففي حين نجد أن إقليم أسيوط هو أكبر الأقاليم مساحة ، إلا أنه يضم أقل عدد من الوحدات الإدارية (محافظتى أسيوط والوادي الجديد) وأيضا نجد أن إقليم الدلتا يمثل أصغر الأقاليم في المساحة إلا أنه يضم أكبر عدد من الوحدات المكونة له (ستة محافظات) ، إلا أن ذلك يخضع لمعايير معينة للتقسيم إلى الأقاليم التخطيطية الحالية .

والوحدة الإدارية التالية للإقليم في المستوى هي المحافظة ، ونجد أن تكوينها يشابه إلى حد كبير ، وتمثل المدينة الأولى في المحافظة (عاصمة المحافظة) العاصمة الإدارية

للمركز ، وهى نتاج للتقسيمات التقليدية المتوارثة منذ عدة قرون ، وترجع للعديد من العوامل التى من أهمها العوامل الجغرافية . (٣٢)

وتأتى بعد ذلك الوحدة الإدارية على مستوى المركز ، وهنا يجب توضيح بعض الخصائص فى العلاقة بين المراكز الحضرية والتوابع الريفية ، فيتألف المركز من مجموعة من الوحدات المحلية إحداها المدينة عاصمة المركز وتضم قرى صغيرة داخل زمامها الزراعى ، والأخرى عبارة عن مجالس قروية اعتبرت كعواصم لبعض القرى وتوابعها ، وعادة ما تكون هذه العاصمة الريفية أكبر القرى حجما أو تعدادا ، ومن ذلك نجد أن هذه الوحدات قد إختلطت بها بعض المستويات ، فهى تمثل مركز خدمة مباشرة للقرى التابعة لوحدتها المحلية (مجالس القرى) وتوابعها ، ومما يزيد من هذا التضارب والتدرج فى مستويات الخدمة أن عاصمة المحافظة تمثل مركز خدمى مباشر ويومى للقرى التابعة لوحدتها المحلية وكذلك لعواصم المراكز وتوابعها .

ومن هنا نجد أن المدن المتوسطة - وهى هنا عواصم المحافظات - تعتبر بمثابة همزة الوصل أو هى الأداة التى تنتقل من خلالها التنمية من أعلى إلى أسفل نظرا للتمركز الكبير فى أوليات الحضر ، وهى التى عن طريقها تصل المنافع والنمو فى النسق العمرانى من المدينة الأولى حتى القطاعات الريفية .

ونجد هنا أن دراسة مشاكل النمو العمرانى والتنمية للمدن المتوسطة سوف تساهم فى تحفيز النمو فى أقاليمها الريفية مما يساهم فى عدالة توزيع النمو فى المدن الصغيرة لينتج الفرصة للاستفادة بالإمكانات المتاحة للمستقرات الحضرية القائمة .

٢-٥-٢ الخصائص السكانية للمدن المتوسطة :

فى أي محاولة لتحليل الخصائص السكانية للمدن المتوسطة لأي دولة نامية لابد وان نصطدم بالقصور الشديد فى المعلومات ، ونجد أن المصادر الوحيدة هى التعدادات الحكومية للسكان والتى فى معظم الأحيان تكون غير مستحدثة .. وكذلك تطرأ مشكلات أخرى نتيجة لإضافة بعض المدن إلى مدن أخرى أو لتغير فى حدود كردونات هذه المدن بين التعدادات .. وهذا هو سبب وجود اختلاف فى أرقام أحجام المدن ما بين الدراسات المختلفة سواء من المؤسسات الخاصة أو الحكومية .

والدراسات السكانية توضح انه بالرغم من أن المدن المتوسطة تتزايد فى أعداد السكان منذ عام ١٩٥٠ على مستوى العالم ، وقد زاد عددها ثلاثة أضعاف فى كل من أفريقيا والشرق

الأوسط حتى عام ١٩٨٠ .. إلا أن نفس هذه الدراسات تؤكد أن العواصم والمدن الكبرى تنمو بصورة أسرع من المدن التي تليها في الدول النامية .

ومن هنا نجد أن المدن المتوسطة قد لعبت دوراً ضعيفاً نسبياً في استيعاب الزيادات السكانية في معظم الدول النامية بالرغم من زيادة تعداد السكان بها .. ففي مصر نجد أن القاهرة يقدر تعدادها بأكثر من مجموع تعدادات الـ ١٤ مدينة المتوسطة في الجمهورية بأكثر من ٣ مليون نسمة .. ويقدر تعدادها بحوالى ٣١% من سكان الحضر .. وقد أشار د. صلاح الشخص إلى أن كل من اتجاهات التصنيع والتحضر قد تضافرا ليعوقا تنمية عواصم الأقاليم التي كان لابد وان تملأ الفجوة بين المدينة الأولى وبقية النظام الحضرى .. وكان من نتيجة ذلك أن نسبة الزيادة السكانية في المدن المتوسطة تتناقص.

٢-٥-٣ الخصائص الاقتصادية والاجتماعية :

من الصعوبة وجود معلومات مؤكدة ويمكن الاعتماد عليها في هذا المجال ولذلك نعتمد بصفة عامة على الأبحاث الميدانية والتعدادات والدراسات التي تمت في المدن .. فنجد أن المدن المتوسطة بصفة عامة تميل إلى أن تحتوى على كل من الصفات الحضرية والريفية سواء اجتماعياً أو اقتصادياً .. فنجد أن تعبير "متوسط" ينطبق على هذه المدن في العديد من المجالات .. فهي تشترك في بعض الخصائص الاجتماعية والعمرانية والاقتصادية مع كل من المدن المتروبوليتانية وأيضاً مع المدن الصغيرة والقرى .

فهي مثل المدن الكبرى في كونها مدن خدمية وتسيطر على التجارة في إقليمها والبعض منها لديه مناطق صناعية كبيرة تساهم بها في اقتصاديات الدولة وتستوعب جزء كبير من العمالة مع الفارق في حجم هذه الصناعة التي دائماً ما تكون في غير موضع المنافسة مع الصناعات في المدن المتروبوليتانية .. فتعتمد معظم الصناعات في المدن المتوسطة على النشاط الأساسي لهذه المدن وهو الزراعة .

أما مستويات المعيشة في المدن المتوسطة فهي عادة ما تكون أفضل منها في المدن الصغيرة والقرى ولكنها في ذات الوقت أقل بكثير من مستويات المعيشة في المدن المتروبوليتانية .

وتميل اقتصاديات المدن المتوسطة إلى أن تكون مسيطرة على الأنشطة الخدمية والتجارية وكذلك على تشغيل العمالة الصناعية في مستواها المتوسط .

وتختلف الوظيفة للمدن المتوسطة تبعاً لحجمها وموقعها ونمط الاستثمار فيها .. ونجد أن المدن المتوسطة ذات الحجم المختلفة تعطي فرص مختلفة للأنشطة الاقتصادية .. وفي دراسة عن المدن الآسيوية Lo & Salih أعطت هيكل معين لمواصفات المدن ذات الأحجام والوظائف المختلفة: (٣٣)

١- المدن ذات الأحجام أقل من ١٠٠ ألف نسمة نسبة العمالة الزراعية فيها أكبر والنشاط التجاري فيها محدود بالسلع الزراعية وبها معدلات نمو أقل نظراً لقلّة فرص العمالة فيها.

٢- المدن ذات التعداد بين ١٠٠ إلى ٢٥٠ ألف نسمة لديها فرص أكبر للعمالّة ولذلك نجد معدلات النمو السكاني فيها أكبر ونسبة الوظائف الخدمية والتجارية فيها أكبر .

٣- المدن ذات التعداد بين ٢٥٠ إلى ٥٠٠ ألف نسمة معدلات زيادة الأنشطة التجارية فيها أعلى وتميل إلى أن يكون بها نشاط صناعي مع زيادة في معدلات الأنشطة الخدمية .

٤- المدن ذات التعداد مليون فأكثر لديها نسبة العمالة الصناعية أكبر ولكنها تميل أكثر إلى الأنشطة الخدمية.

الشئ الأكيد هو أن نسبة مساهمة المدن المتوسطة في التصنيع بالنسبة لعدد سكانها يعتبر غير متناسب .. وقد كانت هذه هي سياسة معظم الحكومات في الدول النامية ... أما الحكومات الحالية في هذه الدول فتهدف إلى إعادة التوازن في التوزيع للسكان الحضريين والأنشطة الاقتصادية وذلك عن طريق دعم الاستثمارات في المدن المتوسطة .. ولابد حتى يتم هذا التغيير أن يكون عن طريق الفهم الكامل للإمكانيات الموجودة في هذه المدن و معرفة ديناميكيات النمو فيها ومدى مساهمتها في الاقتصاد القومي.

أهمية الإهتمام بتنمية المدن المتوسطة :

- أن سياسة الإنتشار وعدم المركزية لابد من أن تبدأ من هذه المدن حيث تتركز فيها القوى السياسية للمحليات ، وأن التركيز المكثف للحكومات على المدن الأولى حتماً سوف يؤدي إلى إهمال إحتياجات المحليات .

- عدم إعطاء سكان هذه المدن الأهمية الكافية سواء بالنسبة لإحتياجاتهم من خدمات وتسهيلات معيشية مثل المرافق والمواصلات العامة والتعليم والصحة أو لتقوية الأسس المعيشية لهؤلاء السكان .

- ستصل الحكومات حتما إلى فهم أوضح لإحتياجات هذه المدن وسكانها إذا أدركت الإحتياجات الخاصة لكل مدينة وظروفها الإجتماعية والإقتصادية ، وقد يرجع فشل محاولات الحكومات فى الدول النامية لتنمية هذه المدن إلى عدم الفهم الكامل لظروف المحليات وإحتياجاتهم الفعلية وكذلك الموارد والإمكانات التى يمكن من خلالها أن تعمل هذه المدن كمراكز للتنمية .
- يمكن لهذه المدن أن تعمل كعامل هام فى تحقيق أولويات الحكومات الإقتصادية والسياسية وكذلك لتكوين نمط لتوزيع التنمية العمرانية يتوافق مع هذه الأهداف .
- السياسة العمرانية طويلة الأجل تميل إلى تقليل الإتجاه نحو تركيز الصناعة والخدمات والإدارات الحكومية فى مدينة أو إثنين فى الدولة كلها، والطريق إلى تحقيق هذه السياسة هو الإهتمام بتنمية المدن المتوسطة. (٢٤)

٢-٦ ديناميكيات النمو فى المدن المتوسطة :

على الرغم من ضعف الاقتصاد فى الدول النامية إلا أن المدن المتوسطة تلعب دورا هاما فى الاقتصاد القومى وأيضا فى العملية الاجتماعية مما يجعلها لها دورا مؤثرا فى النمو فى الدولة .. والمحاولات التى تبذل لتشجيع وتنمية الدول النامية لمدنها المتوسطة لا بد وان تستند على فهم كامل للدور الذى تلعبه هذه المدن .

وقد أعطى القليل من الاهتمام لموضوع ديناميكيات النمو فى المدن المتوسطة .. ولذلك من الأهمية بمكان التركيز على دراسة هذه الديناميكيات التى تطورت منذ بداية الخمسينات .. فنجد أن معظم المدن المتوسطة فى الدول النامية قد وصلت إلى تعداد ١٠٠ ألف نسمة مؤخرا .. وفى عام ١٩٥٠ كان هناك أقل من ٥% من المدن لها هذا الحجم .. وكان عدد المدن المتوسطة أقل من نصف عددها فى عام ١٩٨٠ (٢٧) ولكن نجد أن التضخم الحضرى هو ظاهرة عالمية فقبل عام ١٩٠٠ كان أقل من ١٣% من سكان العالم يعيشون فى المدن .. وفى عام ١٨٠٠ كان أقل من ٥% من السكان يعيشون فى مستوطنات يصل عددها إلى ٥٠٠٠ نسمة وكان هناك مدينة واحدة فى العالم يصل عددها إلى المليون و ٦ مدن أخرى يصل عددهم إلى ٥٠٠ ألف نسمة .

وقد ظهر هذا النمط من الحجم الحضرى فى الغرب مع الثورة الصناعية فى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات هذا القرن حيث نجد حدوث نمو حضرى بشكل متوازن بين المدن الكبرى والصغرى .

أما في الدول النامية حيث نجد دائما مدنا ضخمة أو متروبوليتانية في وسط حشد من المدن الصغرى ، وهذا نشأ نتيجة السياسة الاستعمارية في هذه الدول حيث كانت تحدد من التصنيع وكانت تسمح فقط لمدينة واحدة أو مدينتين على الأكثر بالوصول إلى حجم كبير من النمو وذلك لخدمة مصالحها الاستعمارية من حيث تصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنعة .. أما المدن الصغيرة فقد كانت تنمو فقط لتمد ما حولها بالخدمات الضرورية بما يضمن السيطرة السياسية للمستعمر على الأراضي الهامشية . وهناك محاولات قليلة من الدول النامية لإرساء نظام متوازن للمدن المتوسطة والتي سوف تعمل على توزيع الخدمات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى عدد اكبر من السكان .. ولكن نجد أن النظام الذي نجح في الدول الصناعية في الغرب قد فشل في أن يظهر في معظم الدول النامية لان السلطة في هذه الدول قد تأسست على المركزية وعلى تركيز الأنشطة الصناعية والتجارية في مدن قليلة رئيسية. (٣٥) وبهذا نجد أن المدن الرئيسية تكون هي الموقع الوحيد المناسب Feasible لوجود تركيز للاستثمار سواء في المرافق أو التكنولوجيا وكذلك لوضع الأساس القوى للنمو المتزايد لهذه المدن .. وهذا كان الهدف الأساسي للسياسات في المجتمعات النامية في الأربعينيات والخمسينيات .

هذه المدن المتروبوليتانية قد استمرت في النمو إلى أحجام ضخمة في أمريكا الجنوبية وآسيا بعد حصول الدول على استقلالها .. ونمو المدن الثانوية في هذه الأقاليم وبخاصة في الشرق الأوسط كان ظاهرة لم تحدث إلا بعد الحرب العالمية الثانية .. وقد وصلت بعض هذه المدن إلى أكثر من ١٠٠ ألف نسمة بعد هذه الفترة وكانت معظمها من المستقرات القائمة .

وتقريبا كل المدن المتوسطة قد نمت على أساس كونها مراكز خدمية بشكل أو بآخر وكان من أهم أسباب نشأتها في معظم الأحيان كونها تمد إقليمتها بالخدمات التجارية ... وقد كان تأثير الصناعة على نمو المدن المتوسطة قبل الستينيات محدود للغاية .

وكانت العوامل التي شجعت على نمو هذه المدن في فترة الستينات مماثلة للعوامل التي أثرت سواء في المستقرات القديمة أو الحديثة مثل :

أ- موقع المدينة المميز والمصادر الطبيعية القريبة :

من الملاحظ في التحضر في كل مكان أن عامل الموقع والموضع له تأثير أساسي على طبيعة المنطقة الحضرية و هما الحاكم الأساسي لنمو المدن في الدول النامية و الدراسات التي تمت في هذا المجال توضح عدة نقاط هامة في الخصائص الطبيعية و الثروات الطبيعية

كعوامل هامة في تطور هذه المدن وجعلها مراكز جذب خدمية وتجارية مما يسهم في إنعاش اقتصاد هذه المدن. (٣٦)

فعلى سبيل المثال نجد أن الموقع بجانب البحر دائما ما يسبب ويحفز نمو المدن العمراني في كل بقاع العالم ، وغالبا ما نجد المدن الكبيرة في الدول النامية عبارة عن موانئ .. وكذلك الموقع عند تلاقي الأنهار أو على شواطئ الخلجان أيضا يسهم في نمو المدن .. وقد وجد الباحثين أن أساس الفكرة هي سيطرة الميناء الذي كان المستعمر يتخذه مقرا ليحكم به بقية الهيكل العمراني .. ونحن نجد أن المدن الساحلية لا تنمو فقط بسرعة ولكن تتمتع أيضا باقتصاديات جيدة نتيجة للنشاط الإقتصادي الناتج من وجود الميناء والأنشطة المترتبة على وجوده ، وقد بدأت التنمية العمرانية الناتجة عن وجود الموانئ في القرن التاسع عشر عندما كان أساس الأنشطة التجارية هي الموانئ .. أما المدن المتوسطة في الدول النامية بصفة عامة فنجد أنها تقع في المناطق الداخلية .

ب- الموقع الدفاعي والأساس العسكري :

ظروف الموقع أيضا تعطي لبعض المدن الثانوية ميزة كونها موقع دفاعي عسكري .. فمثلا قريبا من البحر خلال القرن الثالث عشر والرابع عشر كان يجعلها مدينة حول قلعة دفاعية ، وفي أفريقيا كان اختيار مدينة كمواقع دفاعية اكبر الأثر على نموها .. فمعظم مدن المغرب الثانوية كانت تقوم على هذه الوظيفة ، ونجد بها الأسوار والأبراج ما زالت قائمة وتقسم الجزء القديم من المدينة عن الامتداد الحديث... وقد ظل هذا السور لقرون عديدة يحكم النمو العمراني لهذه المدن وأيضاً يحدد مواقع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .. ونجد العديد من المدن التي وصلت لأحجام كبيرة قد كان الحافز الأساسي في النمو فيها وجود نشاط عسكري أو تمركز للقيادات العسكرية .. وهذا يؤدي إلى الزيادة في عدد السكان نتيجة لتزايد أهمية المدينة تجارياً وخدمياً . (٣٧)

وقد وجد أن حرب فلسطين في أواخر الأربعينيات قد أوجدت نمو إقتصادي غير متوقع في ميناء تريبولي Tripoli في لبنان مما جعلها تزيد في عدد السكان بسرعة كبيرة مما أحدث نمو عمراني شديد أوجد فيها طلباً على بعض السلع مثل الأثاث والأجهزة المنزلية وغيرها من البضائع .. وهذه الزيادة كانت مؤثراً كبيراً على النمو العمراني بالمدينة .

ج - الموقع الإداري والسياسي :

أكبر عامل يؤثر على نمو المدن المتوسطة هو اختيار هذه المدن لتكون مركزا إقليميا أو سياسيا أو إداريا .. مما يجعلها بها تركيز كبير في الاستثمارات وكذلك تقال الاهتمام فى مشروعات المرافق والخدمات ، وقد ذكرت "جانيت أبو لغد" أنه فى خلال الخمسينات والستينات تقريبا معظم المدن بين ١٠٠ و ٢٥٠ ألف نسمة فى الشرق الأوسط كانت من العواصم الإدارية .. ونجد أن دمنهور وأسيوط والمنصورة والزقازيق وغيرها من المدن المتوسطة المصرية كلها من عواصم المحافظات .. ومن العوامل الهامة فى نمو هذه المدن هو كونها منطقة جاذبة للهجرة من المناطق الريفية المحيطة من العمالة الماهرة الطموحة التى تتطلب فرصة عمل وظروف معيشية أفضل.^(٣٨)

د- المستعمرات والاستثمار الأجنبي :

من أسباب النمو العمراني الهامة للمدن المتوسطة فى الدول النامية كان النشاط الاستعماري ووجود المستثمر الأجنبي وكذلك السياسة الاستعمارية فى هذه الدول ... وعلى الرغم من التنمية الغير متوازنة للهيكل العمراني فى الدول النامية والتركيز الزائد على تنمية وتطوير عاصمة الدولة من تركيز للاستثمارات والصناعة والمرافق نتيجة للسياسة الاستعمارية ، فنجد أن هذه السياسة أيضا كانت تحفز نمو المدن المتوسطة حتى تكون وسيلة لنقل السلطة الاستعمارية لباقي الدولة حيث تسيطر على الموارد والثروات الطبيعية .. وقد لعبت السلطة الأجنبية دورا كبيرا فى النمو المبكر للمدن المتوسطة فى أفريقيا والشرق الأوسط .. وقد أشار (لوليس وبلاك Lawless & Blake)^(٤٢) إلى أن الاستعمار الفرنسي فى الجزائر والأنشطة الاستعمارية هناك قد سببت تغيرات اجتماعية واقتصادية وجغرافية مما نتج عنه زيادة شديدة فى حجم السكان الحضرين وظهور وظائف جديدة واختفاء وظائف تقليدية .. وقد بنى الفرنسيين أسوار فى مدينة تلمسين Tlemcen فى القرن التاسع عشر مما أدى إلى تشكيل حدودها ونموها العمراني .

هـ - تأثير تكنولوجيا المواصلات :

منذ منتصف القرن التاسع عشر لعب التطور فى تكنولوجيا الانتقال والمواصلات دورا كبيرا فى نمو وتدهور المدن المتوسطة فى الدول النامية .. وكان امتداد هذه المدن فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتبطا ارتباطا وثيقا بامتداد الطرق وخطوط السكك الحديدية .

و - نمو التجارة والخدمات :

بدون شك أن العامل الهام في إيجاد النمو في معظم المدن الوسطى هو قدرتها على القيام بدور تجارى وخدمى .. فالعديد من هذه المدن بدأ النمو أساسا لوجوده في موقع متوسط من الثروة الزراعية أو لاختيار هذه المدينة كمراكز إدارية أو مواقع دفاعية أو لأنها ترتبط بالمدن الأخرى بشبكة مواصلات .. ولكن استمرار نمو هذه المدن يتوقف على قدرتها على القيام بدور تجارى في إقليمها .. ففي الجزائر مثلا نمت المدن المتوسطة كسوق للسلع الزراعية ثم تحولت إلى مراكز خدمية وتجارية في فترة الاستعمار الفرنسي عندما كانت السوق الفرنسية تستوعب البضائع كان هناك مدن خاصة كمراكز إقليمية للبضوك والمخازن وتجارة الجملة وترتبط بشبكة مواصلات جيدة وتعتمد أساسا على العميل الأجنبي .. وقد تحولت هذه المدن إلى مراكز خدمية بعد ذلك .. وهنا نجد أن تقديم الخدمة لا يقل أهمية عن الوظيفة التجارية في نمو هذه المدن مثل المدن التعليمية أو المدن العلاجية ، وهناك بعض المدن قد استقرت فيها الإرساليات الأجنبية أنشأت فيها مدارس وكنائس ومستشفيات وملاجئ مما تسبب في تغيير اقتصاديات هذه المدن وكذلك التركيب الإجتماعي لها .

وبالرغم من عرض العوامل التي ساعدت على نمو المدن المتوسطة في الدول النامية إلا أنه من الدراسات التاريخية نجد أن هذه العوامل فقط توضح عوامل استمرار نمو هذه المدن ولكن بعض القوى التي أثرت في نشأة ونمو هذه المدن تاريخيا كانت تلقائية غير مقننة .. وعلى الرغم من أن بعض المدن كانت مخططة وكان نموها العمراني مقنن إلا أن الفئة الغالبة قد نمت بصورة عشوائية كردود فعل لعوامل مؤثرة على المدينة ...

وعندما تضعف هذه العوامل نجد أن بعض هذه المدن قد يتضاءل أو يختفى .. أي أن هناك مجموعة متشابكة من القوى تؤثر في المدن سواء بالنمو أو بالاضمحلال من أهمها :

- ١- عوامل النمو الداخلية في المدينة مثل الموقع والموضع والموارد ووظيفتها كمركز إداري أو غيرها من الوظائف .
- ٢- عوامل الربط بين المدن داخليا وخارجيا .
- ٣- إيجاد صفة التنافس بين المدن عن طريق الربط بين نشاط المدينة والأنشطة الأخرى للمدن المجاورة لها .
- ٤- الحيز العمراني للمدن .

خلاصة الباب الثاني

فى هذا الباب تم إستعراض النظريات الإقليمية المختلفة لنمو المدن ، ولكن من الملاحظ عند إستعراض هذه النظريات أن جميعها بصفة عامة يتعامل مع المدن من خلال دراسة نمو المدن كحجم سكانى أو كحجم إقتصادى ، ولكن لم يتطرق أى من هذه النظريات إلى التعامل مع المدينة كحجم مساحى أو جغرافى .

وقد إفتترضت كل النظريات وجود مركز للعمارة والتجارة فى الإقليم وأن كل السكان يحاولون زيادة دخلهم بواسطة إشغال الأرض تبعاً لما يجذبهم أكثر .. وهذان العاملان هما اللذان يشكلان نمط إستعمالات الأراضى .

ولابد من تفهم هذه النظريات بشكل واضح وبخاصة هذه النظريات الخاصة بالنمو فى مدن العالم النامى حتى يمكن تفهم آليات أو ديناميكيات النمو العمرانى الجغرافى حيث أن الإرتباط بينهما وثيق ولا يمكن التركيز على دراسة حركة وإتجاهات النمو العمرانى لمدينة معينة دون أن نلم بديناميكيات التطور للمدينة وإقليمها سواء كان إقليمها المباشر أو إقليمها الأكبر .

وكذلك لابد من التعرف من خلال هذه النظريات على معنى إقليم المدينة المباشر وكيفية تحديده وذلك بالرغم من أننا فى الدول النامية ومنها مصر نعتد فى تحديد إقليم المدينة على الحدود الإدارية لمركز المدينة وهو ليس بالضرورة مقرراً للواقع حيث قد يتعدى نفوذ المدينة حدود مركزها الإدارية أو تقل عنه حسب نوعية الخدمات التى تقدمها لما حولها من ظهير ريفى.

ونجد أن معظم النماذج Models تفرض حالة إستاتيكية يبنون عليها معادلاتهم وهذا يعطى نتائج بعيدة كل البعد عن الواقع .. ولكن مع الزيادة الكبيرة فى إستخدام الكمبيوتر ومع كل المدخلات التى يمكن تغييرها مع الزمن إتضح أن هذه المعادلات بعيدة عن الواقع الفعلى . وسيحاول البحث من وجهة نظره (بالرغم من عدم إمكان الوصول إلى العديد من البيانات المطلوبة بدقة) أن يحاول إستعمال المتغيرات المحددة فى البحث للوصول إلى معادلة قد تكون أقرب إلى الواقع الفعلى من المتغيرات الإستاتيكية ، وتكون خاصة بالواقع المصرى . ولذلك كان من الضرورى فى هذا الباب كمقدمة نظرية إستعراض عدة عوامل مؤثرة فى نمو المدن العمرانى وفى إتجاهات هذا النمو . وفى النهاية عرض الباحث مفهوم المدن المتوسطة وهى فئة المدن التى سوف يتم التعامل معها من خلال البحث وهى فئة المدن بين

١٠٠ إلى ٥٠٠ ألف نسمة حيث أنها فئة المدن التي تظهر فيها بوضوح العلاقات الإقليمية بين المدينة وإقليمها المباشر .

مراجع الباب الثاني:

- ١- عصام أحمد مصطفى "ديناميكية التغير العمراني بالمناطق السكنية في المدن المصرية" رسالة دكتوراه - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٥
- 2- **Harry W. Richardson** "Regional Growth Theory", The Macmillan Press LTD, London, 1973
- ٣- جمال حمدان "شخصية مصر" الهيئة العامة للكتاب و ١٩٨٠
- 4- **F.Perroux** "Note Sur La Nation De La Pole De Groissine", 1955 Translated in Lwington Economic Policy For Development , 1977
- 5- **John Fridmann & Clyde Weaver** "The Evaluation of Regional Planning ", University of California, 1979.
- ٦- عبد الفتاح وهيبه "جغرافية العمران" جامعة الإسكندرية - منشأة المعارف - الإسكندرية - ١٩٧٢ .
- 7- **Garnier Beavjen & G. Chabot** "Urban Geography", London, 1967.
- 8- **John W.Alexander** "Economic Geography", Pentic - Hall , Englewood Cliff, 1963
- 9- **Vernon J.Henderson** "Urban Development: Theory, Fact and Ilusion", Oxford, New York, Oxford University Press, 1988.
- 10- **E.Gilbert** "Practical Regionalism in England and Wales", Geographical Journal, 1939.
- 11- **Robert E.Dickinson** "city and Region", A Geographical Interpretation, Routledge and Kegan Paul, London, 1966.
- 12- **Tarek Abu-Zekry** "City Size Distribution of Regional Cities and National Development", Ph.D., Faculty of Engineering - Cairo University, 1989.
- 13- **Edgar M.Hoover & Frank Giarratani** "An Introductionto Regional Economics", New York, Alfred A.Knopf, 1984.
- ١٤- هائلة أحمد حمدي "دور الصناعة في تشكيل نمط العمران في الدول النامية" رسالة دكتوراه - كلية الهندسة والتكنولوجيا - المطرية - جامعة حلوان - ١٩٩١.

الباب الثاني نظريات النمو العمرانى للمدن وعلاقتها بالإقليمية

- 15- **A.J.Watkins** " The Policies of Urban Economics", Beverly Hills, California, Sage Publications, 1980.
- 16- **Bertrand Renaud** "National Urbanization Policy in Developing Countries", Oxford University Press, New York, 1981.
- 17- **O.M.Amos** "Unbalanced Regional Growth and Regional Income Inequality in The Later Stages of Development", In Regional Science and Urban Economics, 1988.
- ١٨- **علا سليمان الحكيم** " أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية فى مصر " رسالة دكتوراه - كلية الهندسة والتكنولوجيا- المطرية - جامعة حلوان - ١٩٩١ .
- ١٩- **جمال حمدان** " شخصية مصر - الجزء الثالث - ١٩٨٤ .
- 20- **J.Fredmann & William Alonso** " Regional Policy", Reading in Theory and Applications, The MIT Press, USA, 1974.
- 21- **A.Gilbert & J.Guglen** " Cities, Poverty and Development", ELBS, Oxford University Press, 1947.
- 22- **J.C. Williamson** "Regional Inequality and the Process of National Development and Cultural Change", London, 1965. Vol.13.
- 23- **W.H.Richardson** "City Size and National Spatial Strategies in Developing Countries", Staff Working Paper 252, The World Bank, 1977.
- 24- **T.A.Abou El-Atta** "Urban and Economic Spatial Concentration in Less Developed Countries", Unpublished Ph.D. Thesis, State University, New Jersey, Rutgers, 1985.
- 25- **The National Bank Reports**, 1979.
- ٢٦- **مها سامى كامل** " العوامل المؤثرة على إتجاهات النمو العمرانى فى المدن المصرية " رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٩٤ .
- 27- **United Nations** "Patterns of Urban & Rural Population Growth", Development of International Economic & Social Affairs, New York, 1980.
- ٢٨- **وزارة الإسكان والتعمير** " السياسة القومية للتنمية الحضرية فى مصر " NUPS ١٩٩٤ .

- 29- **Dennis A.Rondinelli** "Secondary Cities in Developing Countries", Policies for Diffusing Urbanization, Sage Library of Social Research No.145, 1983.
- 30- **M. Yousry** " Employment and Infrastructure Planning for Secondary Urban Settlements", Institute of Urban & Regional Planning, Cairo University, 1984.
- ٣١- قانون الإدارة المحلية رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٧٧.
- ٣٢- د.محمد طاهر الصادق "غياب الإلزام التشريعي في العلاقة التنظيمية بين أجهزة التخطيط وإدارة التنمية" - ورقة عمل مقدمة في ندوة تنظيم العمران - جمعية المهندسين المصرية - القاهرة - ١٩٩٧.
- ٣٣- إبراهيم أحمد المسلمي "الإمتداد العمراني للمدن المتوسطة وتأثير العوامل الإقليمية والاجتماعية على خصائصه في الفترة ما بين ١٩٧٦-١٩٨٦" - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٩٠.
- 34- **David Satterthwaite** " Small and Intermediat Urban Centers", Their Role in National and Regional Development in The Theird World, Edited by Jorge E.Hardey, 1986.
- 35- **D.Rondinelli & K.Ruddle** "Urbanization and Rural Development", Praeger, New York, 1978.
- 36- **G.Brees** "Urbanization in Newly Developing Countries ", Englewood Cliffs, NJ-Prentice - Hall, 1966.
- 37- **B.Robert** " The Social History of Provencial Town", In Social & Economic Change in Modern Peru, R.Miller, CT.Smith & J.Fisher, Liverpool University. 1976.
- ٣٨- فيصل عبد المقصود " المدن الثانوية كمحدد وأساس لصياغة خطة قومية حضرية فى مصر " - رسالة دكتوراه - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٩.
- 39- **H.Richardson** "Policies for Strengthening Small Cities in Developing Countries", Small Cities & National Development, Nagoya, UNCRD, 1982.
- 40- **Abukasan Atnodirono & James Osborn** " Services and Development in Five Indonesian Middle Cities ", Institute of Technology, Center for Regional and Urban Studies, 1974.
- 41- **Brian J.L.Berry & Frank E.Horton, Eds,** " Geographic Prespective on Urban Systems", Englewood Cliffs NJ, Prentice-Hall, 1970.

- 42- **Harold Lubell** “ Urban Development Policies and Programs “, Working Paper for Discussion, Bureau for Programs and Policy Coordination, Washington, DC, USAID, 1979.

الباب الثالث :

التحكم في النمو العمراني للمدن

توجيه-تشريعات-إدارة

- ١- التكوين الإقليمي في مصر
- ٢- تشريعات وإدارة
- ٣- التجارب العالمية في مجال التحكم في العمران

٣- الباب الثالث

التحكم فى العمران :

توجيه - تشريعات - إدارة

مقدمة :

حيث أن الدراسة تهدف فى الأساس إلى إيجاد منهج للتنبؤ بمعدلات واتجاهات النمو العمرانى بهدف الوصول إلى تحقيق التحكم فى العمران بالصورة المرغوبة ، فقد كان من الضروري التعرض إلى مشاكل التحكم العمرانى لإدراك أبعادها ولإلقاء الضوء على أبعادها وأسباب الخلل فى ضبط توجهات العمران . وفى هذا الجزء من الدراسة نلقى الضوء على هذا الموضوع وذلك من خلال أولا التعرف على التكوين الإقليمى فى مصر ومشاكله ثم ننتقل إلى التعرف على التشريعات المنظمة للعمران والثغرات الموجودة فى تلك التشريعات والتي تعطى الفرصة للنمو العشوائى وفى النهاية نتعرض للهيكل الإدارى المسؤولة عن تنظيم العمران فى مصر مع عرض لتجربتين عالميتين فى مجال التحكم فى العمران إحداها ناجحة والأخرى غير ناجحة مع عرض الدروس المستفادة من هاتين التجربتين .

مقدمة عامة عن وسائل التحكم فى العمران :

١- اشتراطات المناطق

وقد ظهرت هذه الوسيلة فى أواخر القرن ١٩ فى دول غرب أوروبا وفيها توضع اشتراطات المباني فى كل منطقة وعلى سبيل المثال تحدد ارتفاعات المباني والكثافة البنائية ومسافات الارتداد وكذلك الاشتراطات المعمارية والجمالية ، ويتم تقسيم المدينة إلى مناطق وفى كل منطقة يتم تحديد الاستخدامات المصرح بها والاستخدامات المحظورة والأخرى التى يمكن الموافقة عليها بناء على طلبات بهذا الشأن .^(١)

والوضع الأمثل أن تتم عملية التقسيم هذه بعد إعداد المخطط العام للمدينة ، ولكن فى بعض الأحوال يحدث العكس ، حيث يتم عمل هذه التقسيمات إلى أن يتم إعداد المخطط ،

ونجاح هذه الإشتراطات الموضوعية يعتمد على مدى استنادها إلى إرادة المجتمع حكومة وشعبا.

٢ - لوائح تقسيم الأراضى

يتم إعداد لوائح تقسيم الأراضى بحيث تضمن تحقيق مستويات مقبولة من تخطيط المناطق مع توفير قطع الأراضى بمساحات وأشكال مقبولة ، وتوفير مساحات الشوارع والخدمات بشكل جيد ، وتعتبر لوائح تقسيم الأراضى ناجحة كأداة لتنظيم نوعية النمو العمرانى ولكنها لا تعتبر أداة للتحكم فى توقيت واتجاه النمو العمرانى .

٣ - تراخيص صلاحية الموقع من الناحية التخطيطية وتراخيص البناء :

وتعد هذه الوسيلة من أدوات تنفيذ سياسات إستعمالات الأراضى ، وهى تلزم أصحاب المشروعات بالتقدم بطلب للجهات الإدارية المختصة بالتخطيط والتنظيم للحصول على تصريح بصلاحية الموقع من الناحية التخطيطية ثم الحصول على تصريح البناء وفق عدة إجراءات إدارية ، وغالبا ما تكون الجهات المحلية هى المسئولة عن منح مثل هذه التراخيص .

٤ - تجميع وإعادة تقسيم الأراضى

وهى أيضا إحدى وسائل تنفيذ سياسة إستعمالات الأراضى ، وتتمثل فى تجميع الأراضى المتجاورة مع بقائها فى يد أصحابها وإعادة تخطيطها بما يوفر قطع أراضى منتظمة الشكل والشوارع ومساحات للخدمات ، ويتم إعادة توزيع هذه القطع على أصحابها مع إمكانية تعويض من خسر بعض من أرضه عن طريق حصة أرباح المشروع ، ومن مميزات هذا النظام أنه لا يتطلب نزع ملكية الأراضى ودفع تعويضات كاملة عنها ، لكنه فى نفس الوقت تواجه المسئولين مشكلة إقناع أصحاب الأراضى بمميزات التعديل .

٥ - مشروعات التنمية المتكاملة

وتعطى مرونة فى تخطيط المواقع حيث يتم تخطيطها كوحدة واحدة تتوافر فيها المساحات الخاصة بالخدمات والمناطق المفتوحة وتحدد الكثافات البنائية المحددة للمنطقة ككل ، وهذه النوعية من المشروعات تحقق تنوعا فى وسائل توجيه إستعمالات الأراضى بالمدن ولكنها تتطلب جهودا إدارية كبيرة للتأكد من الالتزام بالإشتراطات البنائية الموضوعية للمنطقة .

٦- الوسائل المالية لتنفيذ سياسة استعمالات الأراضي

- أ- الضرائب : وتختلف في كل دولة طبقا لأحوالها السياسية والاقتصادية ، وهناك وسائل يمكن عن طريقها استخدام الضرائب كوسيلة تنفيذ سياسات استعمالات الأراضي مثل :
- ١- فرض الضرائب على المنشآت المخالفة للسياسة العامة .
 - ٢- فرض الضرائب على الأراضي غير المستغلة أو استخدامات الأراضي غير المطابقة .
 - ٣- الإعفاءات الضريبية على الأنشطة الإجتماعية المرغوب فيها .
- ب- المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح : وخاصة في المجتمعات الجديدة وغالبا ما تكون تحت سيطرة الحكومة وتشمل ممثلين من القطاعين العم والخاص وتهدف إلى مد المناطق الجديدة بالمرافق وتخطيط المواقع .
- ج- جذب مدخرات الأفراد لتمويل مشاريع الإسكان .
- د- ضمان الحكومة لسندات التنمية .^(٢)

٣- ١ التكوين الإقليمي في مصر :

مقدمة :

تهدف إستراتيجية التنمية الشاملة إلى وضع سياسات لتنمية القطاعات المختلفة تعتمد على الإمكانيات المتاحة بكل إقليم مما يحقق التكامل بين هذه القطاعات ، وفي الوقت نفسه يحقق التكامل بين أجزاء الحيز المكاني بما يحقق المفهوم الإقليمي للتنمية الشاملة .

ويعنى التقسيم الإقليمي تقسيم متطلبات التنمية الملقاة على عاتق الدولة إلى أكثر من وحدة تنموية ... أي خلق نوع من تقسيم العمل والأهداف وتنفيذها على المستوى الحيزي ... إلا أن عملية التقسيم للحيز الجغرافي فقط صعبة وغير ناجحة وذلك لتداخل عناصرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... ونظرا لتلك الصعوبات نجد أن المخططين يفضلون العمل في إطار التقسيم الإداري المعمول به بالرغم من انه لا يحقق الحدود المثلى لعملية التنمية أو التطور الاقتصادي والاجتماعي .^(٣)

إلا أننا لا نستطيع أن نغفل أن ارتباط خطة التنمية الشاملة على المستوى القومي بأقاليم تخطيطية ذات كيانات ومعالم محدده مازال غير واضحا وذلك لعدم تأكيد شخصية الأقاليم التخطيطية التي ظهرت في إطار مشروع الحكم المحلي ، وما زالت التكوينات الإقليمية التقليدية والتي تمثلها المحافظات هي الهيكل الحقيقي للتنمية الشاملة على المستوى الإقليمي ، وإلى أن تصبح الأقاليم التخطيطية ذات كيانات فاعلة تعتمد عليها الدولة في تحقيق خطة التنمية

الشاملة على المستوى القومى فى الإطارات الإقليمية فإن عملية التوفيق بين ما هو قائم فعلا (المحافظات الإدارية) وبين ما هو مستهدف (الأقاليم التخطيطية) سوف تكون بالغة الحساسية كما تشكل تحديا كبيرا للمخططين ، وعليهم أن يتعاملوا معه حتى يمكن أن تتحقق خططهم واقعا.

ويمكن بصفة عامة أن نحدد أهداف التقسيم إلى أقاليم فى النقاط الآتية: (٤)

- ١- إحداث حالة من التوازن الإقتصادى والإجتماعى بين الأقاليم بعضها البعض .
- ٢- خلق فرص للعمل والنقل ما أمكن من هجرة الطاقات البشرية إلى خارج الإقليم.
- ٣- توفير أكبر قدر من الخدمات الإجتماعية والخدمات العامة للإقليم .
- ٤- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الإقليمية المتاحة .
- ٥- النهوض بالبيئات المحلية صناعيا وزراعيًا .
- ٦- رفع مستوى الدخل الفردى الإقليمى .
- ٧- تحقيق درجة أعلى من التنظيم المكانى .
- ٨- تأكيد قوة الحكومة وقيامها بوظائفها الإدارية المختلفة.
- ٩- تحديد وظيفة كل إقليم ومرحلة التنمية التى يمر بها .
- ١٠- تصنيف طرق إستخدامات الأراضى .

٣-١-١ نظرة تاريخية على تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية :

اتخذت مصر منذ بداية الخمسينيات من هذا القرن أسلوب التخطيط إطارا لبرامج التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وبذلك فى هذا المجال محاولات سواء على المستوى القومى أو المحلى .

وقد نشأ التركيب الإدارى والتنظيمى العام أو الكلى للدولة منذ آلاف السنين وتدعم وتكس فى ظل مفهوم المركزية .. أى أن الجهاز الإدارى للدولة إنما يقوم فى أساسه على منطق مركزى تخضع فيه الفروع والحلقات إلى اصل واحد وذلك مهما تباعدت أماكنها الجغرافية .. ومن هنا فان كل وظائف الدولة المختلفة يتم تخطيطها وتنظيمها بواسطة سلطة مركزية .

ولذلك نجد أن القضية الإقليمية هى قضية مركبة حيث يجب أن يعاد النظر مرة أخرى لإعادة صياغة السياسات والاختصاصات لهيكل التنظيم الإدارى العام للدولة .. حتى يمكن أن نوفر حرية العمل والانطلاق فى مجالات تنمية الوحدات المحلية والإقليمية فى نفس الوقت الذى يتحقق فيه التنسيق والتكامل على المستوى القومى . (٥)

على المستوى القومى :

فى عام ١٩٥٥ صدر قانون بإنشاء لجنة للتخطيط القومى تضم مجلس الإنتاج والخدمات تختص بوضع خطة قومية شاملة للنهوض الإقتصادى والإجتماعى للدولة ، ثم توالى التشريعات فى هذا المجال فصدر قرار جمهورى عام ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب تخطيط بالوزارات تعاون جهاز التخطيط القومى فى الحصول على البيانات ودراسة وتحليل ما يخص الوزراء من مشروعات .

ثم صدر قرار آخر عام ١٩٦٠ بإنشاء لجان تخطيط ومتابعة فى كل وزارة تختص بإعداد مشروعات الخطة العامة للسنوات الخمس والخطط السنوية على أن تكون مكاتب التخطيط المشار إليها أجهزة فنية معانة لهذه اللجان ، وفى عام ١٩٦١ صدر قرار جمهورى بإنشاء مجلس أعلى للتخطيط القومى للنهوض الإقتصادى والإجتماعى وكذا دراسة وإقرار الخطة القومية الشاملة والنظر بصفة دورية فى متابعة سير العمل فى تنفيذ الخطة العامة ، ثم أنشئت وزارة التخطيط كجهاز تخطيط مركزى^(١).

كما صدر فى عام ١٩٧١ قرار جمهورى بإنشاء ست مجالس قومية متخصصة للأمن والإنتاج والخدمات والتعليم والسكان والفنون ويختص المجلس بمعاونة رئيس الجمهورية فى رسم السياسة العامة القومية وإعداد الدراسات الشاملة المتعلقة بها .

على المستوى المحلى :

ولم يتوقف الأمر على إنشاء هيئات وأجهزة تخطيطية على المستوى القومى بل إمتد إلى المستوى المحلى ، ففي النصف الأول من هذا القرن كانت مصر مقسمة إلى ثلاثة أنواع من التقسيمات الإدارية وهى :

المحافظات وهى المحافظات الحضرية الآن .

والمديريات وهى المحافظات الريفية .

والمناطق الصحراوية أو المحافظات الصحراوية .

وفى عام ١٩٦٠ صدر قانون رقم ١٢٤ الشهير بإسم قانون الإدارة المحلية الذى قسمت مصر بموجبه إلى الوحدات المحلية وهى المحافظة والمدينة والقرية وبلغ عدد المحافظات ٢٥ والمدن حوالى ١٤٠ والقرى حوالى ٤٠٠٠ قرية ونص القانون على أن يمثل المحافظة مجلس محافظة والمدينة مجلس مدينة والقرية أو مجموعة من القرى المتجاورة مجلس قروى ، وأثناء تطبيق هذا القانون إتضح أن المحافظات بحدودها الإدارية الحالية لا تمثل وحدات تخطيطية يسهل تمييزها كوحدات متكاملة إقتصادية وإجتماعيا وطبيعيا (فيزيائيا) حيث أن هذه الحدود لم تأخذ فى حسابها على مر التاريخ غير عوامل الأمن والنظام والإدارة وتحصيل الضرائب وبدأ

التفكير في إعادة النظر في هذه الحدود وتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ، يمثل الإقليم وحدة طبيعية جغرافية متجانسة إجتماعيا ومتوازنة إقتصادية . (٤)

وفى عام ١٩٦٤ صدر قرار جمهورى بإنشاء مشروع تخطيط إقليمي فى أسوان وأنشئ للمشروع جهاز لعمل الأبحاث والمسوح الميدانية ولكن إتضح له أنه يصعب تخطيط وتنمية الإقليم فى غيابه من تخطيط وتنمية أقاليم الدولة الأخرى .

وفى عام ١٩٦٥ صدر قرار جمهورى آخر بإنشاء لجنة عليا لتخطيط إقليم القاهرة الكبرى الذى يضم مدينة القاهرة وبعض أجزاء من محافظتى القليوبية والجيزة وتختص بوضع تخطيط شامل للإقليم وتشكل لهذه اللجنة جهاز قام بعمل الدراسات المختلفة وإتضح له أن القاهرة تعاني الكثير من المشكلات وعلى رأسها تزايد السكان بمعدلات مرتفعة جدا بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة وأوصى حلا لهذه المشكلة تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية وتنمية هذه الأقاليم وخلق فرص عمالة بها تساعد على الحد من هجرة أهل هذه الأقاليم إلى القاهرة ، وإقترح الجهاز (د. محمد طاهر الصادق) تقسيم مصر إلى ثمانى أقاليم .

وفى عام ١٩٦٦ صدر قرار جمهورى بإنشاء لجنة عليا للتخطيط الإقليمى والعمرانى لمنطقة الإسكندرية وفى نفس العام صدر قرار جمهورى آخر بإنشاء لجنة دائمة لتعمير خليج السويس .

وفى عام ١٩٧٢ قامت الأمانة العامة للحكم المحلى بتوجيه المحافظات فى البدء فى عملية المسح الشامل للاستفادة منها فى أغراض التخطيط وإعداد الخطط الخمسية للمحافظات ورفع مستوى الخدمات العامة وتشمل عملية المسح مسح طبيعى (فيزيائى) ومسح إجتماعى وإقتصادى .

وبجانب عملية المسح الشامل قامت الأمانة العامة للحكم المحلى بجهود كبير بهدف تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية كما قامت بعض الجهات والأفراد بمحاولات فى هذا المجال وتقدموا بإقتراحاتهم إلى اللجنة الوزارية للحكم المحلى ، وإستدعت اللجنة أصحاب الإقتراحات وقام صاحب كل إقتراح بشرح التقسيم المقدم منه وناقشته اللجنة فى الأسس التى إستند إليها فى هذا التقسيم ، وعلى ضوء كل هذا وضعت اللجنة بصفة عامة الأسس والمبادئ الآتية للسير عليها فى عملية التقسيم :

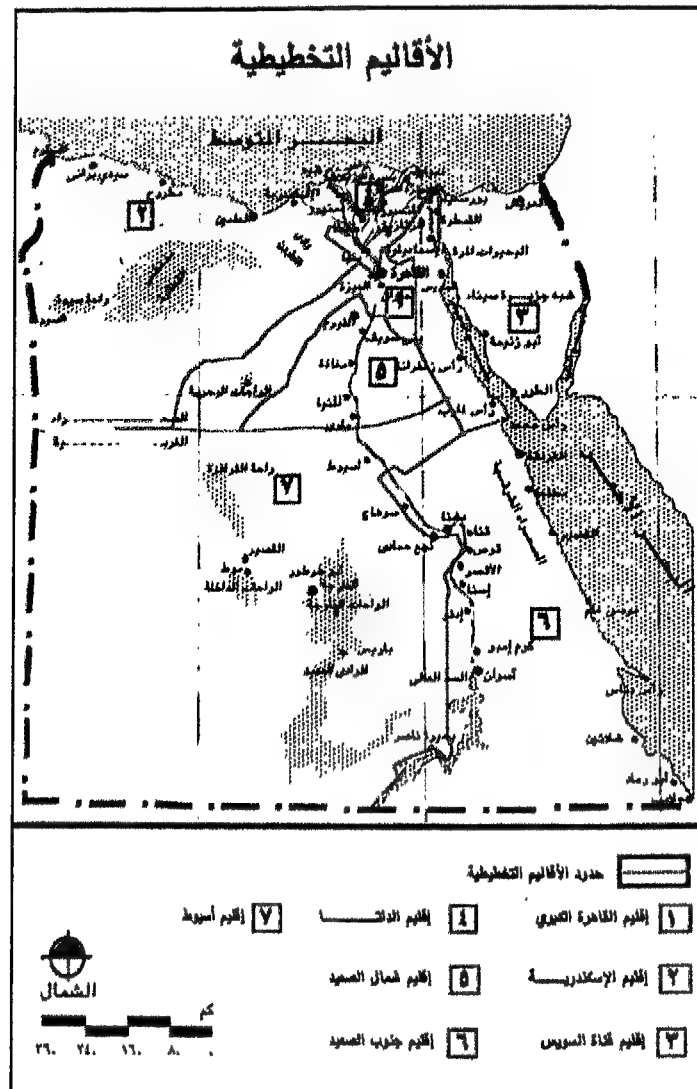
١- عدم إعتبار الإقليم مستوى من مستويات الحكم المحلى فى الوقت الحاضر وإعتباره مستوى تخطيطى ملزم بمعنى أن له سلطة إتخاذ القرار دون التنفيذ ، ويكون لهذا المستوى جهاز يقوم بالأعمال التخطيطية من إحصاء وبحوث وتخطيط ومتابعة على أن تتولى نفس

جهاز يقوم بالأعمال التخطيطية من إحصاء وبحوث وتخطيط ومتابعة على أن تتولى نفس اللجنة دراسة أسلوب إدارة هذا الجهاز وعلاقته بالأجهزة التخطيطية الإدارية الأخرى على المستوى المركزى والمحلى .

٢- الالتزام بالحدود الإدارية الحالية للمحافظات بقدر الإمكان على أن يتم النظر فى هذه الحدود مستقبلا على ضوء الممارسة الفعلية .

٣- وحدة الطبيعة الجغرافية للإقليم مع وجود منفذ مباشر له على البحر بقدر الإمكان.

٤- التجانس الإجتماعى وعدم التفاوت الكبير فى الموارد البشرية.



المصدر : التقرير الوطنى المقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثانى للمستوطنات البشرية - إسطنبول - ١٩٩٦ (٢١)

٥- التكامل الإقتصادى بقدر الإمكان .

٦- وحدة المشاكل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية .

٧- وجود مركز إشعاع حضارى أو أكثر بكل إقليم مثل المدن الكبرى والجامعات أو نواة لهذه الجامعات .

وعلى ضوء هذه الأسس إنتهت اللجنة إلى تقسيم الدولة إلى ست أقاليم تخطيطية هى : إقليم القاهرة الكبرى ، وإقليم شرق الدلتا ، وإقليم الدلتا ، وإقليم غرب الدلتا ، وإقليم شمال الوجه القبلى ، وإقليم جنوب الوجه القبلى . ثم عرض هذا التقسيم التى إنتهت إليه اللجنة على اللجنة الوزارية للحكم المحلى وقد إعترض عليه بعض الوزراء وقام معهد التخطيط بعمل تعديل على هذا التقسيم بأن جعل عدد الأقاليم ثمانية بدلا من ستة مع تغيير مسميات بعض الأقاليم ، وفى عام ١٩٧٧ صدر القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ بهذا التقسيم ونص بأن تقسم مصر الى الأقاليم الثمانية الآتية :

إقليم القاهرة الكبرى ، وإقليم الإسكندرية ، وإقليم الدلتا ، وإقليم قناة السويس ، وإقليم مطروح ، وإقليم شمال الصعيد ، وإقليم أسيوط ، وإقليم جنوب الصعيد .

وقد نصت المادة الثانية من هذا القرار الجمهورى على أن تنشأ بكل إقليم لجنة عليا للتخطيط الإقليمى وبشرف عليها الوزير المختص بالحكم المحلى وتشكل كل منها من : محافظ عاصمة الإقليم رئيسا ، ومحافظو المحافظات المكونة للإقليم ، ورؤساء المجالس المحلية للمحافظات المكونة للإقليم ، ورئيس هيئة التخطيط الإقليمى أمينا عاما للجنة ، وممثلو الوزارات المختصة يصدر بإختيارهم قرار من الوزير المختص.

وفى عام ١٩٨٦ تعدل هذا التقسيم بقرار رئيس الوزراء رقم ١٨١ بحيث أصبحت الجمهورية تضم سبعة أقاليم هى : القاهرة الكبرى - الإسكندرية - قناة السويس - الدلتا - شمال الصعيد - أسيوط - جنوب الصعيد .

٣-١-٢ الخلل فى التوزيع الإقليمي فى مصر :

تفرض الظروف الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يعيشها مجتمعنا استخدام منهج معين للتنمية الإقليمية .. وقد تأكد فى الأبحاث التطبيقية أن الحيز space يعتبر من أهم الأبعاد فى العملية التخطيطية حيث يعتبر عنصر من عناصر الإنتاج .. وتجاهل البعد المكانى يخل بالتوازن العام للخطة .. فلا بد أن يرى المخطط التوازن من بعدين :

- توزيع الاستثمارات على قطاعات الأنشطة المختلفة .

- توزيع الدخل بين الاستهلاك والاستثمار .

إلا أن الخطأ لابد أن تكون متوازنة على المستوى الحيزي .. لأن الاستثمارات تنفذ في مساحة معينة يعيش فيها مجموعة من السكان لها خصائصها التي تفرض نفسها على المكان فتكسبه خصائص اقتصادية واجتماعية مميزة عن الأماكن الأخرى .

لذلك فإن منهج التخطيط الإقليمي هو الذى يؤدى دوره فى توزيع الاستثمارات والخدمات من خلال توطينها فى أماكن محدده .. ويضيف إلى العلاقات القطاعية أو الرأسية علاقة أفقية مكانية تعكس اتجاهات أخرى متقاطعة مع التخطيط القومى .. أى أن كل منهما مرتبط بالآخر فلا تخطيط إقليمي بدون تخطيط قومى .. وفى مصر نجد أن الخل الإقليمي ظاهر فى إطار الحيز الضيق المعمور واختلاف معدلات التنمية بين الأقاليم المختلفة. (٤) والمعادلة التالية تقيس درجة التركيز الإقليمي : (٦)

$$\frac{(x-y)}{2} = C$$

x = النسبة المئوية لمساحة الإقليم بالنسبة للمساحة الكلية للمجتمع .
y = النسبة المئوية للسكان المتوطنين على أرض الإقليم بالنسبة لمجموع السكان على المستوى القومى .
C = درجة التركيز .

وبتطبيق ذلك على الاقتصاد الحيزي المصرى وجد أن معامل التركيز فى القاهرة يصل إلى ١٣,٣٤ وفى الإسكندرية إلى ٥,٤٨ أما فى محافظة مثل بور سعيد فيكون ٠,٥٢ والقلوبية ١,٧٨ والغربية ٠,٧٨ وأسيوط ٠,٢٦ وذلك طبقاً لتعداد ١٩٨٦ وهذا المقياس يعتبر المؤشر إلى أن بعض الأقاليم يمكنها استقبال سكان مناطق أخرى فى ظل التوازن بين الإمكانيات الإقليمية والاحتياجات الأساسية للسكان وكذلك متطلبات عملية التنمية .

وهذا يعد مؤشراً قوياً لوجود خلل فى الهيكل الحضري المصرى وقد أصبح النمط الحضري فى مصر من النوع الذى يطلق عليه "نمط سيادة وحدة حضرية واحدة" ويرجع ذلك إلى عدة أسباب هى : (٢٢)

- الخل الهيكلى الذى أدى إلى تفاوت بين الأقاليم واختلاف مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم المختلفة .

- وجود أثر سياسى كبير لمدينة القاهرة بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية

- إرتباك المخطط مما أدى إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للتنمية .

- عدم وجود دراسات فنية وعلمية حول مشاكل المحليات والوحدات التخطيطية التابعة لها .

- عدم توافر الهياكل التنظيمية الضرورية التى تربط الوحدات الإقليمية مع الوحدات الإدارية .
- عدم تنفيذ القانون فيما يختص بضرورة إصدار قرار بين هيئات التخطيط الإقليمى وإدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات .
- عدم وجود هياكل تنظيمية لهيئات التخطيط الإقليمى ذاتها .
- عدم وجود دور واضح لهيئات التخطيط الإقليمى بحيث يكون لها مسئوليات فى إجراء العملية التخطيطية وتنفيذ الخطط مع تحديد العلاقة بينها وبين قطاع التخطيط الإقليمى بالوزارة بدلا من الرجوع إلى السلطات المركزية فى كل الأمور.

العوامل التى أدت إلى تعثر مفاهيم التنمية والتخطيط عند صناع القرار :

أ - غياب التخطيط بعيد المدى

حيث كان النمو التلقائى هو السائد حتى منتصف هذا القرن ثم ظهرت الخطط قصيرة المدى .

ب- التخطيط بالتجزئة

وهذا النمط من التخطيط مرتبطا بالطموحات الشخصية لبعض الحكام و الوزراء و المحافظين .

ج- التخطيط تحت ضغوط الرأى العام

تؤثر الضغوط المحلية وسيطرة مراكز القوى على صناع القرار .

د- التخطيط المرتجل لصناع القرار

يرتبط بتعليمات مرتجلة لكبار رجال الدولة والإقليم أثناء جولاتهم الميدانية دون دراسة مسبقة ودون الرجوع للمخطط الموضوع منذ بدء المشاريع .

هـ- التخطيط بتوجيه الكوارث

مثل تخطيط أماكن إيواء لضحايا السيول أو الزلازل .. أو التخطيط الذى لا يراعى النتائج المترتبة على تنفيذ المخططات مما يؤدى إلى خسائر كبيرة مثل فشل مشروع توطيّن أهالي النوبة مثلا .

و- الحرفة الآلية فى عملية التخطيط

بمعنى تكامل التخصصات عند القيام بعمل مخطط حتى لا تفتقر إلى التحليل الإقتصادى والاجتماعى المركب والتحليل الشامل سواء تاريخيا أو جغرافيا أو إيكولوجيا .

ز- ضعف المشاركة العامة والجاهيرية فى التخطيط

تظهر أهمية هذا الموضوع عند فشل تطبيق المخططات التى تفتقر إلى المشاركة الشعبية أو التى تقابل معارضة من قبل الناس .

٣-١-٣ المشكلة الإقليمية في مصر :

لابد من التعرف على مفهوم التنمية الإقليمية المستهدفة في مصر قبل التطرق إلى المشكلة الإقليمية .. فمفهوم التنمية الإقليمية أنها التنمية الشاملة التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والثقافية في نطاق أقاليم محددة .. وفي إطار خطة قومية شاملة تحدد استراتيجية التنمية ومؤثراتها العامة . (٥)

معالم التفاوت الإقليمي في مصر :

- هناك فوارق طبيعة ومكانية وتفاوت في المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين الوحدات الإدارية (المكانية) .. وكذلك هناك فوارق بين أقاليم الدولة المختلفة وخاصة بين أقاليم مصر العليا (الوجه القبلي) وأقاليم الشمال .. مما ترتب عليه تيارات الهجرة الداخلية في اتجاه الشمال .. وفي الفترة ١٩٦٠-١٩٧٥ زادت هذه الفوارق بصورة كبيرة نظرا لتركز الاستثمارات في أقاليم الشمال مما أدى إلى الخلل في توزيع السكان نتيجة لتيارات الهجرة سواء من الريف إلى المحافظات الحضرية أو من محافظات مصر العليا الأقل تطورا إلى المحافظات التي تحظى بالاهتمام وذلك نتيجة للهيكل الاقتصادي غير المتوازن .
- يرجع تطور السياسة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ ثورة ١٩٥٢ حيث كانت السياسات الاقتصادية توضع سنويا لمواجهة الوضع الاقتصادي المتغير.
- منذ عام ١٩٦٠ بدأ وضع الخطط القومية طويلة الأجل لمدة عشر سنوات
- قد تم توزيع الاستثمارات مكانيا على المحافظات دون الارتكاز على سياسات للتنمية الإقليمية ويكفي أن نقول أن القاهرة والإسكندرية قد إستحوذا وحدهما على حوالي ٥٠% من إجمالي الاستثمار الصناعي بينما إستحوذت السويس وأسوان على حوالي ١٧% و ١٤% من إجمالي الاستثمارات والباقي وهو أقل من ٢٠% تم توزيعه على ٢٠ محافظة وذلك كان له أكبر الأثر في التأثير على الحيز الجغرافي المصري ككل .
- أدت هزيمة ١٩٦٧ إلى تضارب السياسات التنموية لتعود إلى السياسة قصيرة الأجل (سنويا) .
- بعد حرب ١٩٧٣ بدأت سياسة الانفتاح وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في تمويل المشروعات وذلك لتغطية العجز في ميزان المدفوعات بسبب المصروفات الحربية .

- أجاز قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ أن يكون من اختصاص المجالس المحلية الموافقة على إنشاء شركات استثمار مع راس مال أجنبي بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار مما أدى إلى تركيز هذه المشروعات فى محافظتى القاهرة والإسكندرية نتيجة لتوافر الخدمات الأساسية مما زاد من مشاكل المحافظتين .

سياسات التنمية الإقليمية

عرف "فريدمان Friedmann" السياسة الإقليمية بأنها سياسة قومية للتنمية الاقتصادية للأقاليم يساعدها ويكملها أهداف محددة لتنظيم الاقتصاد القومى مكانيا .. وهى وسيلة لتحقيق التكامل المكانى للخطط .. وبالتالي فهى وسيلة وغاية فى نفس الوقت .. وغايتها هى الوصول إلى تنمية المجتمع متمثلا فى أقاليم الدولة . (٧)

ويعتبر الالتزام القومى بسياسات وبرامج التنمية الإقليمية فى إطار السياسة العامة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ظاهرة حديثة فى كثير من الدول .. ولقد أثبتت السلطة المركزية فى مصر بان الطريق الوحيد للتنمية المستمرة هو وضع سياسة شاملة للتنمية مع التركيز على التصنيع دون أن تضع فى اعتبارها المشاكل الإقليمية للتنمية .. ولكن التشريعات الحديثة جاءت لتدعم إتباع سياسة التنمية الإقليمية وتطبق التخطيط الإقليمي بهدف إعادة توزيع السكان ورسم خريطة جديدة لمصر .. وقد بدأ ذلك بصدر القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم الحيز المكانى إلى أقاليم تخطيطية وإعداد الخطة الخمسية على أساس إقليمي . (٨)

٣-١-٤ التفاعل بين المدن :

يجب إعتبار أن التنمية القومية نتيجة إنتشار مجموعات متتالية من المبتكرات التنموية فراغيا بين المدن والأقاليم تعتبر أحد العمليات الحرجة لتحقيق التنمية القومية المستهدفة ، وإن شدة العمليات التبادلية المباشرة بين مدينتين تؤثر سلبيا أو إيجابيا على سرعة إنتقال تلك المبتكرات من إحدى المدينتين إلى المدينة الأخرى ، وبناء على ذلك فإن موقع المدينة City Location يصبح ذو معنى إذا ما عكس مجالات التفاعل Fields of Interactions التى تتسبب فيها هذه المدينة .

ويعتبر الإقليم الإقتصادى أحد مجالات التفاعل حيث تتكامل الأنشطة فى مدن الإقليم الواحد إقتصاديا وإجتماعيا مما يجعل العمليات التبادلية تتم مباشرة بين كل مدن الإقليم ، لهذا فإن مدن كل إقليم إقتصادى يمكن إعتبارها كنظام فرعى داخل النظام الكلى للمدن لأى دولة ، ويمكن تسميته بنظام المدن الإقليمي .

ويسيطر مستوى أداء الأنشطة في أكبر مدينة في الإقليم على العملية التنموية للإقليم ككل ، وذلك بسبب تركيز الأنشطة التصديرية في تلك المدينة ، وبما أن أداء تلك الأنشطة يتأثر بإقتصاديات التكتل والحجم ، فإن الحجم السكاني المطلق (وهو أحد هذه الإقتصاديات) والحجم بالنسبة لباقي المدن الإقليمية في الأقاليم الإقتصادية الأخرى يمكن إعتباره مؤشرا على مستوى أداء تلك الأنشطة التصديرية وبالتالي العملية التنموية للإقليم ككل .

وبما أن المدينة الإقليمية تعتبر أحد المواقع الرئيسية للعمليات التصديرية والإستيرادية لكل إقليم ، فإن هذا يعنى أن المدن الإقليمية للأقاليم المختلفة تتفاعل مباشرة مع بعضها البعض من خلال إنتقال البضائع والسكان بين تلك الأقاليم ، كما تتفاعل هذه المدن الإقليمية مع أكبر مدينة في الدولة (المدينة القومية) ، ويؤدي هذا التفاعل المباشر إلى ظهور أنشطة مساعدة لتلك العمليات ، مما يزيد من الإعتماد المتبادل بين أنشطة كل مدينة والمدن الأخرى ، فأنه يمكن إعتبار المدينة القومية (العاصمة) لكل دولة والمدن الإقليمية كنظام فرعى داخل نظام المدن الكلى للدولة نظرا لوجود هذا الإعتماد بين كل مدينة والمدن الأخرى ، ويمكن تسمية هذا النظام "نظام المدن القومى" . (١٠)

ويحتوى هذا النظام على خاصيتين :

١- حجم العاصمة بالنسبة لباقي المدن الإقليمية .

٢- التوزيع الحجمى للمدن الإقليمية .

وقد وجد أنه كلما قلت الفروق الحجمية بين المدن الإقليمية ، كلما أدى ذلك إلى إنتشار أكثر إتزاناً للمبتكرات بين هذه المدن في مختلف الأقاليم الإقتصادية مما يؤدي إلى مستويات أعلى من التنمية .

وهناك مستويات Layers من المدن الإقليمية تعمل متداخلة ومتشابكة وتدور كلها حول المدينة الأولى أو العاصمة والتي يتبعها باقي المدن الإقليمية Regional Cities وهى تكون بدورها مستوى شبكى آخر من المدن (عواصم الأقاليم) ويقصد هنا الأقاليم الإقتصادية وليست الجغرافية ، ويتبع ذلك مستوى شبكى آخر من المدن الصغيرة Second Regional Cities وهى من المدن الثانية بكل إقليم ولها وظائف معينة في إقليمها ، فقد لا تكون علاقتها مع الأقاليم الأخرى قوية ، ولكن لها علاقات هامة في مجال إقليمها .

وهناك ٤ أهداف رئيسية في سياسات التحضر القومية N.U.P.S (٩)

١- الإستفادة القصوى من الإمكانيات القومية .

٢- التفاعل ما بين الأقاليم المختلفة .

٣- تصحيح التركيز الشديد سواء في النشاط الإقتصادي أو السكان أو الإمكانات في الإقليم العاصمي أو المدينة الأولى .

٤- نظام كفاء لإدارة النمو العمراني .

وهذه الأهداف جميعا مطلوب تحقيقها في الدول النامية في إطار ظروف الإمكانات المحدودة ، ومستوى الأمية الحالي مع الإرتفاع السريع في التحضر . (١١)

وهنا نجد أن المدن الإقليمية تعمل معا كجزء من نظام قومي متكامل ، وهنا نجد أن خطط التنمية الإقليمية لابد من أن تركز على هذه المدن الإقليمية وذلك بأن تستحدث فيها أنشطة جديدة حتى تصل إلى مستوى أعلى من التطور ، وهذا سوف يزيد من العائد القومي بسبب :

١- الإقلال من الإنتقالات يوفر تكلفة الإنتقال سواء للأفراد أو للخامات .

٢- يحفز الإقتصاد الإقليمي .

ونجد أن هذه المدن الإقليمية هي أكثر المدن توسطا بالنسبة للإقليم ، وسواء بالنسبة إلى الخامات أو الأسواق أو شبكة الإتصالات ، وفي نفس الوقت هذه الزيادة في الأنشطة ستنسبب في زيادة سكانية تزيد من إقتصاديات الحجم لهذه المراكز الإقليمية ، وهذا سيسهم في خفض نفقات هذه الأنشطة ، وبذلك تصبح هذه المدن الإقليمية أكثر جذبا لأنشطة أكثر سواء في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص .

وبعد ذلك يصبح نقل هذا التطور إلى المدن الأصغر في الإقليم أسهل بواسطة الربط بين الأنشطة المختلفة في نطاق الإقليم الواحد مما سيساهم في رفع كفاءة إقتصاديات الإقليم ككل ، وكذلك سيرفع متوسط دخل الفرد في هذا الإقليم وبالتالي يسهم في تنمية المنتجات الزراعية والمناطق الريفية في نفس الإقليم ، وهذا كله سوف يعود بالفائدة على الإقتصاد القومي .

وكلما إرتفعت درجة المدينة في إقليمها ، كل ما زاد التفاعل بينها وبين النظام القومي ، وكذلك بينها وبين ما يماثلها في المستوى من مدن الأقاليم الأخرى في الدولة.

ونجد كذلك أن تحسين أوضاع المدن الإقليمية سوف يساهم بالتأكيد في توزيع

الإمكانات خارج نطاق المدينة الكبرى وذلك بسبب :

- لإيجاد بديل للإستثمار خارج نطاق المدينة الأم .

- تشكيل بديل هام للهجرة الريفية الحضرية فتتجه إلى المدن الإقليمية بدلا من المدينة الأم .

- من وجهة نظر إدارة النمو العمراني فإنه من المستحسن و الأكفا أن نتعامل مع مدن صغيرة الحجم نسبيا وفعالة في تأثيرها ويمكن التحكم في نموها العمراني ومعدلاته عن التعامل مع مدن ضخمة غير محكومة وذلك بسبب :

١- عدد المدن الإقليمية أصغر بالمقارنة بعدد المدن الحضرية في دولة ما ، لذلك فمن الناحية الاقتصادية نجد أنه من الأسهل التعامل مع معدلات النمو العمراني بها .

٢- هذه المدن هي الحاكمة للإقليم ، وبالتالي يمكن عن طريقها التحكم في نمو المدن الأصغر منها وذلك بسبب الهيمنة الاقتصادية لهذه المدن على إقليمها ، ولذلك فإن الجهد الذي يبذل لتنظيم معدلات النمو للمدن الإقليمية سوف يجعل بالتبعية معدلات النمو للمدن الأصغر منها محكوما.

وهنا نجد أن الإقلال من التفاوت الحجمي بين المدن الإقليمية هو أهم ما يمكن، وبالطبع لا يمكن أن يتحقق حجم متساو لكل من هذه المدن لأن ذلك يتأثر بالعديد من العوامل مثل طبيعة الإقليم والمسافة بين الإقليم وبين المدينة الأم (العاصمة) ، وكذلك بينه وبين الأقاليم الأخرى ، ولكن الإقلال بقدر المستطاع من التفاوت بين أحجام هذه المدن سوف يساعد بالتأكيد على الإقلال من التفاوت بين الأقاليم وإقتصادياتها ، وعلى حركة الهجرة بين الأقاليم وبعضها سواء في العمالة أو في الأنشطة مما يساهم في دعم كفاءة كل إقليم و إكتفاؤه ذاتيا مما يزيد من إمكانيات التنمية فيه . وكذلك سيسهم تقليل الفوارق بين المدن سيكون أول خطواتنا للحد من تضخم المدن الكبرى على حساب المدن التابعة لها مما سيسهل مستقبلا التحكم العمراني في تلك المدن .

٣-٢ تشريعات وإدارة :

التشريعات الخاصة بتنظيم النمو العمرانى

مقدمة عن التحكم فى العمران فى مصر :

ينقسم أسلوب التحكم فى العمران بصفة عامة إلى جزئين أساسيين هما كل من التشريع والإدارة ، فإذا وضع التشريع دون وجود الهيكل الإدارى الذى يضطلع بتنفيذ وإحترام هذا القانون فإنه يفقد مصداقيته وينعدم الدور المفترض أن يقوم به التشريع فى مجال التحكم فى العمران .

وهناك قصور كبير فى تطبيق التشريعات المنظمة للعمران وقصور فى تشكيل لجان التخطيط العمرانى بالمحافظات وقصور فى إعداد وتنفيذ الأحوزة العمرانية والمخططات الهيكلية والعامة والتفصيلية ومشروعات تقسيم الأراضى لمناطق الإمتداد العمرانى للمدن ، وكذلك فى الإلتزام بحظر البناء فى الأراضى الزراعية وحماية الأراضى ذات الملكية العامة وقصور فى تقديم المشورة الفنية للوحدات المحلية فى مجال التخطيط العمرانى والتحقق من تطبيقها للمخططات العمرانية .

ونجد أن عدم تخطيط مناطق الإمتداد العمرانى للمدن القائمة من أهم الظواهر السلبية التى ستزيد من مساحة المناطق العشوائية فى المستقبل ، ونجد أن عدم إستجابة وحدات شرطة المرافق بشكل سريع وإيجابى لطلبات الأجهزة المحلية المتخصصة بالتنظيم والإسراع فى توفير الحماية اللازمة لحملات إيقاف المخالفات فى مراحلها الأولى ، وتسبب ذلك فى إستمرار مخالفات البناء والتعدى على الأراضى الزراعية ، وكذلك عدم توقيع العقوبات على المخالفين لتشريعات الحفاظ على الأراضى الزراعية وحصولهم على أحكام البراءة هو السائد مما يسهل المخالفات .

وتتفق الدراسات التى تناولت نظم الإدارة فى مصر على ضرورة تغيير الفكر الإدارى السائد بما يحقق التطورات الإيجابية التى تعظم من فرص النمو الإقتصادى بدرجات أكبر كثيرا مما كان يمكن تحقيقه فى ظل إدارة القطاع العام أو الإدارة الحكومية ، وليس هناك من شك أن الإدارة تمثل العنصر الرئيسى الذى سوف يؤثر بشكل مباشر على مخرجات العملية التنموية ، ويتوازى مع ذلك تقييم الإطار التشريعى القائم الذى يمكن فى حالة تطويره أن يدفع بجهود التنمية بالأقاليم ويسهم فى تحقيق أهدافها وبلوغ غاياتها .

٣-٢-١ نظرة عامة على التشريع في مصر

تعريف القانون :

هو القاعدة المطردة إي المستمرة بوضع منظم على نمط ثابت يأخذ معنى التكرار والاطراد .. وهو مجموعة القواعد القانونية السائدة في بلد معين في زمن معين وهو ما يسمى بالقانون الوضعي .. والقانون ينظم سلوك الأفراد في المجتمع ، ويحتوى على جانب جزائى يجبر الأفراد على الالتزام به . (١٢)

تعريف التشريع :

يطلق على القاعدة القانونية التى تضعها السلطة المختصة أو على النص الذى يصدر عنها متضمنا قاعدة أو أكثر من القواعد القانونية ، وتباشر سلطة التشريع بصفة عامة السلطة التشريعية التى قد تتخذ أشكالا مختلفة فى كل دولة.

مزايا التشريع :

يتميز التشريع عن مصادر القانون بعدة مزايا هي :

- سرعة وضع التشريع بناء على حاجة أو هدف يراد الوصول إليه .
- تقوم السلطة العامة (الدولة) بوضع هذا التشريع من خلال السلطة التشريعية وهى تملك إلزام الأفراد به من خلال السلطتين التنفيذية والقضائية .
- يأتى التشريع فى صورة عامة ومجردة تخضع جميع الأفراد لها .
- يتميز التشريع بالثبات والتحديد نظرا لصدوره فى شكل قواعد مكتوبة تحدد معناه وتفرض إلزامه ، ويشترط لذلك أن يكون التشريع نفسه محكما وغير معيب فى ألفاظه ومنضبطا فى مدلوله مما يضمن له صياغة سليمة .

عيوب التشريع :

- انه صادر من سلطة عامة قد يغلب عليه منطق السيادة والأمر والنهى ، ولكون هذه السلطة مكونه من أفراد فقد يتأثر التشريع بقصور البشر وأهوائهم ، وبالتالي فقد لا يأتى التشريع ملائما ومحققا للهدف منه .

- ميزة سرعة إصدار التشريع قد تتقلب إلى عيب إذا لم يصاحبها دراسة متأنية ، إذ قد تؤثر السرعة على الدقة الفنية والصياغة المحكمة مما ينتج عنه تشريعا قاصرا أو تشريعات متناقضة أو متعارضة مما يضطر معه المشرع إلى سرعة تعديل التشريع أو إلغائه ، وكثرة التشويشات وتعددتها يخل فى النهاية بما يجب أن يتصف به التشريع من ثبات واستقرار . (١٣)

سن التشريع في مصر :

تتدرج التشريعات من حيث قوتها ، وتتغير السلطة المختصة بإصدار كل درجة من درجات التشريع .

أولا : التشريع الأساسي (الدستور)

هو التشريع المحدد للأسس التي تقوم عليها الدولة ويحدد معالم وأشكال نظامها السياسي والديني والإقتصادي والاجتماعي .

ثانيا : التشريع العادي

وهو التشريع الذي تضعه الدولة ممثلة في السلطة التشريعية طبقا للحدود المبينة بالدستور ، ويمر التشريع في مصر بمراحل ثلاث حتى يصير واجب التنفيذ .

المرحلة الأولى : يقدم الاقتراح من رئيس الجمهورية بالإستعانة بالوزراء المختصين، وقد يقترح أحد أعضاء مجلس الشعب هذا التشريع ويعرض على مجلس الشعب .

المرحلة الثانية : يطرح التقرير الذي أعدته اللجنة الفنية المختصة على مجلس الشعب ويتم التصويت على مشروع التشريع مادة مادة مع شرط موافقة أكثر من نصف الحاضرين على كل مادة من هذه المواد .

المرحلة الثالثة : بعد الموافقة على المشروع يرسل إلى رئيس الجمهورية ويكون له حق الاعتراض خلال ٣٠ يوم.

ثالثا : التشريعات الفرعية

والسلطة التنفيذية اختصاص أصيل في سن التشريعات الفرعية وتنقسم إلى :

- اللوائح التنفيذية والتفاصيل الخاصة بالقوانين والقرارات التي فيها قوة القانون .
- لوائح الضبط والبوليس .
- اللوائح التنظيمية .

العيوب التي قد تلحق بنص التشريع :

- ١- الخطأ في ألفاظ التشريع بالحذف أو الزيادة وينتج ذلك من تعدد المراحل التي يمر بها التشريع من إعداد ومراجعة ونشر أحيانا نتيجة لسرعة إصدار التشريع .
- ٢- الغموض في مدلول أحد الألفاظ أو العبارات الواردة في التشريع .
- ٣- نقص لفظ أو عبارة بالتشريع بسبب قصور المشرع ، وينتج عن ذلك عدم فهم نص التشريع .
- ٤- تعارض نص التشريع مع نص آخر .

٢-٢-٢ التشريعات المنظمة للعمران :

تحكم التشريعات فى مجال حركة التخطيط والعمران تصرفات الأفراد والجماعات بالنسبة لعمليات التنمية ، ويقوم بتطبيق هذه التشريعات المجالس البلدية أو الإدارات الهندسية بمجالس المدن لتحقيق الأهداف التى تنشدها مشروعات التنمية العمرانية وضمان إقامتها مستوفاه للإشترطات والأوضاع التى تكفل أمن وسلامة وراحة السكان . (١)

وتغطى التشريعات المنظمة للعمران عدة مجالات أهمها :

تخطيط المدن - تقسيم الأراضى الفضاء - تنظيم خطوط الشوارع - تجديد الأحياء المختلفة - وتنظيم المباني - وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر - وإشغالات الطريق والإعلانات - وتحسين البيئة من صرف صحى ونظافة عامة والتحكم فى تلوث الهواء والماء والضوضاء وغيرها .

وسوف تركز الدراسة على الجزء الخاص بالتخطيط العمرانى فى التشريع لأنه الجزء الذى يمس هذه الدراسة ...

قانون التخطيط العمرانى :

صدر قانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ، وصدرت لائحته التنفيذية بقرار من وزير الإسكان رقم ٦ لسنة ١٩٨٢ ، ونص هذا القانون على أن الهيئة العامة للتخطيط العمرانى هى جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمرانى وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية على مستوى الدولة ، وأن تتناول الوحدات المحلية القيام بكافة الأعمال الموكولة لها فى شأن إعداد المخططات العمرانية للمدن والقرى .

وتتناول القانون واللائحة موضوعات عديدة هى :

الحيز العمرانى - التخطيط الهيكلى - التخطيط العام - التخطيط التفصيلى - تقسيم الأراضى - تجديد الأحياء - المنطقة الصناعية - منطقة وسط المدينة - نزع الملكية والمنفعة العامة .

ويعد هذا القانون هو أول قانون يتناول موضوع التخطيط العمرانى بمفهوم شامل فى جمهورية مصر العربية حيث صدر هذا القانون نتيجة تفرق التشريعات السابقة المتعلقة بالتخطيط العمرانى ، فضلا عن قصور أحكامها عن مواجهه متطلبات التخطيط العمرانى .

وفى مجال التخطيط العمرانى نجد أن هناك العديد من النقاط التى تناولها القانون قد تعرض لها قانون البيئة الصادر رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ مع عدم مراعاة كيفية تناولها فى قانون التخطيط العمرانى ، ولم يشارك فى إعداده أى من المخططين بالرغم من وجود متخصصين فى مجالات أخرى . (١٤)

تشكيل لجان التخطيط العمراني بالمحافظات ومهامها :

وضعت المادة ١ فى قانون التخطيط العمرانى أن تتولى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها إعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى وذلك من خلال لجنة تشكل بكل محافظة بقرار من المحافظ المختص ، ونجد هنا إن إعطاء المحافظين سلطة تشكيل هذه اللجان دون تحديد ملزم للعناصر الواجب عضويتها فى هذه اللجنة قد يؤثر على حرية وفاعلية هذه اللجان ، وأيضاً من بين الثغرات أن تلتزم لجان التخطيط العمرانى للمخططات العامة بالأولويات التى يتم الإتفاق عليها بين الوزير المختص بالتعمير والوزير المختص بالحكم المحلى .

وفى نفس الوقت نجد أنه لا يوجد فى هذه المواد ما يلزم أو يحفز المحافظات على تشكيل هذه اللجان ، لذلك تعتبر هذه الأحكام بمثابة نصائح وإرشادات للوحدات المحلية ولا تتوافر بها بنود الجزاء الذى يوقع على من يخالفها .

الأحوال العمرانية والمخططات الهيكلية :

تناول قانون التخطيط العمرانى ولائحته التنفيذية إعداد الأحوزة العمرانية والمخططات الهيكلية للمدن والقرى ، وقد وضعت المادة ٨ لائحة قانون التخطيط العمرانى تعريف الحيز العمرانى بأنه المساحة التى تقوم الوحدة المحلية بتخطيطها ، وقد تكون هذه المساحة هى الواقعة داخل كردون المدينة أو أكبر منها ، ولم يتم توضيح إجراءات إعداد الحيز العمرانى للمدن والقرى فى قانون التخطيط العمرانى أو لائحته التنفيذية .

أما عن التخطيط الهيكلى فقد وضعت المادة ١ فى اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى تعريف التخطيط الهيكلى بأنه مرحلة أولى تسبق التخطيط العام ويعنى بتحديد الأهداف والإستراتيجيات والسياسات طويلة المدى ومحددات النمو العمرانى للمدينة والمناطق المحيطة بها فى إطار التخطيط الإقليمى وأنه يتم فى صورة تقارير تحليلية وخرائط لخصائص البيئة الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والإستراتيجيات والسياسات والبرامج القطاعية الزمنية للمنطقة ، ولم يتم توضيح مراحل أو إجراءات إعداد المخطط الهيكلى بقانون التخطيط العمرانى ولائحته التنفيذية.

وقد ورد لفظ كردون فى المادة ٤ الخاصة بقرار وزير الزراعة ١٩٩٠/١١١ متضمناً الإحياء بأنه الأراضى اللازمة للنمو العمرانى أو الأراضى المنتظر أن ينمو العمران عليها وهو ما يتفق مع مضمون الحيز العمرانى ، وقد تعتمد بعض المدن على هذه المادة وتصر

على أن الكردون هو الحيز العمراني للمدينة بالرغم مما ورد بالمادة الأولى من قرار وزير التعمير رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٩١ ، وقد يؤدي هذا الخلط في المفاهيم إلى عرقلة جهود اللجنة المشكلة بقرار وزير التعمير رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٣ بشأن اعتماد الأحوزة العمرانية والمخططات الهيكلية مع الوضع في الاعتبار إمكانياتها المالية والفنية . (١٣)

التخطيط العام :

تناولت المادة ٩ لائحة قانون التخطيط العمراني المقصود بالتخطيط العمراني الشامل للمدينة أو القرية بأنه رسم الخطوط العريضة التي توجه عملية التنمية العمرانية موضحة الإستعمالات الرئيسية للأراضي مع الحفاظ على النواحي الجمالية بهدف توفير بيئة صحية آمنة تؤدي وظائفها على النحو الأكمل ، وأن التخطيط العام يقوم على أساس من الدراسة البيئية والاجتماعية والإقتصادية والعمرانية وان يكون عاما وشاملا على المدى الطويل ويراعي فيه وجهة النظر العسكرية ووضع المدينة بالنسبة للمحافظة والإقليم الواقعة به أو الأقاليم المحيطة ، وما تقضى به المخططات الإقليمية المعتمدة .

ونجد أن سياسة التخطيط العام كما وردت في هذه الأحكام تتطلب توفير المعلومات الدقيقة والحديثة عن المدن الجارى تخطيطها وتتطلب كوادر فنية مدربة لإعداد وإدارة تنفيذ هذه المخططات وتتطلب إتمادات مالية كافية لدفع أجور المكاتب الهندسية المتخصصة لوضع وإدارة تنفيذ هذه المخططات خاصة مع القصور في الكوادر الفنية المحلية في مجال التخطيط العمراني ، كما تتطلب وعي عام مرتفع بأهمية التخطيط العمراني سواء من قبل المسؤولين أو الأهالي ، ونجد أن المجتمع المصري قد لا يتفاعل مع أهمية هذه المخططات بالصورة المناسبة وخاصة بعدم وجود ما يلزم أو يحفز الوحدات المحلية بإعداد أو تنفيذ المخططات العامة . (١٤)

تنظيم استعمال الأراضي إلى أن يتم إعداد المخطط العام :

وضحت المادة ٥ في قانون التخطيط العمراني والمادة ٢٢ في لائحته التنفيذية أن على الوحدات المحلية بالاشتراك مع هيئة التخطيط العمراني تحديد أنواع إستعمالات الأراضي بالمدينة ووضع قواعد وإشتراطات مؤقتة تنظم العمران يصدر بها قرار من المحافظ المختص وذلك إلى أن يتم المخطط العام ، وهنا أيضا يقال أنه لا يوجد ما يلزم الوحدات المحلية أو المسؤولين بها بالقيام بهذه الأحكام .

ومن الملاحظات على قانون التخطيط العمراني أننا نجد أن موضوع التخطيط الإقليمي في حاجة إلى مزيد من التوضيح ، فعلى سبيل المثال نصت المادة ٩ من قانون الإدارة المحلية

على أن تختص هيئات التخطيط الإقليمى بإقتراح المشروعات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأقاليم ، ونصت المادة ٢ فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ على أن للهيئة العامة للتخطيط العمرانى إستخدام أسلوب التخطيط الإقليمى بالإشتراك مع الأجهزة المعنية وذلك بهدف إعداد المخططات العمرانية الشاملة بكل إقليم والتنسيق بينها وبين الخطط الإقليمية ، ولم يظهر أى توضيح فى أى مواد أخرى لعملية التنسيق بين الهيئة العامة للتخطيط العمرانى وبين هيئات التخطيط الإقليمى ، كما أن الأقاليم الاقتصادية لا تعد وحدات إدارة محلية ، وبالتالي ليس لها جهاز تنفيذى وجهاز شعبى وخطط تنمية سنوية وخمسية وإعتمادات مالية منتظمة ، كذلك ليس هناك نصوص تشريعية توضح إجراءات إعداد وإعتماد المخططات الإقليمية . (١٥)

النتائج الخاصة بتطور تشريعات تنظيم المباني والتخطيط العمرانى فى مصر منذ عام ١٩٤٠ : هناك العديد من العوامل التى أثرت سلبا على فعالية التشريعات الخاصة بتنظيم المباني والتخطيط العمرانى فى مصر والصادرة فى الفترة من عام ١٩٤٠ وحتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين ونعرض هنا لبعض هذه الملاحظات : (١٦)

- كشف التطبيق العملى للقانون رقم ١٩٤٠/٥٢ عن بعض أوجه القصور فى أحكامه عن مواجهة ما يلجأ إليه بعض المقسمين من تحايلات بقصد التخلص من إلتزاماتهم بشأن إنشاء المرافق ، ومن أهم أوجه القصور بهذا القانون التسهيلات التى قدمها للمقسمين حيث يسمح بالتصرف بالبيع فى قطع الأراضى قبل تزويدها بالمرافق.

- تشنت القوانين المنظمة للتخطيط العمرانى حتى صدور قانون التخطيط العمرانى عام ١٩٨٢ الذى ساعد على تجميع وتطوير هذه القوانين .

- عدم تحديد الأسعار .

- عدم إستقرار التشريعات المتعاقبة الخاصة بالتحكم فى مشروعات البناء والهدم .

- صدور ما يسمى بقانون التصالح مع المخالفين والتى تنص على وقف تنفيذ الأحكام الصادرة بشأن المخالفات .

- سرعة حركة البناء فى مصر منذ الخمسينيات مع زيادة الطلب على أراضى البناء مما أدى إلى قيام الكثير من ملاك الأراضى الزراعية بتقسيم أراضيهم وبيعها مع تهريبهم من تنفيذ الإلتزامات التى فرضها قانون تقسيم الأراضى رقم ١٩٤٠/٥٢ ثم قانون التخطيط العمرانى الصادر بالقانون رقم ١٩٨٢/٣ ، وإزدادت حركة البناء سرعة فى السبعينيات مما أدى إلى صعوبة الحد من مخالفات المباني وتقسيم الأراضى.

- عدم تحمس الحكومة لتنفيذ قرارات الإزالة لمخالفات المباني لوجود أزمة في مجال الإسكان، ولما تتطلب عليه هذه الإزالة من إهدار للثروة الوطنية في مجال العقارات المبنية .
- عدم مبالاة المواطنين بالالتزام بالتشريعات التي تحظر تزويد المباني المخالفة بالمرافق العامة خاصة القانون رقم ١٩٥٤/٦٥٦ ، بل قاموا بتوصيل المرافق خلسة وكذلك قاموا بإشغال المباني حتى من قبل التوصيل بالمرافق .
- الخلط في المفهوم بين ما يتعلق بمصلحة الدولة ومصلحة المجتمع وتأثير ذلك على إصدار ما يسمى بقانون التصالح .
- تعدد التشريعات المنظمة للعمران في مصر بسبب كثرة تعديلاتها مع عدم النص صراحة في بعض الأحوال على إلغاء التشريعات السابقة والإكتفاء بالإلغاء الضمني .
- تداخل المواد رقم ٣٧،٢٧ من قانون البيئة رقم ١٩٩٤/٤ مع قانون التخطيط العمراني الصادر رقم ١٩٨٢/٣ في موضوع تنظيم إستعمالات الأراضي داخل المدن والقرى .
- تداخل قرار وزير الزراعة رقم ١٩٩٠/١١ بشأن إجراءات الترخيص بالبناء في الأراضي الزراعية مع قانون التخطيط العمراني في موضوع تحديد مراحل التعمير للمدن القائمة حيث قيد وزير الزراعة منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية بحيث تكون متوافقة مع مراحل التعمير ، بينما قيد قانون التخطيط العمراني منح الموافقات على مشروعات تقسيم الأراضي بحيث تكون متوافقة مع هذه المراحل .
- تداخل القانونين رقم ١٩٧٩/٤٣ بشأن الإدارة المحلية من خلال المادة ١١٠ مع قانون التخطيط العمراني في موضوع تحديد المناطق الصناعية بالرغم من أن تحديد هذه المناطق يعد من موضوعات التخطيط العمراني ويشترك نفس القانون مع قانون التخطيط العمراني في موضوع آخر وهو تحديد الخطط الخمسية والسنوية للوحدات المحلية حيث يتناوله قانون الإدارة المحلية من وجهة النظر الإدارية ويتناوله قانون التخطيط العمراني من مفهوم التخطيط الهيكلي والعام .

٣-٢-٣ الهيكل الإداري والتنظيمي في مصر :

يتكون الهيكل التنظيمي الرئيسى للدولة من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ، ويتبع رئيس الجمهورية المجالس القومية المتخصصة ، كما ينبثق من مجلس الوزراء عدد من الهيئات والمجالس العليا مثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمجلس الأعلى للإدارة المحلية .

أما الأشكال التى يتكون منها الجهاز الإدارى للدولة فتشمل الوزارات والهيئات العامة والأقاليم الاقتصادية ووحدات الإدارة المحلية وهيئات القطاع العام وأجهزة البحث العلمى . ويشتمل هيكل الإدارة المحلية فى مصر على ثلاثة تنظيمات أساسية هي :

١- المجلس الأعلى للإدارة المحلية :

ويختص برسم السياسة العامة لنظام الإدارة المحلية ، ويتولى مسئولية دعم النظام وتطويره واقتراح القوانين واللوائح والقرارات ذات التأثير على المجتمع المحلى ، ويشكل المجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء (أو من ينيبه) وعضوية كل من الوزير المختص بالإدارة المحلية والمحافظين ورؤساء المجالس الشعبية للمحافظات ويجتمع مرة على الأقل فى السنة بدعوة من رئيسه .

٢ - الأقاليم الاقتصادية :

طبقا لنص القانون ، تم تقسيم الجمهورية إلى سبعة أقاليم اقتصادية وينص القانون أن تشكل بكل من هذه الأقاليم لجنة عليا للتخطيط الإقليمى وهيئة للتخطيط الإقليمى .

٣ - الوحدات المحلية :

وتشمل المحافظة والمركز والمدينة والقرية والحي وتتولى الوحدات المحلية فى حدود السياسة العامة والخططة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى إدارتها ، كما تتولى كل من نطاق إختصاصها جميع الإختصاصات التى تتولاها الوزارات فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وتباشر الوحدات المحلية إختصاصاتها عن طريق المجالس الشعبية المحلية المنتخبة والأجهزة التنفيذية والإدارية ممثلة فى رئيس الوحدة المحلية والمجلس التنفيذى والجهاز الإدارى بالوحدة المحلية .

ملاحظات على نظام الحكم المحلى فى ج.ع.م.:

١-التقسيم الإدارى

لم توجد العناية الكافية منذ تطبيق نظام الحكم المحلى لدراسة حجم ونطاق أقاليم المدن والتى أصبحت فى معظم الحالات لا ترتبط بالوضع الإقتصادى والإجتماعى .

٢-تشكيل المجالس الشعبية واختصاصاتها ومستوياتها

نصت جميع القوانين بداية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أساس التماثل فى التنظيم والتشكيل والاختصاصات والموارد المالية بين مختلف الوحدات المحلية المتناظرة بغض النظر عن ظروف كل منها (اجتماعيا - اقتصاديا - عمرانيا) .

تعددت وحدات الحكم المحلي وكذلك مستوياتها .. وكلما زادت الوحدات والمستويات كلما ضاق نطاق اختصاص الوحدات المحلية لتوزيع المرافق المحلية وبالتالي يزيد التعقيد الإداري والبيروقراطي ويسبب ذلك بطء في التنمية.

٣- القيادات المحلية والأفراد

يحتاج الحكم المحلي إلى قيادات فعالة قادرة على اتخاذ القرار لرفع مستوى الإدارة .

٤- الهيكل التنظيمي للمحليات

في ضوء الأقاليم الاقتصادية الثمانية لا بد وان تنظم الوزارات المركزية أجهزتها لتتواءم مع هذه الحقائق التي تخص التباين في الظروف والعوامل المؤثرة في كل وحدة محلية .

الإلزام التشريعي في العلاقة التنظيمية بين أجهزة التخطيط وإدارة التنمية :

ينص قانون الإدارة المحلية على أن ينشأ بكل إقليم إقتصادي: (١٦)

١- لجنة عليا للتخطيط الإقليمي :

وتشكل اللجنة العليا برئاسة محافظ عاصمة الإقليم وعضوية كل من : محافظي المحافظات المكونة للإقليم و رؤساء المجالس الشعبية بهذه المحافظات ،رئيس هيئة التخطيط الإقليمي كأميناً عاماً وممثلو الوزارات المختلفة .

و لجنة للتخطيط الإقليمي بكل إقليم إقتصادي تجتمع مرة على الأقل كل عام وتمارس اختصاصاتها بين خطط المحافظات وإقرار الأولويات التي تقترحها هيئة التخطيط الإقليمي ، ومراجعة التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الخطة والتعديلات التي تقترحها هيئة التخطيط الإقليمي .ومن اختصاصات هذه اللجنة التنسيق بين خطط المحافظات وإقرار الأولويات التي تقترحها هيئة التخطيط الإقليمي والتي تتخذ أساساً لوضع بدائل تنمية الإقليم مع متابعة تنفيذ الخطة .

٢- هيئة التخطيط الإقليمي :

ويصدر بتنظيمها وتحديد العلاقة بينها وبين إدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات قرار من وزير التخطيط بالاتفاق مع محافظ الإقليم ومن اختصاصاتها القيام بإعداد الأجهزة الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على المستوى الإقليمي وهي التي تضطلع بإعداد مخططات التنمية إقليمية بدءاً من الدراسات التي تتناول إمكانات والمحددات وانتهاء ببدائل التنمية الإقليمية المستقبلية ولكن في واقع الأمر أن هيئة التخطيط الإقليمي قد

أقتصر دورها على الخطط القصيرة المدى وليس على دراسة إمكانيات وموارد الإقليم لاستخدامها الأمثل في إطار مخطط مستقبلي للتنمية إقليمية على المدى الطويل .

ويرجع عدم اضطلاع هيئات التخطيط الإقليمي بدورها إلى :

١- إن المخططات المطروحة كانت طموحة إلى حد كبير في ضوء ما هو متاح أو سوف يتاح من موارد مالية خلال الفترة التخطيطية .

٢- إن نظم وقواعد إدارة التنمية الإقليمية تكاد تكون غائبة تماماً في هيئات التخطيط الإقليمي .

٣- إن المسألة كما يبدو ليست وجود مخطط للتنمية الإقليمية بقدر ما هي وجود الهيكل التنظيمي القادر على إدارة عملية التنمية وسوف يظل هذا العنصر العقبة الأساسية لتحقيق المواجهة الجادة للمشاكل والتحديات التي تواجه أى إقليم .

٤- عدم اعتبار المخططات الإقليمية وثائق أساسية وإطار شامل لتوجيه عمليات التنمية بأبعادها المختلفة وذلك بسبب صياغة الوضعية القانونية والتنظيمية وهيكل الصلاحيات الخاص بأجهزة التخطيط الإقليمي والعمراني على المستويات المركزية والمحلية والإقليمية وذلك من خلال نظرة تكاملية لقانون الإدارة المحلية وقانون التخطيط العمراني.

٣- لجنة التخطيط العمراني :

نص قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ في المادة رقم ١ بأن ينشأ بكل محافظة لجنة للتخطيط العمراني تختص بإعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى في إطار التخطيط الإقليمي والاشتراك مع الهيئة في حصر المشروعات العامة الواردة في التخطيط العام وترتيبها حسب أهميتها ومراحل تنفيذها وذلك بعد تحضير مشروع التخطيط العام واعتماده .

٤- الإدارة للتخطيط والمتابعة :

العامة نصت المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء إدارة للتخطيط والمتابعة تختص بإبلاغ توجيهاً السياسات العامة للدولة والخطوط الرئيسية لخطط التنمية إلى الوحدات المحلية والاشتراك مع هيئة التخطيط الإقليمي والوزارات المختصة بدراسة مشروعات الخطط المقدمة من الوحدات المحلية أطر التنسيق والتكامل بين

القطاعات ثم الإشراف على تنفيذ الخطط المحلية ومعاونة الوحدات المختلفة في إيجاد حلول لمشاكلها .

إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها :

- حدد القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ (المواد ٩، ١٠، ١١، ١٢) إجراءات وضع الخطة الاقتصادية للدولة بحيث تتولى وزارة التخطيط مشروع الإطار العام لخطة التنمية الطويلة والمتوسطة الأجل وحتى يتم إقرارها.

- ترسل الوزارات والأجهزة المركزية والوحدات الإقليمية مشروعات خططها لكل قطاع في ضوء الإطار العام لخطة الدولة .

- تدرج وزارة التخطيط الخطط المقترحة بعد التثبت من صلاحيتها للتنفيذ ، ثم تعرض وزارة التخطيط مشروع خطة الدولة لإقراره .

- إعداد خطة التنمية المكانية (البعد الإقليمي) :

حدد القرار الجمهوري رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الهيئة العامة للتخطيط العمراني مسئوليتها في استخدام أسلوب التخطيط الإقليمي بهدف إعداد المخططات العمرانية الشاملة لكل إقليم وذلك بالتنسيق مع خطة الدولة .^(١٦)

العلاقة التنظيمية (الرأسية والأفقية) بين الأجهزة القائمة على تخطيط وإدارة التنمية :

١- على المستوى المركزي: بين وزارة التخطيط وهيئة التخطيط العمراني لا توجد علاقة تذكر وتتنحصر في تحديد المخصصات المالية لأعمال الهيئة وإعتماد الخطة الحالية .

٢- على المستوى الإقليمي : بين هيئة التخطيط العمراني والمشروعات الإقليمية للتخطيط (وقد أعطى د. طاهر الصادق المثال في ورقة العمل المقدمة في ندوة تنظيم العمران ١٩٩٨ للإقليم الثالث)^(١٧) فلا يوجد نص تشريعي يوضح العلاقة بينهما .

٣- على مستوى المحافظات : كل من الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة والإدارة العامة للتخطيط العمراني نجد أن الإدارتان تشتركان في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط المحافظة .

وبالنسبة للإدارة العامة للتخطيط العمراني والمجلس الشعبي المحلي فتعرض الإدارة مشروعات مخططات التنمية للمحافظة على المجلس الشعبي لإقرارها من خلال لجنة استماع الرأي العام ، أما مديريات الوزارات والإدارة العامة للتخطيط فلا يوجد نص تشريعي يوضح العلاقة بينهما . وبالنسبة للتفاعل الرأسي بين الأجهزة فتحدد على أساس تبعيتهما للأجهزة المركزية بصرف النظر عن اختصاصات هذه الأجهزة ، ويمكن القول بأنه هناك ختان أساسيان للعلاقة بين الأجهزة القائمة على تخطيط وإدارة التنمية :

- الأول : يضم الأجهزة المختصة بالبعد الاقتصادي للتنمية .
- الثاني : يضم الأجهزة المختصة بالبعد المكاني للتنمية .
- مما يؤدي إلى الانفصال التام بين خطط التنمية الاقتصادية وخطط التنمية المكانية (الإقليمية) .

التشريعات والقوانين ومشكلاتها :

تتسم معظم التشريعات المنظمة لأوضاع الإدارة بصفة عامة بتخلفها عن مواكبة الظروف الواقعية التي تعيشها البلاد الآن ولعل أهم المشكلات التي تواجه الهيكل التشريعي في مصر تتلخص في :

- غياب الإستراتيجية التي تحكم التشريعات المتعلقة بإدارة التنمية والدليل على ذلك قانون التخطيط العمراني وقانون الزراعة والأزمة التي نشأت بينهما فيما يتعلق بالحيز العمراني.
- التعديل الجزئي والمستمر للقوانين حيث نجد أن أسلوب مواجهة الصعوبات التنفيذية هو اللجوء إلى التعديل حيث يفتقد القانون الاتساق والتكامل .
- غياب التكامل في القانون الواحد كنتيجة لعدم وجود الدراسة الموضوعية الكاملة للواقع .
- تأخر صدور اللوائح التنفيذية لإرشاد وتوجيه الجهات القائمة على تنفيذ القوانين .

٣-٢-٤ مشكلات الإدارة والسياسة العامة للتنمية بالأقاليم :

سوف تمثل الإدارة بشكلها الحالي نقطة الضعف الأساسية في أى مشروع مستقبلي للتنمية الشاملة للإقليم ، فنجد أن القرار السياسى رغم قيام المجالس الشعبية كان وما زال يؤخذ خارج نطاق تلك المؤسسات وبدون مشاركة إيجابية منها في كثير من الأحيان ، هذا فضلا عن الخلل القائم في الإطار التشريعي المنظم لأوضاع الإدارة وعدم تلاؤم هذا الإطار مع التغيرات التي تشهدها البلاد وطبيعة الأهداف المستقبلية المطلوب تحقيقها .

وهناك عدد من المشاكل التنظيمية والتشريعية مثل :

- قصور الهيكل التنظيمي لإدارة التنمية الإقليمية من حيث قدرته بتشكيله الحالي على ممارسة الاختصاصات المخولة له وفقا لما تنص عليه القوانين .
- غياب التنسيق والتكامل بين المؤسسات المسؤولة عن البعد المكاني للتنمية وتلك المسؤولة عن البعد الإقتصادي والإجتماعى .

- تكرار الإختصاصات بين الأجهزة المحلية وما يترتب على ذلك من ارتفاع نفقات الأداء وتعويق الإجراءات .
- مركزية إتخاذ القرار رغم محاولة الدولة دعم الإدارة المحلية .
- عدم وضوح العلاقات التنظيمية بين وحدات الإدارة على المستوى المحلى والوزارات المركزية .
- عدم ملائمة معظم التشريعات المنظمة لإدارة التنمية على الصعيدين الإقليمى والمحلى وإنفصالها عن الظروف الفعلية التى تعيشها البلاد مما يؤثر على مخرجات عمليات التنمية الإقليمية والمحلية .

٣-٣ التجارب العالمية فى مجال التحكم فى النمو العمرانى :

مقدمة :

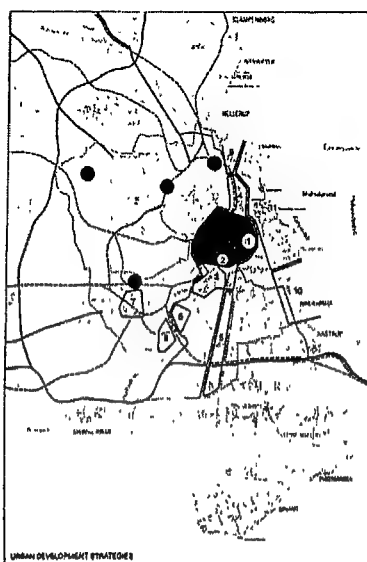
فى هذا الجزء تعرض الدراسة مثالين من المدن فى دول أجنبية فى مجال التحكم فى العمران أحدهما من دولة متقدمة وهى الدانمارك وتعرض فيها مثال واضح على نجاح المخطط فى التحكم فى العمران وهى مدينة كوبنهاجن التى بدئ فى تخطيطها عام ١٩٤٨ واستمر تنفيذ مراحل المخطط بنجاح حتى عام ١٩٩٨ أى على مدار ٥٠ عاما مع التعديل الدورى للمخطط بما يتناسب مع تغيرات وتطورات العصر . أما المثال الثانى فهو لمدينة نيوبرازيليا من البرازيل وهى دولة من دول العالم النامى الذى مازال يعانى المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والتى تنعكس على عمرانه فتؤدى بالضرورة إلى مشكلات عمرانية ، فقد أنشئت مدينة نيوبرازيليا كعاصمة جديدة بدلا من مدينة ريو ديجينيرو التى اختفت وعانت الكثير من المشكلات ، وكان الهدف الأساسى من إنشاء مدينة نيوبرازيليا هو أن تكون مثالية التخطيط ولكن مع وجود عدة عوامل سياسية واجتماعية وإدارية بدأ المخطط فى الفشل وامتدت المدينة فى إتجاهات غير مرغوبة وفشل المخططون فى التحكم فى العمران فنعرض فى هذا الجزء أسباب نجاح النموذج الأول وفشل النموذج الثانى وأسباب النجاح والفشل والدروس المستفادة من كل هذين المثالين .

٣-٣-١ مثال لمدينة من الدول المتقدمة في مجال التحكم في العمران
المخطط الإقليمي لمدينة كوينهاجن :

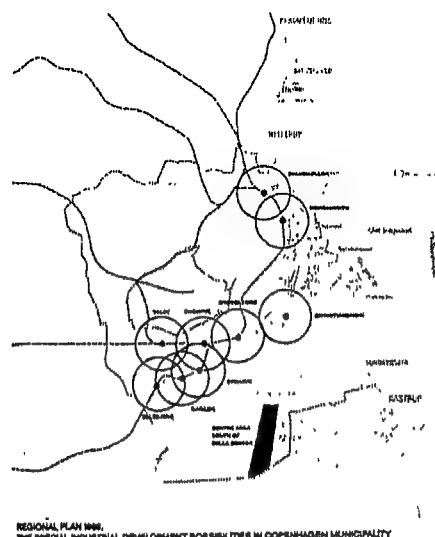
أ - النمط الإقليمي الأوروبي وسياسة فتح الحدود :

حدثت تحولات جوهريّة في أوروبا في القرن الماضي ، فإن التطور السياسي في كل من شرق أوروبا وغربها قد أنشأ فرص جديدة تماما بالنسبة للتعاون بين الدول الأوروبية إقتصادي وثقافيا ، وقد ظهر ذلك في التنافس الدولي بين العواصم الأوروبية إقتصادي وثقافيا وقد ظهر ذلك في التنافس الدولي بين العواصم الأوروبية إقتصادي مما يترجم إلى منافسة إقليمية تؤثر في تكوين الأقاليم العمرانية .

وتساهم الدانمارك بدور هام فى هذا التنافس ولكن بإقليم عاصمى واحد Metropolitan وهو إقليم كوبنهاجن وتعداده ١.٧ مليون نسمة وهو الإقليم الأكبر فى الدانمارك ، ولكن عند مقارنته بأقاليم أوروبا الأخرى مثل إقليم باريس مثلا وتعداده بين ٨-١٠ مليون نسمة نجد أن إقليم كوبنهاجن يعتبر إقليم صغير .



استراتيجية التنمية العمرانية (١٧)



المخطط الإقليمي ١٩٨٩ (التنمية الصناعية) (١٧)

عوامل الجذب فى الأقاليم العاصمية :

في دراسة فرنسية عام ١٩٨٩ عن الأقاليم الكبرى في دول الوحدة الأوروبية Les Villes Européennes أطلقوا اسم العوامل الجاذبة إلى المدينة على قابلية المدينة للدخول في

المنافسة مع المدن الأخرى بالنسبة لجذب رؤوس الأموال الإستثمارية ، ويعود ذلك ليس فقط للنمو المستمر لهذه المدن ولكن أيضا ل ضمانات تتعلق بنوعية العمران بها . (١٧)

وبالطبع فإننا نجد أن عدد السكان يعتبر مؤشرا لنمو المدينة لأنه كلما زاد حجم المدينة كلما زادت إمكانيات الابتكار بها وكلما جذبت رؤوس الأموال للشركات العالمية ومراكز البحوث والجامعات وتسهيلات التصدير عبر المطارات والموانئ ، ومدينة كوبنهاجن هي مدينة جاذبة بصفة خاصة كمركز للإتصالات الدولية ومركز نقل حضارى وعلمى وثقافى ومركز بحثى هام .

ويعتبر مطار كوبنهاجن من أكبر المطارات الدولية فى أوروبا ، مما يعطى إمكانية تسهيل عقد المؤتمرات وإقامة المعارض الدولية فى أوروبا فى مراكز قريبة من المطار ، وهذا يؤكد دور المطارات فى تنشيط الثقافة الدولية ، ويعتبر ميناء كوبنهاجن ميناء إقليمى هام كنقطة من نقاط تلاقى خطوط الملاحة الدولية .

أما عن خطوط السكك الحديدية فمن أكثر ما إهتمت به دول الوحدة الأوروبية هو الإهتمام بالنقل وتوفير خطوط المواصلات الجيدة حتى تشجع حركة التجارة بين هذه الدول ، وبالتالي فقد بدأت الدانمارك فى إنشاء محطات رئيسية للقطارات تستقبل بها الخطوط الدولية وذلك مع التنسيق بين طرق العربات وخطوط السكك الحديدية حتى يمكن لدول أوروبا الوصول إلى خطوط نقل ذات كفاءة عالية .

التطور الصناعى فى الدانمارك :

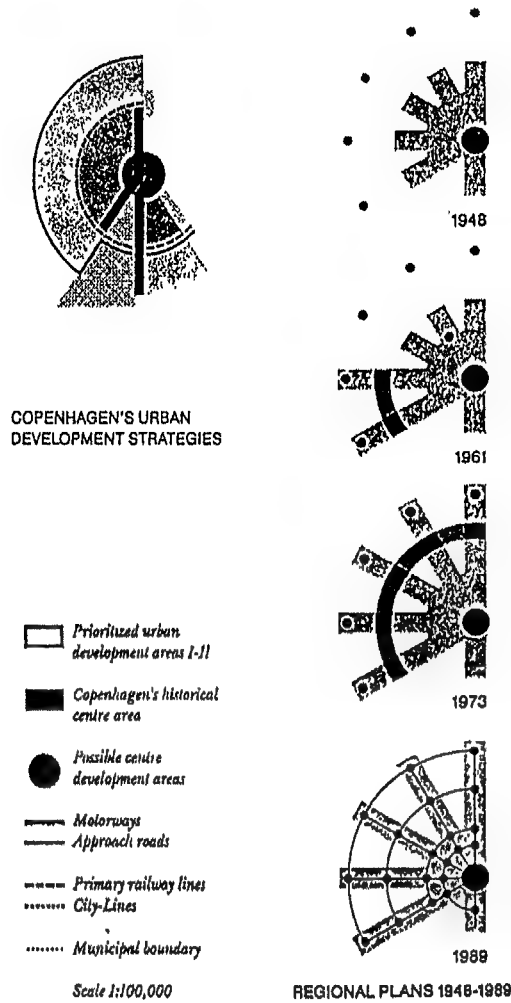
يعكس التطور الصناعى فى الدانمارك فى الثمانينات إتجاه شديد نحو التصنيع ، ولكن هناك تفاوت واضح بين الأقاليم وبعضها ، فنجد أنه فى الإقليم العاصمى كوبنهاجن تكون العمالة الصناعية حوالى ضعف نسبة العمالة فى كل أجزاء الدولة ، وذلك نتيجة لتركز التكنولوجيا ووسائل النقل ورؤوس الأموال مما يترتب عليه إستحداث فرص عمالة جديدة ، وبالتالي يسهم فى نمو الشركات القائمة وكذلك إستحداث شركات وصناعات جديدة فى الإقليم .

ونجد أن هناك علاقة بين مستوى التكنولوجيا الصناعية ومدى تنافسها دوليا والنمط الإجتماعى والعمرانى الذى يمد الأقاليم بالأطر الخاصة بالإنتاج ، وطبقا للتعريف الخاص بالأقاليم العاصمية فى أوروبا أن هذه الأقاليم يمكن تمييزها حيث يتركز المعرفة والفن والإبداع والإتصالات وتحظى بالأولوية ويتم إنفاق ميزانيات كبيرة على الأبحاث العلمية والثقافية ووسائل المواصلات والإتصالات الإلكترونية على أعلى المستويات .

ب-تخطيط العاصمة على مدار ٥٠ عاما :

إقليم العاصمة كوبنهاجن له وضع خاص بالنسبة للنمط العمرانى للدانمارك من حيث الحجم والتكوين الوظيفى ، ولذلك نجد أن التخطيط لهذا الإقليم من الأهمية حتى يمكن التركيز على الهدف وهو تقوية فرصة العاصمة لتمثل الدانمارك دوليا وتنتشر الفائدة فى أنحاء البلاد .

ويضم الإقليم العاصمى فى الدانمارك Metropolitan Region عدة مقاطعات وهى كوبنهاجن Copenhagen وفريدريكسبورج Frediksborg وروسكيلد Roskilde ، وهذه المساحة تضم حوالى ١.٧ مليون نسمة ونجد أن هذا الإقليم يتميز بتدرج طبيعى من الناحية العمرانية ، وهذا النمط الخاص جاء نتيجة

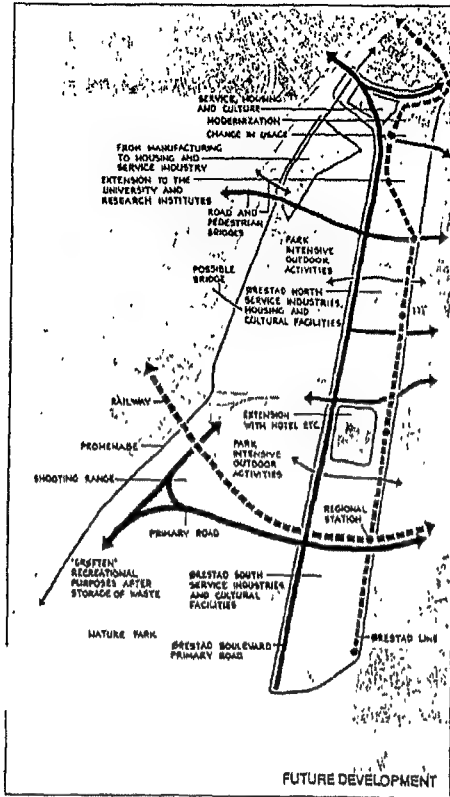


فكرة المخطط العام وإستراتيجية التنمية العمرانية منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٩ (١٧)

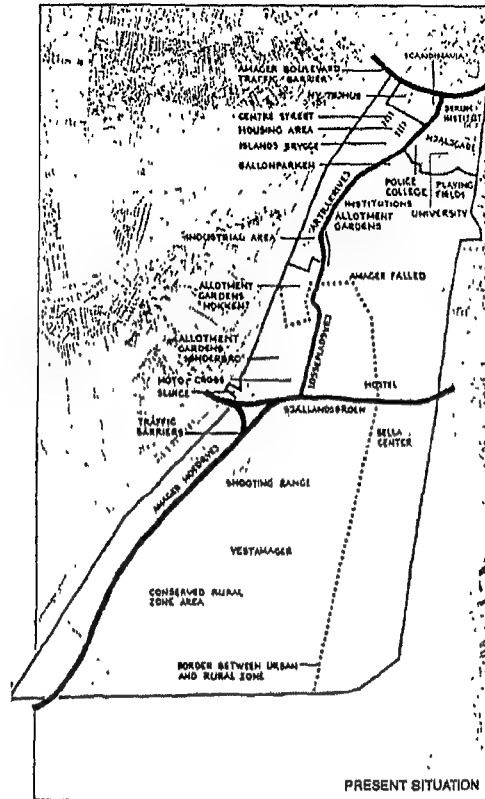
لحوالى ٥٠ عاما من التخطيط الإقليمى المتواصل .

وقد بدئ فى هذا التخطيط منذ عام ١٩٤٨ حيث أوصى المخطط أن مدينة كوبنهاجن لابد أن تتطور كمجموعة مجتمعات صغيرة مستقلة متصلة بمركز المدينة بواسطة شبكة من الطرق والسكك الحديدية التى تخرج كأقطار مشعة من المركز ، وأن يكون النمو العمرانى دائما مركز فى تلك الأصابع التى تخرج من قلب المدينة Urban Fingers وأن يمثل قلب المدينة قلب اليد The Palm of The Hand .

وفى المخطط التالى عام ١٩٦١ وجد زيادة كبيرة فى إستعمالات الأراضي مما جعل المخطط يقترح الامتداد فى اتجاهين معينين من الإتجاهات الخارجة من المدينة ، وفى سنة ١٩٧٣ أوصى المخطط بالامتداد فى إتجاه كل الأصابع الخارجة من قلب المدينة حتى يتحقق التوازن بين شمال وجنوب الإقليم مع إتصال هذه الإمتدادات عن طريق محور عرضى Transport Corridor يقطع هذه الإمتدادات فى نقط حتى يخفف الضغط عن مدينة كوبنهاجن .



المخطط المستقبلى للمدينة (١٧)



المخطط الحالى للمدينة (١٧)

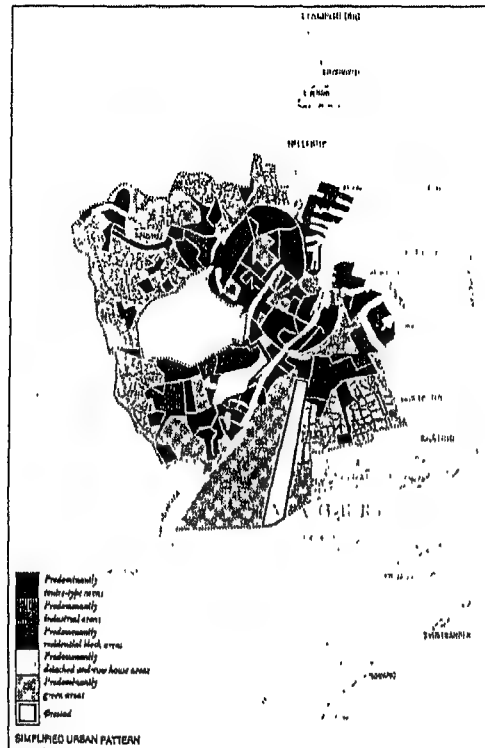
وفي مخطط عام ١٩٨٩ اقترح المخطط أن يكون مركز المدينة للأنشطة التي تتطلب المركزية ، أما بالنسبة لباقي الأنشطة فقد أوصى بتوزيعها على باقي المحاور مع ربطها بعدة خطوط للمواصلات ، وكذلك بشبكة من المواصلات العامة مع تركيز مناطق العمل حول محطات الركوب .

وعند البدء في عمل مخطط عام ١٩٩٣ اتخذت الحكومة قرارا بجعل أساس هذا المخطط هو المخططات السابقة حتى تعكس أهداف التنمية المتناسقة في كل المناطق المحيطة بالمدينة وكذلك بالإقليم العاصمي ككل .

ج- محاور المخطط العام:

١- المناطق المجاورة لمحطات المواصلات العامة : من أهم أهداف هذا المخطط هو الابتعاد عن المدينة بحركة المواصلات العامة والمرور العابر ، لذلك تم التخطيط الجيد لشبكة المواصلات العامة ومنطقة ما حول المطار حتى تتركز الأنشطة الإقتصادية وأماكن العمل حول هذه المناطق وكذلك جعل أماكن المؤتمرات والمعارض في منطقة ما حول المطار ، مع مراعاة أن يكون السكن دائما بالقرب من أماكن العمل حتى تقل الكثافة المرورية .

النمط العمراني للمدينة (١٧)



٢- منطقة المدينة التي حول البحر : سبب التطور في وسائل المواصلات أن أصبحت الحركة المرورية ليست مركزية ولكنها تدور حول المدينة ، وبذلك أعطت الفرصة لمنطقة ما حول الميناء حتى يتغير بها الإستعمال ويصبح التركيز بها على الإستعمال لأغراض الترفيه بصورة أكبر إلى جانب الإستعمالات الخاصة بالميناء .

٣- المدينة الخضراء : تتمتع كوبنهاجن بتوازن متناسق بين المناطق العمرانية والمناطق الطبيعية والخضراء ، ولذلك لا بد من أن تظل كوبنهاجن الخضراء هدف واضح عند تخطيط المدينة .

٤- البعد الثالث للمدينة : تركز الاهتمام على وجود مباني عالية في خط السماء للمدينة وخاصة بعد نجاح وجود برج للمدينة في المركز ، ولكن وجد المخطط أن وجود هذه المباني (ناطحات السحاب) سوف يغير تماما من نمط المدينة Townscape مما جعله يوصى بأن يظل نمط المباني كما هو مخطط من قبل أي أن يكون مركز المدينة عبارة عن إرتفاعات ٤-٥ أدوار وفي الضواحي منازل منخفضة الإرتفاعات .

النمط العمراني لإقليم العاصمة :

في تخطيط عام ١٩٨٩ تضمن النمط العمراني وهيكلاً خطوط الحركة والمركز وكذلك المخطط الإرشادي الإقليمي لأصابع النمو ، وكذلك المناطق العمرانية الصغيرة الممتدة حول هذه الأصابع ، وقد كانت قلب اليد The Palm of The Hand هي التي تمثل المنطقة المبنية داخل حلقات الطرق المختلفة ، أما الأصابع فتتمثل المناطق العمرانية حول خطوط السكك الحديدية المشعة من المدينة والتي تتقاطع مع الشوارع الحلقية ، وقد أكد المخطط الجديد على هذا النمط العمراني وعلى أن مركز المدينة يتم فيه عمليات التجديد Urban Renewal أما أصابع الإمتداد فهي التي يتركز فيها النمو العمراني Urban Growth .

أما منطقة قلب اليد أو قلب المدينة فيتكون من الأجزاء التي تشكل المركز وكل جزء له خصائصه تبعا للوظيفة التي يؤديها ، ويتأثر النمط العمراني لقلب المدينة بالتطور التاريخي للمدينة ، وبصفة عامة فإن المدينة منقسمة إلى :

١- منطقة المركز .

٢- المنطقة الملاصقة للمركز بمبانيها ذات الخمس طوابق .

٣- المنطقة الخارجية وبها المنازل ذات الحدائق.

ولابد أن يستمر تحديث التخطيط على مر السنين مع الإتصال الدائم بالسلطات المركزية ، وذلك لوضع إستراتيجيات النمو العمراني مع التركيز على المناطق القريبة من المواصلات الرئيسية حتى يتم تركيز كل المعاملات التجارية ومناطق العمل بها . ونجد أنه منذ بدأ التخطيط لمدينة كوبنهاجن في عام ١٩٤٨ والنظرة التخطيطية كانت تتسم بالشمول وبعد النظر وتضع في إعتبارها الإمتدادات المستقبلية وزيادة كثافة إستعمالات الأراضي ، وقد وضعت خطة زمنية معينة لتحديث المخطط كل فترة زمنية وذلك لإعادة النظر في المتغيرات الإقتصادية والسكانية والتغيرات في نمط إستخدامات الأراضي وإعادة تقييم المخطط على أساس الظروف المستحدثة ، وقد وضع المخطط في إعتباره أيضا إرتفاعات المباني وإستخداماتها وطرق المواصلات ومحطات المواصلات العامة . (١٧)

٣-٢-٣ مثال لمدينة من الدول النامية في مجال التحكم في النمو العمراني : المخطط الإقليمي لمدينة برازيليا :

أ - نظرة تاريخية :

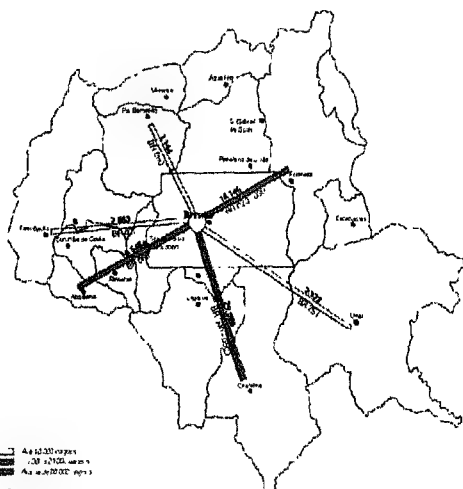
خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان هناك إتجاهات جديدة في مجال تخطيط المدن قد بدأت في الظهور مع ظهور التصنيع في غرب أوروبا . ومن هذه المبادئ أنه لابد من وجود إسكان كافى للأيدى العاملة مع الإهتمام بالكفاءة في تنسيق البيئة المعيشية. (١٨)

وبعد ذلك في خلال النصف الأول من القرن العشرين ، من خلال مؤسسات مثل هيئات العمارة والتخطيط الدولية قد وجد أربع أسس لقياس كفاءة المدن وهما : الحياة والعمل والترفيه والإتصالات Living, Working , Recreation and Communication وقد بدأ لوكوربوزيه Le Corboisier في وضع الخطوط العريضة لنظريات تكوين المدن وهو الذى سبب إنتشار هذه النظريات دوليا .

وبالرغم من مشاكل تدهور الحياة المدنية والتي كان مهتما بها ، فقد إهتم بصفة خاصة بالحلول المعمارية والتخطيطية ، وقد إعتبر أن التخطيط العمراني هو علم وفن معا ، وكان من الضروري خلال عمله أن يبدأ بطريقة التخطيط من أعلى إلى أسفل Top - Bottom Plan وبهذه الطريقة يستطيع متخذى القرار أن يتحكموا في العملية التخطيطية Planning Process ، وهذا الإطار هو الذى يسير علي أساسه التخطيط ليس فقط في البلاد المتقدمة

ولكن أيضا في معظم مدن العالم الثالث مثل شانديجار وبرايليا بصفتهم مدن قد سبق تخطيطها بصفة شاملة قبل إنشائهما وذلك في الخمسينيات من هذا القرن .

فبعد تدهور عاصمة البرازيل تماما بدئ التفكير في إقامة عاصمة جديدة لتفي باحتياجات البرازيل للتقدم والتطور وذلك مع التطور الصناعي وتطور العلاقات الإقليمية ، وقد لاقت فكرة نقل العاصمة الترحيب من كل فئات البرازيل سواء السياسيين أو العسكريين أو الأفراد في عام ١٩٥٥ وذلك لنقل العاصمة من ريو دي جينيرو إلى مكان آخر في وسط الإقليم الغربي وذلك وفق مخططات محكمة ومدروسة جينيرو إلى مكان آخر في وسط الإقليم الغربي وذلك وفق مخططات محكمة ومدروسة.



العلاقات الإقليمية لمدينة برازيليا (١٧)

موقع مدينة برازيليا بالنسبة للأقاليم المحيطة بها (١٧)

ومهما كانت محاولات المخططين لأن يكونوا مثاليين سواء من الناحية الاقتصادية أو العمرانية لوضع أسس هذا المخطط فإن الحقيقة هي أن تحقيق هذا في مدن العالم الثالث هو إلى حد كبير بعيد المنال لما يتميز به المجتمع من عدم التوازن . ففي الواقع التخطيط قد أعطى الأولوية لزيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية وتجميع النشاط العاصمي ، ولكن أهمل المخطط الاختلافات الشديدة في المستوى الاقتصادي بين الفئات الاجتماعية ، وكذلك المشاكل الكبيرة في توزيع الثروة .

وقد أقترح إجراء مسابقة لاختيار أحسن إقتراح لتخطيط المدينة وتقديم حوالى ٢٦ مشروع ، وقد تميزت هذه المشاريع بتأثرها الشديد بأسلوب لوكوربوزييه فى تخطيط المدن والذى أثر تأثيرا كبيرا فى ذلك الوقت ، وكل المشروعات قد وضعت أهداف نظرية من حيث إستعمالات الأراضى واشترطات البناء ، وإهتمت جدا بالناحية البصرية وتشكيل المدينة City Form وأيضا وضعت إقتراحات لنمو وتطور المدينة.

ومن أجل تسكين العاملين على تنفيذ المخطط سواء العمال أو الموظفين أو الفنيين ومنفذى المرافق، أنشئ نمط من الإسكان فى الموقع بواسطة هيئات حكومية لإستيفاء حاجة هؤلاء العاملين من السكن ، وإستغرق إنشاء المدينة ثلاث سنوات من خلال عمل متواصل ومكثف ، وبدأت المدينة تقوم بمهامها فى أبريل ١٩٦٠ ، وقد ضربت رقم قياسى سواء فى زمن إنشائها أو فى نمط تطورها.

وهذه التجربة من حيث إنشاء عاصمة جديدة وتطبيق نظريات التخطيط على المدينة قد كانت بالفعل علامة مميزة فى تاريخ تخطيط المدن والتطور العمرانى ، وكانت هناك عوامل أخرى تجعل مدينة برازيليا ذات حالة منفردة وهو أن الحكومة تمتلك ٦٠ % من الأرض مما يضمن لها السيطرة على إستعمالات الأراضى وذلك لتلافى أى نمط من وضع اليد والتقسيمات غير المعتمدة ، وكان لذلك أكبر الأثر فى تطور المدينة . وقد لعبت الحكومة دورا هاما فى سوق العمالة فيها وكذلك تم إنتخاب حاكم المدينة عن طريق رئيس البرازيل . وعلى المستوى القومى فإن مدينة برازيليا بدون شك هى من أكثر الأمثلة تعبيرا عن التصميم العمرانى الذى روعى فيه الأسس والمبادئ النظرية .

برازيليا كخطوة أولى للتنمية الإقليمية :

من خلال العديد من المناقشات التى ساندت نقل العاصمة كان من أهم النقاط أن عملية نقل العاصمة سوف تفيد فى التنمية على المستوى الإقليمى وتخلق إمكانيات للتنمية للمحليات المحيطة بالمدينة الجديدة وذلك كنتيجة لشبكة الإتصالات سواء الجوية أو البرية (طرق - سكك حديدية) والتى تربط المدينة بالأقاليم المحيطة وتسهل كل من حركة البضائع والأشخاص ، وكذلك نتيجة لزيادة الإنتاجية فى الأراضى الزراعية فى الإقليم الغربى المتوسط ، وكان للكثير إنطباع أن المدينة قد حققت الغرض من التنمية الإقليمية ، ولكن فى الواقع فإن العكس هو الصحيح حيث أن غالبية المدن الواقعة حول مدينة برازيليا أو فى نطاق تأثيرها الإقتصادى قد واجهت مشاكل حقيقية ، فقد قلت معدلات النمو العمرانى فى المدن الصغيرة وذلك بسبب

الباب الثالث

التحضر في العمران

المحددات الكثيرة للمباني والإسكان في المدينة فقد أصبحت المدن القريبة منها عبارة عن سكن لأصحاب الدخل المنخفض الذين لا يستطيعون إيجاد سكن في العاصمة ، وبذلك زاد تعداد السكان في هذه المدن زيادة كبيرة وصلت في بعض الأحيان إلى ٦٠٠% في خلال ١٠ سنوات فقط ، ومن ناحية أخرى لم تستطع هذه المدن أن تمد هذه الأعداد المتزايدة من السكان بالمرافق الضرورية وبالبنية الأساسية والوظائف ، ولذلك فشلت هذه المدن في تحقيق النمو المطلوب أو المستهدف ، وكذلك لم تستطع وقف تيارات الهجرة الشديدة للذين جذبهم العاصمة وخدماتها والفرص المتاحة فيها .

برازيليا كمدينة عاصمة من ٢/١ مليون ساكن (المستهدف) :

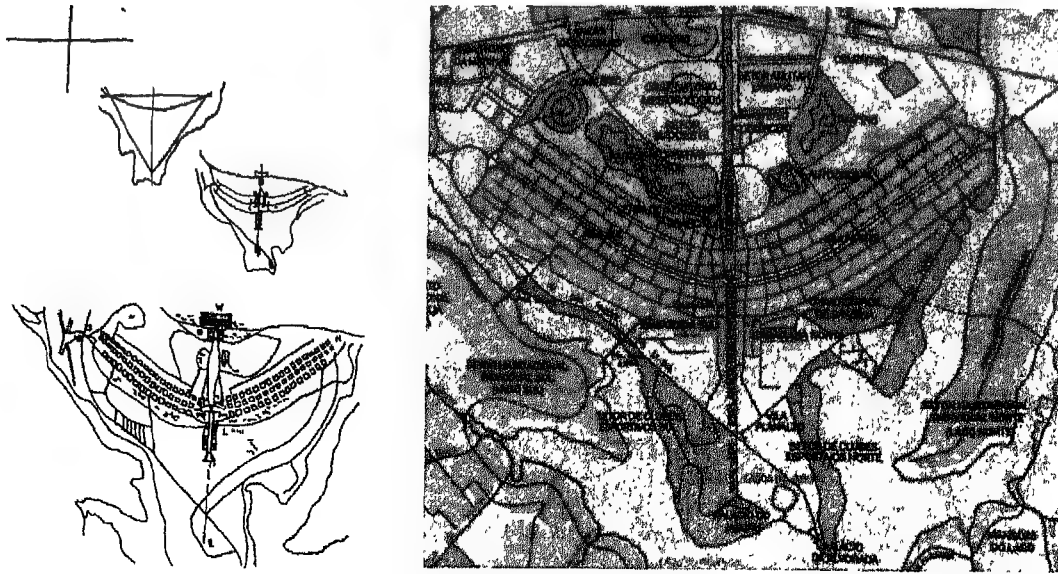
تبعاً للتصميم الأصلي الذي وضعه المصمم كوستا Costa كان من المتوقع أن يصل تعداد المدينة إلى ٥٠٠,٠٠٠ نسمة في خلال ٢٥ عاماً ، ولكن ديناميكية التطور قد تسببت في وضع مختلف تماماً ، فقد وصل تعداد المدينة إلى ١,٥٧٩,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٥ أي بعد ٢٥ عاماً منذ بدء إنشاء المدينة ، أي زيادة عن الخطة المستهدفة حوالي ٣ أضعاف ، وهذا العدد الزائد من السكان لم يقبلوا بالعودة إلى مواطنهم الأصلية بالرغم من المحاولات التي بذلتها الحكومة في سبيل ذلك ، وعلى الأقل ٣/١ هذا العدد من السكان كان لابد من تركهم للمدينة ، والثلث الآخر عملوا بالوظائف الخدمية ، وأخيراً الثلث الأخير يعملون في وظائف زراعية نظراً لنزوحهم من



موقع مدينة برازيليا بالنسبة لإقليمها المباشر والفكرة التخطيطية لها (١٧)

مناطق ريفية أصلاً . (١٩)

ولكن ليس فقط المقيمين في المدينة قد بقوا فيها ولكن قد لحقت مدينة برازيليا
بطفرة التحضر التي حدثت في الدولة ككل وقد فاق النمو السكاني في العاصمة أعلى المعدلات
في الدولة ، وقد قفز عدد السكان من ١٤٠،١٦٥ نسمة عام ١٩٦٠ إلى ٥٣٧،٥٩٢ نسمة عام
١٩٧٠ ثم وصل إلى ١،١٩٨،١٤٢ نسمة عام ١٩٨٠ حتى أصبحت واحدة من أكبر ١٠ مدن
في البرازيل .



الفكرة التخطيطية لمدينة برازيليا المصدر : شبكة المعلومات (الإنترنت)

هذا النمو الملحوظ يمكن أن نشرحه من خلال عدة خطوط إجتماعية إقتصادية وسياسية
وكلاهما تتعلق بتكوين البرازيل في هذه المرحلة ومنها :

- لم توجد قوانين خاصة بالمناطق الريفية وتمليك الأراضي فيها وهذا قد كان سيحد من معدلات الهجرة للمدن في الدولة ككل .
- إنهيار سوق العمالة في المناطق سواء الريفية أو الحضرية .
- أزمة البترول العالمية .
- زيادة الديون الخارجية مما تسبب في مركزية شديدة في الحكومة .
- التركيز على سياسة التصدير والتسليح .
- الإفتقار إلى التخطيط لخلق فرص عمل على المستوى الإقليمي .

- الإفتقار إلى سياسة عامة للإدارة والتخطيط ، وهذا عموما السائد فى الدول النامية .

وهنا نهتم بالخطوات التى تقوم بها حكومة البرازيل للتعامل مع مشكلة الإسكان الملحة فى المدينة ، فمن وجهة نظر التخطيط الأولى للمدينة أن المدينة كانت معدة لأن تكون مثالية التخطيط من حيث توزيع الأراضى والموارد الإقتصادية مع هيكل إدارى وهيئات عامة . أما من وجهة نظر الإسكان فكان لابد من أن تقوم الحكومة بدور فى حل مشكلة نقص السكن ، فالبرازيل هى نموذج نمطى للعالم الثالث بالرغم من كل الجهود التى تقوم بها حكومتها لتخطى ذلك ، وقد كانت كل مجهودات الحكومة غير كافية للتعامل مع زيادة الطلب على المساكن ، هذا الطلب لم يقتصر فقط على الطبقات محدودة ومنخفضة الدخل والتى تسكن عادة المدن الصغيرة والمستقرات الهامشية ، ولكن تعدت ذلك إلى الطبقات الأعلى التى كانت تواجه مشكلة حقيقية فى الحصول على المسكن الملائم .

ونجد أن مشكلة الإسكان فى البرازيل هى مشكلة معقدة وحرجة وقطاع الإسكان المحدود يرجع إلى عدم قدرة القطاع العام لوضع سياسات وبرامج تصلح لإعطاء فرصة اللامركزية فى التخطيط وحرية الحركة فى القطاعات المختلفة .

ب- أسباب التدهور العمرانى

ظهور المستقرات العشوائية ، بداية التداخل مع التخطيط :

تواجد مستقرات منخفضة الدخل وكذلك معسكرات العمال والمستقرات العشوائية التى قامت بوضع اليد حول حدود العاصمة الجديدة كان غير مقبول من جهة الحكومة والمخططين ، فقد تم إخلاء هذه المناطق وإنشاء مدن صغيرة بدلا لها ، وبالرغم من ذلك فإن هذه المدن قد خطط لها فقط بعد تضخم المدينة تماما ، فأُتخذت القرارات السياسية من الحكومة ، وبدأ الخبراء والمختصين فى وضع أساسيات برامج الإخلاء الفورى لهذه العشوائيات المتدهورة عمرانيا والتى تعوق تطور ونمو المدينة بالطريقة المرجوه .

وتبعاً للمخطط لوتشيو كوستا Lucio Costa فإن هذا القرار قد أُتخذ نظراً لوجود منطقة محتلة بوضع اليد تقوم عليها العشوائيات حول كل موقع للبناء فى المدينة ويسكنها ليس فقط العاملين ولكن معهم عائلاتهم ، ومن هنا نشأت فكرة المستقرات الهامشية حول المدينة وفيها يمكن لهؤلاء العمال الإستقرار بطريقة أو بأخرى. (١٩)

وقبل أن تنتهى إجراءات إعتقاد هذه القرارات كانت ثلاثة مدن هامشية قد خططت منها مدينتين كانوا قبلاً قرى قديمة قائمة ، وقد كانت أول مدينة هى تاجواتينجا Taguatinga قد

بدئ فى إقامتها عام ١٩٥٨ بعد زيارة لرئيس البرازيل إلى المدينة أثناء إنشائها ولاحظ بدء ظهور هذه المستقرات العشوائية ، ومن وقتها بدأ الصراع بين الطبقات الفقيرة والحكومة للدفاع عن حقهم فى البقاء فى المدينة .

فى هذه الفترة ظهرت منظمات تنادى بحق سكان هذه المستقرات وخاصة منطقة تسمى سيدالير Ciudad Lire وهى مدينة خشبية بنيت بطريقة عشوائية ورغم ذلك كان يسكنها نحو ٦٠.٠٠٠ نسمة وقد ظلت تجذب واضعى اليد حولها والذين جذبهم قربها من العاصمة الجديدة ، وعندما بدأت الحكومة فى إزالة هذه المدينة ظهرت قوة شعبية معارضة لإزالة هذه المدينة ، وهنا أصبحت العملية التخطيطية معقدة وقوة العشوائيات زادت بصورة كبيرة .

وفى بداية السبعينيات ظهرت منظمة جماهيرية لتحكم معسكرات العمالة ومناطق وضع اليد ، وقد نظمت أكبر حملة لإسكان منخفضى الدخل حدثت فى تاريخ المدينة ، وفى عام ١٩٧٢ أعادت هذه المنظمة تسكين حوالى ٨٠.٠٠٠ نسمة .

وقد استمرت محاولات المعماريين والمخططين فى المدينة بالاستعانة بالهيئات التخطيطية المسؤولة فى المدينة أن يمنعوا محاولات تقسيم الأراضى العشوائية وكذلك زيادة الكثافة Densification وهو أسلوب متبع عادة من محدودى الدخل للحصول على سكن فى معظم مدن البرازيل والعالم الثالث ككل ،

- وفى خلال السبعينيات بدأت بعض المدن الهامشية فى اجتذاب سكان جدد من الفئات ضعيفة الدخل التى لم تستطع الحصول على سكن فى العاصمة وتركزت مكانها للفئة الأغنى .
- وكذلك نجد أن معظم جهود الدولة لبناء المساكن لا تصل أبداً للفئات الفقيرة التى لم تستطع أبداً الاستفادة من الدعم الحكومى .

- الصعوبات الإقتصادية نتيجة لعوامل التضخم وكذلك تقلص نشاط البناء فى المدينة سبب عجز كبير فى قطاع البناء مما تسبب فى المزيد من المشكلات الإقتصادية .
- الإفتقار إلى سياسة التوظيف وبرامج الإسكان ذات الكفاءة التى نستطيع مواجهة الزيادة فى القطاع منخفض الدخل .

- وأخيراً الجهود التى تبذلها الحكومة حتى تحتفظ للمدينة بالمتروبولية العاصمية أصبحت بشكل غير مباشر الدافع لنمو العشوائيات والنمو غير المخطط للمدينة . ومن ناحية أخرى فإن جهود التنمية التى تبذل فى المدن الهامشية تعكس حقيقة أن مركزية برازيليا سوف يحدث لها بعض التفهقر .

ج- نظرة إلى المشكلة :

نجد أن مدينة برازيليا قد خططت بمخطط عام مدروس ومتفق عليه في بداية عام ١٩٥٨ ولأول مرة قد عولجت مشاكل المدينة بنظرة شاملة لكل المستقرات التي من حولها ، وقد اقترح إمتداد المدينة في الأراضي الممتدة نحو الجنوب الغربي مع ربطها عن طريق شبكة مواصلات في نفس وقت إنشاء المدينة ، وقد اقترح المخطط وجود ٨ مستقرات سكنية حول المدينة .

ونجد أن هناك العديد من المشكلات التي أثرت في المخطط هي :

- ارتفاع تكلفة السكن .
- نمو المناطق العشوائية.
- زيادة الكثافات في المناطق السكنية عن المستهدف سواء في العاصمة أو في المستقرات الهامشية .
- إستعمال المناطق التجارية بغرض السكن .
- مشكلة وضع اليد على الأراضي الفضاء .
- ارتفاع أسعار الأراضي .
- الضغط السياسي من أجل الإسكان .
- نمو سوق إسكان غير رسمي .
- نمو القطاع الخاص في مجال الإسكان ولكن في مناطق متطرفة عن المدينة مما كان يترتب عليه طول رحلة العمل اليومية مما يكلف الدولة الكثير من الوقت والمواصلات.
- وبذلك نجد أنه لإهمال دراسة المخطط من وجهة نظر جهة معينة وهي قطاع الإسكان قد تسبب على ذلك العديد من المشاكل التخطيطية التي قد لا ينفع معها الحلول.

تجربة مدينة البرازيل بين الفشل والنجاح :

برازيليا مدينة حديثة نسبيا ولكنها تنمو بمعدلات ضخمة ، حيث وصل تعدادها إلى أكثر من ١,٨ مليون نسمة ينتشرون في ١٢ مستقرة سكنية ، وفي نظر البعض أن مدينة برازيليا مدينة ناجحة ولكنها في واقع الأمر تعكس حالة فاشلة ، وقد كان الهدف من إنشاء المدينة هو أن تكون مختلفة عن باقي مدن البرازيل ، إلا أن المدينة تحولت إلى نموذج نمطي من مدن العالم الثالث من حيث الفقر والظواهر الخاصة بالعمران والمناطق العشوائية المنتشرة في المدينة . وعند تنمية المستقرات حول المدينة لامتص الزيادة السكانية إعتمدت أساسا على تجهيز هذه المستقرات بأقل بنية أساسية ممكنة ، وقد كان النمو السكاني في العاصمة الجديدة

كان مذهلا بالنسبة لمدينة جديدة وقد أصبحت أعلى معدل نمو سكاني في الدولة حيث نمت من ٧.٨٢٣ نسمة في ١٩٥٧ إلى ١.٨ مليون نسمة في ١٩٩٣ ومدينة برازيليا بمراكزها الـ ١٢ تعد مثالا واضحا للبرازيل نفسها حيث يتركز الدخل وفرص العمالة والخدمات في بلانو بيلوتو Plano Piloto . (٢٠)

ومن خلال هدف التخطيط كان المقصود أن برازيليا تصبح مركزا للتنمية Pole of development أو مركز للتنمية الإقليمية ، ولكن في واقع الأمر قد تحولت إلى النقيض حيث أصبحت مركز للجذب ومركز ثقل جغرافي حيث تمتص كل موارد إقليمها وقد واجهتها مشاكل التغير في النمط العمراني وكذلك زيادة معدلات الفقر ، وإنتشار ظاهرة وضع اليد وزيادة معدلات النمو العمراني والتحول من الأراضي الريفية إلى الحضرية .

وهناك أيضا جزئية أخرى وهي الاعتقاد السائد بأن الملكية العامة للأراضي أو إمتلاك الحكومة للأرض هو الذي يضمن نجاح إدارة الأراضي وتنميتها وهو الذي يضمن تلبية إحتياجات الطبقات الفقيرة وضبط النمو العمراني ، ولكن ذلك كله إفتراضات نظرية ولكن الواقع الفعلي يختلف بسبب :

١- عملية إتخاذ القرار تخضع لضغوط سياسية من أصحاب النفوذ والتي نادرا ما تأخذ في إعتبارها إحتياجات الطبقة الفقيرة .

٢- أركان الحكومة المختلفة عادة ما يكون لهم وجهات نظر مختلفة مما يجعل العملية التخطيطية أكثر تعقيدا .

٣- التوازن العمراني للطبقات المختلفة لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال الضغط السياسي ، ونجد هنا أن قصص النجاح للملكية العامة للأراضي التي تمت في أستراليا والسويد وهولندا لم تتم في برازيليا بل بالعكس فقد زادت من مشكلة وضع اليد والنمو العشوائي .

٣-٣-٣ دروس مستفادة من التجارب العالمية في توجيه الإمتدادات :

بعد عرض منهجين مختلفين تماما من مناهج المخططات العامة للمدن نجد أن هناك بعض النقاط التي تستحق أن نتوقف عندها حتى تكون بمثابة تجارب عملية يمكن الإستفادة منها ، ففي حالة مدينة كوبنهاجن نجد أن المدينة تقع في دولة من دول العالم المتقدم والتي لا تعاني من صعوبات إقتصادية والتي تحرص على توفير سبل الرفاهية لسكانها ، بينما تقع مدينة برازيليا في نطاق دول العالم الثالث التي تعاني من كثير من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية .

أ - الجوانب السلبية والإيجابية :

السياسات المتبعة لتوجيه وتنمية إستعمالات الأراضي بالمدن المختارة لدفع عمليات التنمية بها توضح أن الخطوة الأولى التي تتم لضمان الوصول بالتنمية لتكون مطابقة للخطط الموضوعية للمدينة هو التحكم في آليات حركة إستعمالات الأراضي بها ، فبمجرد أن يختار موقع معين للتنمية العمرانية لابد أن يكون التحكم في إستعمالات الأراضي ذو أهمية أولى حتى يتم التأكد من تنمية المدينة وفق الخطة الموضوعية ، وكذلك حتى تسيطر الحكومة على توطين المشروعات في الأراضي ويكون إشرافاتها وتوجيهها عملية محكمة تخطيطيا لضمان التنمية الشاملة .

ولكن نجد أن أسلوب التحكم في العمران ينجح في الدول المتقدمة لعدة أسباب منها أن المخطط يكون واضحا للأهالي وموافقين على مضمونه ويعملون مع الجهات المهمة بالتخطيط العمراني جنباً إلى جنب لتحقيق هذا المخطط وذلك لقناعتهم أن ذلك سيعود عليهم بالنفع ، أما في الدول النامية فبالرغم أن مدينة برازيليا كانت ذات مخطط واضح منذ البداية وكان الهدف من إنشائها محددا ولكن ككل مدن العالم الثالث قد يخضع المخطط للتغيير وفقا لتغير السياسات المركزية أو لإستحداث ظروف إقتصادية جديدة وقد لا يتوافق هذا التغير مع الإتجاهات العامة لسكان المدينة مما يتسبب في إتجاهات نمو المدينة في نواح غير مخططة ووجود المناطق العشوائية التي تمثل أكبر دليل على فشل المخططات العمرانية .

ب - الظروف الإجتماعية والإقتصادية المحيطة بتلك التجارب :

تختلف الظروف الإجتماعية والإقتصادية لكل من المثلين السابقين بصفة كبيرة فبينما تنتمي مدينة كوبنهاجن إلى الدول الأوروبية المتقدمة التي تتميز بإقتصاديات متوازنة وتقدم علمي ومعرفي كبير مع تمتع سكانها بقدر كبير من التوازن الإجتماعي الذي ينعكس على نمط المعيشة وبالتالي على نمط تكوين المدن العمراني ، بينما تنتمي مدينة برازيليا لإقتصاد العالم الثالث الذي يعاني من الكثير من المشكلات التي تنعكس بشكل كبير وبصفة أولى على التكوين العمراني للمدن الذي يعتبر مرآة لإقتصاد الدول وتوازنها الإجتماعي وكذلك لإستقرارها السياسي حيث يؤثر عدم الإستقرار سياسيا على تغيير القوانين الخاصة العمران مما يؤثر بالتالي على نمط عمران هذه المدن .

ج - التشابه والاختلاف في ظروف التطبيق لهذه التجارب مع الظروف في مصر :

تنتمي مصر لفئة الدول من العالم النامي حيث ما تزال تعاني من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي لا بد وأن تنعكس على ظروفها العمرانية ولذلك لا بد من أن نهتم بأساليب التحكم العمراني التي أثبتت كفاءتها في العالم النامي والمتقدم على السواء حتى نتخطى مرحلة المشاكل العمرانية ونبدأ في مرحلة النهوض بالعمران .

في الدول النامية تأخذ العديد من المدن بأسلوب فرض الضرائب وخاصة لمواجهة من لديهم الرغبة في ترك الأراضي خالية لحين إرتفاع ثمنها لعلمهم بعمليات التنمية المستهدفة وأيضاً لمواجهة الكثافات السكنية المنخفضة في منطقة المركز ، ولمواجهة الطلب على الأراضي في محيط المدينة من النازحين سواء من داخل المدينة أو من خارجها ، ومع توافر فرص العمل لا بد من تطوير تشريعات التقسيم والتنمية لتلك الأراضي في ضوء المخطط الإرشادي للمدينة وتوفير المساحات اللازمة للتنمية العمرانية سواء للخدمات العامة أو البنية الأساسية المطلوبة لتلك الإضافات ، ونتيجة لعدم التدخل تتعرض هذه الإمتدادات إلى مشكلات جمة في التحكم بها وصعوبة في التحكم مع تطور عمليات التنمية في المدينة .

فخصائص النمو العمراني للمدن وخاصة التي نالت الإهتمام بالتنمية حديثاً سببت حدوث العديد من المشكلات وهو ما يجعل من الضروري الإستفادة من الأساليب المتبعة في التحكم في إستعمالات الأراضي بعد دراسة إمكانية الأخذ بها ومدى ملاءمتها لعمران المدن في مصر .. وبهنا في هذا البحث أن نتناول التجربة المصرية في مجال التحكم في العمران وبخاصة التأثير الإقليمي في هذا المجال وكيفية تأثيره على عمران المدن في مصر .

خلاصة الباب الثالث :

يتعرض البحث فى هذا الجزء إلى وسائل التحكم فى العمران من خلال جوانبه الثلاث وهى التوجيه والتشريعات وإدارة العمران مع عرض لوسائل التحكم فى العمران بصفة عامة على مستوى العالم .

وفى بداية هذا الجزء كان لابد من التطرق إلى التكوين الإقليمى لمصر وتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية والذى كان بهدف التنمية العمرانية والاقتصادية للدولة مع إلقاء الضوء على مشاكل ونقاط الضعف فى هذا التقسيم .

ثم بعد ذلك يتم عرض التشريعات الخاصة بتنظيم النمو العمرانى فى مصر ونقاط الضعف فى هذه التشريعات والقوانين الخاصة بالتحكم العمرانى وكذلك مشكلات الإدارة والسياسة العامة للتنمية العمرانية .

وفى الجزء الأخير من الباب يتم عرض تجربتين من التجارب الخاصة بالدول الأجنبية إحداها دولة متقدمة وهى الدانمارك ونعرض فيها مدينة كوبنهاجن والتى نجح القائمون على تخطيطها فى أن يحكموا نموها العمرانى تماما طبقا لما هو مخطط لها على مدار خمسون عاما ، أما الدولة الأخرى فهى من الدول النامية وهى البرازيل والتى نعرض منها تجربة مدينة نيوبرازيليا العاصمة الجديدة للبرازيل والتى قصد بإنشائها أن تكون عاصمة جديدة ذات مخطط سليم خال من العشوائيات وكان المستهدف أن تستوعب المدينة ١ / ٢ مليون نسمة بعد ٢٥ عاما ولكن بعد هذه المدة كانت المدينة تحتوى على ثلاث أضعاف هذا العدد مما أدى إلى تدهور الأحوال العمرانية وزادت العشوائيات و الإمتدادات العمرانية غير المحكومة .

وفى نهاية الباب يتم ذكر الدروس المستفادة من هاتين التجربتين مع بيان أوجه التشابه والاختلاف بين ظروفهما والواقع المصرى .

مراجع الباب الثالث :

- ١- أحمد خالد علام : "التشريعات المنظمة للعمران" مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٨٦ .
- 2- The United Nations "Urban Land Policies and Land Use Control Measures", New York, 1975.
- ٣- مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي " الحكم المحلي والتنمية الإقليمية-نظرة عامة" جامعة القاهرة ١٩٨٠ .
- ٤- سلوى توفيق "تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية" رسالة ماجستير-كلية التخطيط الإقليمي والعمراني -جامعة القاهرة-١٩٩٥ .
- ٥- د.ظريف بطرس وأ.ربيع السعداوي"ورقة عن التنمية الإقليمية والحكم المحلي" - مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي- جامعة القاهرة - ديسمبر ١٩٨٠ .
- 6- W.Isard & Al "Methods of Regional Analysis & Introduction to Regional Science", The MIT Press, Cambridge, 1976.
- 7- J.Friedmann & William Alonso " Regional Policy", Reading in Theory and Application, 1974.
- ٨- د. على خليفة الكواري " نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية", مجلة المستقبل العربي - السنة الخامسة - عدد ٤٩ - مارس ١٩٨٣ .
- ٩- وزارة الإسكان والتعمير " السياسة القومية للتنمية الحضرية في مصر", ١٩٨٢ .
- 10- Tarek Abu - Zekry "City Size Distribution of Regional Cities and National Development", Ph.D., Faculty of Engineering - Cairo University, 1989.
- 11- Bertrand Renaud "National Urbanization Policy in Developing Countries", Oxford University Press, New York, 1981.
- ١٢- محمد عبد الظاهر " المدخل للدراسات القانونية" نظرية القانون - دار النهضة العربية - ١٩٩٣ .
- ١٣- أيمن هاشم عبد الرحمن " الإطار التشريعي والإداري المنظم لمشروعات التنمية العمرانية الجديدة في مصر " , رسالة ماجستير - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٤ .
- ١٤- أنور العربي " بنك القوانين " ,المطبوعات القانونية - القاهرة - ١٩٩٤ .
- ١٥- قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ومذكراته ولائحته التنفيذية .
- ١٦- د. محمد طاهر الصادق " غياب الإلزام التشريعي في العلاقة التنظيمية بين أجهزة التخطيط وإدارة التنمية " , ورقة عمل مقدمه في ندوة تنظيم العمران - جمعية المهندسين المصرية - القاهرة - ١٩٩٧ .
- 17- The Municipal Corporation in Copenhagen " Copenhagen Municipal Plan ", The Lord Mayor's Department, 1993.
- 18- Claudio Acioly " Low Incom Housing Policies in The Development of Brasilia ", Housing in The Third World Analysis and Solutions, A Critical Review, Kilmartun, Leslie & Harjider, 1992.
- 19- L.Costa " Considerations in Urban Planning in Brasilia ", Senado Federal, Brasilia, 1984.
- 20- Claudio Acioly " Incremental Land Development in Brasilia ", Liverpool University Press, 1994.

- ٢١- جمهورية مصر العربية " التقرير الوطنى المقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثانى للمستوطنات البشرية (قمة المدن) - إسطنبول - ١٩٩٦ .
- ٢٢- سمير سعد على " العوامل المحلية المؤثرة على نمو التجمعات البشرية فى مصر وتأثيرها على نمو الأراضى الزراعية حتى عام ٢٠٠٠ " رسالة دكتوراه - قسم التخطيط - جامعة الأزهر - ١٩٨٤ .

الباب الرابع :

الدراسة التطبيقية

- ١ - أهمية الدراسة التطبيقية
- ٢ - منهج الدراسة
- ٣ - بدائل إختيار العينة
- ٤ - منهج إختيار العينات
- ٥ - مراحل الدراسة التطبيقية
- ٦ - مدن الدراسة التطبيقية

الباب الرابع :

الدراسة التطبيقية

٤-١ أهمية الدراسة التطبيقية :

الأبحاث في مجال النمو العمراني في صورته الفيزيكية Physical Shape ما تزال في مراحل بدائية ، فلم تتطرق الأبحاث إلى النمو الفيزيقي للمدينة بقدر ما عنت معظم الدراسات بمسألة النمو الحجمي للمدينة ككل ، ولكن من الأهمية بمكان أن يتم التعرض بالأبحاث في كيفية حدوث النمو في شكل المدينة وأسباب تطورها وتمدداتها في اتجاهات معينة دون غيرها ، نظرا لأن ذلك يمس بصفة خاصة الظهير الزراعي الذي نشعر جميعا بأهمية المحافظة عليه .

لذلك فمن واجب المخطط في هذه المرحلة أن يراعي توجيه النمو العمراني بعيدا عن المساس بالأرض الزراعية . ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق معرفة أسباب توجه العمران إلى اتجاهات محددة وجذب النمو العمراني إليها و في بعض الأحيان يكون هذا النمو عكس توقعات المخططين ، فعند معرفة أسباب وعوامل التأثير على توجيه العمران يمكن أن نتحكم فيه وذلك بدفع النمو العمراني إلى الإمتداد في الاتجاهات المرغوبة دون أن يؤثر على الثروة الزراعية حول المدن .

وتتأثر ديناميكيات النمو العمراني بعوامل مختلفة وكذلك اتجاه النمو تتأثر بمجموعة من القرارات سواء على مستوى السياسات العامة أو الخاصة . فمثلا :

- قرار إنشاء محور حركة إقليمي يمر خلال منطقة معينة يولد قوى مؤثرة على نمو المدن قد لا تكون مأخوذة في الاعتبار وقت توقعات اتجاهات النمو .
- القرارات الخاصة بمد المرافق داخل أو خارج حدود المدن بالتأكيد سوف تولد قوى أخرى توجه المدن .

- القرارات الخاصة بالإقتصاد ، فمثلا على سبيل المثال أن يبني القطاع الخاص صناعة معينة في موقع معين داخل أو خارج منطقة عمرانية ستؤثر بالتأكيد في طريقة تطور النمو العمراني مع الأخذ في الاعتبار موقع هذه المؤثرات ، وقد نجد تأثير العامل الواحد قوى في مدينة دون الأخرى ، تبعا لحجمها ومعدلات نموها العمراني .

- وكذلك القرارات الخاصة بتدعيم المدن بخدمة إقليمية معينة سواء تعليمية مثل الجامعات أو صحية كالمراكز الصحية المتخصصة وتخصيص منطقة من الأراضي لهذه الخدمة فنجد

أن تفاعل العمران مع وجود هذه الخدمات قد يبدأ حتى قبل بدء الخدمة الفعلية ولكن منذ صدور قرارات تخصيص الأراضي .

ونجد أنه من الصعب دراسة تأثير هذه العوامل على المدن بكل أحيائها ، ولكن يمكن أن يتضح هذا التأثير في مناطق النمو العمراني الجديدة في المدن وبخاصة التي نمت بعد إستحداث العنصر محل الدراسة .

وهناك العديد من العوامل المتداخلة التي تؤثر على نمو المدينة سواء منفردة أو مجتمعة على إتجاهات النمو العمراني ، وحتى نصنفها وندرس تأثيرها فإن ذلك يتطلب أبحاثاً طويلة ودراسات ، ومن غير المتوقع أن نحدد كل العوامل المؤثرة ، أو نجد أن العديد من العوامل يكون تأثيرها متقارب سواء بالنسبة لبعضها البعض أو بالنسبة للمناطق المختلفة من المدن .

ولذلك سوف يتم التركيز في الدراسة على نوعية واحدة من العوامل وهي العناصر التي تتخذ صفة الإقليمية ، أي التي لا تخدم المدينة محل الدراسة منفردة ولكن نطاق خدمتها يمتد ليشمل الإقليم المباشر للمدينة أو قد يتعداها إلى الإقليم الأكبر ، وقد اختار الباحث ثلاثة من هذه العناصر هي :

١- الخدمات الإقليمية وخاصة الجامعات .

٢- محاور الحركة الإقليمية .

٣- المناطق الصناعية .

و بالبحث نجد أن هذه العناصر الثلاث تعتبر عوامل أولية يتبعها دائماً عوامل ثانوية أو ردود أفعال Secondary Actions ، فلو كان إنشاء محور حركة إقليمي عبارة عن عامل أولى ، فإن ما يتبعه من نشاط لحركة البناء والعقارات هو العامل الثانوي ، أي أن يحدث نشاط لحركة بيع الأراضي ثم حركة بناء وسوق للعقارات ونشاط للمستثمرين ثم بعد ذلك حركة للسكان للانتقال إلى المناطق الجديدة ثم ينتقل النشاط التجاري ... وهكذا. وعندما ندرس العوامل الأولية والثانوية ، يمكن بعدها أن نتنبأ بنمط النمو العمراني .

ومن هنا فإن التفكير المنطقي ينصب على العامل الأولى من حيث موقعه ونشأته ، فإذا تم تحديد الترتيب البنائي Structuring Actions للنمو العمراني في مراحل لاحقة قد يكون من الممكن تحقيق التحكم المطلوب في إتجاهات النمو العمراني للمدن .

ولتحقيق هذا الهدف يركز الباحث على دراسة العامل الأولى من حيث موقعه وتاريخ نشأته ورصد النمو العمراني في المراحل اللاحقة لإستحداث هذا العامل الأولى ، ولذلك فلا بد

في الدراسة من تحديد العوامل المتصلة عبر الزمن وتحديد العلاقات بين أحداث متتالية تؤدي إلى توجيه محدد العمران .

وبعد إستخلاص هذه المتغيرات التي تؤثر في حركة تنمية الأراضي ، فإن أهم الأهداف هو معرفة أى من هذه المتغيرات يؤثر على نمو المدينة بصورة أقوى لأخذها في الاعتبار عند بدايات وضع السياسات التنموية ، وكذلك عند إتخاذ القرارات ووضع السياسات العامة التي تؤثر في تشكيل المدينة وذلك حتى يمكن إقتراح بدائل وإتخاذ القرارات التخطيطية السليمة ، مع الأخذ في الاعتبار تأثير رد فعل هذه القرارات عمرانيا مما يساعد على التنبؤ بالمشكلات العمرانية ووضع حلول لها قبل أن تتفاقم . فالعوامل المؤثرة في التنمية العمرانية معقدة للغاية وغير معرفة بصورة دقيقة حتى الآن ، والوسيلة والأداة التي يعتمد عليها رجل السياسة لا تنطبق على وسائل وأدوات المخطط العمراني ، وهذا يؤدي إلى التعارض بين القرارات السياسية والعمرانية . وهنا لابد من دراسة المشكلة والنتائج المترتبة عليها وإقتراح سياسات لمعالجة هذه المشكلة ، وبذلك يمكن أن نستخدم أحد العوامل التي تحقق إتجاه التنمية المطلوب و يتم التركيز عليه ليشكل النمو العمراني بما يتفق مع المخطط المستهدف ويتم تعريف صانع القرار بهذه الأهداف حتى تتخذ السياسات العامة بما يحقق الهدف.

ومشكلات التنمية العمرانية لها عدة جوانب هي : - عمرانية Physical

- إقتصادية Fiscal - حكومية Governmental

وتتعلق الجوانب العمرانية بإستعمالات الأراضي والطرق والخدمات والمرافق ، أما الجوانب الإقتصادية فتتعلق بالإنفاق الحكومي على تصحيح مشكلات العمران القائم وخدمة مناطق جديدة للتنمية العمرانية ، والمشكلات الحكومية تتعلق بتخصيص جهات معينة لإدارة الخدمات بالأراضي والإهتمام بالمشكلات من الناحية العمرانية .

وهناك أمثلة كثيرة على تأثير السياسات وصناعة القرار على النواحي العمرانية ، فنفترض أن إتجاه النمو العمراني في مدينة ما قد حسب على أساس التنبؤ بمعدلات نمو معقولة ومدرسة ، ولكن بعد خمسة أعوام حدثت طفرة في شبكات المواصلات أو أستحدثت طرق سريعة High ways قريبة من المدينة نجد أن كل الإفتراضات السابقة حول نمو المدينة منذ خمس سنوات قد تغيرت تماما ، ونشأ نمط نمو جديد ، ونشأت تجمعات عمرانية جديدة في أماكن محطات المواصلات الرئيسية ، وكلما زادت نقاط تجمع المواصلات ، زادت نقاط النمو العمراني الجديدة .

وكذلك إذا اتخذت مدينة ما قرارا بتغيير سياستها وسمحت بمد المرافق خارج حدود المدينة لمن يستطيع تحمل نفقات الإمداد بالمرافق ، وفي ظل تطبيق هذه القرارات تم إنشاء عدة مصانع كبيرة في إتجاهات مختلفة عن التي كان مخطط لها سابقا للامتداد العمراني وذلك بحكم عوامل التوطن الصناعي وتبعاً لوجود خطوط المواصلات والطرق السريعة التي تسهل عمليات النقل وتتيح جلب العمالة والمواد الخام ، ويؤثر ذلك بالتبعية على المدن فيجعل النمو العمراني يتخذ إتجاهات وأنماط مختلفة تماماً عن ما هو متوقع نظراً لإستحداث سوق للعمالة وصناعة ذات طابع إقليمي ، وذلك نتيجة لقرار سياسي قد يكون غير محسوب إطلاقاً من وجهة النظر العمرانية إنما هو محكوم فقط بدوافع إقتصادية وسياسية .

فعند إدراك تأثير هذه القرارات يمكن أن نتكهن بالمشكلات العمرانية قبل وقوعها .. ولكن دائماً ما نجد هذه التعقيدات في البلاد التي يحدث فيها تغير مستمر في الحكومات ، وكل من هذه الحكومات لها وجهة نظر سياسية مختلفة وبدائل إقتصادية دائماً متغيرة مع الزمن ، وهناك العديد من السياسات التي تهدف إلى الوصول إلى نمط معين للنمو العمراني وإلى الوصول إلى الشكل المطلوب للمدينة وتسمح لمتخذي القرار باختيار عدة أنماط لتنمية الأراضي حتى ينهجوا المنهج السليم لهذه التنمية .

ومن أهم العوامل التي يجب أن تؤخذ في الإعتبار هي ديناميكية الظروف التي تشكل القرار ، فنجد مثلاً أن تكنولوجيا المواصلات التي تطورت في خلال هذا الجيل تطوراً مذهلاً قد أثر على كل الإتجاهات والسياسات المتعلقة بالمدن ، وهذا النوع من التطور يلقي الضوء على أهمية السياسة الواعية التي يجب إتباعها عند إتخاذ القرارات بشأن تشكيل المدن ونمط نموها ، وبصرف النظر عن كل ما يحيط بنا من تطور إقتصادي و تطور في ظروف الحياة ، فلا بد أيضاً من أن يستمد إتخاذ القرارات بشأن تشكيل المدن على نوع من سعة الأفق ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الدراسات العمرانية وتطبيق نتائج هذه الدراسات .

وقد أصبحت الاختيارات محددة في نطاق التغيرات اليومية في نمو الأراضي مثل مد خطوط المرافق وكذلك إنشاء محاور حركة رئيسية وخدمات أو إيجاد فرص للعمل . وفي هذه الدراسة نركز على اختبار عدة عوامل أولية تؤثر على المدن وذلك لمعرفة تأثير إستحداث هذه العوامل وذلك عن طريق تغيير السياسات العامة مثل :

- إنشاء محور حركة إقليمي .
- إنشاء صناعة على مستوى إقليمي أو قومي سواء داخل أم خارج حدود المدينة .
- إنشاء خدمة إقليمية معينة وبالذات الخدمات التعليمية (الجامعة) .

وهي نوعية من القرارات التي تؤثر على نمو المدن تأثيرا كبيرا وفي كل حال يمكن تقييم هذا التأثير بتتبع معدلات النمو العمراني لهذه المدن قبل وبعد إستحداث هذه العوامل .

هدف الدراسة :

الوصول إلى وسيلة لقياس تأثير وضع أى عنصر إقليمي فى عمران المدينة سواء كان هذا العنصر خدمة إقليمية مثل الجامعة أو كان محور حركة إقليمي أو توطن صناعة ذات ثقل إقليمي فى نمو المدينة العمرانى ، ومن ذلك يمكن التوصل إلى كيفية توزيع الإستثمارات الإقليمية عمرانيا حتى نصل إلى مرحلة من مراحل الاتزان العمرانى من خلال التوزيع الإقليمي ومن هنا يمكن فهم العلاقة بين عناصر ربط المدينة بالإقليم ونمو المدينة والوصول إلى نموذج معين يشرح العلاقة بين العناصر الإقليمية فى المدينة و بين نموها العمرانى .
وهنا ندرس مدى تأثير العوامل من حيث القوة والضعف وكيف يؤثر كل عنصر على نمو المدينة .

Methodology

٤-٢ منهج الدراسة

تتبع الدراسة عدة مناهج للوصول إلى تحقيق الفرضية الأساسية للبحث هي المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي ثم المنهج التطبيقي ، حيث بدأ الباحث بدراسة نظرية لتاريخ النمو العمرانى للمدن محل الدراسة مع استعراض النظريات التي تتعلق بالنمو العمرانى وعلاقته بالإقليمية ، ثم اتجه الباحث إلى تحليل هذه الخرائط لاستنباط تأثير استحداث العناصر الإقليمية محل الدراسة على النمو العمرانى للمدينة مع تطبيق ذلك على عدة مدن حتى يتم الوصول إلى معدلات تأثر المدن بهذا العنصر الإقليمي .

وفى هذا المجال لم يكن ممكنا الاستعانة بالمناهج الإحصائية المعتادة نظرا لأن معظمها يقوم على حسابات نمو حجم المدينة ككل أو نمو الكتلة العمرانية بصفة عامة ، وبما أن الدراسة تركز أساسا على إتجاهات نمو المدن وليس حجم النمو فقد كان الأسلوب الوحيد للدراسة هو الدراسة التحليلية للخرائط العمرانية للمدن مع التركيز على التطور فى النمو العمرانى ونسب هذا النمو فى كافة إتجاهات المدينة على مر السنين وما الذى أحدثه وجود العنصر محل الدراسة من تغير فى نمط ومعدلات النمو العمرانى .

أسلوب الدراسة :

- ١- دراسة مراحل التطور العمراني (من الخريطة) للمدينة المختارة كعينة للدراسة مع تحديد معدلات النمو العمراني للمدينة ككل .
- ٢- تم الاستعانة بالخرائط المساحية مقياس رسم ١/٢٥٠٠٠ والتي كان معظمها منذ الأربعينات ، فتم تحديثها عن طريق الباحث بالاستعانة بخرائط التطور العمراني الموجودة للمدينة محل الدراسة وكذلك بخرائط الرفع الجوي المساحية التي تم تحديثها عام ١٩٩٠ بمقياس رسم ١/٥٠٠٠٠ .
- ٣- تقسم المدينة إلى مناطق أو أجزاء من ٢ إلى ٤ أجزاء ويراعى أن تكون هذه الأجزاء متجانسة وعادة ما يتم تقسيم المدينة من خلال محاور الحركة حتى يكون التقسيم يضم الأحياء المتجانسة بحيث يمكن المقارنة بينهم على فرض أن المؤثرات العمرانية ثابتة بالنسبة للمدينة .
- ٤- يوقع مكان وتاريخ إنشاء العنصر الإقليمي المستحدث المستهدف دراسة تأثيره على تكوين المدينة العمراني .
- ٥- ندرس معدلات النمو العمراني في المناطق المختلفة للمدينة في الفترة ما بعد استحداث هذا العنصر الإقليمي .
- ٦- يتم المقارنة بين هذه المعدلات في أجزاء المدينة البعيدة والقريبة والتي تحتوى على العنصر المراد تحديد تأثيره على التكوين العمراني للمدينة .
- ٧- يمكن استخلاص نسبة تأثير النمو العمراني للمنطقة التي تحتوى العنصر الإقليمي ومعدلات النمو العمراني التي تغيرت بعد إنشاء هذا العنصر ، ومنها يمكن استنتاج مدى تأثير هذا العنصر على توجيه العمران في المدينة محل الدراسة .
- ٨- بتكرار دراسة نفس العنصر في مدينتين أو ثلاث مدن لهم نفس الوزن الإقليمي ونفس الدور الإداري في إقليمهم يمكن أن نختبر نسبة تأثير هذا العنصر في توجيه النمو العمراني بصفة عامة في هذه المدن .

مع مراعاة كل مما يأتى أثناء الدراسة التطبيقية :

- ١- تم استبعاد مدن إقليم القاهرة الكبرى تماما نظرا لأنها تعتبر حالة خاصة من المدن المتروبوليتانية المتضخمة والتي يتدخل فى توجيه النمو العمرانى بها عوامل أساسها سياسية.
- ٢- تم استبعاد المدن المليونية الضخمة نظرا لأنها ذات طبيعة خاصة ومشكلات خاصة ولأن النمو العمرانى لهذه المدن يأتى من منطلق أن الحجم يولد الحجم ويحكم تطور العمران بها عوامل شديدة التراكم لا يمكن تجريد عنصر واحد ودراسته لتحديد تأثيره على عمران هذه المدن .
- ٣- الدراسة تقوم أساسا على الناحية الفيزيائية Physical فقط من دراسة للمساحات ونمو عمرانى من خلال الخرائط ولا تتطرق إلى نوعية النمو أو إستعمالات الأراضى أو حجم وكثافة السكان .
- ٤- تم تثبيت مقياس الرسم على الخرائط حتى يمكن المقارنة بين المدن المختلفة حيث تمت الدراسة أساسا على مقياس الرسم ١/٢٥٠٠٠ (ما عدا فى حالة مدينة كفر الدوار حيث يتسم حيز المدينة بالأتساع الشديد فتم تصغير المقياس الى ١/٥٠٠٠٠ وكذلك مدينة بلبيس ونظرا لصغر مساحتها فقد تم تكبيرها الى مقياس ١/١٥٠٠٠) ولكن لاختلاف المقياس قليلا عند الطباعة فلذلك يجب الرجوع إلى مقياس الرسم الموجود فى كل خريطة.
- ٥- تم تثبيت وحدة قياس النمو العمرانى بالفدان حتى يمكن المقارنة .
- ٦- ندرس فى هذه الدراسة ارتباط النمو العمرانى بالصناعة - محاور الحركة - الجامعات.
- ٧- النتائج ستكون نتائج موجه فقط ولكن لا يفترض فيها الدقة المتناهية حيث أنه يتداخل مع تأثير هذه العناصر العديد من العوامل الأخرى التى وجد أن قياسها من الصعوبة بمكان فتم تجريبها والاهتمام بالعناصر محل الدراسة حتى نحصل على نتائج أو مؤشرات تقيد موضوع الدراسة .

٤-٣ بدائل إختيار العينة:

البديل الأول :

تم إختيار إقليم واحد للدراسة مع إختيار عدة مدن واقعة فى نطاق هذا الإقليم مع ربط موقع المدينة جغرافيا ووظيفيا من إقليمها وكذلك دور المدينة الإقليمى بمعدلات وإتجاهات النمو العمرانى فى المدينة ، وقد وقع الإختيار على إقليم الدلتا وذلك لعدة أسباب هى :

- **جغرافيا :** يتميز الإقليم بطبيعة جغرافية موحدة وأرض منبسطة خصبة ويعتبر هو إقليم القلب من الجمهورية و يقع بين الصحراء الشرقية والغربية وكذلك يتصل جنوبا بإقليم القاهرة الكبرى الذى يضم عاصمة الدولة وكذلك توسطه بالنسبة للأقاليم المحيطة به مما يمثل لهذا الإقليم مميزات جغرافية كثيرة .

- **سكانيا :** يعتبر هذا الإقليم من أكثر الأقاليم المصرية تركزا للسكان بعد إقليم القاهرة الكبرى حيث يضم حوالى ٢٣% من سكان الجمهورية وذلك بالرغم من أن مساحته لا تعتبر كبيرة نسبيا إلا أنه يمتاز بأنه يحتوى على عدد كبير من المحافظات الإدارية(خمس محافظات) مع تركيز واضح للسكان نظرا للإستقطاب الذى يحدثه الإقليم لسكان الأقاليم المجاورة .

- **اقتصاديا :** يتمتع إقليم الدلتا بثقل إقتصادى كبير نسبيا بالنسبة للجمهورية فيتمتع الإقليم بموارد طبيعية عديدة أهمها الأرض والمياه مما تبعه أنتاج زراعى وثروة سمكية كبيرة وكذلك وجود الصناعات القائمة على المحاصيل الزراعية ، ويتمتع الدلتا أيضا بثروة من الإمكانات البشرية (٢٣.٦% من إجمالى قوة العمل على مستوى الجمهورية) التى تتفاعل مع الموارد الطبيعية للوصول إلى تنمية فى أشكال وصور عديدة ويعتبر الإقليم وحدة إقتصادية واحدة حيث أن محافظاتة المختلفة تعتبر مكملة بعضها لبعض فى مجالات الأنشطة المختلفة .

- **عمرانيا :** تسببت الطبيعة المنبسطة لأراضى الدلتا فى توزيع التجمعات العمرانية بشكل منتشر ومنظم يعتمد على علاقتها بالأرض الزراعية التى تخدمها مع تناسب حجمها مع درجة مركزيتها، ويؤكد عمران الدلتا وزنها الإجتماعى والإقتصادى فيظهر به ثلاث تجمعات عمرانية تقع ضمن أكبر عشرة تجمعات بالجمهورية وهى المحلة الكبرى وطنطا والمنصورة ويفتقد الإقليم الإتران العمرانى بين المدن وذلك لغياب المدينة الأولى وتقارب أحجام المدن الثلاث الكبرى فى الإقليم .

وقد تم إختيار عدة مدن من أحجام ومواقع إدارية مختلفة فى نطاق الإقليم للدراسة وهى مدن طنطا-كفر الزيات - شبين الكوم - دمياط.

وبدأت دراسة هذه المدن من خلال عدة مؤشرات هى :

- المؤشرات الجغرافية : من حيث موقعها بالنسبة للإقليم وعلاقتها بما حولها من مدن .
- المؤشرات السكانية : حجم المدينة ونوعية السكان.
- المؤشرات الإقتصادية : القاعدة الإقتصادية للمدينة ودورها الإقتصادى فى الإقليم .
- المؤشرات العمرانية .. مع دراسة المخططات السابقة لهذه المدن (إن وجدت) و دراسة مدى مطابقة المخطط على واقع النمو الفعلى للمدن وأسباب عدم التطابق .

ولكن عند البدء فى تحليل هذه الدراسة وجد أن النتائج التى تستخلص منها لن تكون هى النتائج المستهدفة لإثبات فرضية البحث من حيث العلاقة بين الدور الإقليمى والنمو العمرانى وذلك نظرا للأسباب الآتية :

- أن دراسة إقليم معين لا يمكن أن يعطى مؤشرات يمكن تعميمها للتطبيق على باقى الأقاليم نظرا لأن لكل إقليم طبيعة خاصة من حيث الظروف الإقتصادية والسكانية مما ينعكس بالتالى على التكوين العمرانى للإقليم مما يجعل من كل إقليم حالة دراسية منفردة .
- اختلاف الدور الإقليمى للمدن المختارة يجعل من الربط بين العامل الإقليمى والنمو العمرانى من الصعوبة بمكان نظرا لوجود كثير من المتغيرات التى سوف تغير من النتائج فلن يتم التوصل إلى أسلوب محدد للتعامل مع النمو العمرانى .

البديل الثانى:

إختيار حجوم مختلفة ورتب مختلفة من المدن فى عدة أقاليم تخطيطية ودراسة كل منها على حدة للربط بين علاقتها الإقليمية ونموها العمرانى .
وتم استبعاد هذا البديل نظرا لتعدد المتغيرات فى هذه الدراسة مما سوف يجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى نتائج واضحة خاصة بالدراسة وذلك لتعدد الأقاليم وكذلك تعدد الدور الإدارى للمدينة وأيضا تعدد أنماط النمو العمرانى .

البديل الثالث :

إختيار عدة مدن ذات وظيفة إقليمية واحدة في عدة أقاليم مختلفة مع دراسة إقليمها المباشر وإقليمها الأكبر وهيراركية توزيع المدن في الإقليم ومدى أهمية المدينة بالنسبة لإقليمها وموقعها بالنسبة لباقي المدن في إقليمها وعلاقتها بهذه المدن وكذلك علاقتها بالنسبة للمدن المتمثلة في الأقاليم الأخرى ، وأيضاً علاقتها والروابط التي تربطها بعاصمة الدولة وتأثير ذلك على التغيرات العمرانية في المدينة محل الدراسة .

وهنا وجد أن من المناسب دراسة المدن الكبرى في الأقاليم والتي تقوم بدور إقليمي مؤثر وذلك حتى يتضح لنا العامل الإقليمي ويكون هناك إمكانية لقياسه وذلك بهدف الوصول إلى نتائج واضحة وقياسات محددة للدور الإقليمي مما يمكننا من الربط بين الدور الإقليمي والمتغيرات العمرانية . وقد ركز الباحث كما سبق ذكره على فئة الحجم بين ١٠٠ إلى ٥٠٠ ألف نسمة وهي -حسب تعريف الباحث - الفئة التي ينطبق عليها صفة المدن المتوسطة ، وقد وجد أنها إما تكون عاصمة محافظة أو المدينة الثانية في المحافظة .

وقد خضع الباحث عند إختياره للعينات إلى كثير من المحددات مثل :

- أن يكون للمدينة ثقل إقليمي معين حتى يمكن أن يكون تأثير إستحداث عناصر إقليمية على تكوينها العمراني ملموسا .
- أن تكون المدينة في النطاق الحجمي بين ١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة .
- أن تتوافر الخرائط المساحية للمدينة بصورة تمكن من دراستها .
- أن تتوافر البيانات الخاصة بالتطور العمراني لهذه المدن على مسافات زمنية معقولة .
- أن تتوافر البيانات الخاصة بالعنصر المستحدث في المدينة والذي سوف تتم دراسة تأثيره على عمران المدينة وبخاصة تاريخ إنشاؤه بحيث يمكن مقارنة معدلات النمو العمراني قبل وبعد إستحداث هذا العنصر ذو الصلة الإقليمية .
- أن يراعى التنوع في مواقع هذه المدن بالنسبة لإقاليم الجمهورية

٤-٤ منهج إختيار العينات :

أولا : المستوى الإداري :

- يمثل الدور الإداري للمدينة أهمية كبيرة حيث يمثل مؤشرا على إتساع نفوذها وتتقسم المدن من حيث المستوى الإداري إلى :
- عواصم المحافظات أو المدن الرئيسية .

- عواصم المراكز أو المدن المركزية .
 - توابع إدارية أو مدن ليس لها دور إدارى .
- ولأن الدراسة أساسا تختص بدراسة العنصر الإقليمى ، والعلاقة الإقليمية لا تظهر بوضوح على مستوى المدن المركزية وما تحتها فى المستوى الإدارى ، ولكنها تظهر بوضوح فى عواصم المحافظات أو عواصم الأقاليم وكذلك فى المدن الهامة فى المحافظات والتي لها صفة إقليمية مثل المدن الصناعية أو التى بها خدمات إقليمية أساسية .
- ولذلك فسوف تركز الدراسة على هذه المدن (العواصم الإدارية و المدن المتوسطة) حتى يمكن قياس هذه العلاقة الإقليمية .

ثانيا : الموقع الجغرافى :

- تختلف ملامح المدن باختلاف العوامل الجغرافية ، ومن الأهمية بمكان أن يوضع فى الحسبان عند إختيار العينة الآتى :
- الموقع الجغرافى للمدينة .
 - الارتباط بمحاور الحركة الرئيسية .
 - البعد عن أقرب مركز إقليمى .
 - موقع المدينة بالنسبة لإقليمها .

ثالثا : حجم السكان :

استبعدت من الدراسة المدن الكبرى أو المليونية حيث أنها تتفرد بثقل إقليمى قوى و أيضا لها ثقل قومى ودولى ولا يمكن أن تتخذ كمقياس تبنى عليه الدراسة أو تعمم منها النتائج الخاصة بالعلاقات الإقليمية حيث أنها تعتبر حالات خاصة منفردة ، ولكن عنت الدراسة بدراسة المدن ذات الحجم الذى يتراوح ما بين ١٠٠ إلى ٥٠٠ ألف نسمة حيث وجد أن هذه الفئة من المدن التى تعتبر متوسطة بين أحجام المدن فى مصر ولها فعالية فى مجال التفاعل الإقليمى بين المدن وأقاليمها أو بين المدن وبعضها البعض .

رابعا : القاعدة الإقتصادية :

تؤثر القاعدة الإقتصادية للمدن على نطاق تأثيرها الإقليمى ، وهناك العديد من الدراسات لتصنيف المدن المصرية وظيفيا سواء المدن الزراعية أو الصناعية أو التجارية أو مدن الخدمات تبعا لتوزيع العمالة فى هذه المدن .

خامسا : الخصائص العمرانية :

وسوف تركز هذه الدراسة على معدلات النمو العمرانى للمدن وإتجاهاته هذا النمو حتى يتسنى الربط بين هذا النمو العمرانى وتوجهاته وبين الدور الذى تضطلع به المدينة فى مجال إقليمها .

٤-٥ مراحل الدراسة التطبيقية :

- إختيار المدن محل الدراسة طبقا للمعايير السابق ذكرها.

من خلال اختبار المدن فى مصر فى نطاق فئة الدراسة ومعرفة الظروف العمرانية لكل مدينة وعلاقتها الإقليمية تم إختيار عدد من المدن والتي تحتوى فى عمرانها على أحد العناصر الإقليمية محل الدراسة على الأقل وهذه العناصر هى الجامعة ومحاور الحركة الإقليمية والصناعة .

- تجميع البيانات حول مدن العينة

وقد وجدت صعوبة كبيرة فى الحصول على البيانات العمرانية المطلوبة لبعض المدن محل الدراسة نظرا لعدم توافر الخرائط المساحية الحديثة بمقياس الرسم المطلوب (١/٢٥٠٠٠) حيث تم الاستعانة بخرائط منذ عام ١٩٣٧ مع تحديثها من خلال بيانات التطور العمرانى للمدينة مع توقيع الكتلة العمرانية لعام ١٩٩٠ من خلال خرائط الرفع الجوى المساحية بمقياس رسم ١/٥٠٠٠٠ والتي لم تتميز بالدقة إلا إنها تساعد على تحديد النمو العمرانى الحادث بهذه المدن .

- دراسة علاقات المدينة بإقليمها المباشر - إن أمكن - حيث لم تتوافر البيانات الإقليمية لعدد من مدن الدراسة .

- دراسة المخططات العمرانية السابقة لبعض المدن محل الدراسة إن وجدت مع المقارنة بين المستهدف والواقع الفعلى وأسباب عدم تنفيذ هذه المخططات بالصورة المتوقعة .

- تم استنتاج خريطة تطور عمرانى لكل مدينة مع قياس مساحات النمو العمرانى الممتدة فى كل مرحلة من المراحل وقياس معدلات النمو العمرانى لهذه المراحل أيضا . مع مراعاة أنه لكل مدينة من مدن الدراسة مراحل نمو على فترات مختلفة عن المدن الأخرى تبعا للبيانات الخاصة بالتطور العمرانى لكل مدينة والتي أمكن

تجميعها من خلال الخرائط والبيانات المتاحة ولكن بصفة عامة كانت تلك الفترات تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ عاما .

إذن المنهج لا يعتبر خطه إقليميه ولكن منهجا تحليليا يمكن إضافة المزيد من العناصر له كدراسة العناصر الطبيعية والسكانية والاجتماعية والديموجرافية والمكانية لتكسبه مزيدا من القوة وتساعد على رسم الإطار الإقتصادي والاجتماعي والمكاني لتحقيق التوازن العمراني بالمدينة

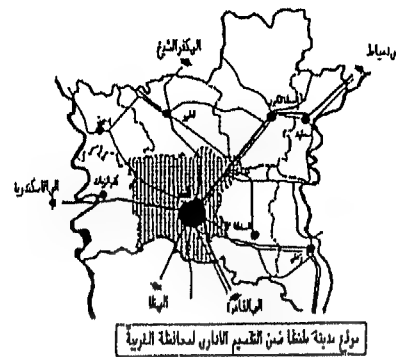
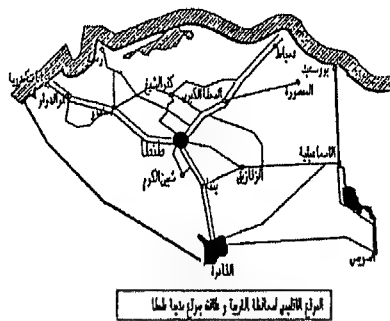
٤-٦ مدن الدراسة التطبيقية

٤-٦-١ المدن التي تحتوى على عنصر الجامعة :

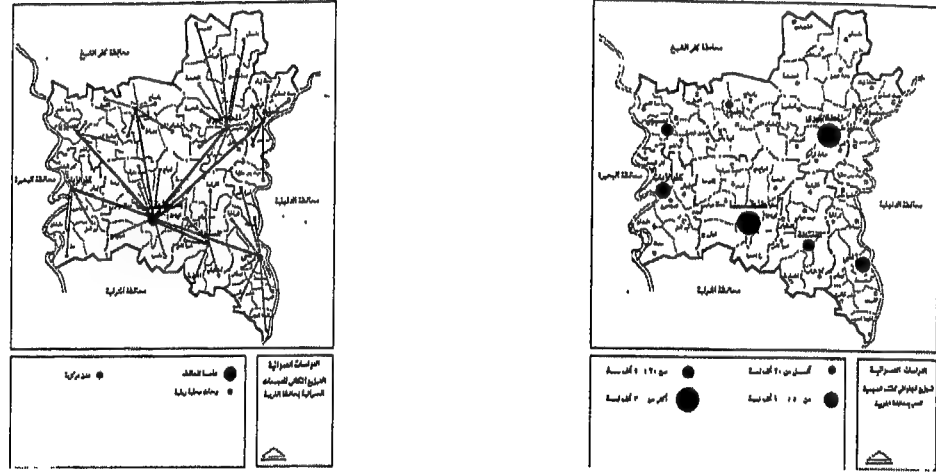
١- مدينة طنطا :

يدور عدد سكان مدينة طنطا في فلك الثلاث مليون نسمة (٣٧٢,٨٩٣ نسمة) ^(٥) ، ويسود في المدينة النمط الحضري بالرغم من أنه هناك نسبة غير قليلة ريفية في المدينة (حوالي ٤,٥%) وذلك نظرا إلى بعض المظاهر والظواهر التي قد تنسب إلى الريف بينما هي وليدة اعتبارين أولهما عشوائية النمو الحضري في المدينة ، وثانيهما قوة جذب المدينة لعناصر ريفية تسعى لمصالحها في عاصمة المحافظة التي تقوم بوظيفة خدمية في المقام الأول ، كما يسعى بعضهم للسياحة الدينية بفعل تواجد ضريح السيد البدوي . ^(١٠)

المصدر : مشروع المخطط العام لمدينة طنطا ١٩٩٩ (٢٣)



واعتبارا من التفاعل الضروري والحنى بين المدينة وقراها التابعة في إطار المركز الإداري كدائرة تفاعل لها أولوية أولى قبل حدود المحافظة والإقليم فإننا نجد أن طنطا كعاصمه لمركزها تستقطب حوالي ٤٨,٣% من إجمالي السكان في المركز لتشكل بذلك نسبة تحضر عالية على مستوى المركز ، ونجد أنه نسبة كبيرة من العاملين بالمدينة تستقر في ريف المحافظة بينما تزاوّل عملها اليومي في حركة بند وليه إلى عاصمة المركز ويؤكد ذلك امتداد خطوط النقل الداخلي لقرى المراكز بكثافة ملحوظة ^(١١)

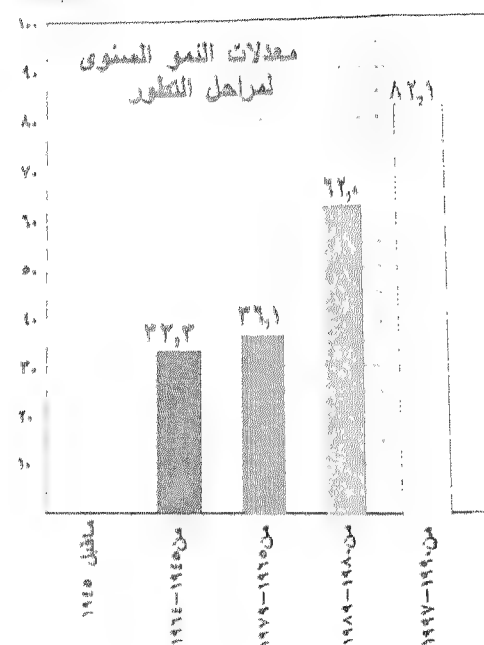


التوزيع الحجمي والجغرافي للتجمعات العمرانية بمحافظة الغربية
المصدر : التخطيط الإقليمي لمحافظة الغربية (١٩)

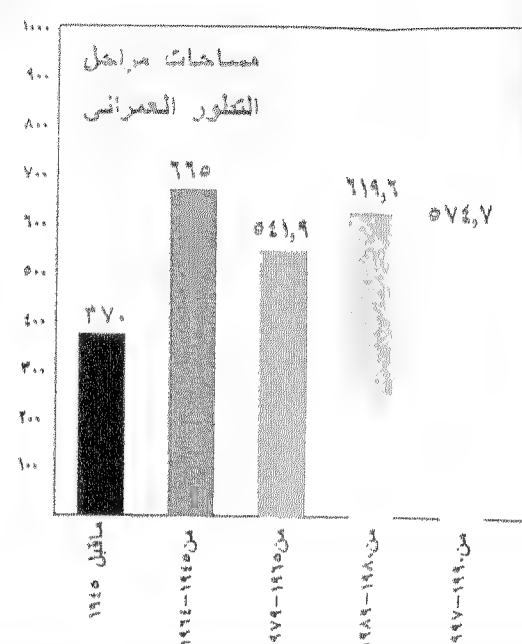
الدور الإقليمي لمدينة طنطا :

- تضم مدينة طنطا كافة الأنشطة المؤكدة لدورها كمركز إقليمي والتي تتمثل في :
 - مركز تعليمي حيث الجامعة ومركز التدريب والإدارة والعديد من المدارس الثانوية.
 - مركز طبي بما تضمه المدينة من مستشفيات عامه ومتخصصة وعيادات .
 - مركز ديني حيث جامع السيد البدوي والمعاهد الدينية .
 - مركز مواصلات حيث تلتقى بها معظم خطوط ومسارات الحركة .
- بالإضافة إلى ذلك فإن الدور الرئيسي لمدينة طنطا هو كونها مركزا اقتصاديا من حيث :
 - توفير فرص العمل لعدد كبير من المقيمين بالمنطقة المحيطة بها حيث تقدر فوص العمل التي يشغلها المترددون على المدينة يوميا حوالى ٣/١ من إجمالي فرص العمل بها . (١٠)
 - تضم العديد من الصناعات المتعلقة بالزراعة مثل حلج القطن وإنتاج الدهون والزيوت والمنسوجات والملابس وكذلك مطاحن الدقيق ومضارب الأرز ومنتجات الألبان .
 - تعتبر المدينة سوقا للمنتجات والمستلزمات الزراعية وكذلك السلع الاستهلاكية لسكان الريف المحيط بها .

معدل النمو السنوي
لفدان/السنة



المساحة بالفدان



- ما قبل ١٩٤٥
- من ١٩٤٥-١٩٦٤
- من ١٩٦٤-١٩٧٩
- من ١٩٧٩-١٩٨٩
- من ١٩٨٩-١٩٩٧

التطور العمراني لمدينة طنطا :

المرحلة قبل عام ١٩٤٥ :

كان اتجاه النمو السائد نحو الشمال أما الاتجاه نحو الجنوب فكان أقل الاتجاهات وقد ساد المناطق التي عمرت بالمباني خلال هذه المرحلة وخاصة في اتجاه الشمال التخطيط الهندسي الذي يتسم بالنظام الشبكي وقد ساعد على نمو المدينة في تلك المرحلة التوسع في الزراعة وانتعاش الحركة التجارية (٢٠).

المرحلة من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٤ :

تم إنشاء طريق القاهرة / الإسكندرية الزراعي سنة ١٩٥٨ وكان لامتداده شمال المدينة أثر كبير في النمو في اتجاهه وقد نما العمران أيضا في اتجاهي الشرق والغرب بصورة ليست كبيرة ، أما في اتجاه الجنوب الشرقي والغربي فقد امتد العمران إليه بصورة ملحوظة نتيجة لإنشاء الكثير من المباني وشركات النقل والصناعات اليدوية اللازمة للزراعة وأيضا قد شهد هذا النطاق في هذه المرحلة إنشاء عدة صناعات أهمها معاصر الزيوت ومضارب الأرز ومطاحن الغلال ومصانع الزيوت والصابون ومصنع شركة النصر للغزل الرفيع وشركة النصر لتعبئة الزجاجات وبعض مصانع إنتاج الحلوى والمكرونة ، وقد سكن هذه المنطقة عمال الصناعات والخدمات في المدينة . وقد ضمت المدينة قرية قحافة إليها عام ١٩٦٠ .

الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٩ :

امتد العمران على طول المحاور السابقة للنمو فملأ الفراغات في الاتجاه الشمالي الشرقي وكذلك في الاتجاه الجنوبي امتد العمران للمساحات الفضاء في الجنوب نظرا لقيام عدد من المشروعات الإنتاجية والصناعية وأهم ما يلاحظ في هذه الفترة هو التدخل الحكومي لبناء المساكن في المدينة .

الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ :

ملأ العمران معظم الفراغات المحصورة بين المدينة والطريق الإقليمي القاهرة / الإسكندرية الزراعي وقد تخطاه في بعض المناطق وكذلك زحف العمران إلى المنطقة الشمالية وتعدى قرية قحافة ليضمها إلى عمران مدينة طنطا مع النمو في اتجاهي الشرق والجنوب بنسبة أقل منها في الشمال والغرب .

الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧ : أهم ما يميز تلك المرحلة هو تخصيص أرض في شمال المدينة بجوار قرية سبرباي لإنشاء موقعا جديدا لمباني الجامعة والتي كانت قبلا منتشرة في عمران المدينة وقد بدأ إنشاء وتشغيل الجامعة منذ عام ١٩٩٤ في موقعها الجديد مما تسبب

فى طفرة عمرانية كبيرة فى إتجاه الشمال والشمال الغربى على جانبى الطريق الموصل إلى منطقة الجامعة مع النمو العمرانى فى إتجاهى الشرق والجنوب بنسبة لا تكاد تكون محسوسة .

٢- مدينة أسيوط :

تعتبر مدينة أسيوط من المدن الموعلة فى القدم ، فقد نشأت منذ عهد الفراعنة وتبعد المدينة عن القاهرة حوالى ٣٧٥ كم جنوبا ، ويبلغ عدد سكان المدينة ٣٤٣,٦٦٢ نسمة حسب تعداد عام ١٩٩٦ ، ولا تختلف المدينة عن باقى المدن المصرية فى الماضى حيث كان أساسها سوقا صغيره يتناسب مع حجمها ، وقد وصلت تجارتها فى العصر الإسلامى إلى السودان عن طريق درب الأربعين .

وتقع مدينة أسيوط على الضفة الغربية لنهر النيل وتقع فى أضيق نقط السهل الفيضى إلى الغرب من نهر النيل فى مصر العليا ، وقد أدى موقع المدينة فى إقليمها الطبيعى إلى إتخاذ المدينة موقعا مسيطرا وكأنها عقدة تتفرع منها الوحدات المختلفة التى تشكل معالم السطح الرئيسية ، وتتمثل بقية أجزاء الإقليم من حولها دون وجود موضع آخر يستطيع أن ينافس موضع المدينة فى سيطرته على الموقع العام .^(٧)

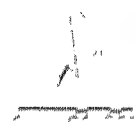
وقد ظلت مدينة أسيوط حتى العصر الحديث تنمو داخل سورها الدائرى وكانت محاور نموها فى العصور الوسطى تتجه إلى الجنوب والغرب مع محصلة نمو إلى الجنوب الغربى ، وكان مركز المدينة القديمة هو المعبد الفرعونى الذى تحول بعد ذلك إلى كنيسة ثم أنشئت أقدم المساجد فى المدينة ، ولما أصبحت التجارة هى وظيفة المدينة الأساسية فى العصور الوسطى المتأخرة تحول مركز المدينة إلى الشوارع التجارية أو القيسارية .

ومع مطلع العصر الحديث شقت وسائل المواصلات الحديثة طريقها إلى المدينة وأحدث ذلك انقلابا فى إتجاه محاور نمو المدينة لأن مرور الخط الحديدى فى شرق الكتلة السكنية جذب العمران فى اتجاهه.^(٨)

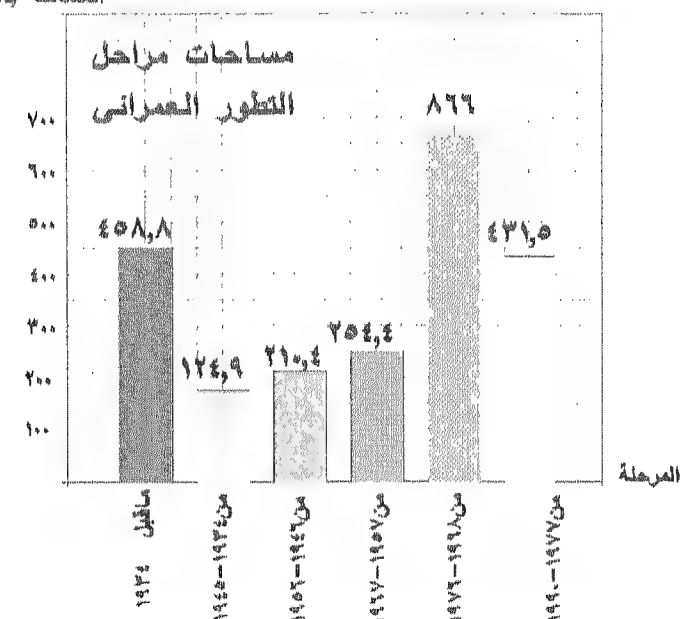
التطور العمرانى للمدينة :

المرحلة قبل ١٩٣٤ :

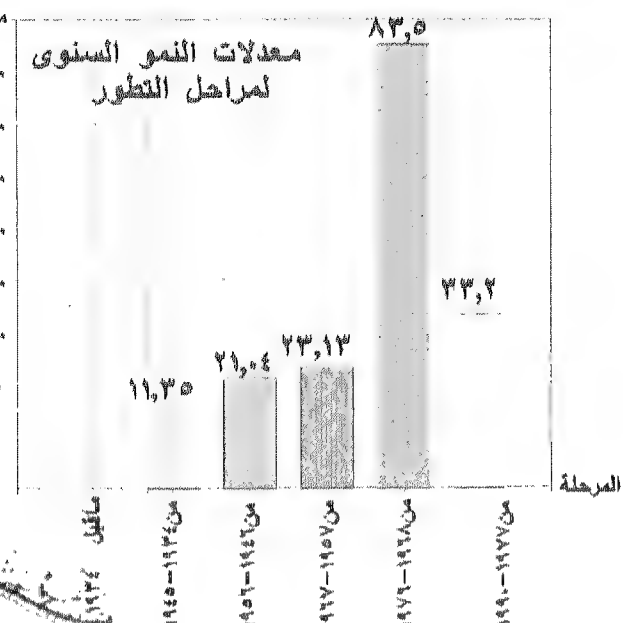
وكانت المدينة أو الكتلة العمرانية للمدينة تتكون أساسا من منطقة المركز ، وتعتبر هذه المنطقة هى النواة الأولى للمدينة وكان مسطح العمران فيها لا يتجاوز ٤٥٨,٨ فدان وكانت عوائق النمو فى هذه المرحلة هو وجود الأراضى الزراعية فى جميع الإتجاهات .



المساحة بالفدان



معدل النمو السنوي
فدان/المئة



المرحلة من عام ١٩٣٤ وحتى ١٩٤٥ :

نمت المدينة فى هذه المرحلة فى الاتجاهين الشرقى والشمالى فى مواجهة نهر النيل وأيضا فى الإتجاه الغربى من المدينة وقد بلغ مسطح العمران حوالى ٥٨٣,٧ فدان بمعدل نمو ١١,٣٥ فدان/سنة .

المرحلة من عام ١٩٤٦ وحتى ١٩٥٦ :

امتدت المدينة أساسا على نهر النيل إلى جهة الشرق وكذلك ظهرت منطقة جديدة فى الشمال من ترعة الإبراهيمية وبلغت مساحة المدينة ٧٩٤,١ فدان بمعدل نمو حوالى ٢١ فدان/سنة .

المرحلة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٧ :

وهى الفترة التى أنشئت فيها جامعة أسيوط ، وقد قفز النمو العمرانى فى هذه الفترة فى الاتجاهات الشمالى والشمالى الغربى ، ونشط العمران على محور جديد ناحية الغرب أى فى إتجاه حى فريال شرق الجامعة ، وامتد العمران حول حى غرب وأيضا فى الجنوب حيث أنشئت محطة كهرباء أسيوط والمعهد الدينى ومستشفى الحميات ، وأصبح مسطح العمران ١٦٦٠,١ فدان بمعدل نمو ٨٣,٥ فدان/سنة ، وقد اتجه أكثر من ٦٩% من العمران إلى إتجاه الجامعة .

المرحلة من ١٩٦٨ وحتى ١٩٩٠ :

وقد شهدت هذه المرحلة أيضا إنشاء جامعة الأزهر غرب الوليديه وشمالها وكذلك امتداد جامعة أسيوط غربا وإنشاء حى السادات والمنطقة الصناعية ومساكن نزله عبد الله الجديدة جنوب المدينة ، وبالإضافة إلى ذلك فقد بدئ فى إنشاء مشروعى إسكان البنك الدولى وتقسيم إسكان المعلمين جنوب المدينة ، وقد بلغت مساحة المدينة فى نهاية هذه المرحلة ٢٠٩١,٦ فدان بمعدل نمو ٣٣,٢ فدان/سنة .

تحليل النمو العمرانى للمدينة :

قسمت المرحلة السابقة لإقامة الجامعة إلى ثلاث فترات للنمو العمرانى حيث كانت كل فترة منهم تتم نتيجة عنصر جذب عمرانى معين ، وحسب قوة جذب كل عنصر يكون نسبة النمو العمرانى فى اتجاهه . وفى الفترة الأولى كان النمو العمرانى فى إتجاه خط السكة الحديد كعنصر ربط إقليمى ، وفى الفترة الثانية تعدى النمو العمرانى خط السكة الحديد فى إتجاه نهر النيل شرقا مما يؤكد أهمية نهر النيل وقوته كعنصر جذب عمرانى سواء كعنصر ربط إقليمى أو كعنصر ترفيهى ، وفى الفترة الثالثة اتخذ النمو العمرانى اتجاها شريطيا على نهر النيل إلى أن تعدى الامتداد ترعة الإبراهيمية فى إتجاه نهر النيل .

أما فى المرحلة التى تلت إنشاء جامعة أسيوط نجد أن النمو العمرانى قد شمل جميع الاتجاهات المحيطة بالجامعة والتى لا يعوقها أى محدد ، وقد قُسمت مرحلة ما بعد إنشاء الجامعة إلى فترتين ، فى الفترة الأولى أقامت الدولة منطقته مخصصه للإسكان تسمى منطقة نائله خاتون بالإضافة إلى المنطقة الشرقيه منها والتى يتوسطها شارع الجامعة والذي يشمل الخدمات الخاصة بالجامعة من مكاتب التصوير والمطاعم وأماكن سكن الطلبة وقد كانت الأنشطة الملحقه بالجامعة هى عنصر الجذب العمرانى الأساسى . أما فى الفترة الثانية فهى الفترة التى تم فيها إنشاء منطقة فريال فى المنطقة الشرقيه للجامعة والشماليه الشرقيه للمدينه ، وهى منطقة إسكان للمستوى الإجتماعى المرتفع ، وهى من مناطق الإسكان المتميز فى المدينه والتى قامت بسبب وجود الجامعة فى هذه المنطقة ، كما تضم المنطقة الخدمات التجارية على جانبى شارع ٢٦ يوليو ويغلب عليها أيضا وجود الخدمات التجارية الخاصة بطلاب الجامعة .

٣- مدينة قنا :

تقع مدينة قنا فى جنوب مصر وهى عاصمة لمحافظة قنا وتقع ضمن محافظات إقليم جنوب الصعيد وتقع على نهر النيل ، وبالرغم من وجود نهر النيل ومواز له طريق القاهرة أسوان الزراعى إلا أن المدينة لم تتم فى الإتجاه الشريطى بمحاذاة نهر النيل أو الطريق . وعلى الرغم من أن محافظة قنا تعتبر من المحافظات الطارده للسكان إلا أن معدلات النمو السكانى تكاد تكون مقاربة للمستوى القومى ، مما يتسبب فى التوسع العمرانى فيها على حساب الأراضى الزراعية . ويبلغ عدد سكان مدينة قنا ١٥٥,٣٨٢ نسمة بحسب تعداد عام ١٩٩٦ .^(٥)

ويضم مركز مدينة قنا مركز دشنا شمالا شرق نهر النيل ومركز فقط ومركز قسوط جنوبا شرق النيل ، ويضم إقليمها الأكبر مدينة الأقصر جنوبا شرق النيل ومركز نجع حمادى شمالا شرق وغرب النيل .

ويوجد بإقليم المدينه العديد من الصناعات مثل :

- مصانع السكر بقوص ودشنا .
- مصنع الغزل بقنا .
- مصنع المكرونة بقنا .
- مطاحن الحبوب المنتشرة .

إلا أن معظم هذه المصانع ليس لها ثقل على المستوى القومى ويقتصر إنتاجها على المستوى المحلى . (٤)

أما بالنسبة للسياحة فبالرغم من غنى محافظة قنا بالمزارات السياحية والآثار التى يقصدها السياح من جميع الأنحاء إلا أن مدينة قنا نفسها تعد فقيرة نسبيا من هذه الجهة.

تطور العمران بمدينة قنا :

المرحلة قبل عام ١٩٣٧ :

وتظهر الكتلة العمرانية فى بقع متفرقة يفصلها القواطع مثل السكة الحديد والطرق وخور قنا والترع والمقابر ، ويتضح أهم هذه البقع العمرانية المحصورة بين ترعة الشنهورية شمالا وخور قنا جنوبا وهى تمثل نواة المدينة القديمة وقد وصل مسطح المدينة فى ذلك الوقت حوالى ٣٨٠ فدان .

المرحلة من عام ١٩٣٧ إلى ١٩٥٤ :

امتد العمران متاخما للمناطق السكنية فى المرحلة السابقة وبخاصة فى المنطقة التى نمت حول خور قنا بعد ردمه ، وبلغ مسطح المدينة فى هذه المرحلة حوالى ٦١٤,٦ فدان بمعدل نمو سنوى حوالى ١٤,٦ فدان/سنة .

المرحلة من ١٩٥٥ إلى ١٩٨٦ :

شهدت هذه المرحلة ملء الجيوب المحصورة بين المناطق العمرانية وخاصة شمالا وجنوبا من الطريق الإقليمى وخط السكة الحديد مع إنشاء منطقتين عمرانيتين فى جنوب المدينة وقد أصبح مسطح العمران فى هذه المرحلة حوالى ٨٨٦,٤٣ فدان بمعدل نمو عمرانى ٨,٧٦ فدان/سنة .

المرحلة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٨ :

حدثت طفرة عمرانية كبيره فى هذه المرحلة وخاصة فى إتجاه الشمال وكذلك فى إتجاهى الشرق والغرب ، وذلك نتيجة لإنشاء جامعة جنوب الوادى فى الشمال من مدينة قنا مما جذب العمران بشده إلى هذا الإتجاه وقد زاد مسطح المدينة إلى ١٥٨٠,٤١ فدان بمعدل نمو سنوى حوالى ٦٣,١ فدان/سنة منها حوالى ٦٠% من هذه الزيادة فى إتجاه الجامعة .

ونجد أن التمرکز الحالى للاستعمالات فى نواة المدينة يرجع إلى سهولة الوصول إليها وارتباطها بمنطقة سيدى عبد الرحيم فى الشمال عن طريق نقطة إتصال رئيسيه ، وأيضا اتصالها بباقى أجزاء المدينة عن طريق محاور الحركة الرئيسية بشارع الجميل فى الشرق



مساحات ومعدلات النمو السنوي لمراحل التطور العمراني لمدينة قنا
المصدر: الخرائط المساحية في السنوات المختلفة وخرائط التطور العمراني للمدينة

وشارع المديرية فى الجنوب وشارع ترعة الشهوريه فى الغرب ، مما أوجد تنافس بين الإستعمالات المختلفة لاحتلال مواقع داخل تلك المنطقة.

وقد تأثر العمران فى المدينة بالعديد من العوامل مثل :

- إنشاء منطقة التعمير عام ١٩٥٦ وهى مدينة للعمال فى جنوب شرق المدينة تاركا مساحات كبيره خاليه من العمران مما أدى إلى نمو العمران فى هذه الفراغات فيما بعد .
- فى منطقة المنشية أنشئت العديد من الخدمات التعليمية فى غرب المدينة فجذبت النمو فى إتجاهها وساعد على تأكيد هذا النمو إنشاء طريق يربط بين كوبرى قنا والطريق الإقليمى.
- فى جنوب شرق المدينة فى منطقة الحميدات تأثر النمو فى هذه المنطقة بمحور طريق قنا- قوص بواجهة مدينة العمال وهى شرق منطقة المديريات وتعتبر امتدادا لها ، وقد ساعد على النمو فى هذه المنطقة ردم خور قنا وإنشاء بعض البلوكات السكنية فى مكانه.
- فى منطقة سيدى عبد الرحيم أثر وجود محور الطريق الإقليمى أسيوط - أسوان على النمو العمرانى بطول هذا المحور رغم أن الاتجاهين الشرقى والغربى من هذا المحور غير مرغوب الامتداد فيهما نظرا لوجود أراض زراعية جيدة .
- فى الإتجاه الشمالى بعد تخطيط موقع جامعة جنوب الوادى والتوصية بتخطيط مناطق سكنانية جديده مجاوره للجامعة بدأ الامتداد القوى نحو الشمال وهى منطقه مرغوبه للنمو العمرانى بها نظرا لأنها أراض صحراويه
- وقد حدثت طفرة عمرانية كبيرة فى المدينة فى العشر سنوات الأخيرة فى الإتجاه الشمالى والشمالى الشرقى وذلك بسبب :
- تخصيص أراض لجامعة جنوب الوادى فى شمال شرق المدينة
- تخصيص أراض للنقابات والجمعيات والإسكان الحكومى .

المؤثرات على النمو العمرانى فى المدينة :

- الطريق الإقليمى والسكة الحديد بمحاذاة ترعة الكلابية ، ولم تمنع نمو المدينة ولكنها تقسم المدينة إلى جزأين شمالى وجنوبى .
- المناطق العسكرية والأمنية .
- المقابر .. فتوجد مقابر المسلمين فى القطاع الشمالى من وسط المدينة وتحيط بها المناطق السكنيه ، وقد صدر قرار بنقلها على المدى الطويل لاستغلال موقعها ، أما مقابر المسيحيين ففى غرب المدينة وحولها أيضا مناطق سكنيه .

- منطقة الجامعة في الشمال الشرقي للمدينة وهي تحد المدينة في هذا الإتجاه وتفصل بين المدينة القائمة والموقع المقترح لمدينة قنا الجديدة ، وهي تمثل عامل جذب عمراني حيث تجذب الجامعة السكن والأنشطة المصاحبة للجامعة .

٤- مدينة الزقازيق :

على الرغم من أن مدينة الزقازيق تعد من المدن المصرية الحديثة إلا أن نشأتها ترجع أساسا إلى العصور الفرعونية ، ويرجع تأسيس مدينة الزقازيق الحديثة إلى الثلاثينات الأولى من القرن التاسع عشر حيث أنشئت قناطر الزقازيق سنة ١٨٣٢ ، ويبلغ تعداد مدينة الزقازيق ٢٦٧,٥٦٩ نسمة حسب تعداد عام ١٩٩٦ .^(٥)

تطور العمران بالمدينة :

في عام ١٨٨٦ :

كانت مدينة الزقازيق ممرضة حول قناطر الزقازيق بالإضافة إلى بعض التجمعات المنفرقة ، وكان مجموع مسطح العمران لا يتجاوز ١٠٣ فدان .

المرحلة ما بين ١٨٨٦ إلى ١٩٢٠ :

نما العمران بمعدل حوالي ٨ أفدنه في السنة فامتدأت الفراغات البيئية وقفز العمران إلى الجانب الشرقي من السكة الحديد ، وأصبح مسطح العمران حوالي ٣٧١ فدان .

المرحلة من ١٩٢١ إلى ١٩٣٧ :

كان معدل النمو العمراني حوالي ٥.٧ فدان/سنة وكان النمو على شكل إمتدادات بالمناطق المعمورة وخاصة في شرقي وجنوبي السكة الحديد وأصبح مسطح العمران حوالي ٤٦٧ فدان .

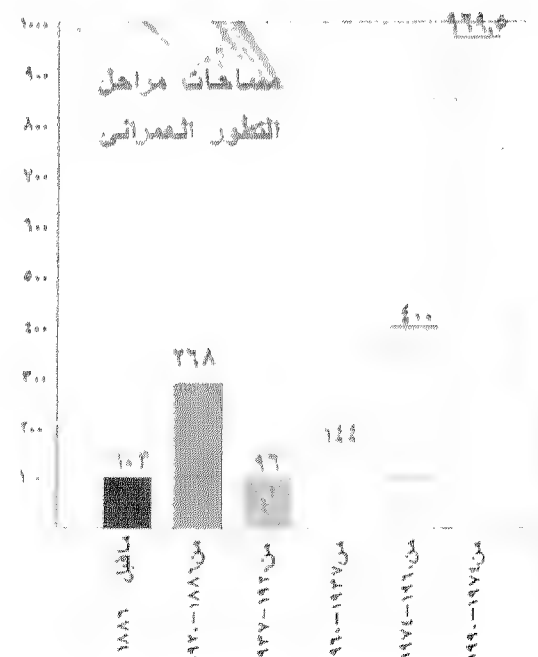
المرحلة من سنة ١٩٣٧ إلى ١٩٦٠ :

امتدت المدينة على الأطراف وخاصة في جهات الشرق والشمال ، كما نشأت مناطق جديدة وأصبح مسطح العمران حوالي ٦١٠ فدان بمعدل زيادة سنوية ٦.٣ فدان/سنة .

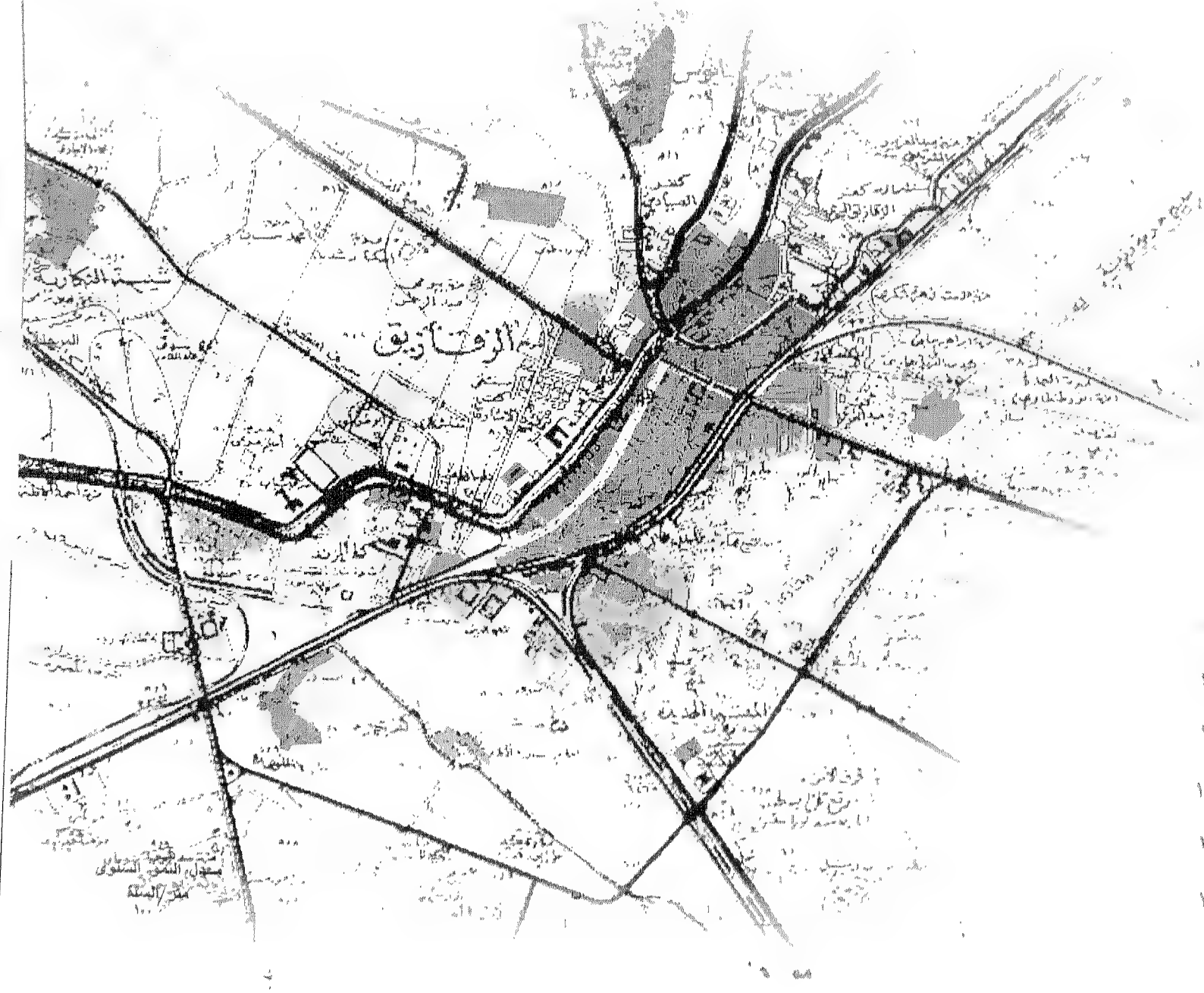
المرحلة من ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٧٤ :

وبدأت في هذه المرحلة الطفرة العمرانية للمدينة حيث أصبح مسطح العمران حوالي ١٠١١ فدان بزيادة سنوية قدرها ٢٨.٦ فدان/سنة وامتدت المدينة إلى القرى القريبة وخاصة في النواحي الشرقيه والشماليه للمدينه وتميزت هذه المرحله بظهور عدد من التقسيمات المعتمده للأراضى خاصة في غرب المدينه وجنوبها الغربى .^(٦)

المساحة بالهكتار



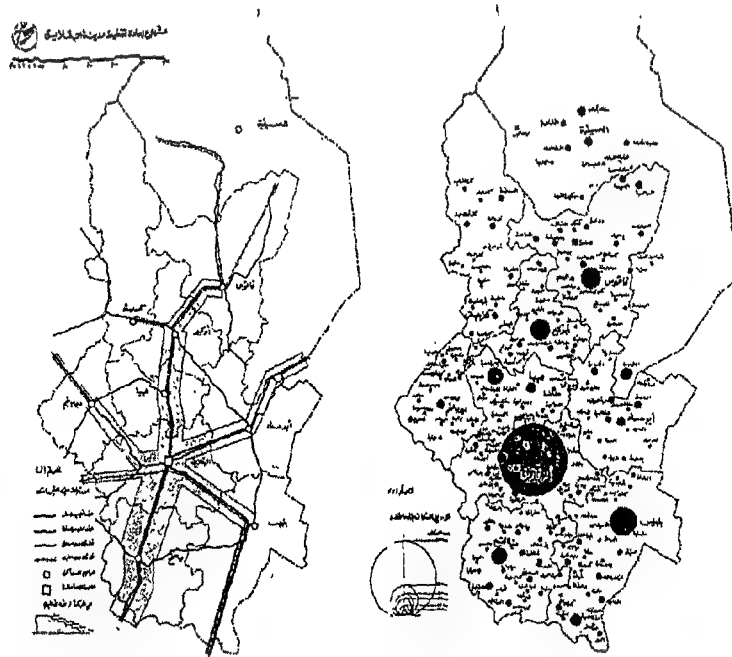
معدل النمو السنوي



- ما قبل 1886
- من 1920-1886
- من 1937-1920
- من 1960-1937
- من 1974-1960
- من 1990-1974

المرحلة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠ :

حدث إنفجار عمراني في المدينة في هذه المرحلة حيث وصل مسطح العمران إلى ١٩٨٠.٥ فدان بمعدل نمو سنوي حوالى ٦٠.٦ فدان/سنة ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل التي أدت إلى النمو السكاني والذي أدى بالضرورة إلى النمو العمراني ، وقد تركز النمو العمراني في الإتجاه الشرقي والشمال الشرقي حيث تقع منطقة جامعة الزقازيق والتي أسهمت بقدر كبير في اجتذاب النمو العمراني في إتجاهها .



موقع مدينة الزقازيق بالنسبة لمحافظة الشرقية وارتباطها بباقي التجمعات في المحافظة

المصدر : التخطيط الشامل لمدينة الزقازيق - ١٩٧٤ (٦)

تحليل للتطور العمراني بالمدينة :

نشأت مدينة الزقازيق من تجمعات سكنية متفرقة ومتعددة، ثم إلتحمت بمرور الزمن ، وأهم هذه التجمعات وأقدمها هو التجمع السكني حول قناطر التسعة والذي كان يعتبر نواة لمدينة الزقازيق.

وحتى بداية هذا القرن كانت السكة الحديد تعتبر عائقاً للنمو العمراني وكانت حدود المدينة تتحصر بين السكة الحديد وبحر موسى ، ولما امتلأت هذه المنطقة قفز العمران إلى

شرقى السكة الحديد ، واستمر العمران فى الزيادة فى هذه المنطقة ولكن بمعدلات منخفضة فى البداية نتيجة للعزلة والإحساس بأن هذه المنطقة خارج نطاق عمران المدينة ، حتى وصل فى عام ١٩٦٠ إلى تجمع محسوس أدى إلى جذب المزيد من العمران إليه ، فزادت سرعة النمو العمرانى فى المنطقة وخاصة بعد إنشاء طريق المعاهدة الجديدة ، وشهدت هذه المنطقة معظم التطور العمرانى فى هذه المرحلة .

وقد قفز معدل النمو العمرانى للمدينة فى الفترة بين ١٩٦٠ إلى ١٩٧٤ إلى معدلات لم يسبق لها مثيل فى تاريخ المدينة نتيجة للعوامل الآتية : (١)

- الأزمة الشديدة فى السكان التى نشأت فى هذه الفترة خاصة بعد حرب ١٩٦٧ وتهجير عدد كبير من أهالى منطقة القناة إلى المدينة (حوالى ٥٦ ألف نسمة) ، وإزدادت الأزمة حدة بعد البدء فى إنشاء جامعة الزقازيق عام ١٩٧٣ فكان من اللازم بناء عدد كبير من المساكن الخاصة والعامة .
- تميزت هذه الفترة بإنشاء عدد وافر من المباني العامة ومباني الخدمات ومن أهمها الجامعة ، وقد تجمعت معظم المباني الإدارية ومباني الخدمات فى المنطقة المقابلة لمنشأة أباطه وأبو الريش .
- شهدت هذه المنطقة أيضا إنشاء عدد كبير من المباني الصناعية فى جنوب المدينة وغربها .
- فى الفترة التى تلت إنشاء الجامعة بين عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٩٠ نجد أنه قد حدث جذب سكانى كبير حول الجامعة فى المنطقة التى تشمل مناطق تجاريه وخدمات على مستوى جيد وكذلك نمط إسكان مخطط وأيضا توفير عدد كبير من الوظائف المختلفة بالجامعة وما حولها مما أدى إلى حدوث حراك سكانى بالمدينة وكذلك أدى إلى جذب سكانى من خارج المدينة وقد كان هذا النمو العمرانى يحدث على حساب المساحة الزراعية بالمدينة والتى تعتبر من أجود الأراضى الزراعية بمنطقة الدلتا .

أصبح معدل النمو العمرانى فى المدينة فى هذه المرحلة فى مدينة الزقازيق حوالى ٦٠,٦ فدان/ سنه مما يعد معدل كبير بالمقارنة بالمراحل السابقة له وقد تضاعفت الكتلة العمرانية فى هذه المرحلة ، وقد كان النمو العمرانى فى إتجاه الجامعة أكثر من ٥٠% من هذا النمو مما أعطى شكل المدينة شكلا مستطيلا مميزا فى إتجاه الجامعة .

ثانيا : المدن التى يمر بها محور حركة إقليمى :

١-مدينة قنا :

وقد سبق ذكر التطور لعمرائى لمدينة قنا فى الجزء الخاص بالجامعة .

٢ - مدينة بلبيس :

تقع مدينة بلبيس بمحافظة الشرقية الممتدة على الحد الشرقى لدلتا النيل والتي يحدها من الشمال والشمال الغربى محافظة الدقهلية ومن الجنوب والجنوب الغربى محافظة القليوبية ، أما من ناحية الشرق فتحدها محافظة الإسماعيلية وبحيرة المنزلة . (١)

وتعد مدينة بلبيس ثانى أكبر مدن محافظة الشرقية من حيث التعداد بعد مدينة الزقازيق عاصمة المحافظة ، وتتميز المدينة بموقعها الهام حيث تبعد عن وسط مدينة القاهرة حوالى ٥٠ كم وعن مدينة الزقازيق ٢٤ كم وعن مدينة العاشر من رمضان ٢٥ كم ، كما كان لإرتباط موقع مدينة بلبيس بإقليم القاهرة الكبرى والدلتا ومدن قناة السويس وقربها من الصحراء الشرقية أثره فى جذب مختلف الأنشطة الحيوية للمدينة مما عرض الأراضى الزراعية المتاخمة لها للتناقص المستمر كنتيجة للتوسع العمرانى الناتج عن الزيادة السكانية العالية بالمدينة .

وتقع مدينة بلبيس ضمن مدن إقليم قناة السويس الذى يضم ٦ محافظات وهى الشرقية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية وشمال وجنوب سيناء ، وهنا يجب أن نذكر أن محافظة الشرقية لها مميزات مختلفة عن باقى محافظات الإقليم حيث تجمع بين خصوبة أرض الدلتا ووجود الظهير الصحراوى الذى يمكنها من استصلاحه والنمو العمرانى فى اتجاهه . (٢)

وتعتبر مدينة بلبيس ثانى مدينة فى محافظة الشرقية بعد مدينة الزقازيق العاصمة ، ويبلغ تعدادها حوالى ١١٣.٠٠ ألف نسمة حسب تعداد ١٩٩٦ . (٥)

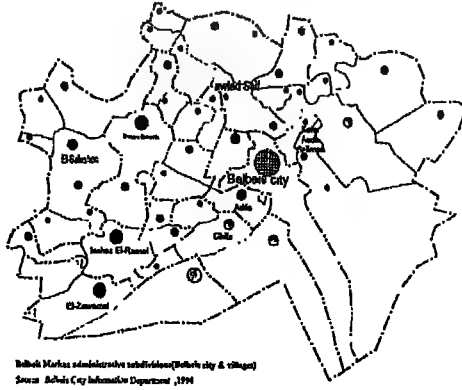
و تأتى أهمية مدينة بلبيس نظرا لموقعها على ترعة الإسماعيلية وقربها النسبى من المدن الجديدة مثل مدينة العاشر من رمضان و مدينة العبور ، بعد إنحسار دورها الوظيفى كعاصمة للمحافظة ونقله إلى مدينة الزقازيق ، إلا أن النمو الإقتصادى مثل الصناعة وإستصلاح الأراضى بالمناطق المتاخمة لها قد أدى إلى إزدهار المدينة مرة أخرى فى النصف الأول من

هذا القرن ، بالإضافة إلى قربها النسبي من مدينة القاهرة الكبرى كتجمع حضري يخدم قطاع التجارة في المدينة .

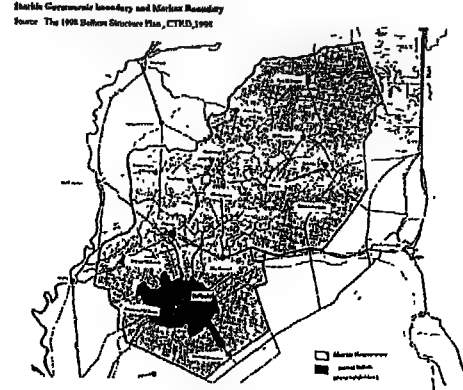
التطور العمراني والتاريخي لمدينة بلبيس :

تعتبر مدينة بلبيس من أقدم المدن المصرية حيث يرجع تاريخها إلى ما قبل بداية الفتح الإسلامي في عهد عمرو بن العاص ، وقد كانت المدينة بموقعها على ترعة الإسماعيلية أحد فروع نهر النيل والتي كانت من أهم الشرايين المائية والتي أعطت المدينة الأهمية التجارية .

موقع مدينة بلبيس بالنسبة لإقليمها المباشر



موقع مدينة بلبيس بالنسبة لمحافظة الشرقية



المصدر : المخطط الهيكلي لمدينة بلبيس - مارس ١٩٨٥ (١)

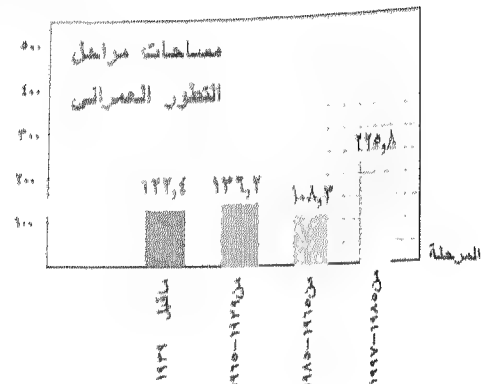
المرحلة قبل عام ١٩٣٩ :

كانت الكتلة العمرانية متمثلة في المدينة القديمة حيث كان يحدها من الشمال مصرف بلبيس والذي تم ردمه فيما بعد ، ومن الجنوب ترعة الإسماعيلية ومنطقة الجبانات ، ومن ناحيتي الشرق والغرب مناطق زراعية والتي امتد إليها العمران فيما بعد وقد وصل مسطح المدينة في هذا الوقت إلى ١٢٢.٤ فدان .

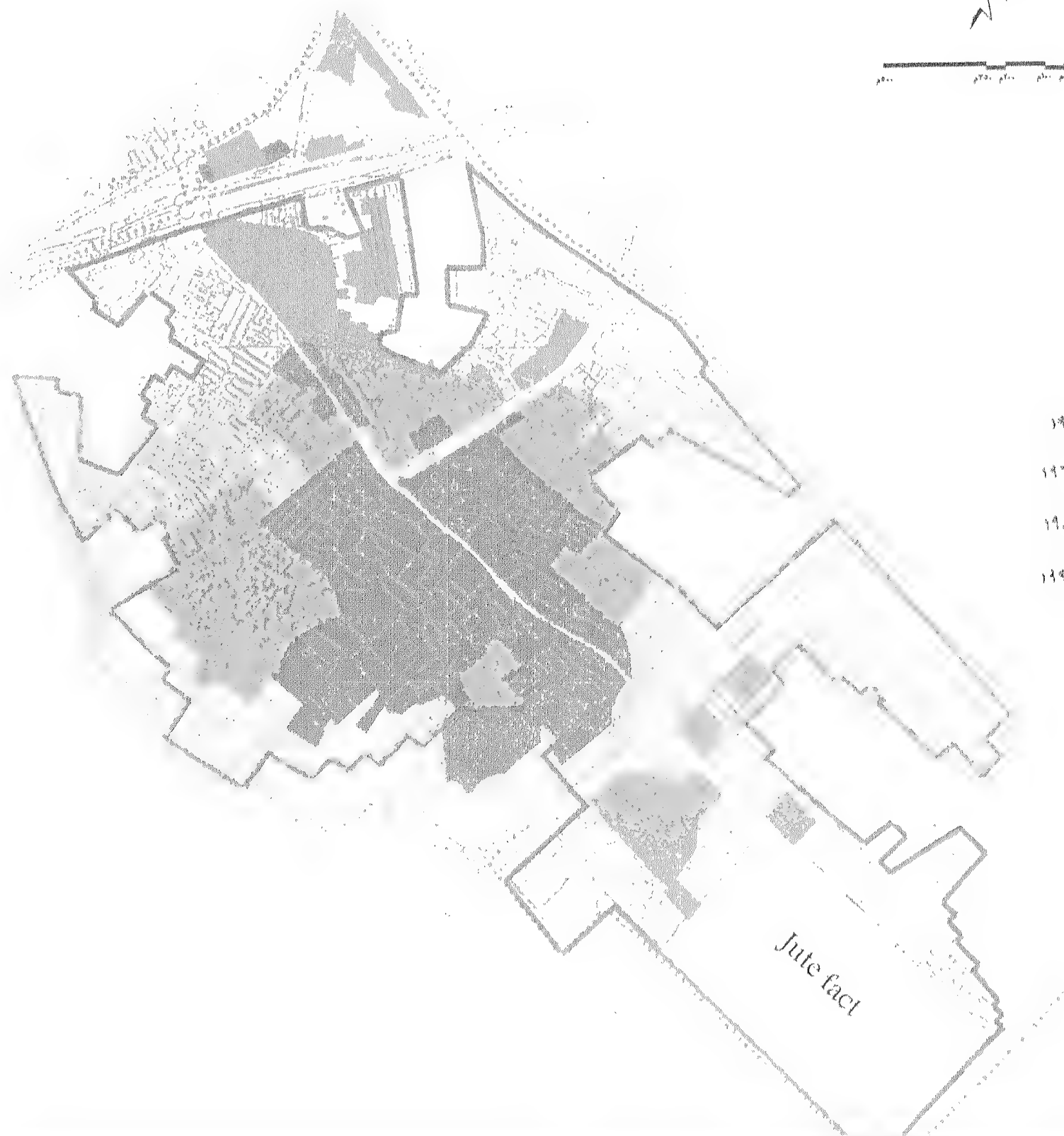
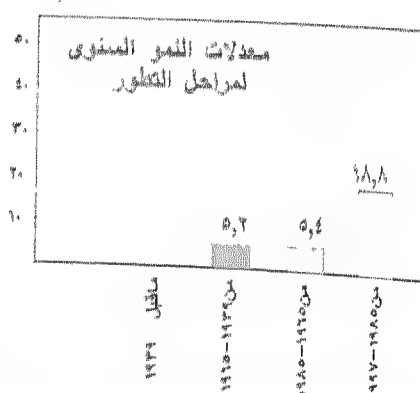
المرحلة من ١٩٣٩ إلى ١٩٦٥ :

في هذه الفترة أخذ العمران يتجه في نموه ناحية الشمال نتيجة لتحويل مسار مصرف بلبيس والذي كان له تأثير كبير على النمو العمراني في هذا الاتجاه ، وكذلك إنشاء مصنع الجوت الذي ساعد إنشاءه على نمو المدينة في الاتجاه الجنوبي ، وقد أخذت المدينة تتوسع في هذين الاتجاهين حتى وصل مسطح المدينة إلى ٥٨٠ فدان بمعدل نمو سنوي ١٦.٨ فدان/سنة.

المساحة بالهكتار

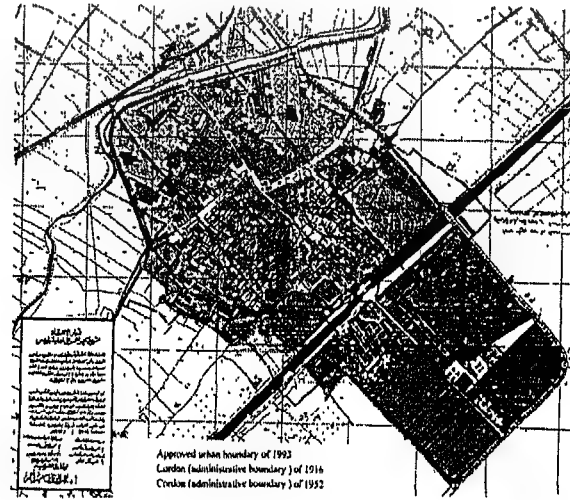


معدل النمو السنوي
متر/السنة



المرحلة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥ :

فى هذه الفترة واصلت المدينة نموها وزحفها فى جميع الإتجاهات ، وفى الإتجاه الشمالى واصل العمران إمتداده ليصل إلى خط السكة الحديد الذى يربط مدينة القاهرة بعاصمة المحافظة مارا بالمدينة ، بل وتعداها ، كما وصل من ناحية الجنوب إلى طريق القاهرة/بلبيس الصحراوى وإمتداد طريق عبد المنعم رياض الذى يحد الكتلة العمرانية للمدينة من جهة الشرق ، وفى إتجاه الغرب بدأ العمران يزحف على الأراضى الزراعية بشكل محدود ، وقد وصل مسطح المدينة فى نهاية هذه الفترة إلى ٧٧٠ فدان بمعدل نمو عمرانى قدره ٩.٥ فدان/سنة .



الحيز العمرانى لمدينة بلبيس ١٩٩٣

المصدر : الحيز العمرانى لمدينة بلبيس - ١٩٩٣ (٣)

المرحلة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٧ :

فى هذه الفترة شهدت المدينة إنشاء العديد من الخدمات والمنشآت وخاصة فى الأطراف والتى كان لها الأثر المباشر فى نموها وزحفها فى جميع الإتجاهات ، بالإضافة إلى إمتداد العمران فى المناطق الفضاء والجيوب الزراعية على أطراف المدينة وبخاصة فى إتجاه الطريق الصحراوى المؤدى إلى القاهرة ، وقد وصل مسطح المدينة فى نهاية هذه الفترة ١٠٧٤ فدان بمعدل نمو عمرانى ٣٨ فدان/سنة .

٣-مدينة بنى سويف:

هى عاصمة لمركز بنى سويف وللمحافظة وهى تشغل موقعا هندسيا متوسطا ليس داخل أراضى المحافظة فحسب بل أيضا بين عواصم المحافظات المجاورة لها ، هذا الموقع الهندسى ذو الأهمية الإستراتيجية هو الذى وجه أنظار الحملة الفرنسية إلى أهمية المدينة فاختيرت فى عام ١٧٩٩ لتكون عاصمة إقليمية ، ومنذ ذلك التاريخ لم يستطع أى تغيير إدارى أن يتجاهل هذه المدينة . (١٦)

ويبلغ تعداد مدينة بنى سويف ١٧١,٧٣٤ ألف نسمة حسب تعداد ١٩٩٦ . (٥)

وقد نشأت المدينة فى الأصل كميناء لمدينة إهناسيا التى كانت عاصمة لمصر فى بعض الفترات ، وفى هذه الفترة كان العمران يتطور بطريقة التابع السكنى ، أى أن العمران الحديث يقوم فوق العمران القديم مما من شأنه أن يرفع من منسوب العمران فيوفر الحماية من أخطار الفيضان ، فنجد أن أقدم منطقة هى أعلاها منسوباً ، وهى المنطقة المحددة بشارع إسلام جنوبا وشارع أبو عميرة فى الشرق وشارع الجبالى فى الشمال وكانت محدّدات النمو فى هذه المرحلة هى خور بنى سويف فى الجنوب والسكة الحديد فى الشمال ، لذا بدأت المدينة فى النمو غربا نظرا لوجود إستعمالات محددة للعمران فى الشرق مثل الجبانات والسلخانة ، وكان لإنشاء الكبارى على ترعة الإبراهيمية أثره فى جعل المدينة تمتد إلى الإتجاه الشمالى ، وكذلك كان لإنشاء المباني العامة فى الشمال مثل مصلحة الرى ومصلحة السجون والمساحة ومستشفى الرمد ودار المعلمين أثره أيضا فى جذب العمران فى إتجاه الشمال . (١٥)

وبعد إنشاء خزان أسوان بدأ نهر النيل فى الانحسار عن المدينة مما أدى إلى إلغاء العائق الجنوبي للامتداد وبدأت المدينة فى النمو فى إتجاه النهر جنوبا .

المرحلة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٣٠ :

كانت المدينة فى هذه المرحلة محصورة بين الخور شرقا والترعة الإبراهيمية غربا وبلغ مسطح المدينة فى هذه المرحلة ٤٧١,٥ فدان .

المرحلة من ١٩٣١ إلى ١٩٦٠ :

توسعت المدينة فى إتجاه الشمال والجنوب والغرب متخطية ترعة الإبراهيمية وحتى خط السكة الحديد ، وظهرت بعض التجمعات الريفية جهة الشرق مكان الخور مثل قرية الدوية وبنى عطية وبياض وأنشئ مبنى الكهرباء والمياه ومستشفى الرمد عام ١٩١٢ ، وقد بلغ مسطح المدينة فى نهاية هذه المرحلة ٥٨٤,٥ فدان وذلك بمعدل نمو ٣,٧ فدان/سنة .



المرحلة من ١٩٦١ إلى ١٩٧٤ :

امتدت المدينة في إتجاه الشمال وتخطى العمران خط السكة الحديد والخور جهة الشرق بعد إنشاء كوبرى عليه وكان النمو أساسا في إتجاهى الشمال والشرق بالإضافة إلى نمو ثانوى في إتجاه الغرب دون الجنوب وقد وصل مسطح العمران في المدينة في نهاية هذه المرحلة حوالى ٦٢٦,٠٠ فدان وذلك بمعدل نمو ٢٩,٤ فدان/سنة .

المرحلة من ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٠ :

نمت المدينة بصورة كبيرة وفي إتجاهات متعددة وبخاصة بعد إنشاء الطريق الدائرى والكوبرى الذى يعبر النيل إلى الجهة الشرقية وكانت محاور النمو الأساسية هي في إتجاهى الشرق والغرب مع بعض النمو في إتجاه الشمال وقد بلغ مسطح العمران في نهاية هذه المرحلة حوالى ١١٥٦,٠ فدانا وذلك بمعدل نمو ٣٥,٣ فدان /سنة . (١٨)

تحليل النمو العمرانى لمدينة بنى سويف :

تحددت محاور النمو في المدينة تبعا للعوامل المشجعة على النمو كامتداد الطرق والكبارى ووجود الأراضى المتاخمة للعمران على الرغم من أنها من الأراضى الزراعية الجيدة ، وقد كان في البداية وجود الترع والمصارف وخط السكة الحديد بمثابة موانع للنمو العمرانى وقد تغلب العمران على هذه العوائق وبخاصة بعد إنشاء العديد من الكبارى ومحاور الحركة الجديدة. (١٧)

ثالثا : المدن التى بها توطن للصناعات الكبيرة :

١-مدينة طنطا :

وقد سبق سرد التطور العمرانى لمدينة طنطا فى الجزء الخاص بالجامعة .

٢-مدينة كفر الدوار :

مدينة كفر الدوار من مدن الدلتا الصناعية الهامة وتقع المدينة فى محافظة البحيرة ضمن نطاق إقليم الإسكندرية وهو أحد الأقاليم الإقتصادية الثمانية والذى يشمل محافظتى الإسكندرية والبحيرة ويعتبر الثانى من حيث الأهمية الإقتصادية والسكانية بعد إقليم القاهرة الكبرى على المستوى القومى حيث تقع به مدينة الإسكندرية العاصمة الثانية لمصر . ومن أهم ما يميز هذه المدينة هو الطفرة العمرانية الهائلة التى شهدتها بعد نشأة الصناعة بها وقد مر النمو العمرانى فى المدينة بعدة مراحل .^(١٤)

مرحلة ما قبل عام ١٩٣٨ :

شهدت هذه المرحلة نشأة مدينة كفر الدوار المحطة فى المنطقة المتاخمة لمحطة السكة الحديد ونمو المدينة ، وقد كانت المنطقة التى تمثل كردون المدينة تحتوى على تجمعات ريفية أهمها قرية العكريشه وقرية كفر الدوار البلد . وقد بلغ مسطح الكتلة العمرانية فى هذه المرحلة حوالى ٣٤,٦٥ فدان .

المرحلة من ١٩٣٨ إلى ١٩٦٦ :

يرتبط النمو العمرانى للمدينة فى هذه الفترة بتوطين ثلاث صناعات كبرى بالمنطقة ، فقد تأسست شركتا مصر للغزل والنسيج الرفيع ومصر صباغى البيضا عام ١٩٣٨ وتأسست شركة مصر للحريير الصناعى عام ١٩٤٦ . وقد ظهرت بعض المناطق السكنية متاخمة لهذه الصناعات ، من أهمها المنطقة المحصورة بين ترعة المحمودية شمالا وخط السكة الحديد جنوبا وهى المنطقة التى تمثل مركز المدينة التجارى فى ذلك الوقت ، وتخطى العمران خط السكة الحديد فى المنطقة المحصورة بينه وبين الطريق الزراعى ، فضلا عن نمو المنطقة السكنية التابعة لمصنع الحريير الصناعى . وقد أضيفت قرية كفر الدوار البلد إلى كردون المدينة قبل نهاية هذه المرحلة وبالتحديد فى عام ١٩٦٠ .

وقد أصبح مسطح الكتلة السكنية فى هذه المرحلة حوالى ٨٠٤ فدان وذلك بمتوسط نمو سنوى حوالى ٢٨,٧٢ فدان/سنة .

المرحلة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٥ :

شهدت هذه المرحلة توطن صناعات جديدة مثل ملحجا الأقطان وشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية (مصنع تجفيف البصل) وشركة مواد الصباغة والكيمائيات التى تأسست عام ١٩٧٤ ، وقد حدثت توسعات سكنية جديدة فى شرقى شركة مصر للغزل والنسيج وفى المنطقة الجنوبية الشرقية من شركة صباغى البيضاء ، بالإضافة إلى التوسعات فى منطقة أنطونىادس الكبرى وعلى أطراف المنطقة الواقعة جنوبا من خط السكة الحديد .

وقد تعدل كردون المدينة وشمل ضمن حدوده الجديدة تجمعات كفر سليم والسعرانية وبردلة والعكريشة ومنشأة الأوقاف . وقد تطور مسطح الكتلة العمرانية فى هذه المرحلة إلى حوالى ١٧١٧,٠ فداناً بمتوسط نمو سنوى قدره ٥٠,٧٢ فداناً/سنة .

المرحلة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١ :

لم يحدث توسعات صناعية كبيرة فى هذه المرحلة وبالتالي استقر مسطح المدينة إلى حد كبير وتوقفت الطفرات فى المساحة التى صاحبت التطور الصناعى فى المدينة فى المراحل السابقة وقد نمت المدينة فى هذه المرحلة ووصل مسطحها ١٨٥٤ فدان بمعدل نمو سنوى ٢٢,٨٥ فدان/سنة .

تحليل النمو العمرانى لمدينة كفر الدوار :

أثر على النمو العمرانى لمدينة كفر الدوار عدة مؤثرات قد ساعدت على توجيه العمران بصورته الحالية مثل :

خط السكة الحديدية :

وقد كان يعتبر معوقاً للعمران حتى تخطاه فى مرحلة النمو الثانية عند ضم قرية كفر الدوار البلد إلى كردون المدينة . (١٤)

الطريق الإقليمى القاهرة-الإسكندرية الزراعى:

وقد امتدت المدينة فى المنطقة المحصورة بين السكة الحديد والطريق الزراعى حتى تخطى العمران الطريق الإقليمى فى المراحل الأخيرة .

الصناعة :

تعتبر الصناعة هى من أكثر العناصر تأثيراً على مدينة كفر الدوار حيث كانت المدينة قبل دخول الصناعة إليها لا تتعدى قرية صغيرة ذات مساحة محدودة ، وعندما بدأ إنشاء المصانع

أضيفت إلى المدينة مساحات كبيرة نظرا لأن الصناعة من إستخدامات الأراضي التي تحتاج مساحات وافرة ، وفي نفس الوقت تحتاج مناطق سكنية للعمال وكذلك مساحات للخدمات الملحقة بالصناعات وبالسكان الجدد . فنجد أن العمران قد حدثت به طفرات كبيرة وازدادت معدلات النمو العمراني بصورة غير مسبقة في مراحل تطور المدينة ، و توسع كردون المدينة عدة مرات حتى يشمل التوسعات الصناعية والسكنية المستمرة .

٣- مدينة كفر الزيات :

تعد مدينة كفر الزيات من المدن القديمة في مصر وتقع المدينة في محافظة الغربية التي تقع داخل إقليم الدلتا وتبعد عن مدينة القاهرة حوالي ١١١ كم وتقع المدينة على فرع رشيد مما منح المدينة أهميه نتيجة لمرور السفن التي كانت تسلك نهر النيل في طريقها للبحر الأحمر مروراً بقناة كانت تصل بين نهر النيل والبحر الأحمر .

ومع أوائل القرن العشرين قامت حركة صناعية في المدينة ، فقد أنشئ مصنع كفر الزيات للزيوت والصابون ، وبدأت المدينة تشهد استقراراً صناعياً وبالتالي تجذب القوى العاملة وتنمو عمرانها ، وفي الأربعينات شهدت المدينة تحولاً آخر بالعمل في كوبرى كفر الزيات الجديد مما جعلها مدينة رئيسية على الطريق الإقليمى بين العاصمة والميناء الأول وهو مدينة الإسكندرية وشهدت المدينة تطوراً عمرانياً في إتجاه الشرق والسكة الحديد وما حولها. (١٢)

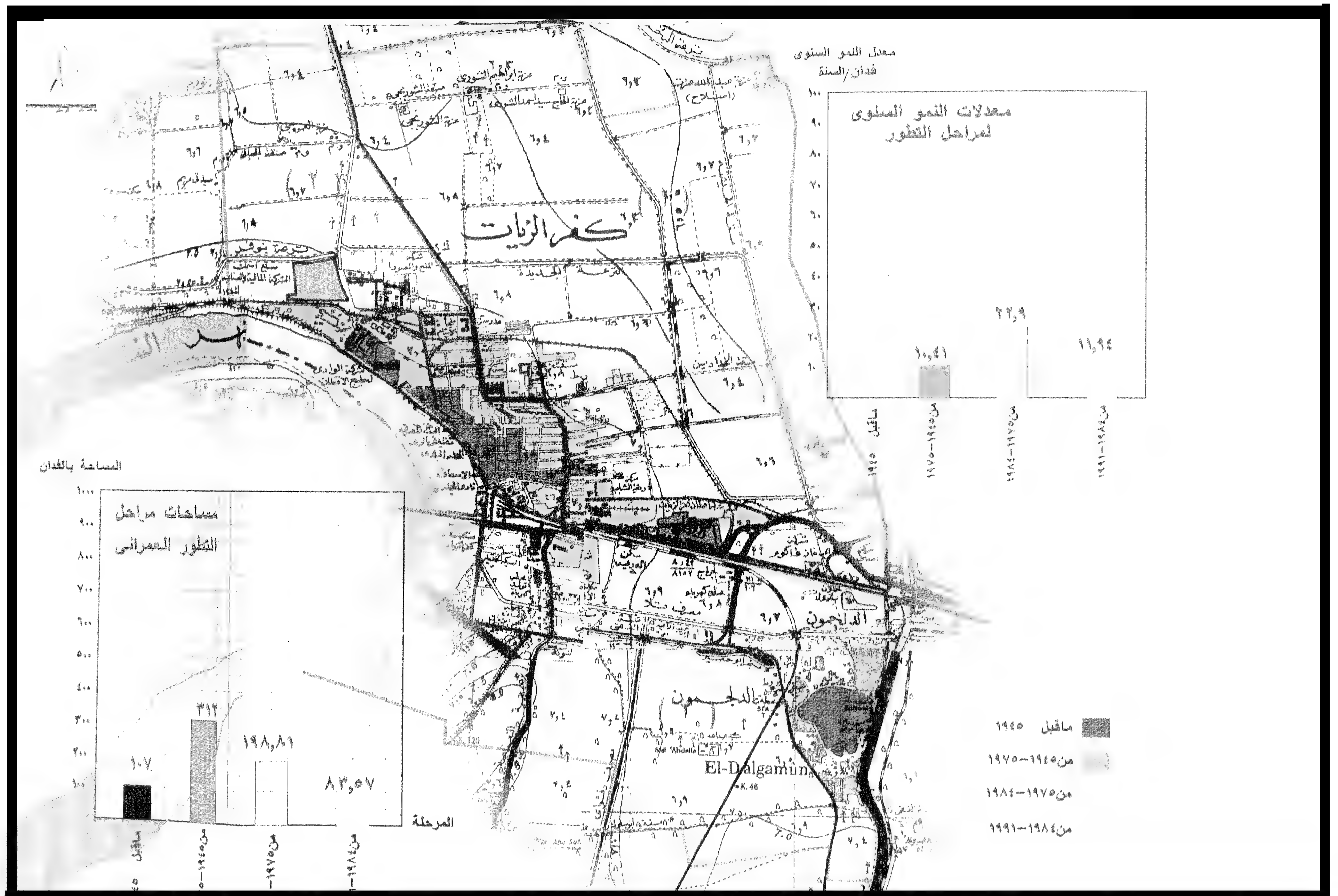
وفي الستينات وبعد إنشاء السد العالى شهدت المدينة نوعاً آخر من الاستقرار تمثل في بعد خطر الفيضان عنها، وبالتالي تحولت إلى الرى الدائم وأصبحت الكتل العمرانية القريبه من نهر النيل في مأمن من أخطار الفيضان .

وفي الثمانينات شهدت المدينة تطوراً عمرانياً كبيراً في كافة الإتجاهات وذلك نتيجة الإهتمام بالخدمات وكذلك نتيجة لقربها من مدينة طنطا عاصمة المحافظة حيث تقع الجامعة .

التطور العمراني لمدينة كفر الزيات :

المرحلة قبل عام ١٩٤٥ :

بدأ التطور العمراني للمدينة منذ عام ١٨٥٤ وهو تاريخ مد خط السكة الحديد ، فتكونت النواة الأولى كمجتمع سكنى دعم وجوده نشأة الصناعة في نفس الوقت تقريبا ، تلى ذلك انتشار



مساحات ومعدلات النمو السنوي لمراحل التطور العمراني لمدينة كفر الزيات
المصدر: الخرائط المساحية في السنوات المختلفة وخرائط التطور العمراني للمدينة

العمران شمالا وشرقا حيث تم ردم جزء من ترعة النعناعية الواقعة داخل الكتلة العمرانية وأنشئ مكانها شارع الجيش الذى ساعد العمران على النمو .

وقد كانت مساحة المدينة حوالى ١٠٧ فدان .

المرحلة من ١٩٤٥ حتى ١٩٧٥ :

قفز العمران خارج شريط السكة الحديد جنوبا ، وأيضا الإمتدادات الملاصقة للمنطقة الصناعية شمال السكة الحديد وقد بلغت مساحة المدينة فى نهاية هذه المرحلة حوالى ٤١٩ فدان بمعدل نمو سنوى ١٠,٤ فدان/سنة .

المرحلة من ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٤ :

شهدت هذه المرحلة طفرة عمرانية كبيرة فى شمال وجنوب المدينة وكذلك شهدت حركة توسع صناعى مما أثر على النمو العمرانى ، وبلغت مساحة المدينة ٦١٧,٨١ فدان بمعدل نمو ٢٢,٩ فدان/سنة .

المرحلة من ١٩٨٤ وحتى ١٩٩١ :

قلت معدلات النمو العمرانى فى هذه المرحلة حيث حدث ثبات نسبى فى تطور الصناعة والخدمات بالمدينة وقل جذب السكان الجدد حيث حدث ثبات فى فرص العمل وإقتصرت النمو على إتجاهات الشمال والشرق وبلغت مساحة المدينة نحو ٧٠١,٣٨ فدان بمعدل نمو ١١,٩٤ فدان/سنة .

تحليل التطور العمرانى لمدينة كفر الزيات :

قد أثر على نمو الكتلة العمرانية فى المدينة عدة عوامل أدت إلى شكل المدينة الحالى

وأثرت فى إتجاهات النمو العمرانى بها مثل :

نهر النيل :

الذى نمت عليه الكتلة العمرانية بمحاذاته على جانبه الشرقى واستمرت فى النمو موازية له ، ومع ازدياد النمو السكانى أخذت الكتلة العمرانية فى النمو فى الإتجاه العمودى عليه متخذة شكل منحنى نهر النيل فى هذه المنطقة .

الطرق :

يمر بالمدينة الطريق الإقليمى السريع القاهرة/الإسكندرية الزراعى ، وكذلك طريقين للسيارات أحدهما شمالا إلى مدينة بسيون ، والآخر جنوبا إلى مدينة منوف ، وهناك خط السكة الحديد المزدوج القاهرة / الإسكندرية . وقد نمت الكتلة العمرانية مع إنشاء كوبرى كفر الزيات ،

فاتخذ العمران الجهة الشمالية للامتداد ، ودعم ذلك وجود الطريق الإقليمي القديم موازيا لخط السكة الحديد ، ومع إنشاء الخط الإقليمي الجديد قفز العمران في اتجاهه بخطى كبيرة.
الصناعة :

تقع الصناعة في جهة الجنوب الشرقي وجهة الشمال الغربي أي على طرفي المدينة مما كان له أكبر الأثر على نمو العمران في الإتجاه العمودي على المنطقة الجنوبية الشرقية ، بينما ظلت المنطقة الشمالية الغربية كم منطقة توقف لاستمرار العمران .

وتشغل الصناعات بالمدينة مساحات كبيرة حيث تبلغ نسبتها حوالي ٢٨,٧ من الكتلة العمرانية للمدينة ، وهي نسبة عالية تعكس دور المدينة كتجمع صناعي ، وأهم هذه المصانع مصنع الزيوت والصابون في شرق المدينة بمساحة قدرها ٤٧ فدان ، ومصنع الصودا في أقصى شمال المدينة وتبلغ مساحته ١٨٧,٥ فدان وهناك أيضا صناعات الأعلاف والأسمدة وسماد الفوسفات علاوة على صناعات المبيدات الحشرية والورق .^(١٣)

ونجد أن الصناعات تمتاز بكبر الحجم وقربها من المناطق السكنية وتباعد موقعها . والصناعات في المدينة أساسية ليس فقط على مستوى المدينة وإقليمها ، إنما على مستوى الاقتصاد القومي ككل ، ونجد أن العمالة الصناعية تمثل حوالي ٣١,٧% من حجم القوى العاملة في المدينة .

٤-مدينة أسوان :

تقع مدينة أسوان في أقصى جنوب الصعيد على نهر النيل وهي عاصمة لمحافظة أسوان وتقع ضمن محافظات إقليم جنوب الصعيد ، وتتمو المدينة عمرانيا بمحاذاة نهر النيل وكذلك بمحاذاة الطريق الإقليمي المار في شرق المدينة موازيا لنهر النيل .
ويبلغ تعداد مدينة أسوان ٢١٩,٥٤١ نسمة حسب تعداد ١٩٩٦ .^(٥)

وتوجد بالمدينة العديد من الصناعات التي واكب إنشاؤها لبناء السد العالي في أوائل الستينيات ومن أهمها مصنع كيما للسماد وشركة الحديد والصلب في جنوب شرق المدينة وكذلك مصنع لتصنيع الأسماك

والمدينة غنية بالمناطق السياحية التي يقصدها الزوار من مصر ومن الخارج .

التطور العمرانى لمدينة أسوان :

المرحلة قبل عام ١٩٠٧ :

كانت المدينة عبارة عن رقعة صغيرة تقع ملاصقة لنهر النيل وتمثل نواة المدينة القديمة وتبلغ مساحتها حوالى ٩٠ فدان .

المرحلة من ١٩٠٧ إلى ١٩٣٧ :

نمت المدينة فى إتجاه الشرق بمعدل نمو سنوى حوالى ٦,٧ فدان /سنة وذلك فى المنطقة الملاصقة لنواة المدينة القديمة وقد بلغ مسطح المدينة نحو ٢٢٣ فدان فى نهاية هذه المرحلة من التطور .

المرحلة من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٩ :

إستمر العمران فى النمو فى إتجاه الشرق وأيضاً بدأ النمو فى الإتجاه ناحية الشمال وزاد معدل النمو العمرانى إلى ٩,١ فدان/سنة وقد وصل العمران إلى حدود الطريق الإقليمى شرقاً وبلغت مساحة المدينة فى نهاية تلك المرحلة حوالى ٤٢٣ فدان .

المرحلة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٧ :

شهدت هذه المرحلة طفرة عمرانية وصناعية وتنموية لم يسبق لها مثيل من قبل فى المدينة حيث بدأ مشروع السد العالى جنوب خزان أسوان وبدأت المدينة فى أن تصبح محط أنظار العالم كله ،وواكب ذلك الإهتمام بتوطين الصناعات فى جنوب شرق المدينة وأنشئت منطقة صناعية كبيرة تضم عدة صناعات من أهمها مصنع كيما للسماد وشركة الحديد والصلب ، وقد صاحب التوطن الصناعى التوسع فى إنشاء المساكن للعمال . وقد نمت المدينة فى هذه المرحلة بمعدلات كبيرة وصلت إلى أكثر من ٧١ فدان/سنة ووصلت مساحتها إلى ١٧٠٨,٩ فدان أى أن العمران قد تضاعف نحو ثلاث مرات عن المرحلة التى قبلها .

المرحلة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٣ :

فى هذه الفترة تميز العمران أيضاً بزيادة معدلات نموه نتيجة للإقبال السياحى والنهضة التى حدثت فى المدينة نتيجة للتوطن الصناعى فى المرحلة السابقة ،وقد إنتشرت المنشآت السياحية والفنادق فى العديد من مناطق المدينة وبصفة خاصة على نهر النيل وقد إنتشر العمران بمحاذاة نهر النيل جنوباً إلى مسافات كبيرة حتى وصل إلى منطقة خزان أسوان ، وإمتد العمران والمنشآت السياحية إلى الجزر الواقعة فى نهر النيل ، ووصلت مساحة المدينة إلى ٢٨٥٦,١ فدان بمعدل نمو سنوى قدره ٧٢,٩ فدان /سنة .



تحليل النمو العمرانى لمدينة أسوان :

تأثر عمران المدينة بالعديد من العوامل مثل :

- وجود خزان أسوان فى جنوب المدينة .
- إنشاء السد العالى فى أوائل الستينيات .
- النهضة الصناعية التى واكبت إنشاء السد العالى .
- الإقبال السياحى على المدينة مما أدى إلى زيادة عدد المنشآت السياحية والإسكان السياحى وساعد على النمو العمرانى فى المدينة بصورة كبيرة
- الطريق الإقليمى الذى يمر شرق المدينة بمحاذاة نهر النيل وقد أصبح داخل ضمن الهيكل العمرانى .
- نهر النيل الذى يعتبر عامل جذب قوى للعمران فى إتجاهه وبصفة خاصة للمنشآت السياحية .
- وجود المقابر فى الجنوب الغربى للمدينة مما جعل العمران يلتف حولها ليواصل النمو العمرانى فى إتجاه الجنوب .

خلاصة الباب الرابع :

يعرض هذا الجزء من الدراسة ما تم القيام به من دراسة استقرائية بهدف تحقيق فرضية البحث مع عرض لأسلوب ومراحل هذه الدراسة . ففي البداية عرض لأهمية الدراسة والتي وجد أن الأبحاث السابقة لم تتطرق إلى النمو الجغرافي بصورته الفيزيائية لنمو المدن بقدر ما عنت معظم الدراسات بالنمو الإقتصادي والحجمي للمدن .

وبعد ذلك ينتقل هذا الجزء إلى عرض بدائل إختيار عينات المدن وسبب إختيار هذا البديل ومنهج إختيار عينات المدن محل الدراسة وهي :

بالنسبة لعنصر الجامعة ندرس مدن طنطا وأسيوط وقنا والزقازيق .

بالنسبة لعنصر محاور الحركة الإقليمية ندرس مدن قنا وبلبيس وبنى سويف .

بالنسبة لعنصر الصناعة الإقليمية ندرس مدن طنطا وكفر الدوار وكفر الزيات وأسوان .

وينتقل البحث إلى منهج الدراسة وأسلوبها حيث أن المنهج يقوم على تحليل التطور التاريخي للنمو العمراني للمدن من خلال الخرائط المساحية وخرائط وبيانات التطور العمراني للمدن محل الدراسة ثم تقسيم كل مدينة إلى مناطق أو أجزاء متجانسة بقدر المستطاع في إمكانات النمو العمراني للمقارنة بين معدلات النمو في كل منطقة مع توقيع العنصر الإقليمي محل الاختبار في منطقته لبيان مدى تأثيره على معدلات النمو العمراني في اتجاهه . وذلك بهدف الوصول إلى وسيلة لقياس تأثير إضافة أى من العناصر الإقليمية محل الاختبار إلى عمران المدن القائمة حتى يمكن في المستقبل التنبؤ بمعدلات واتجاهات النمو العمراني لهذه المدن .

وفي نهاية هذا الجزء يعرض لمراحل النمو العمراني لكل من مدن العينة من خلال الخرائط التي حدثت عن طريق الخرائط المساحية وخرائط التطور العمراني مع بيان التطور في مساحات ومعدلات النمو العمراني لكل من هذه المدن .

مراجع الباب الرابع :

١. الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " المخطط الهيكلى لمدينة بلبيس " المشروع الإقليمى لتخطيط وتنمية الإقليم الثالث - محافظة الشرقية - مارس ١٩٨٥ .
2. Cairo TRHUD, "Local Practices in Urban Management in a Secondary City ", A Case Study of Belbeis . Cairo, 1999.
٣. الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " الحيز العمرانى لمدينة بلبيس " - وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة - محافظة الشرقية - ١٩٩٣ .
٤. الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " المخطط العام لمدينة قنا - محافظة قنا - الدراسات العمرانية - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة - يوليو ١٩٩٨ .
٥. الهيئة العامة للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والمنشآت - ١٩٩٦ .
٦. د.م. محمود يسرى - د.م. محمد طاهر الصادق " التخطيط الشامل لمدينة الزقازيق " - ١٩٧٤ .
٧. مها سامى كامل " العوامل المؤثرة على إتجاهات النمو العمرانى فى المدن المصرية " - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٩٤ .
٨. د. أحمد إسماعيل على " دراسات فى جغرافيا المدن - مدينة أسيوط " - كلية آداب القاهرة .
٩. الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " إستراتيجية التنمية الشاملة لإقليم الدلتا " - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق - التقرير العام - ديسمبر ١٩٩٢ .
١٠. الهيئة العامة للتخطيط العمرانى "التقرير الإقليمى لمحافظة الغربية وكفر الشيخ " وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية - التقرير العام - أغسطس ١٩٩٤ .
١١. الهيئة العامة للتخطيط العمرانى - الوكالة الألمانية للتعاون الفنى " التخطيط العام لمدينة طنطا - مخطط إستخدامات الأراضى حتى عام ٢٠٠٠ " ١٩٨٥ .
١٢. د.فؤاد فرج "سلسلة المدن المصرية وتطورها مع العصور " - الهيئة المصرية العامة للكتاب .
١٣. د. محمد عبد الله "التخطيط الصناعى " الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٣ .
١٤. الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، المجموعة المصرية للتنمية والتعمير (إيجيبتيم) مشروع التخطيط الهيكلى والعام لمدينة كفر الدوار " محافظة البحيرة - التقرير الرابع - المخطط العام - أكتوبر ١٩٩٠ .
١٥. مرزوق حبيب ميخائيل "مدينة بنى سويف - دراسة فى جغرافية المدن " رسالة ماجستير - كلية الآداب - قسم جغرافيا - جامعة القاهرة ١٩٧٨ .
١٦. مرزوق حبيب ميخائيل "المراكز الحضرية فى محافظة بنى سويف " رسالة دكتوراه - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - قسم الجغرافيا - جامعة القاهرة ١٩٨٥ .
١٧. الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " دراسة النمو العمرانى لمدينة بنى سويف حتى سنة ٢٠٠٠ " وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة - ١٩٨٢ .
١٨. الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " المخطط العام لمدينة بنى سويف " وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة - محافظة بنى سويف - ١٩٩٨ .

١٩. الهيئة العامة للتخطيط العمراني "التخطيط الإقليمي لمحافظة الغربية" وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - التقرير العام - سبتمبر ١٩٩٦ .
٢٠. متولى فتحى متولى " أثر محاور الحركة على النمو العمراني " رسالة ماجستير - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - ١٩٩٠ .
٢١. جمال حمدان " شخصية مصر " الجزء الثالث - عالم الكتب - ١٩٨٤ .
22. El Araby, Mostafa,Morsi, " Exploration into Characteristics,he Determinants of Production, and the Impact of Land Policies on the Informal Housing sector in Alexandria, Egypt " Ph.D. Portland State University, 1993 .
٢٣. الهيئة العامة للتخطيط العمراني "مشروع المخطط العام لمدينة طنطا" وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - ١٩٩٩ .
٢٤. الهيئة العامة للمساحة الخرائط المساحية للمدن مقياس رسم ١/ ٢٥٠٠٠ و خرائط الرفع الجوى علم ١٩٩٠ مقياس رسم ١/ ٥٠٠٠٠ .

الباب الخامس :

نتائج الدراسة التطبيقية

- ١- تأثير إنشاء الجامعة
- ٢- تأثير إنشاء محاور حركة إقليمية
- ٣- تأثير التوطن الصناعي

الباب الخامس

نتائج الدراسة التطبيقية :

مراحل استخلاص نتائج الدراسة :

- تم تقسيم كل مدينة من مدن العينة إلى ٣ أو ٤ مناطق عمرانية روعى تجانسها من حيث إمكانيات النمو العمراني لكل منطقة وقد تم التقسيم من خلال شبكات الطرق الرئيسية في المدينة .
- حساب مساحات النمو العمراني في مراحل النمو المختلفة ومنها تم تحديد معدلات النمو العمراني السنوي في كل منطقة على حدة (تم حساب معدل النمو العمراني على أساس أنه عبارة عن مساحة الزيادة في العمران مقسومة على عدد السنوات التي قيس فيها هذه الزيادة دون أن تنسب للمساحة الأصلية للمدينة حيث أن المدينة هنا مقسمة إلى مناطق وذلك حتى يمكن المقارنة بين معدلات النمو العمراني في المناطق المختلفة .
- تحديد موقع العنصر الإقليمي المراد دراسة تأثيره على العمران مع تحديد سنة إنشائه والمنطقة التي يقع فيها ومنها يتم تحديد معدلات النمو العمراني للمنطقة قبل وبعد إنشاء هذا العنصر الإقليمي .
- ظهر في الجداول مدى تأثير إنشاء هذا العنصر على معدلات النمو العمراني للمنطقة التي يقع فيها ومدى تغير هذه المعدلات عن الفترة التي سبقت إنشاء العنصر .
- من دراسة كل من المنحنى الخاص بالتطور العمراني للمدينة ككل ، وكذلك المنحنيات الخاصة بالتطور العمراني للمناطق المختلفة مع بيان سنة إنشاء العنصر الإقليمي يمكن المقارنه بين تأثير إنشاء العنصر على كل من مناطق المدينة المختلفة .
- بتكرار هذه الخطوات لاختبار تأثير عنصر إقليمي معين في ثلاث أو أربعة مدن يمكن استنتاج معدل نمو عمراني متوسط في اتجاه ذلك العنصر الإقليمي ويكون هذا المعدل بمثابة معدل إرشادي للتنبؤ بالتغير في معدلات نمو المدن القائمة عند استحداث نفس العنصر على عمرانها .

- بعد إتمام الخطوات السابقة تم إعداد خريطة افتراضية للمدن محل الدراسة في حالة عدم إنشاء العنصر الإقليمي بها وذلك بالاسترشاد بمعدلات النمو العمراني التي كانت تزداد بنسب ثابتة في المدينة وكذلك باتجاهات النمو العمراني التي كانت سائدة قبلا وذلك للمقارنة بين الكتلة العمرانية الحالية للمدينة وبين الكتلة العمرانية في حالة عدم استحداث عناصر مؤثرة على عمران المدينة .
- تم تقسيم الخريطة الافتراضية إلى نفس المناطق التي قسمت بها الخريطة الفعلية للمدينة حتى يمكن تحليل مساحات ومعدلات النمو العمراني فيها للمقارنة بين كل منطقة في كل من الخريطة الافتراضية والفعلية، وذلك عن طريق عمل منحنيات مقارنة لبيان مدى تأثير العنصر الإقليمي المضاف على معدلات النمو العمراني في كل من منطقة إنشاؤه والمناطق الأخرى من المدينة .

٥-١ تأثير وجود عنصر الجامعة على نمو المدن :

عند بداية دراسة تأثير استحداث عنصر الخدمة الإقليمية المتمثلة في التعليم الجامعي على عمران المدينة تم إختيار ثلاث مدن مصرية تم إقامة الجامعة على أطرافها ونمت المدينة في إتجاه الجامعة بمعدلات تفوق المعدل الطبيعي لنمو تلك المدينة وهذه المدن هي طنطا وأسيوط والزقازيق ، ولكن أثناء الدراسة كانت مدينة قنا محل الدراسة على أساس أن العنصر المضاف فيها هو عنصر محور الحركة والمتمثل في الكوبري عبر نهر النيل ، ولكن عند دراسة إتجاهات ومعدلات النمو العمراني بالمدينة وجد أن تأثير وجود جامعة جنوب الوادي بالمدينة قد فاق كثيرا تأثير استحداث محور الحركة الجديد ، ولذلك سندرس تأثير استحداث كل من العنصرين على مدينة قنا . وكذلك مدينة طنطا التي تتميز بأنها مركز صناعي هام في إقليم الدلتا نجد أن وجود الصناعة بها قد أثر على النمو العمراني بها قبل عام ١٩٧٩ أما بعد تخصيص الأرض لإنشاء الجامعة في شمال المدينة فإن النمو العمراني قد إتجه كلية إلى الشمال ولذلك أيضا سوف نختبر تأثير كل من عنصرى الصناعة والجامعة على عمران مدينة طنطا . وبذلك تكون المدن الأربعة التي تتم دراسة تأثير عنصر الجامعة بها هي طنطا وأسيوط والزقازيق وقنا .

وهنا يجب أن نذكر أن كل من مدينتي أسيوط والزقازيق يعود إنشاء الجامعة بهما إلى أواخر الستينات وأوائل السبعينات مما يعطى نتائج أوضح لتأثير دخول عنصر الجامعة في عمران المدن حيث نلاحظ أن العمران قد زاد معدل نموه بصورة واضحة في اتجاه الجامعة حتى وصل إلى مرحلة استقرار أو تشبع ، فبدأ المعدل في الانخفاض مرة أخرى أو أن العمران قد ثبت في هذا الاتجاه وبدأ يتخذ اتجاهات النمو الطبيعية قبل استحداث هذا العنصر .

وكما سبق ذكره في أسلوب الدراسة التطبيقية فإنه قد تم تقسيم كل مدينة إلى من ثلاث إلى أربعة مناطق روعى فيها التجانس من ناحية إمكانات النمو العمراني وتمت المفاضلة بين معدلات النمو في كل من هذه المناطق قبل وبعد استحداث عنصر الجامعة مع دراسة التغير في اتجاهات النمو ومعدله ونوعية تأثيره بوجود عنصر الجامعة ، وهنا نعتبر تخصيص أرض لبناء الجامعة وإنشائها كعنصر أولى مؤثر على العمران ، عادة ما يلى هذا العامل الأولى عدة عناصر تابعة مثل إنشاء طريق أو تحسينه أو تخطيط مناطق عمرانية جديدة أو خدمات واستعمالات جاذبة للعمران تساهم أيضا في زيادة معدلات النمو العمراني في هذه المنطقة ، ولكننا هنا لسنا بصدد دراسة هذه العوامل حيث سنعتبرها عوامل تابعة للعنصر الأولى الرئيسي وتركز الدراسة على العامل الأولى على اعتبار أنه العامل المؤثر الأساسي .

١-مدينة طنطا :

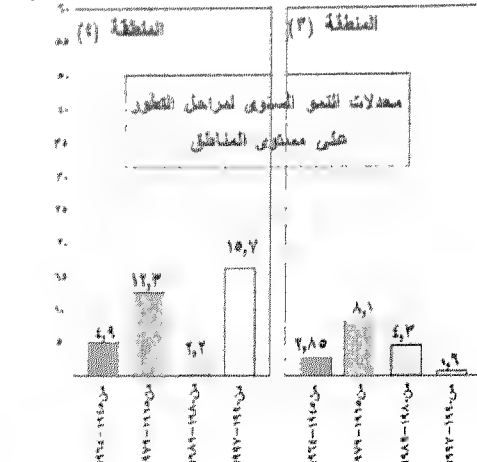
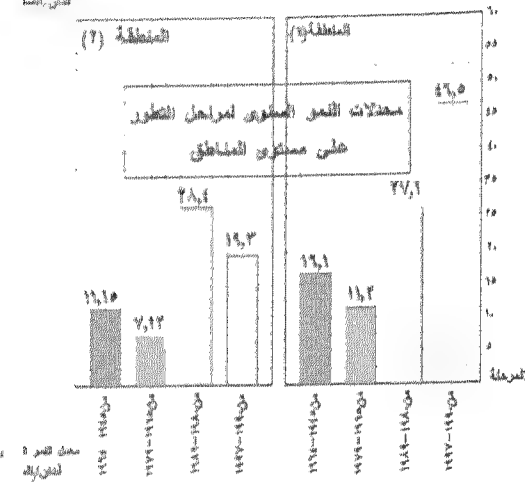
-تم تقسيم المدينه إلى ٤ مناطق روعى إلى حد كبير أن تكون متجانسة عمرانيا ، وكل منها به منطقة قابله للامتداد العمراني في اتجاه معين .

- نجد أنه في مراحل النمو الأولى في الستينات والسبعينات كان هناك نمو عمراني في الاتجاه الجنوبي للمدينه في اتجاه منطقة الصناعات بالرغم من وجود عائق عمراني قوى وهو السكة الحديد ، مع استمرار النمو الطبيعي حول منطقة المركز إلا أن النمو في اتجاه الصناعة قد تضاعف تماما في مراحل النمو العمراني الأخيرة .

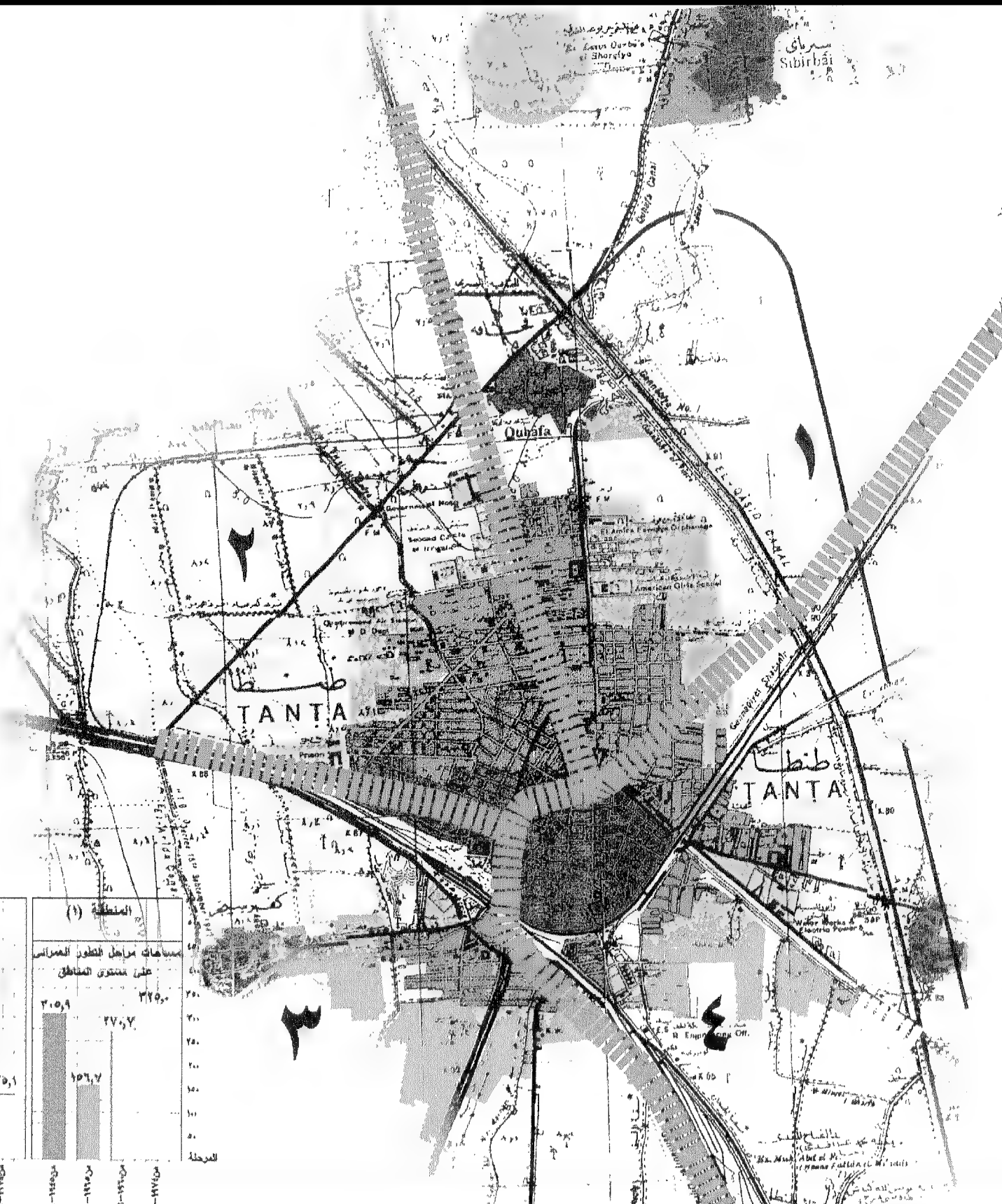
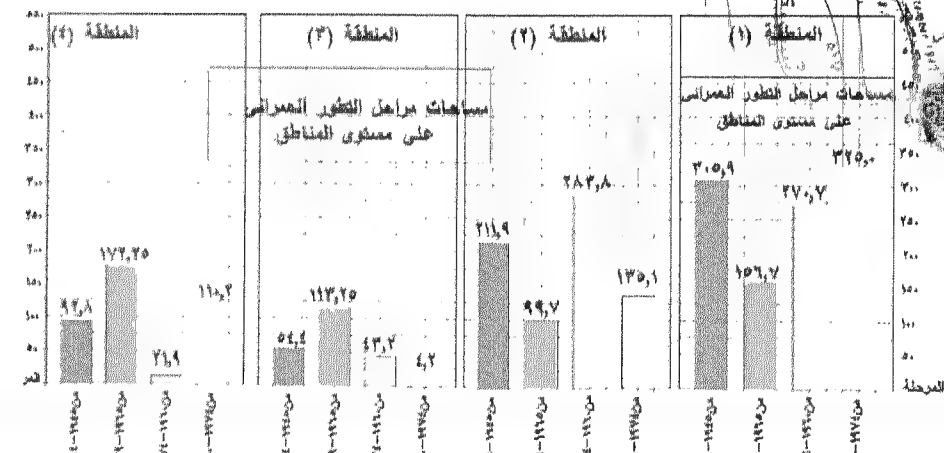
- بالرغم من أن تخصيص الأرض لإقامة مباني الجامعة في مكانها الجديد لم يتم إلا في عام ١٩٩٤ إلا أن تأثير هذا التخصيص على اتجاه النمو العمراني بالمدينه كان أسبق

- من تأثير بناء الجامعة نفسها ، حيث أن مجرد تخصيص الأرض يعطى الحافز للنمو العمرانى فى إتجاه أرض الجامعة .
- هناك عامل آخر قد أثر فى توجيه العمران حيث أننا نعتبر إنشاء الجامعة هو بمثابة عامل أولى قد استتبعه عوامل أخرى مثل إنشاء الكوبرى العلوى الذى يعبر الطريق الإقليمى القاهرة-الإسكندرية الزراعى مما ساعد على تحفيز النمو فى هذا الإتجاه بصورة أكبر .
- لإنشاء هذا الكوبرى دلالة أخرى على تأثير ضغط الرأى العام والنفوذ الإقتصادى على صناع القرار ، حيث كان من المقرر إنشاء هذا الكوبرى ليعبر الطريق الإقليمى الرئيسى القاهرة / الإسكندرية الزراعى ليعبر التقاطع مع الطريق المؤدى إلى منطقة الجامعة وهذا هو الحل المنطقى ، ولكن نظرا لقوة نفوذ المستفيدين من مرور الطريق الإقليمى عبر المدينة مثل أصحاب محلات الحلوى المنتشرة فى هذه المنطقة من الطريق فقد تم تغيير القرار إلى جعل الكوبرى فى الإتجاه العمودى على الطريق الإقليمى ، أى فى إتجاه الطريق المؤدى إلى الجامعة ، وقد أدى إنشاء هذا الكوبرى إلى تسهيل الوصول إلى تلك المنطقة مما ساهم فى جذب العمران إلى هذا الإتجاه بصورة كبيرة ، ويمكن أن نعتبر أن إنشاء الكوبرى هو عامل تابع أو عامل ثانوى يتلى العامل الأولى وهو تخصيص الأرض للجامعة والبدء فى إنشائها .وقد تبع ذلك إنشاء إستاد رياضى وإنشاء العديد من الخدمات والاستعمالات الجاذبة للعمران مما يفسر إتجاه العمران إلى الإتجاه الشمالى والشمالى الغربى تقريبا بنسبة كبيرة .
- بالمقارنة بين الأربعة مناطق فى مدينة طنطا نجد أنه بعد ما كان إتجاه النمو السائد فى المنطقة رقم ٢ وقد تخطى الطريق الزراعى إلى الجهة الأخرى من الطريق مع بعض النمو فى كل من المناطق ٣، ٤ . إلا أن النمو فى المرحلة الأخيرة قد إتجه إلى إتجاه منطقة الجامعة بنسبة حوالى ٧٢% ، وذلك يشمل المنطقة ١ والجزء العلوى من المنطقة ٢ حيث أن هذه المنطقة قد أثر عليها العامل التابع وهو إنشاء الكوبرى العلوى على الطريق المؤدى إلى منطقة الجامعة.

معدل النمو السنوي
على المنطقة



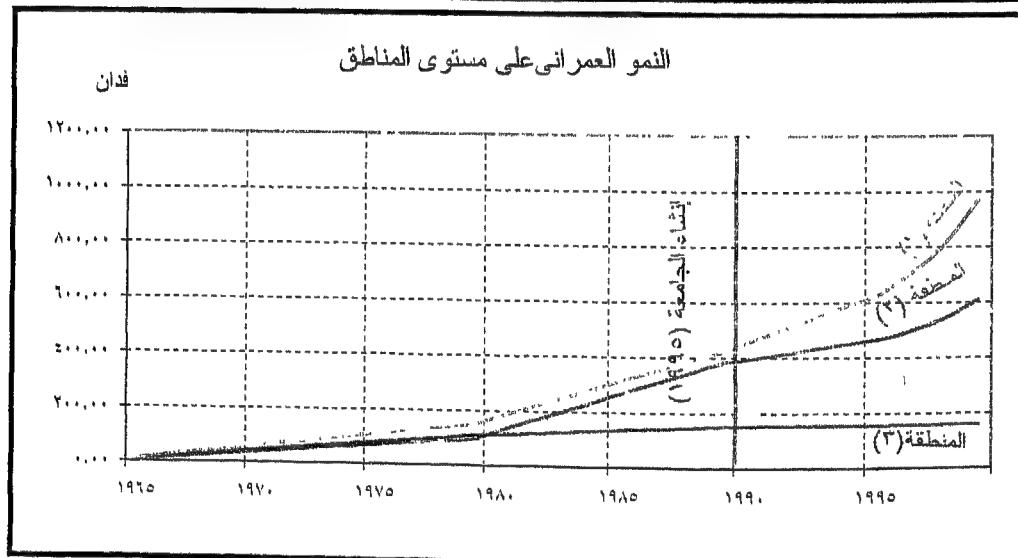
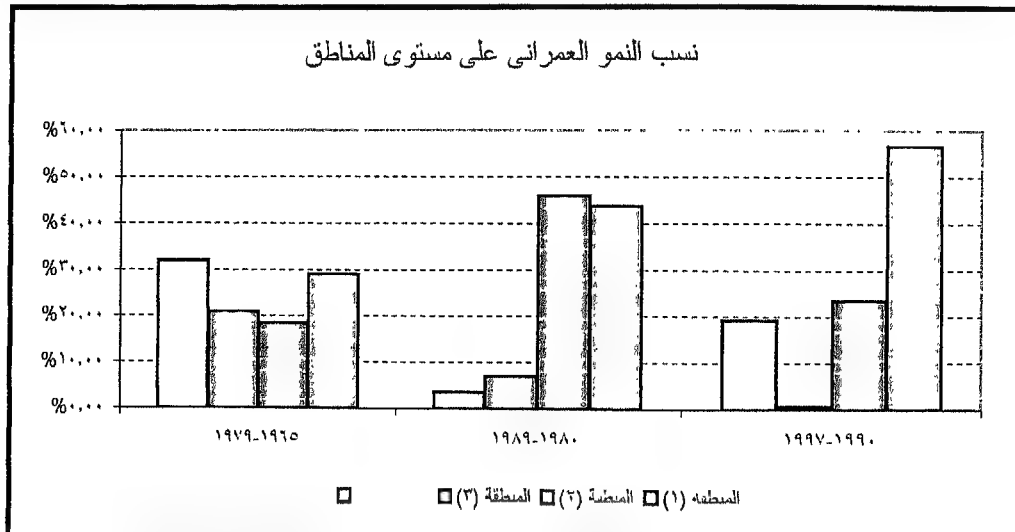
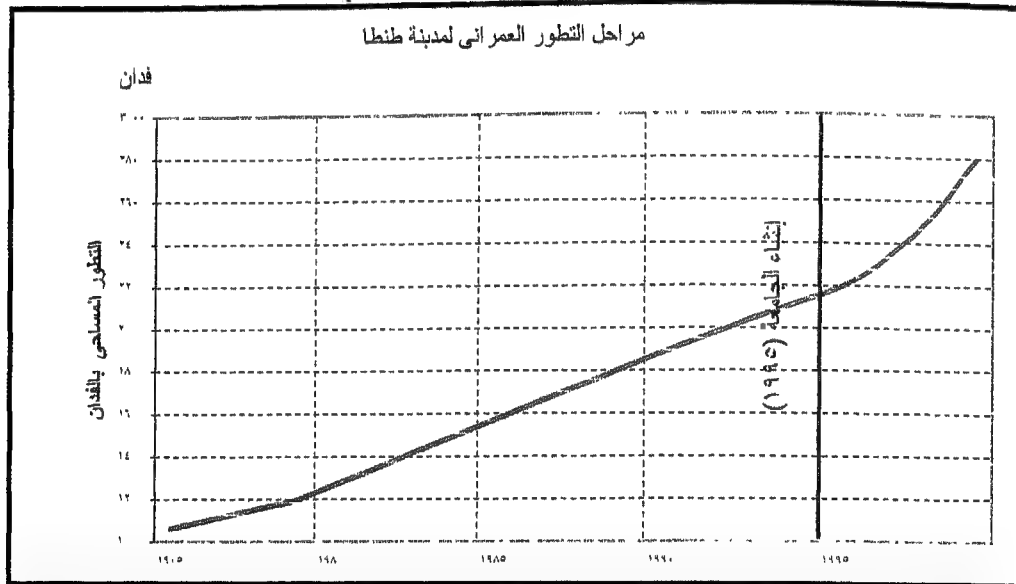
المساحة بالهكتار



- ما قبل ١٩٥٥
- من ١٩٦٥-١٩٦٤
- من ١٩٧٥-١٩٧٩
- من ١٩٨٠-١٩٨٩
- من ١٩٩٠-١٩٩٧

الجامعة

النمو العمراني لمدينة طنطا
(العصر المؤثر : إنشاء جامعة)



الباب الخامس

نتائج الدراسة التطبيقية

المرحلة	١٩٤٥	١٩٤٥-١٩٦٤	١٩٦٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٧
المنطقة	المساحة ف	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو
منطقة ١	٥٥,١	٦٤,٧	٣,٢	١٤,٦٦	٠,٠
منطقة ٢	٣٦,٢	٢٤٣,١	١٢,٠	١٥٦,٧	١٠,٤
منطقة ٣	٢٥,٦	٢١١,٨	١٠,٦	٩٩,٧	٦,٦
منطقة ٤	٥٣,٥	١٤٧,٤	٧,٤	٢٨٥,٥	١٩,٠
الإجمالي	١٧٠,٤	٦٦٥	٣٣,٣	٥٤١,٩	٣٦,١

جدول يوضح مساحات النمو بالفدان ومعدلات النمو العمراني بالفدان / سنة للمناطق المختلفة بمدينة طنطا

- في حالة مدينة طنطا يعتبر تخصيص أرض الجامعة ونقل مبانيها إلى الموقع الجديد لم يتعد الأربع سنوات بعد ما كانت مباني الجامعة منتشرة في عمران المدينة القائم ، ولذلك فإن النمو الحادث يعتبر مؤشرا لاستمرار النمو المستقبلي في هذا الإتجاه .

- من المتوقع في خلال السنوات المقبلة أن يستمر النمو العمراني في التزايد في إتجاه الجامعة حيث قد بدأت المدينة في تخطيط منطقة الزراعات الخالية في المنطقة الواقعة شمال المدينة القائمة وجنوب أرض الجامعة وذلك يؤكد تزايد النمو العمراني في هذا الإتجاه .

- تبرز تجربة مدينة طنطا أهمية التكهّن بالتغيرات العمرانية قبل إتخاذ القرار حيث إستتبع تخصيص أرض الجامعة فقدان نسبة كبيره من الأراضي الزراعية التي حول المدينة حيث تمّ التوسع العمراني للمدينة في إتجاه الجامعة على حوالى ٣٣٨,٠ فدان في العشرة سنوات الأخيرة وهى من الأراضي الزراعية الممتازة .

- لابد أن يدرك صانعو القرار أنه قبل تخصيص أرض الجامعة كان يجب أن يواكب هذا التخصيص تخطيط المنطقة التي حولها تخطيطا منظما بدلا من ترك الإمتدادات العمرانية للنمو العشوائى الذى قد تسبب في إهدار الثروة الزراعية بنسبه مضاعفه عن حالة تخطيط الأراضي لاستيعاب نفس الاستخدامات مع ضمان وجود أنماط عمرانية منظمه وشوارع مخططه بصوره سليمة .

الباب الخامس

نتائج الدراسة التطبيقية

المنطقة	معدل النمو العمراني بالفدان / سنة			
	١	٢	٣	٤
قبل إنشاء الجامعة	٢٧,١	٢٨,٤	٤,٣	٣,٢
بعد إنشاء الجامعة	٤٦,٥	١٩,٣	٠,٦	١٥,٧

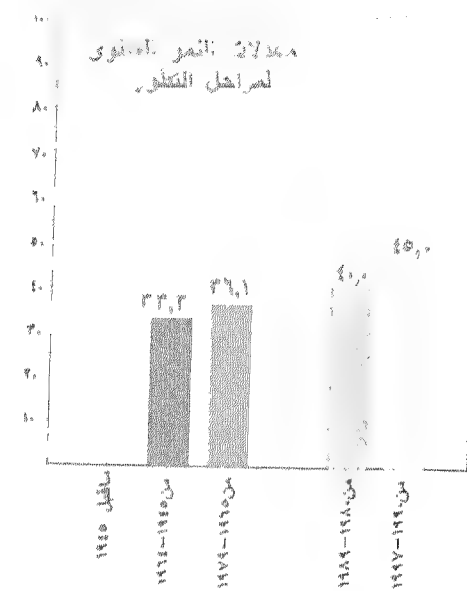
جدول يوضح معدلات النمو العمراني في المناطق المختلفة من المدينة قبل وبعد إنشاء الجامعة

ومن هذا الجدول نجد أن النمو في إتجاه الجامعة في المنطقة رقم ١ بمعدل ٤٦,٥ فدان / سنة بنسبة حوالى ٥٦,٦% من إجمالي النمو في المدينة ككل ، وإذا أدخلنا في الحساب تأثير العوامل التابعة والتي تتمثل في إنشاء كوبرى على الطريق الموصل للجامعة فسوف يضاف النمو في الجزء الشمالى من المنطقة رقم ٢ ضمن تأثير الجامعة حيث يكون معدل النمو العمراني في إتجاه الجامعة ٥٩,١ فدان/سنة بنسبة حوالى ٧٢% من إجمالي النمو العمراني لمدينة طنطا .

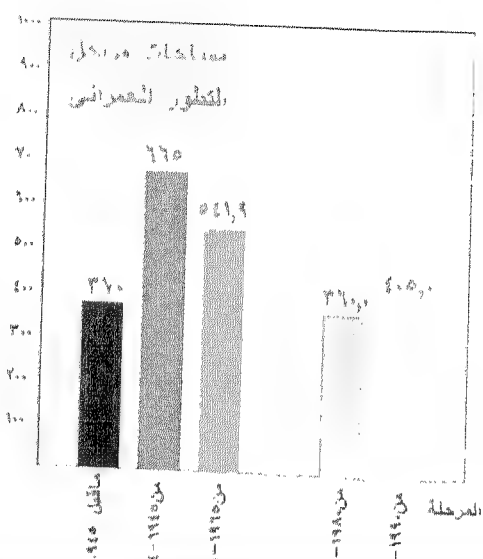
وقد أعد الباحث للمقارنة خريطة افتراضية لمدينة طنطا في حالة عدم إنشاء الجامعة وتم تحليل النمو العمراني في المناطق المختلفة للمدينة إذا استمر النمو العمراني في نفس إتجاهات النمو التي كانت سائدة قبل وجود الجامعة وبنفس المعدلات وتمت المقارنة بين معدلات النمو العمراني في كل منطقة في الوضع الفعلى للمدينة وفي الوضع المفترض إن لم تنشأ الجامعة فى منطقة (١) .

ويظهر في الخريطة المقارنة ما أحدثه إنشاء الجامعة من تغيير في شكل المدينة الجغرافى بعد جذب العمران في إتجاهها بنسبة ٧٢ % .

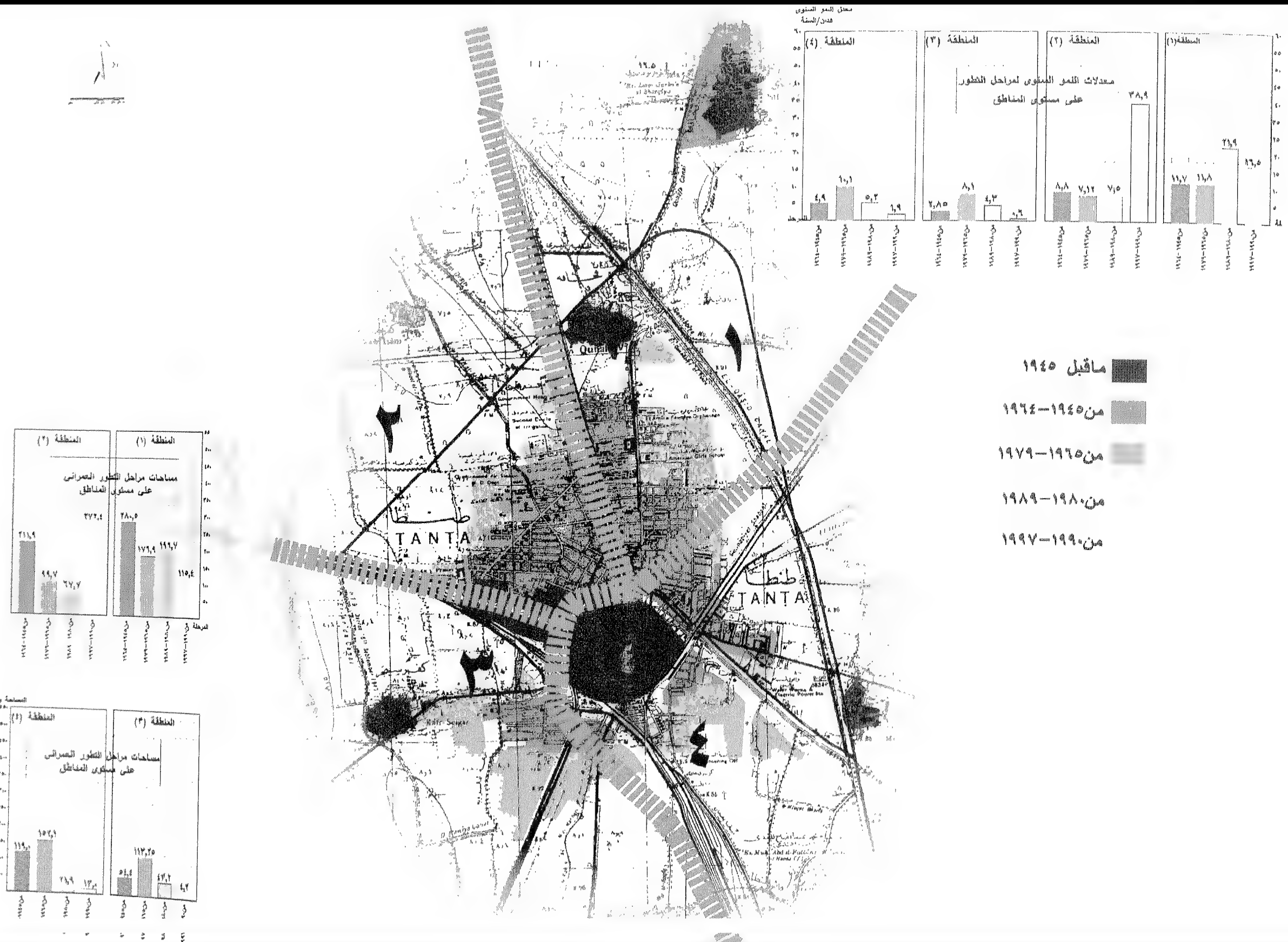
معدل نمو النمو
فقدان المساحة

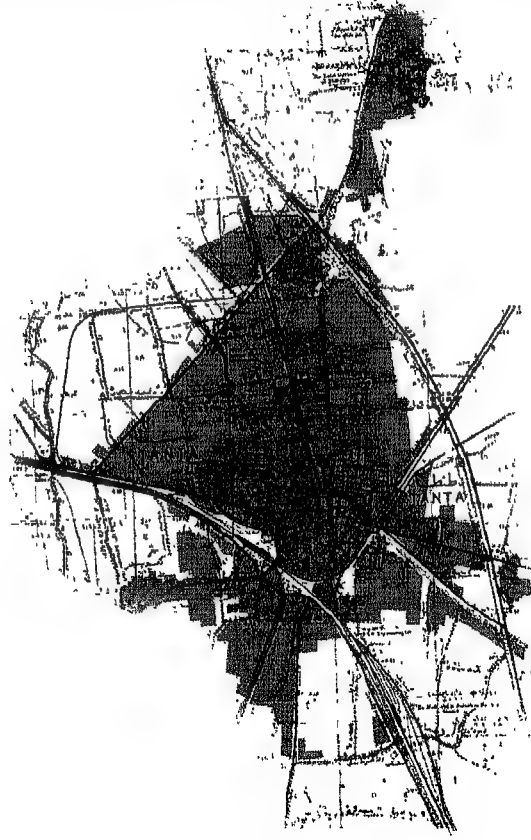


المساحة بالفدان



- سابق ١٩٤٥
- من ١٩٦٤-١٩٤٥
- من ١٩٧٩-١٩٦٥
- من ١٩٨٩-١٩٨٠
- من ١٩٩٧-١٩٩٠





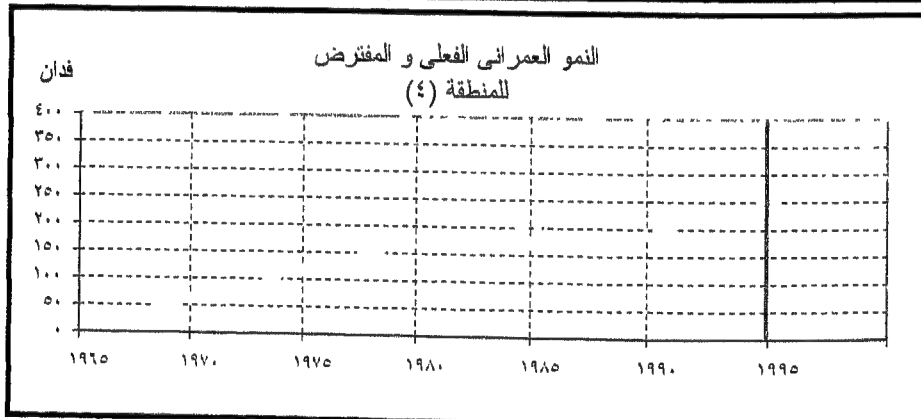
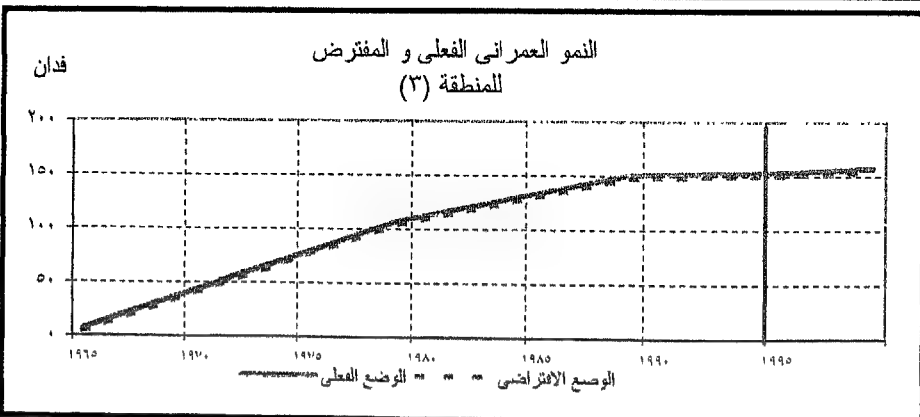
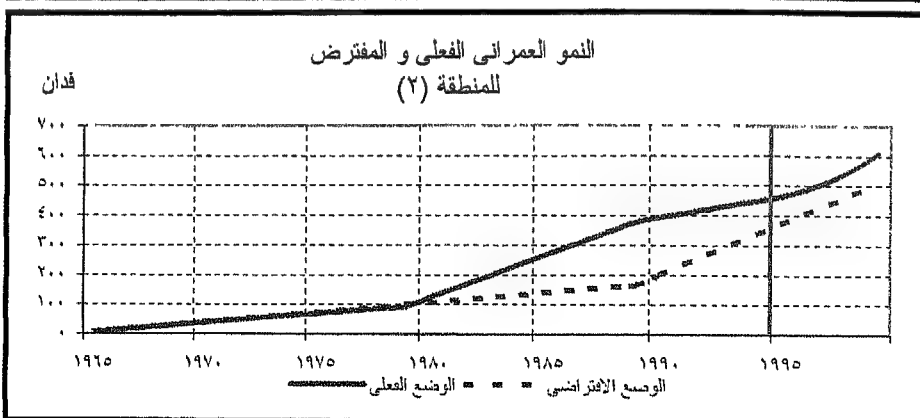
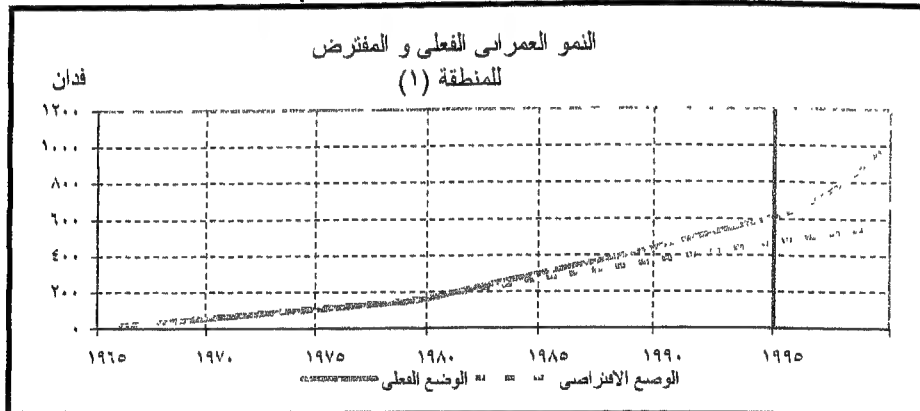
الخريطة المفترضة في حالة عدم إنشاء الجامعة



الخريطة الحالية لعمران

مقارنة بين الخريطة الحالية لعمران مدينة طنطا وبين الخريطة الافتراضية في حالة عدم إنشاء الجامعة
المصدر: من عمل الباحث

مقارنة بين النمو العمراني الفعلي و المفترض لمدينة طنطا
(العنصر المؤثر : إنشاء جامعة)



٢- مدينة أسيوط :

- تم إنشاء الجامعة في مدينة أسيوط في مرحلة سابقة لإنشائها في مدينة طنطا حيث أنشئت في أواخر الستينات ، وقد تم تخصيص الأرض لإنشائها في شمال غرب المدينة .

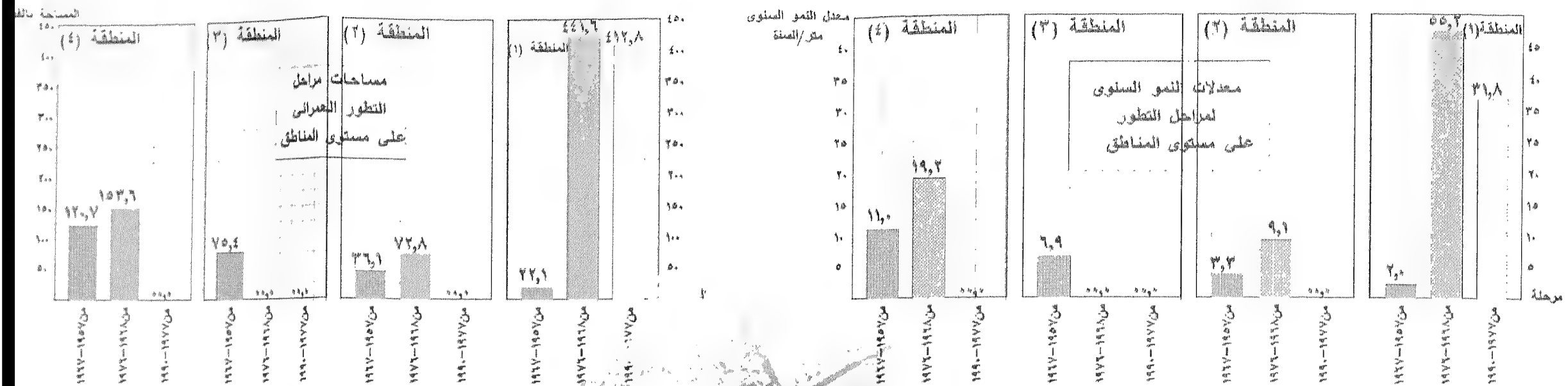
- عند دراسة التطور العمراني لمدينة أسيوط تم تقسيم المدينة إلى ٤ مناطق أيضا مع مراعاة التجانس في المساحة وإمكانات النمو العمراني .

- نجد أنه في مرحلة ما قبل إنشاء جامعة أسيوط كان اتجاه النمو السائد في المدينة يتركز في منطقة ما حول المركز وكذلك كان اتجاه النمو المرغوب هو في اتجاه نهر النيل الذي يمثل عامل قوى لجذب العمران .

المرحلة المنطقة	١٩٥٧-١٩٦٧		١٩٦٨-١٩٧٦		١٩٧٧-١٩٩٠	
	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو
المنطقة ١	٢٢,١	٢,٠	٤٤١,٦	٥٥,٢	٤١٢,٨	٣١,٨
المنطقة ٢	٣٦,١	٣,٣	٧٢,٨	٩,١	٠,٠	٠,٠
المنطقة ٣	٧٥,٤	٦,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المنطقة ٤	١٢٠,٧	١١,٠	١٥٣,٦	١٩,٢	٠,٠	٠,٠
الإجمالي	٤٠٠,٧	٢٣,٢	٨٦٦	٨٣,٥	٤٣١,٥	٣٣,٢

جدول يوضح مساحات النمو بالفدان ومعدلات النمو العمراني بالفدان / سنة للمناطق المختلفة بمدينة أسيوط

- بدراسة معدلات النمو العمراني لكل منطقه وجد أنه في الفترة التي أنشئت فيها الجامعة من ١٩٦٨ وحتى ١٩٧٦ حدثت طفرة عمرانية كبيرة في اتجاه الجامعة حيث نمت المدينة في اتجاهها بنسبة حوالى ٨٣% وذلك في كل من المنطقة ٤,١ حيث تقع مباني الجامعة وقد تخطى العمران ترعة الإبراهيمية إلى الجهة الأخرى شمالا حيث امتدت مباني وخدمات الجامعة في هذا الاتجاه .



١٩٧٥

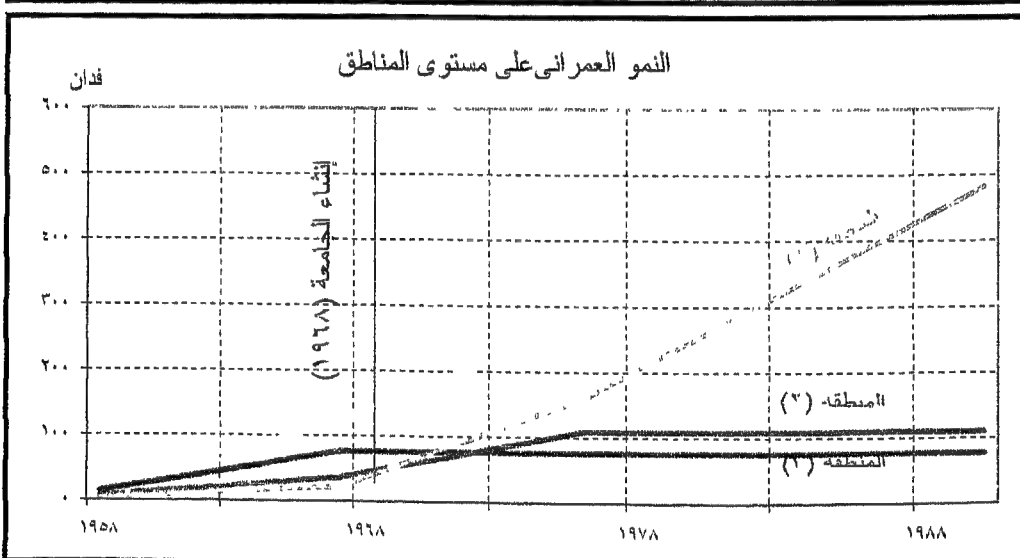
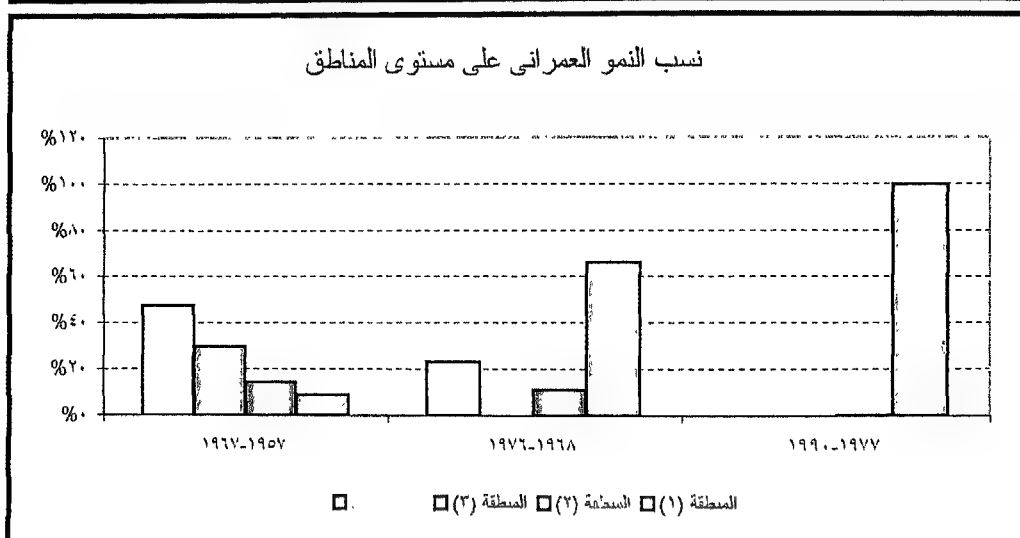
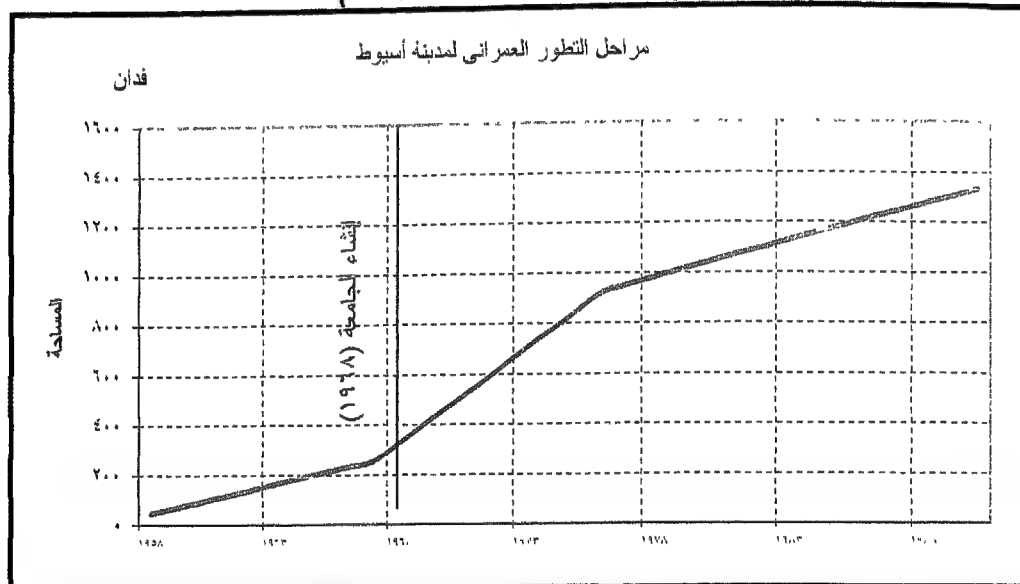
من ١٩٥٧-١٩٦٧

من ١٩٦٨-١٩٧٦

من ١٩٧٧-١٩٩٠

الجامعة

النمو العمراني لمدينة أسيوط
(العنصر المؤثر : إنشاء الجامعة)



- فى المرحله التى تلت ذلك من ١٩٧٧ وحتى ١٩٩٠ نجد أن النمو العمرانى فى مدينة أسيوط قد اقتصر على منطقة الجامعة بنسبة تقترب من ١٠٠% من النمو العمرانى بدون أى تطور عمرانى فى الإتجاهات الأخرى .

- من الملاحظ أن المنطقة المحيطة بالجامعة قد تحولت إلى نمط عمرانى مخطط أو شبه مخطط ، فمنها مناطق قد تم تخطيطها بمعرفة مجلس المدينة بقرارات إدارية ، أما باقى الإمتدادات العمرانية فقد نمت بدون تخطيط مسبق أو قرارات إدارية ، إلا أنها بالرغم من كونها عشوائية ولكنها فى مظهرها العام مخططة مما يعكس المستوى الإجتماعى والإقتصادى للساكين بها .

- حدث تطور لمنطقة الجامعة فى المرحلة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٠ حيث أنشئت جامعة الأزهر غرب منطقة الوليدية وشمالها وتم امتداد جامعة أسيوط غربا وإنشاء حى السادات والمنطقة الصناعية ، كما بدأ إنشاء مشروعى الإسكان الخاص بالبنك الدولى وإسكان المعلمين .

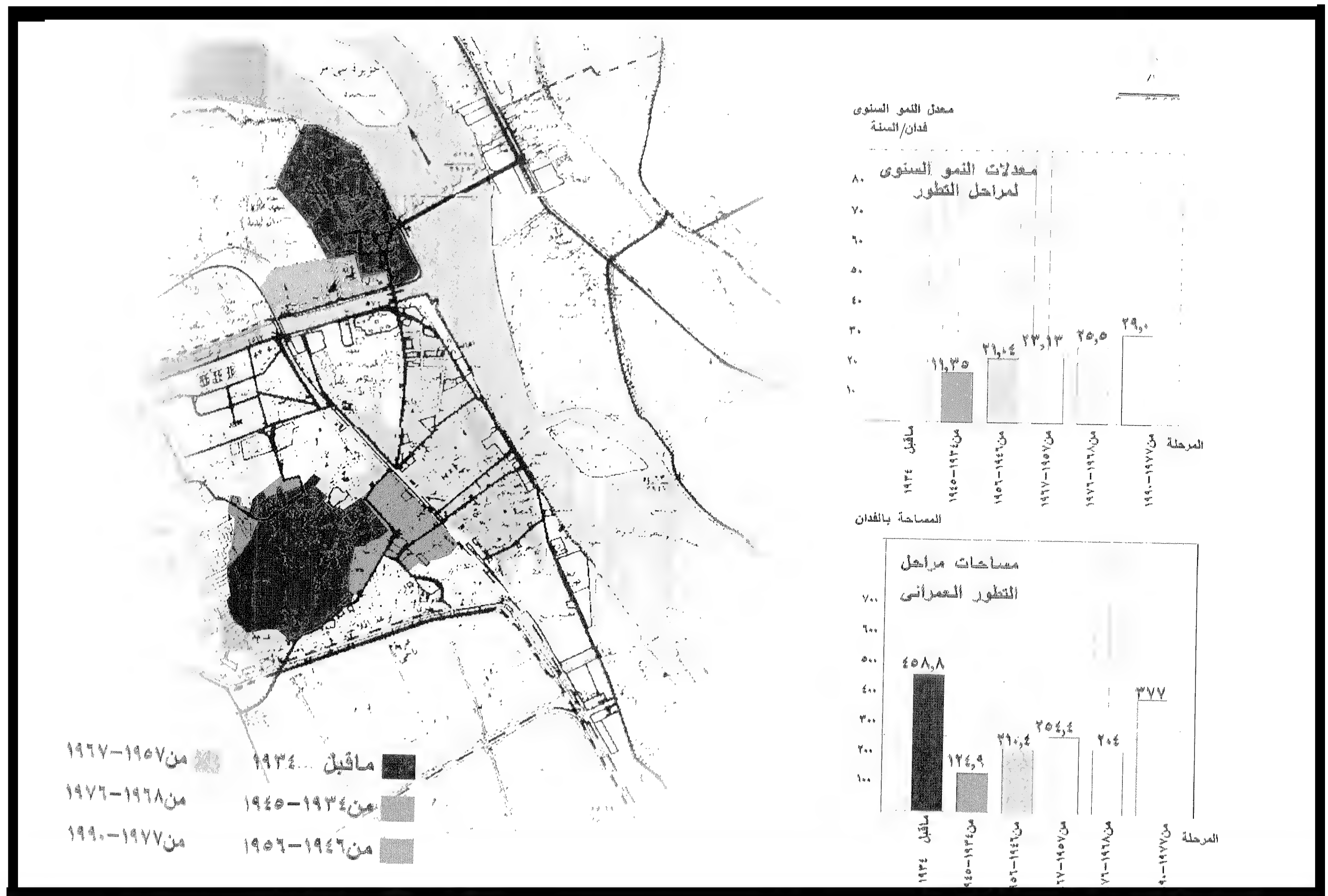
- تضاعف عمران المدينة بعد إنشاء الجامعة حيث كانت مساحة المدينة حتى عام ١٩٨٦ حوالى ١٠٤٨,٥ فدان ونمت المدينة ليصبح العمران حوالى ٢٣٤٦,٠ فدان عام ١٩٩٠ بزيادة قدرها حوالى ١٢٩٧,٥ فدان منها حوالى ٨٦٦,٠ فدان فى مرحلة إنشاء الجامعة .

معدل النمو العمرانى بالفدان/سنة				
٤	٣	٢	١	المنطقة
١١,٠	٦,٩	٣,٣	٢,٠	قبل إنشاء الجامعة
١٩,٢	٠,٠	٩,١	٥٥,٢	بعد إنشاء الجامعة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣١,٨	مرحلة التطور التالية

جدول يوضح معدلات النمو العمرانى فى المناطق المختلفة لمدينة أسيوط قبل وبعد إنشاء الجامعة

ويظهر تأثير الجامعة كذلك في مرحلة النمو العمراني التي تليها نظرا لأن جامعة أسيوط أنشئت منذ فترة زمنية تسمح بذلك ، وقد شمل تأثير الجامعة في أسيوط منطقتين هما المنطقة ١ بأكملها وجزء من المنطقة رقم ٤ حيث تقع بقية مباني الجامعة وقد نما العمران في إتجاه المنطقة ١ بنسبة ٦٦,١ % ، وبإضافة الجزء من المنطقة ٤ نجد أن معدل النمو سيكون بإجمالي ٧٠ فدان/سنة بنسبة أكثر من ٨٣ % من النمو العمراني للمدينة ككل في إتجاه منطقة الجامعة .

ويظهر في الخريطة الافتراضية للمدينة في حالة عدم إنشاء الجامعة استمرار النمو العمراني في الإتجاه السائد قبلها في المنطقة رقم (٣) بمحاذاة نهر النيل وكذلك في المنطقة رقم (٢) مع تناقص كبير في النمو في إتجاه الجامعة في المنطقة (١) وقد تم تحليل النمو المفترض للمناطق المختلفة في المدينة مع مقارنة معدلات النمو العمراني في الوضع الحالي والوضع المفترض مع توضيح الفرق في الشكل الجغرافي للمدينة في كلتا الحالتين .



خريطة افتراضية لمدينة أسيوط في حالة عدم إنشاء الجامعة
المصدر: من عمل الباحث



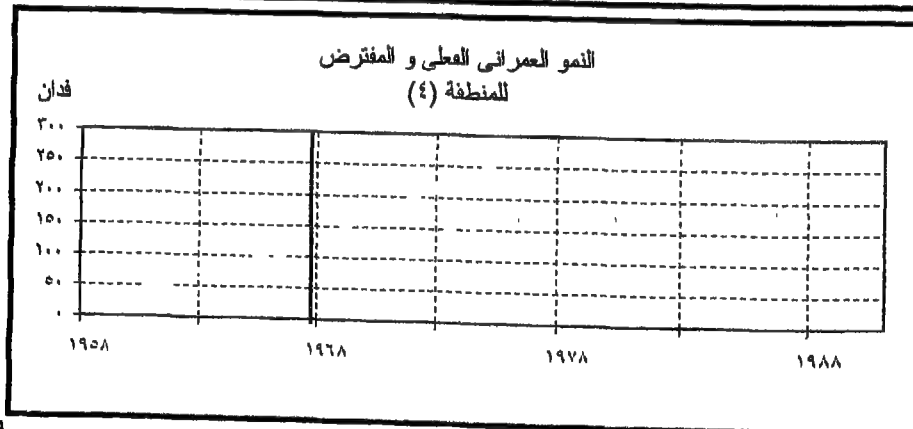
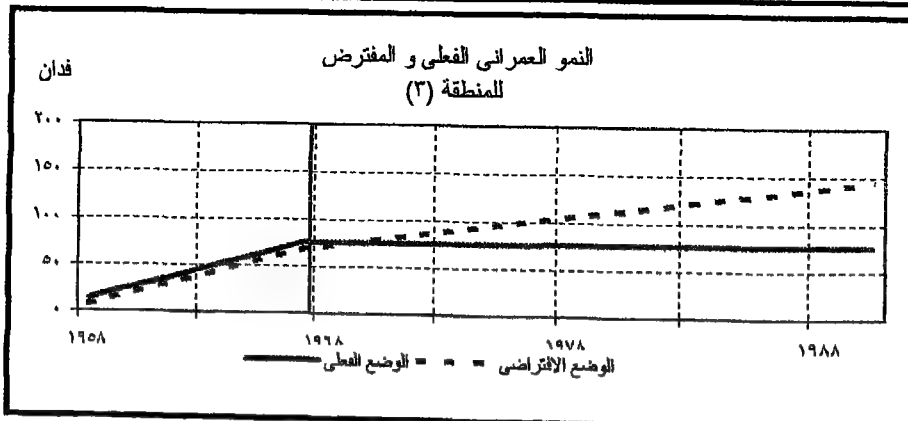
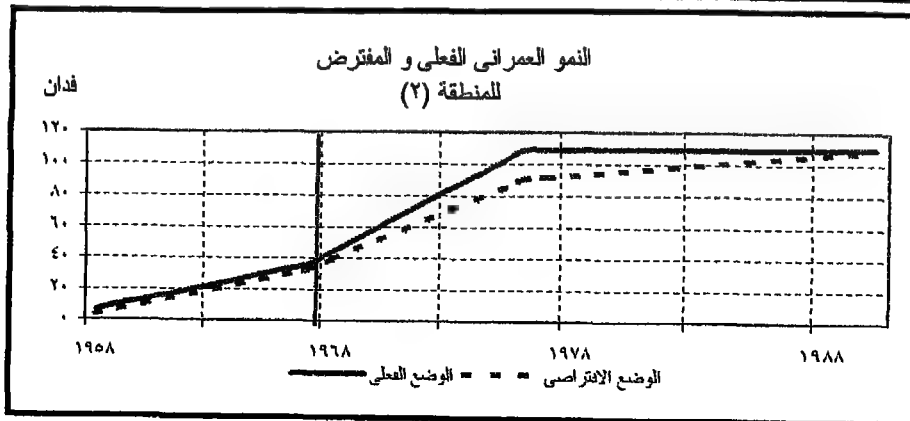
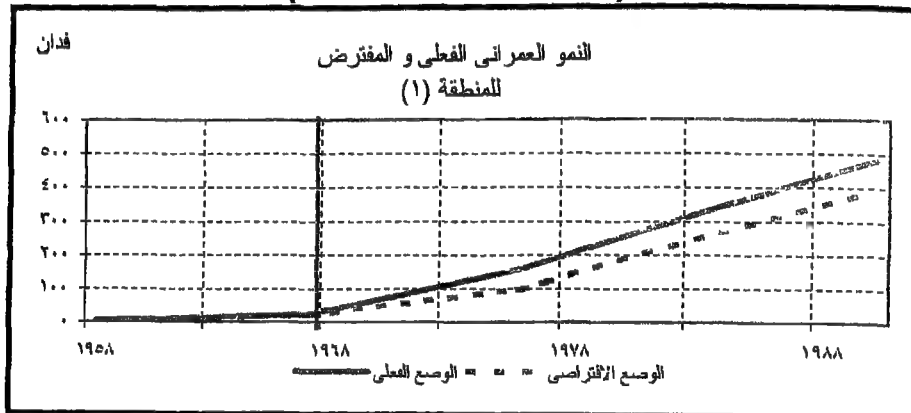
الخريطة المفترضة في حالة عدم إنشاء الجامعة



الخريطة الحالية لعمان

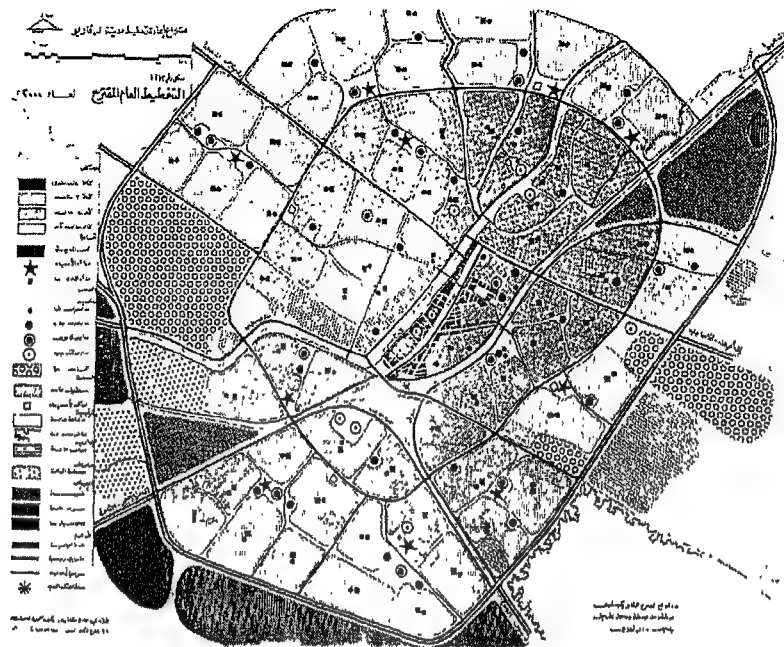
مقارنة بين الخريطة الحالية لعمان مدينة أسبوط وبين الخريطة الافتراضية في حالة عدم إنشاء الجامعة
المصدر: من عمل الباحث

مقارنة بين النمو العمراني الفعلي و المفترض لمدينة أسيوط
(العنصر المؤثر : انشاء الجامعة)

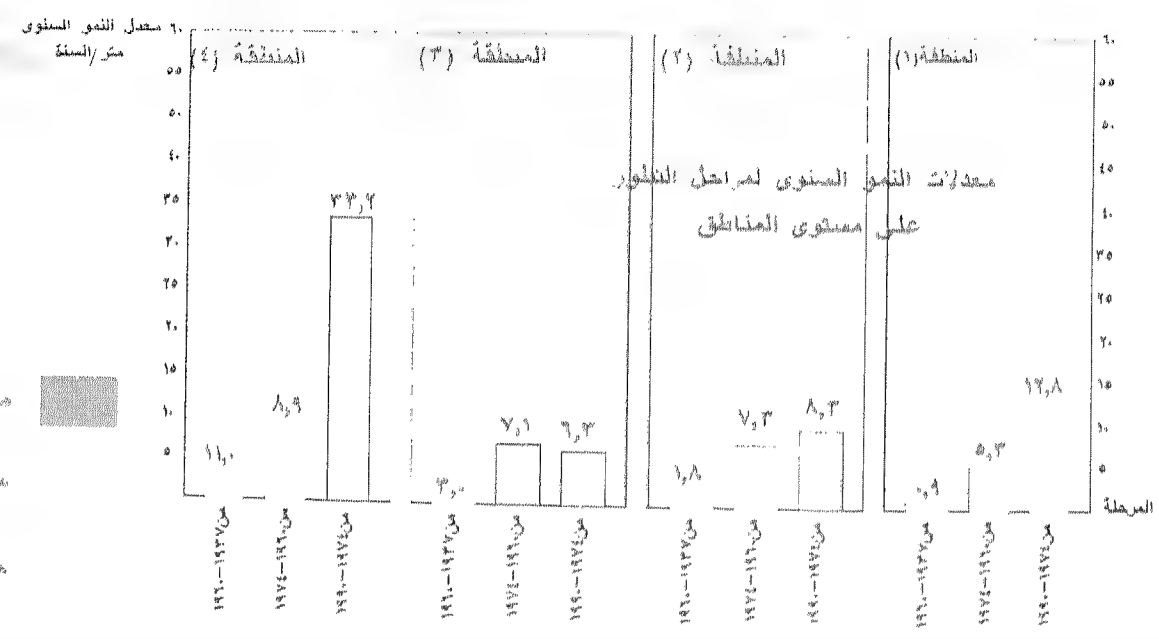
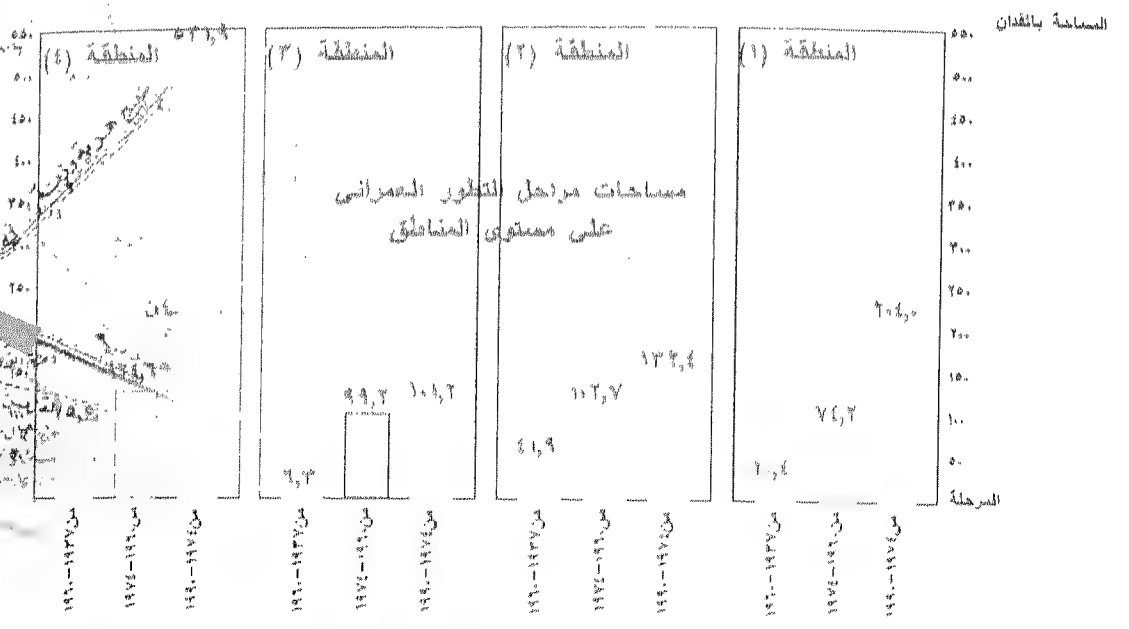
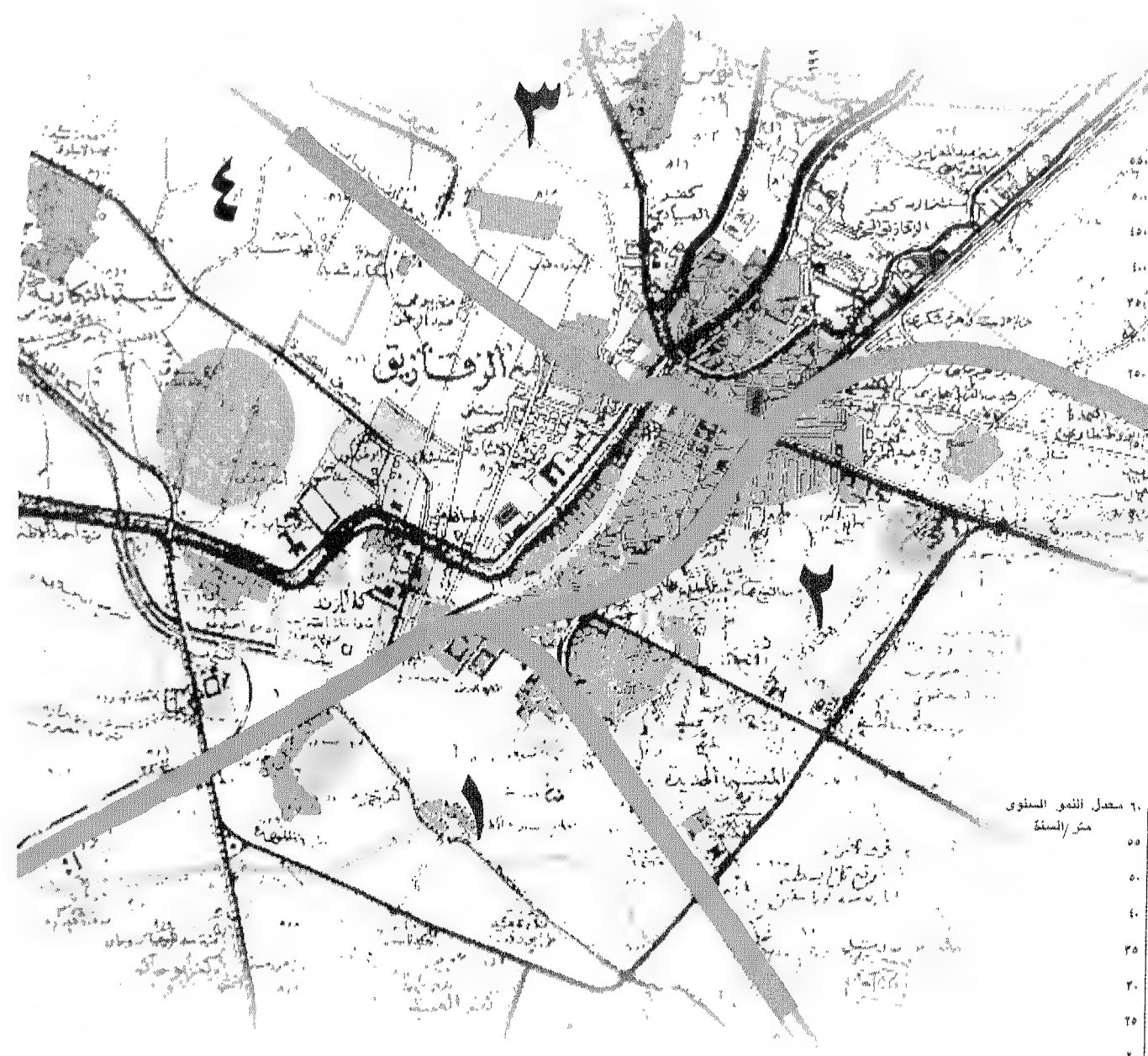


٣- مدينة الرقازيق :

- تمثل مدينة الرقازيق مثالا جيدا على تأثير إنشاء الجامعة فى توجيه النمو العمرانى حيث قد تم إنشاء الجامعة بها منذ عام ١٩٧٣ وقد أثر وجود الجامعة فى النمو العمرانى وتوجهاته تأثيرا كبيرا فى المرحلة التى تلت إنشائها .
- تم إعداد مخطط عمرانى لمدينة الرقازيق قبل إنشاء الجامعة وقد توقع واضعى المخطط أن تتخذ المدينة فى نموها شكلا دائريا مع طرح توقعات للنمو السكانى والإقتصادى للمدينة .
- فى واقع الأمر فإن المدينة قد اتخذت شكلا مختلفا عن المتوقع فى المخطط حيث نمت المدينة فى إتجاه الجامعة بنسبة حوالى ٥٥% مما أعطاهها شكلا مميزا مستطيلا فى الإتجاه الشمالى الغربى ولم يتم النمو العمرانى فى باقى الإتجاهات بالنسب المتوقعة .

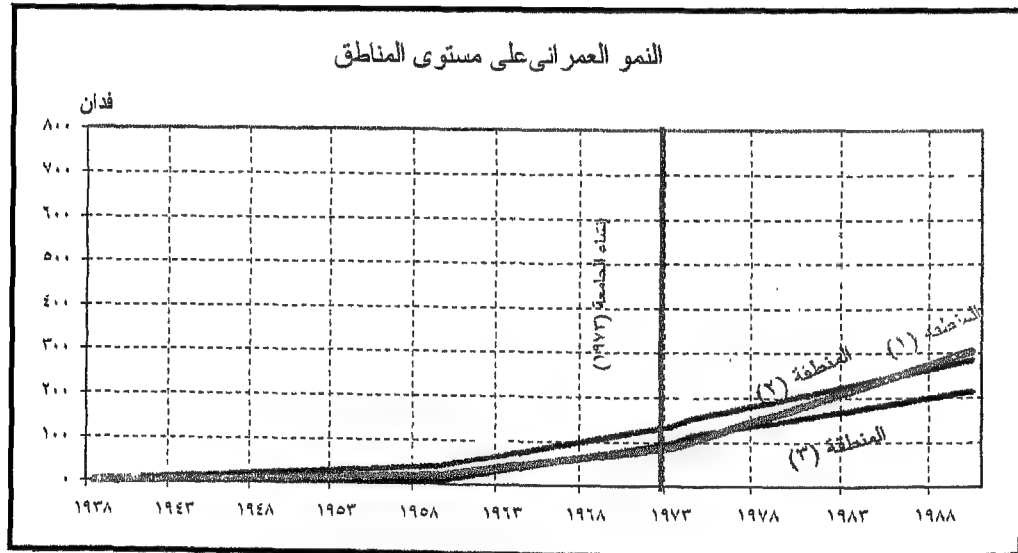
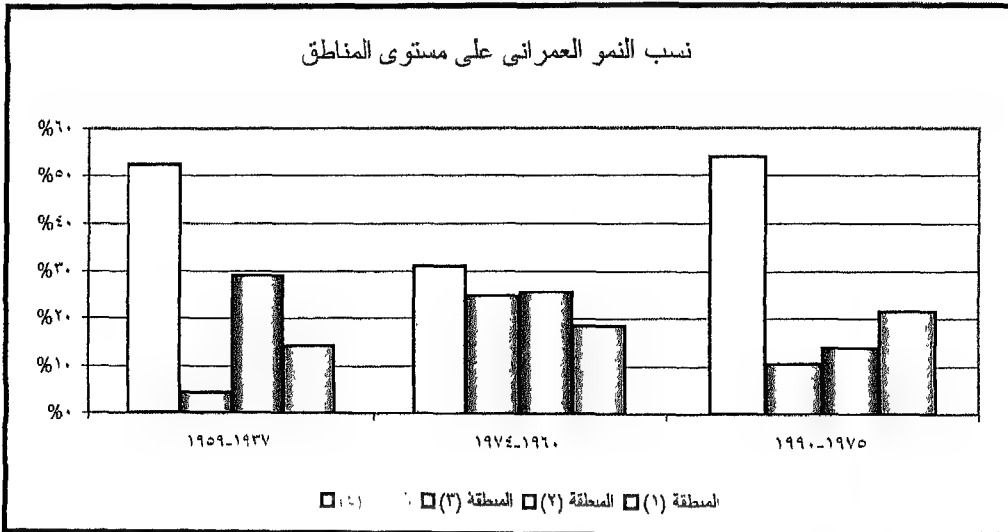
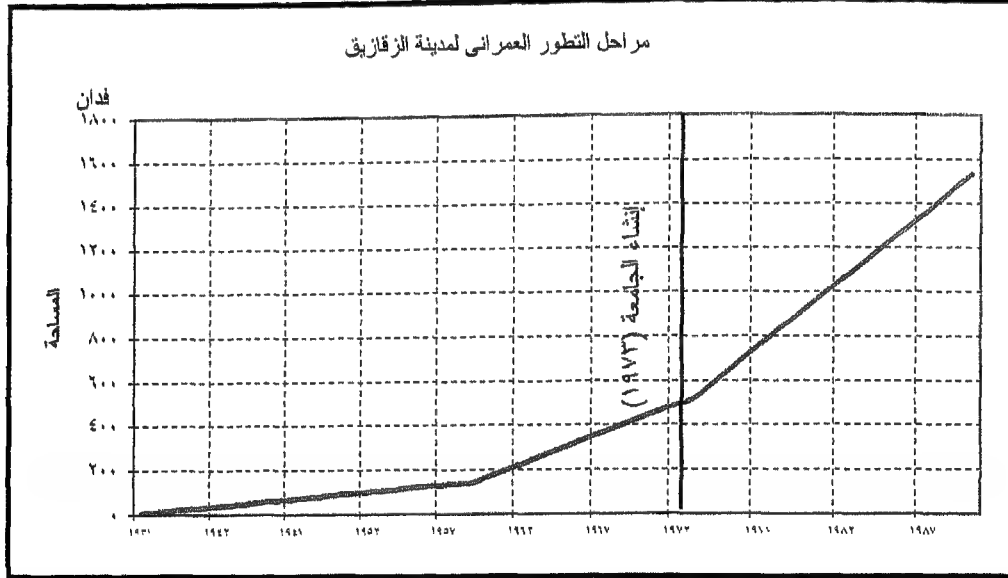


المصدر : مشروع إعادة تخطيط مدينة الرقازيق - ١٩٧٤



تحليل مساحات ومعدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة في مدينة الزقازيق
المصدر: من عمل الباحث

النمو العمراني لمدينة الزقازيق
(العنصر المؤثر : إنشاء جامعة)



- عند دراسة المناطق المختلفة لمدينة الزقازيق وجد أن النمو العمراني لم يتوقف أو يضمحل في باقى الإتجاهات كما حدث في مدن أخرى ولكن أستمّر النمو العمراني في إتجاهات متشعبة في المدينة إلا أن توجه أكثر من نصف مساحة النمو العمراني للمدينة كان في إتجاه جامعة الزقازيق .

المرحلة المنطقة	١٩٦٠-١٩٣٧		١٩٧٤-١٩٦١		١٩٧٥-١٩٩٠	
	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو
المنطقة ١	٢٠,٤	٠,٩	٧٤,٢	٥,٣	٢٠٤,٠	١٢,٨
المنطقة ٢	٤١,٤	١,٨	١٠٢,٧	٧,٣	١٣٢,٤	٨,٣
المنطقة ٣	٦,٣	٣,٠	٩٩,٢	٧,١	١٠١,٢	٦,٣
المنطقة ٤	٧٥,٥	١١,٠	١٢٤,٦	٨,٩	٥٣١,٩	٣٣,٢
الإجمالي	١٤٤,٠	٦,٣	٤٠٠,٠	٢٨,٦	٩٦٩,٥	٦٠,٦

جدول يوضح مساحات النمو بالفدان ومعدلات النمو العمراني بالفدان / سنة للمناطق المختلفة بمدينة الزقازيق

- شهدت المدينة في الستينات انفجارا عمرانيا وسكانيا نظرا لحركة التهجير التى حدثت في هذه الفترة بعد حرب ١٩٦٧ وتهجير عدد ٥٦ ألف نسمة من سكان القناة إلى المدينة .

- بعد إنشاء الجامعة تم إنشاء عدد كبير من المباني العامة ومباني الخدمات والمباني الإدارية في منطقة الجامعة .

- قبل إنشاء الجامعة كان النمو العمراني يتركز في الإتجاه الآخر من المدينة (الجنوبى الشرقى) حيث يقع بحر موسى ومحطة السكة الحديد .

- بعد إنشاء الجامعة انتشر العمران بسرعة في منطقة ما حول الجامعة ، وقد أدى وجود الجامعة والخدمات المحيطة بها والوظائف المتاحة فيها إلى حراك سكنى داخلى فى المدينة وكذلك جذب الهجرة من خارج المدينة ومن القرى المحيطة بها ، ونجد أن هناك نسبة من النمو العمراني قد توجهت إلى منطقة الجنوب الشرقى للمدينة حيث تقع كليتا الطب البيطرى والزراعة .

-لم يتأثر الإستعمال التجارى كثيرا بإنشاء الجامعة حيث أنه عند التخطيط لإنشاء الجامعة تم مراعاة وجود أنشطة الخدمات الطلابية داخل الحرم الجامعى لتفادى المشكلات الناجمة عن عدم وجود هذه الخدمات .

المنطقة	١	٢	٣	٤
المرحلة قبل إنشاء الجامعة	٥.٣	٧,٣	٧,١	٨,٩
المرحلة بعد إنشاء الجامعة	١٢,٨	٨,٣	٦,٣	٣٣,٢

جدول يوضح معدلات النمو العمرانى فى المناطق المختلفة فى مدينة الزقازيق قبل وبعد إنشاء الجامعة.

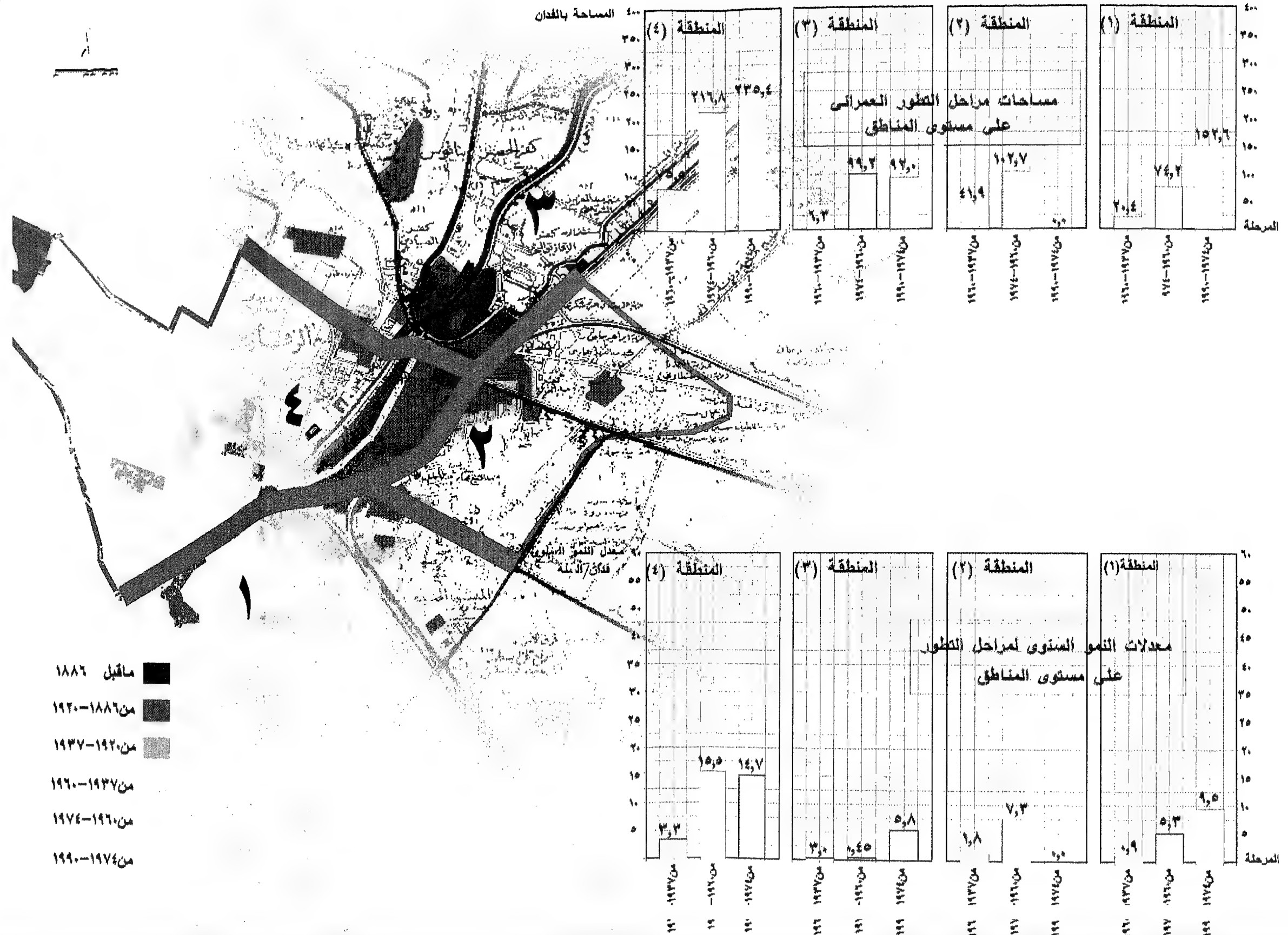
وبلاحظ هنا عدة أشياء مثل :

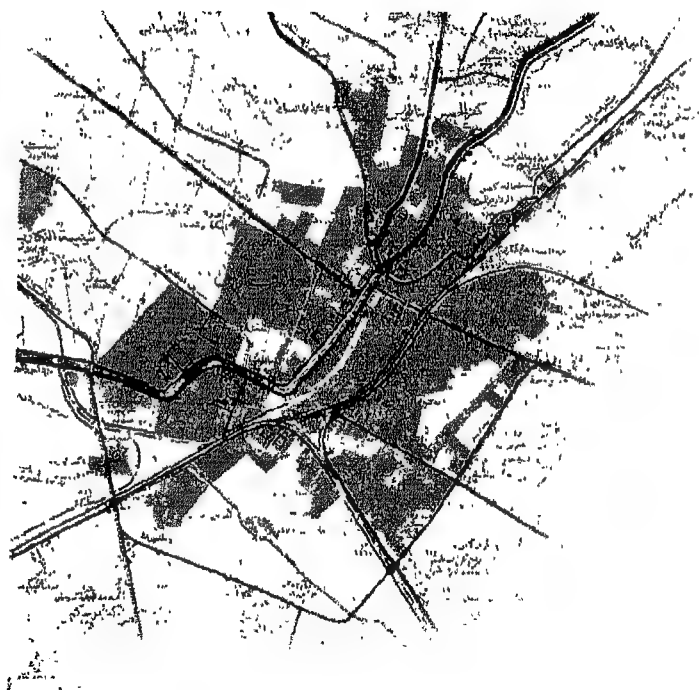
-كانت معدلات النمو العمرانى فى مرحلة ما قبل إنشاء الجامعة متقاربة فى كل من الأربعة مناطق ، أما فى مرحلة ما بعد إنشاء الجامعة فقد وضع زيادة معدل النمو فى المنطقة ٤ التى تقع بها الجامعة .

-نجد أن المنطقة ١ أيضا قد زاد معدل النمو العمرانى بها نسبيا عن المنطقتين الأخريين ويفسر ذلك إنشاء كليتى الطب البيطرى والزراعة فى هذه المنطقة .

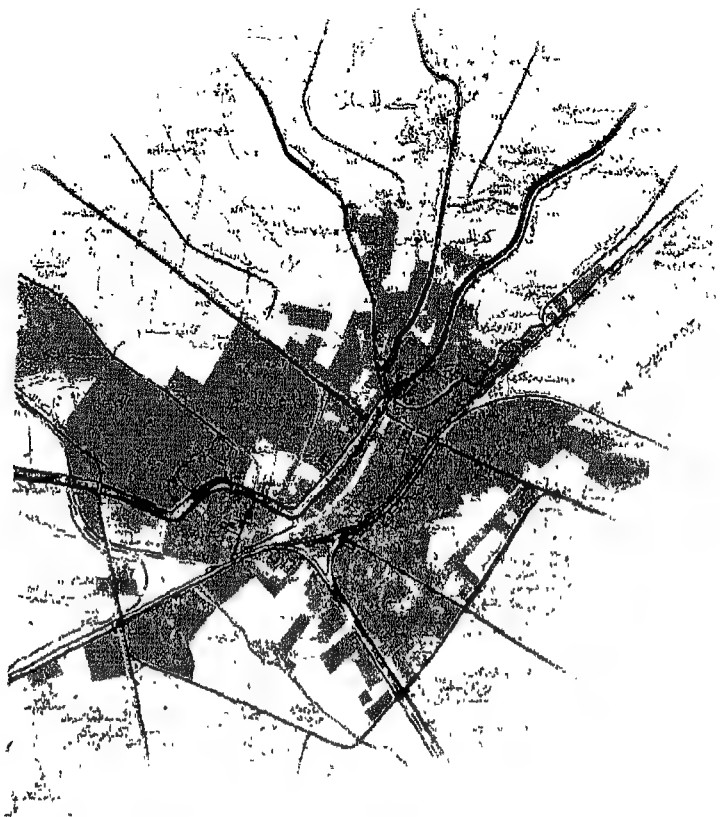
نما العمران فى منطقة الجامعة بمعدل ٣٣,٢ فدان/سنة وذلك بنسبة ٥٤,٨ % من إجمالى النمو العمرانى فى المدينة ككل ، ومع الأخذ فى الاعتبار أن جزء من مباني الجامعة قد أنشئ فى المنطقة رقم ١ فنجد أن إجمالى معدل النمو بسبب الجامعة حوالى ٤٠ فدان /سنة بنسبة حوالى ٦٥ % من إجمالى النمو العمرانى فى المدينة ككل

ويتضح تأثير إنشاء الجامعة عند مقارنة الخريطة الافتراضية للمدينة بالوضع الفعلى والمقارنة بين منحنيات النمو العمرانى فى كل من مناطق المدينة الأربعة .





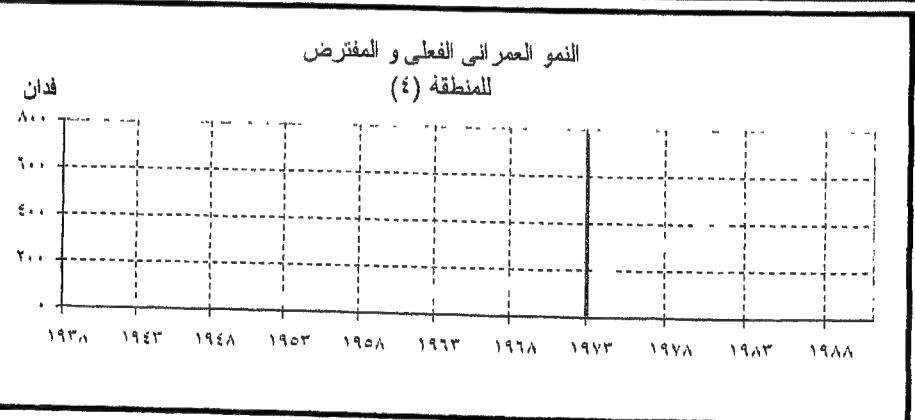
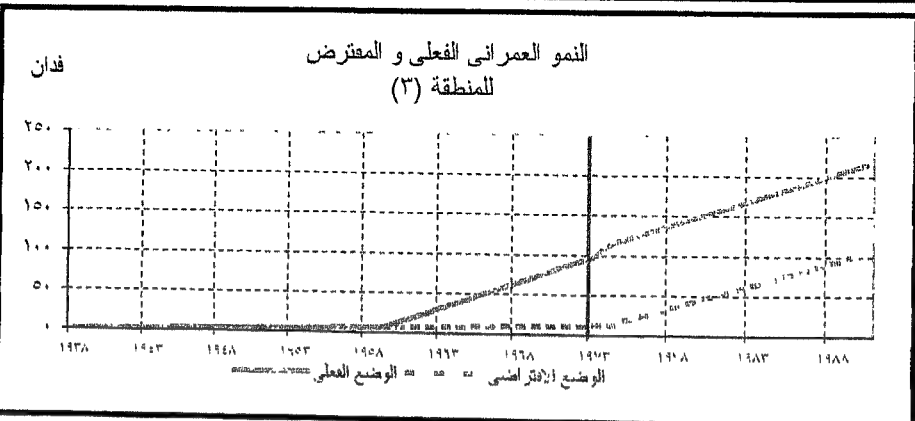
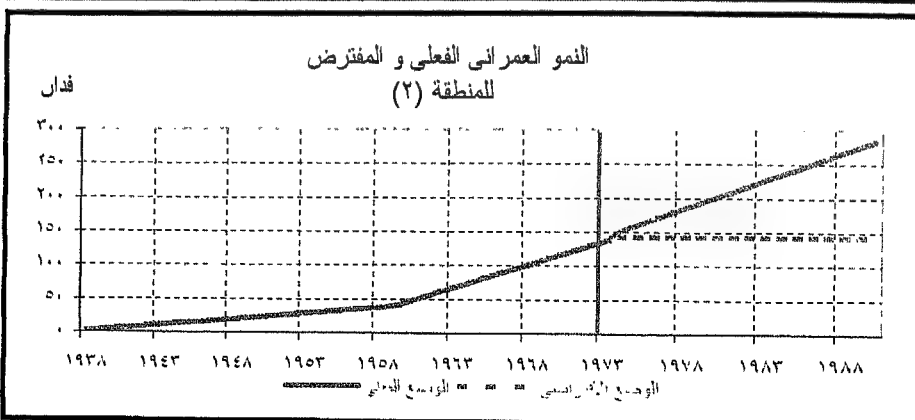
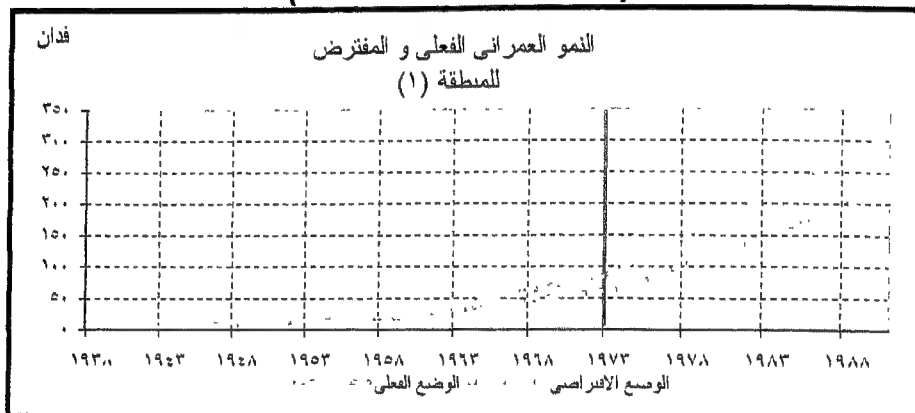
الخريطة المفترضة في حالة عدم إنشاء الجامعة



الخريطة الحالية لعمان

مقارنة بين الخريطة الحالية لعمان مدينة الزقازيق وبين الخريطة الافتراضية في حالة عدم إنشاء الجامعة
المصدر: من عمل الباحث

مقارنة بين النمو العمراني الفعلي و المفترض لمدينة الزقازيق
(العنصر المؤثر : إنشاء الجامعة)



٤- مدينة قنا :

- عند البدء فى دراسة مدينة قنا كان الهدف من الدراسة اختبار تأثير إنشاء كوبرى قنا على النيل الذى يربط بين المدينة والجهة المقابلة من نهر النيل على العمران والنمو العمرانى للمدينة ، حيث كان من المتوقع أن يؤثر الكوبرى فى جذب العمران تجاه نهر النيل مثل حالة مدينة بنى سويف .

- فى المدينة هناك تأثيرين واضحين :

- تأثير الطرق الإقليمية سواء الطريق المؤدى إلى الكوبرى المقام على نهر النيل أو طريق القاهرة - أسوان الزراعى .

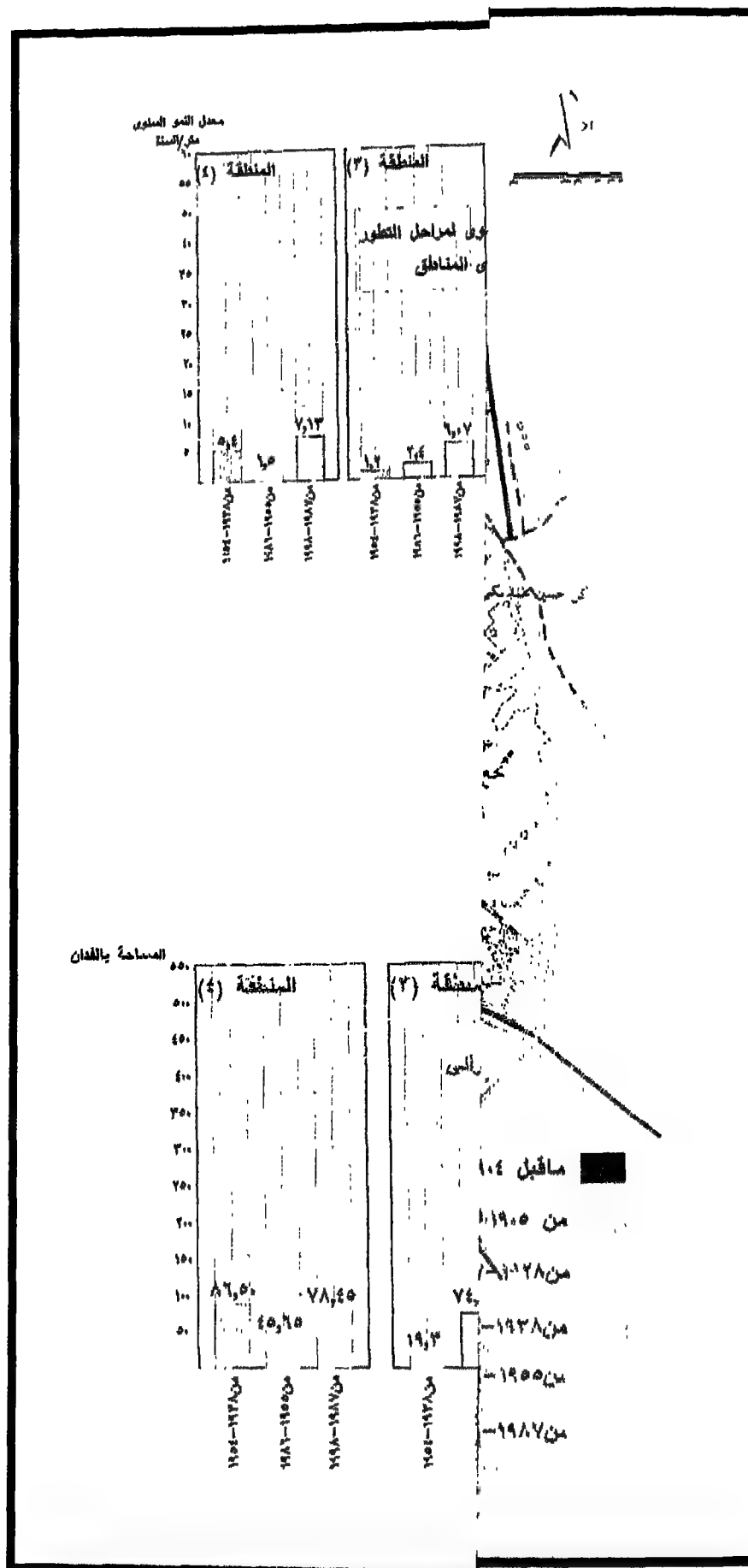
- تأثير تخصيص أرض جامعة جنوب الوادى .

- بدراسة إتجاهات النمو العمرانى على الخريطة وجد أن تأثير وجود الكوبرى والطريق المؤدى إليه فى إتجاه نهر النيل يكاد لا يذكر نظرا لتخصيص الأرض فى شمال شرق المدينة لإنشاء الجامعة فى أواخر الثمانينات مما جذب النمو العمرانى فى إتجاه أرض الجامعة .

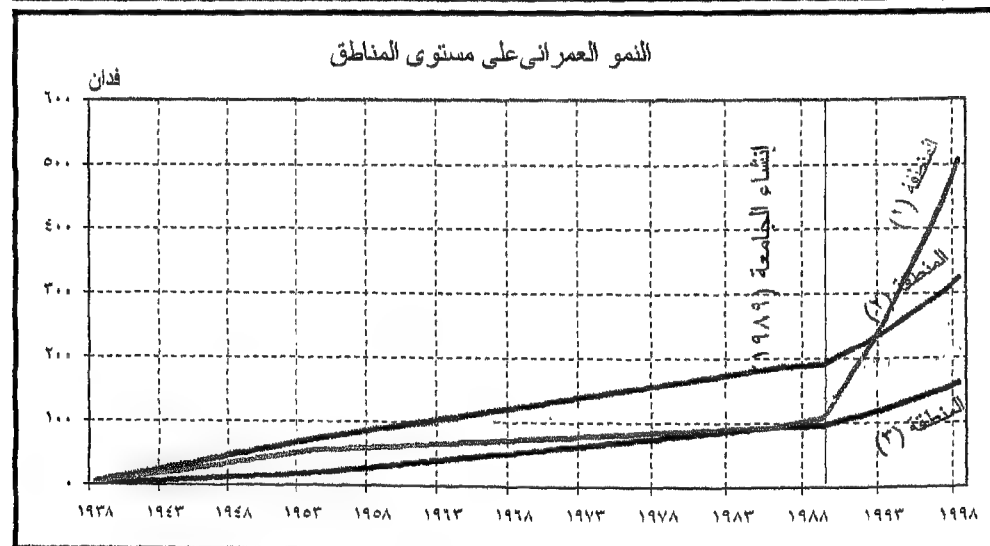
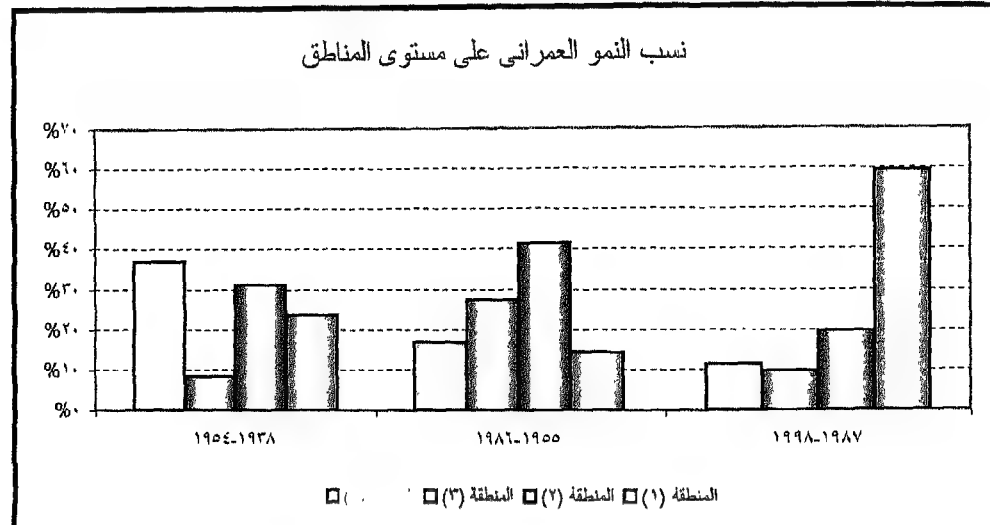
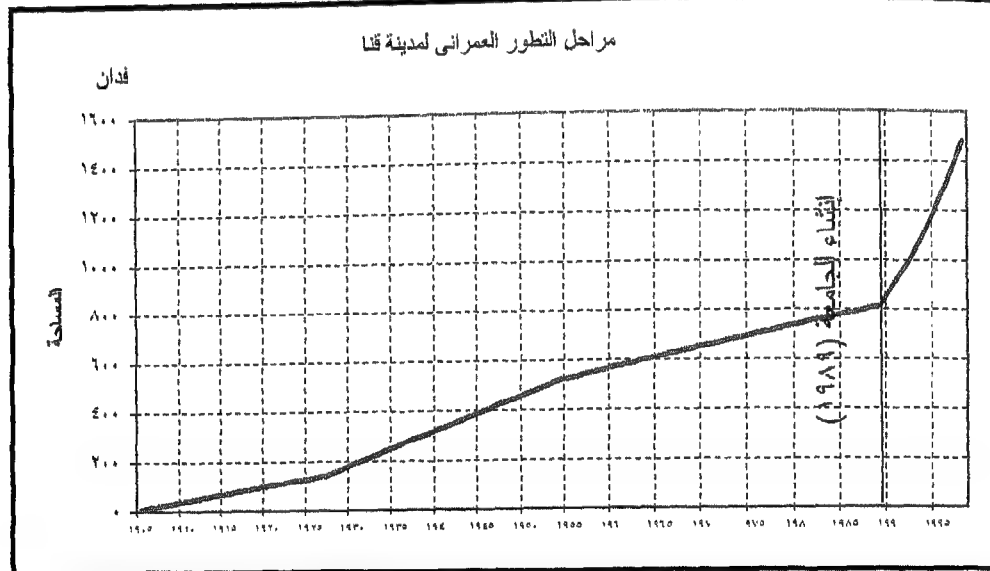
المرحلة المنطقة	١٩٣٨-١٩٥٤		١٩٥٥-١٩٨٦		١٩٨٧-١٩٩٨	
	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو
المنطقة ١	٥٥,٤٣	٣,٤٦	٣٨,٨	١,٢٥	٤١١,٨٧	٣٧,٤٤
المنطقة ٢	٧٣,٢٧	٤,٥٧	١١٢,٦٠	٣,٦٣	١٣٦,٨	١٢,٤٣
المنطقة ٣	١٩,٣	١,٢	٧٤,٨	٢,٤	٦٦,٨٥	٦,٠٧
المنطقة ٤	٨٦,٥	٥,٤	٤٥,٦٥	١,٥	٧٨,٤٥	٧,١٣
الإجمالى	٢٣٤,٥	١٤,٦٥	٢٧١,٨٣	٨,٧٦	٦٩٣,٩٨	٦٣,١

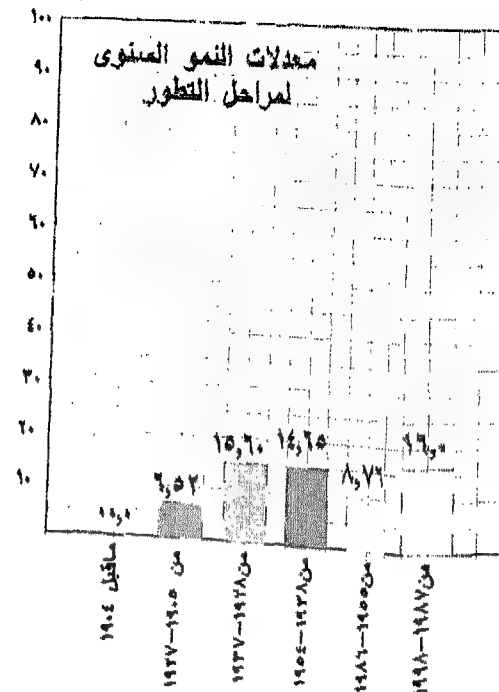
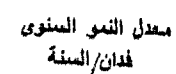
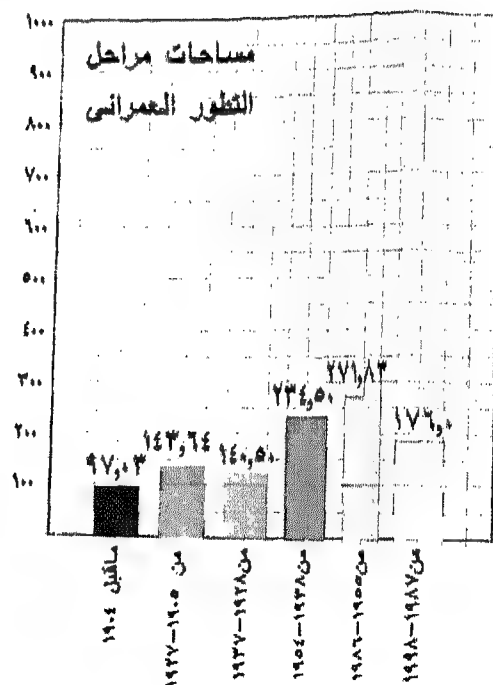
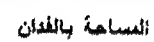
جدول يوضح مساحات النمو بالفدان ومعدلات النمو العمرانى بالفدان / سنة للمناطق المختلفة بمدينة قنا

- سوف تتم دراسة تأثير محاور الحركة على عمران المدينة فى حينه بينما فى هذا الجزء سندرس تأثير الجامعة على التكوين والنمو العمرانى للمدينة .

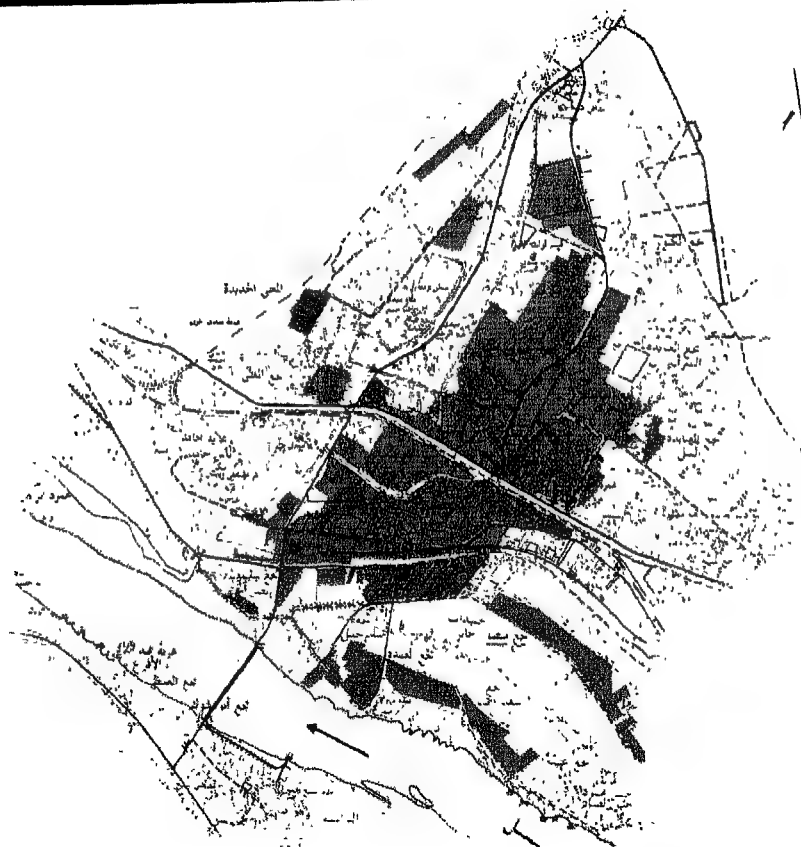


النمو العمراني لمدينة قنا
(العنصر المؤثر : إنشاء جامعة)





خريطة افتراضية لمدينة قنا في حالة عدم إنشاء الجامعة
المصدر: من عمل الباحث



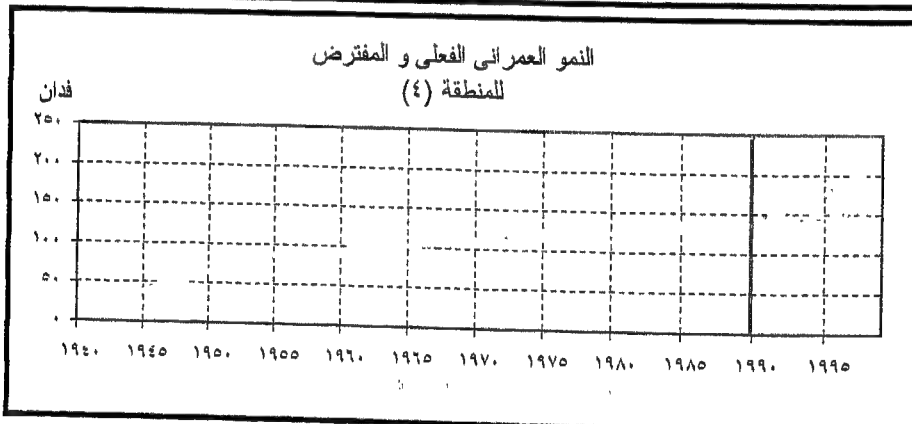
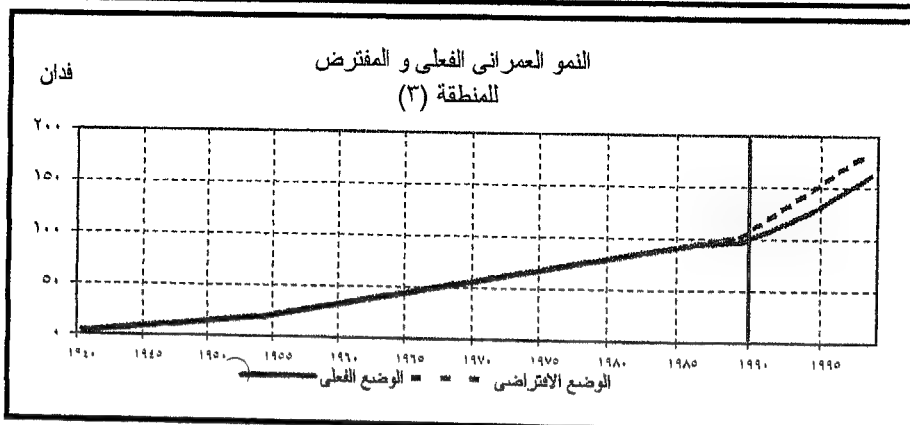
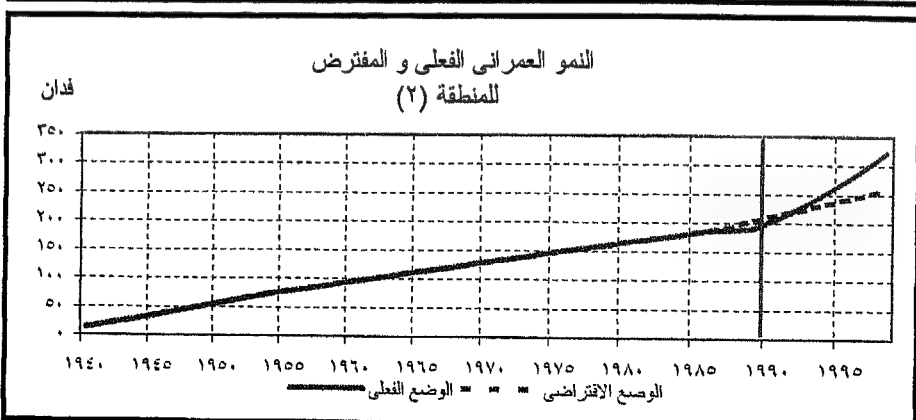
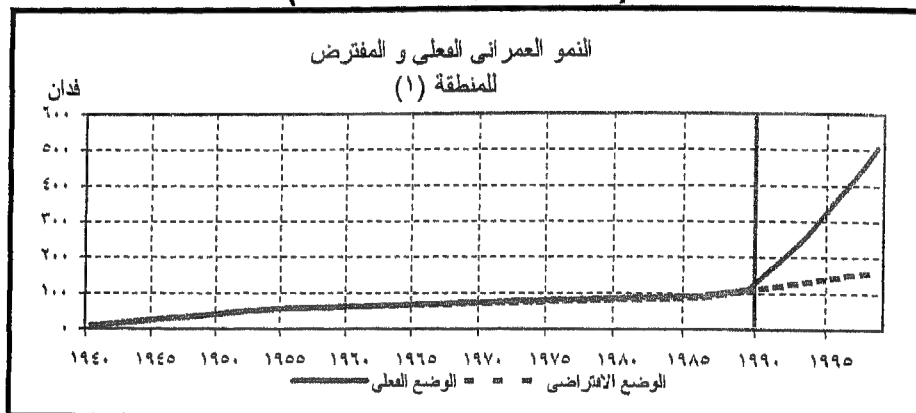
الخريطة المفترضة في حالة عدم إنشاء الجامعة



الخريطة الحالية لحما

مقارنة بين الخريطة الحالية لحما ومدينة قنا وبين الخريطة الافتراضية في حالة عدم إنشاء الجامعة
المصدر: من عمل الباحث

مقارنة بين النمو العمراني الفعلي و المفترض لمدينة قنا
(العنصر المؤثر : إنشاء الجامعة)



تأثير عنصر انشاء جامعة على النمو العمرانى للمدن محل الدراسة

2.7

من تحليل الجدول السابق نجد أن :

١- تأثر العمران بعوامل جذب أخرى في المدينة بخلاف عنصر الجامعة حيث نجد أنه في مدينة مثل مدينة الزقازيق توجد اتجاهات نمو متشعبة كانت سائدة قبل إنشاء الجامعة واستمرت بعد إنشاء الجامعة حيث لم تجذب الجامعة سوى ٦٥% من العمران وباقي النسبة استمرت في اتجاهات النمو السائدة فيما قبل .

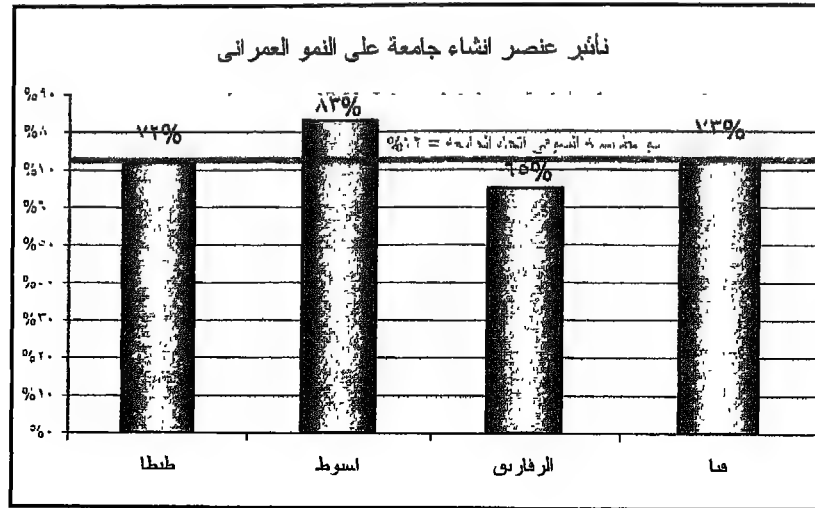
٢- بالنسبة لمدينة طنطا فقد نما العمران فيها بمعدلات كبيرة حيث صاحب إنشاء الجامعة إنشاء العديد من الخدمات المحيطة بها مثل الإستاد الرياضى ومبنى القناة السادسة وكذلك تواكب ذلك مع إنشاء الكوبرى الذى يعبر الطريق الإقليمى القاهرة/الإسكندرية الزراعى مما أدى إلى الطفرة العمرانية التى حدثت فى هذا الإتجاه والتى بلغت ٧٢% من إجمالى النمو العمرانى بالمدينة .

٣- فى أسيوط نجد أن العمران قد توجه كلية إلى منطقة الجامعة رغم توجهه قبل ذلك للنمو فى إتجاه نهر النيل ،وذلك نتيجة لإنشاء عدة مناطق مخططة فى هذه المنطقة مما جذب سكان الطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة إلى الانتقال إلى هذه المنطقة ،وهذا مما يؤكد وجود العامل الأولى (إنشاء الجامعة) ويليه العوامل التابعة أو الثانوية التى تلى هذا العامل وتسهم فى جذب العمران فى اتجاهه وقد كان جذب العمران فى إتجاه الجامعة فى أسيوط بنسبة ٨٣% من إجمالى النمو فى المدينة .

٤- أما بالنسبة لمدينة قنا فقد كان النمو فى إتجاه جامعة جنوب الوادى بنسبة ٧٣% من إجمالى النمو فى المدينة مع ملاحظة أنه فى مدينة قنا هى المدينة الوحيدة التى يأتى النمو فيها فى إتجاه الجامعة على أرض صحراوية وليست زراعية مثل المدن الأخرى .

٥- هنا يمكن أن نستخلص معدل متوسط للنمو العمرانى فى إتجاه الجامعة عند استحداث عنصر الجامعة كخدمة إقليمية فى مدينة قائمة من النطاق الحجمى ١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة وذلك

كنتيجة لمعدلات النمو التي أظهرتها دراسة المدن السابقة ، فيكون من المتوقع أن ينمو العمران في إتجاه عنصر الجامعة بنسبة متوسطة حوالى ٧٣% من إجمالي النمو العمرانى للمدينة التي أنشئت بها الجامعة .



٥-٢ تأثير محاور الحركة الإقليمية على نمو المدن :

دائما ما ينشأ التساؤل حول أيهما أسبق للوجود ، الطرق أم التجمعات العمرانية ؟ أى هل تمتد الطرق لخدمة التجمعات العمرانية أم أن التجمعات العمرانية هي التى تنمو حتى تلتحم بالطرق.

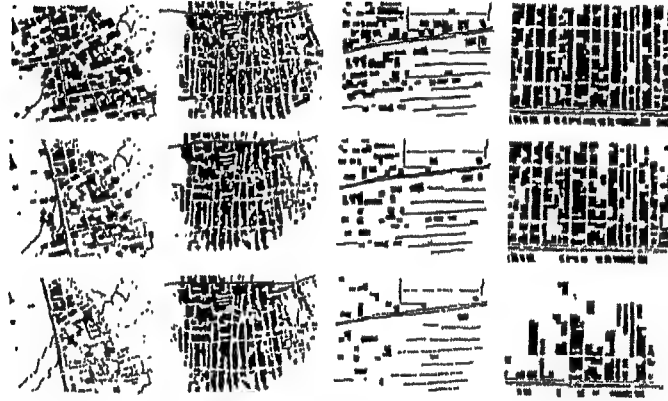
وقد يؤثر امتداد طريق أو محور حركة فى منطقة معينة على نمو العمران واتجاهه ويسبب توجيه العمران إما ليلتحم مع الطريق أو لينمو شريطيا على امتداد محور الحركة ، وعندما ينشأ تجمع عمرانى يخدمه طريق رئيسى فهو ينمو إما على جانب من الطريق ، أو على جانبي الطريق ليصبح الطريق محورا للنمو والتجمع ويكون أشبه بسلسلة ظهر السمكة التى يتفرع منها باقى محاور الحركة ويتغير شكل التجمع متخذا الشكل الشريطى متأثرا باستطالة وامتداد الطريق^(٢٢).

أو أن يكون المحور الرئيسى بعيدا نسبيا عن التجمع العمرانى ففي هذه الحالة نجد أن العمران يزحف فى إتجاه هذا المحور لتصبح الأراضي الخالية التى كانت تفصل محور الحركة عن المدينة جزءا من عمران المدينة ، وعادة يكون هذا الزحف العمرانى غير مخطط مسبقا مما يعطى صفة العشوائية على تلك المناطق التى قد تكون أراض زراعية أو صحراوية ويكون نمط النمو العمرانى تقريبا كما هو بالخريطة .

وقد وجد أن الشكل الفعلى لكل تجمع عمرانى يتحدد على أساس التضاريس ونظم محاور الحركة ، ويؤكد المظهر العام للمدن على تغير أشكالها بتأثير دور الطرق فهي تمتد طوليا على امتداد الطرق أو تزحف إلى الطرق أو تفرعاتها . أى أن للطرق دور هام ورئيسى فى عمليات النمو العمرانى ، فهو يؤثر فى المدينة من خلال عدة نقاط هي :

- النشأة
- النمو مع الطريق
- عبور الطريق
- الزحف نحو الطريق

ونجد أن الطرق الماسة أو المخترقة للمدن كعامل أولى مؤثر يتبعها عدة عوامل تابعة من تغير أسعار الأراضي التى حولها وتغير نوع الإستعمال وتغير ملكية الأراضي وبذلك نجد أنه من الممكن التحكم فى حجم واتجاه ونمو الكتلة العمرانية وكذلك فى نوعية الإستعمالات للأراضى التى



نمط النمو والتكتيف العمراني في إتجاه محاور الحركة في مناطق النمو العشوائي
المصدر : رسالة دكتوراه - مصطفى العربى - ١٩٩٣ (٢٢)

حول الطريق في مناطق النمو العمراني الجديدة وذلك عن طريق التحكم في شبكات الطرق. (٢٠)

ولسنا هنا بصدد دراسة نشأة المدن أو تغيير شبكات الطرق ولكن ستقتصر الدراسة على تأثير إنشاء محور حركة ذو أهمية إقليمية بالقرب من أو يمر بمدينة قائمة . وسوف تركز الدراسة على ثلاث مدن هم بنى سويف وبلبيس وقنا وهى مدن قائمة من الفئة الحجمية ١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة وقد تم إنشاء محاور حركة ذات أهمية إقليمية مستحدثة على أطراف هذه المدن مما حفز العمران على الزحف في إتجاه هذه الطرق . ونجد أنه عند دراسة مدينة قنا كان الهدف أساسا من الدراسة هو دراسة تأثير محور الحركة الذى يصل بين المدينة والطريق الإقليمى القاهرة / أسوان وبين الكوبرى الذى أنشئ ليعبر نهر النيل إلى الجهة الغربية ، وكذلك فى مدينة بنى سويف قد تزامن إنشاء محورين هامين للطرق فى وقت واحد هما الطريق الدائرى الذى يصل بين الطريق الإقليمى القاهرة/أسوان الزراعى وبين كورنيش النيل ، والمحور الثانى هو محور الحركة الذى يصل إلى الكوبرى المنشأ على النيل الذى يصل المدينة بالجهة الشرقية لنهر النيل وبطريق القاهرة/أسبوط الشرقى ، أما فى مدينة بلبيس فقد تم إختيار الطريق الموصل من بلبيس إلى الطريق الإقليمى القاهرة/بلبيس الصحراوى لدراسة تأثيره على النمو العمرانى فى المدينة.

١-مدينة قنا :

مدينة قنا من المدن التي يدرس فيها الباحث تأثير عنصرين على النمو العمرانى هما الجامعة ومحور الحركة ، وهنا نجد أن عنصر محور الحركة قد سبق زمنيا تخصيص الأرض لبناء الجامعة بسنوات قليلة لم تتح الفرصة لتقييم هذا العنصر منفردا نظرا لعدم توافر البيانات الخاصة بالتطور العمرانى للمدينة إلا على فترات متباعدة ، ولذلك تم اعتبار العنصرين أنهما متزامنان ويمكن أن نحاول استخلاص تأثير عنصر محور الحركة على النمو العمرانى وذلك فى وجود مؤثر آخر وهو عنصر الجامعة . وقد سبق عرض خريطة التطور العمرانى للمدينة وتحليل النمو العمرانى فى الإتجاهات المختلفة فى الدراسة الخاصة بتأثير إنشاء الجامعة على المدينة حيث نجد تأثير الطريق على كل من المنطقتين (٢) و (٣) لذلك سوف نعرض الخريطة التحليلية لمساحات ومعدلات النمو العمرانى موقعا عليها محور الحركة .

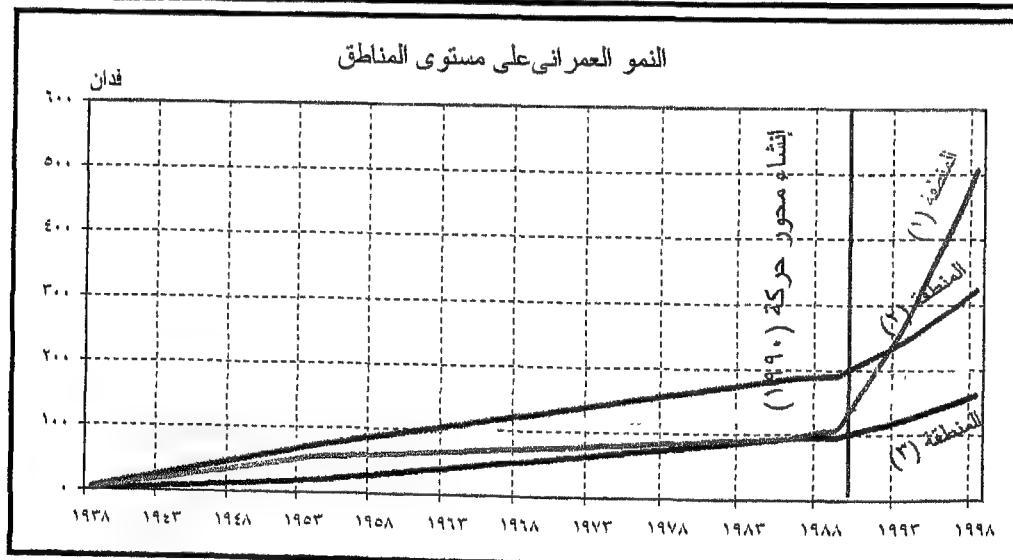
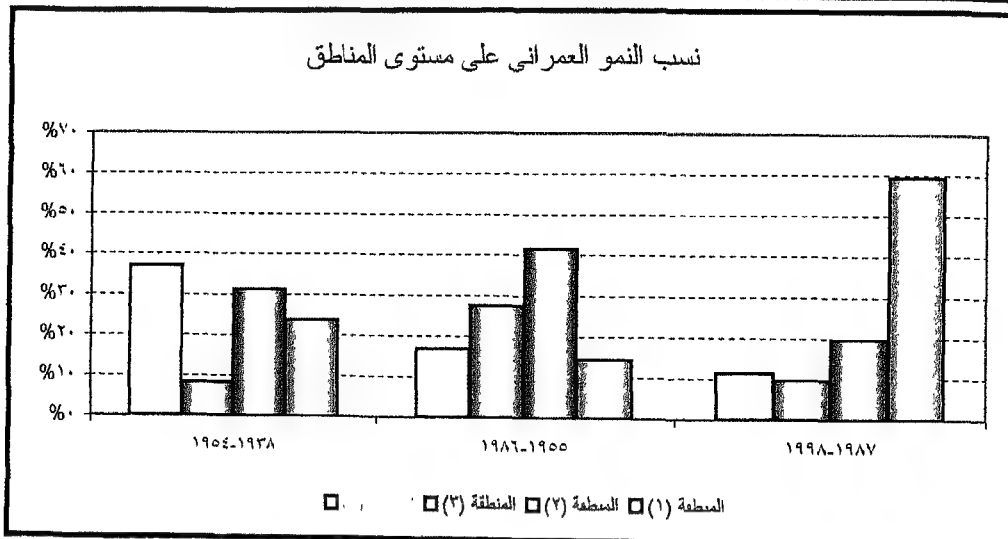
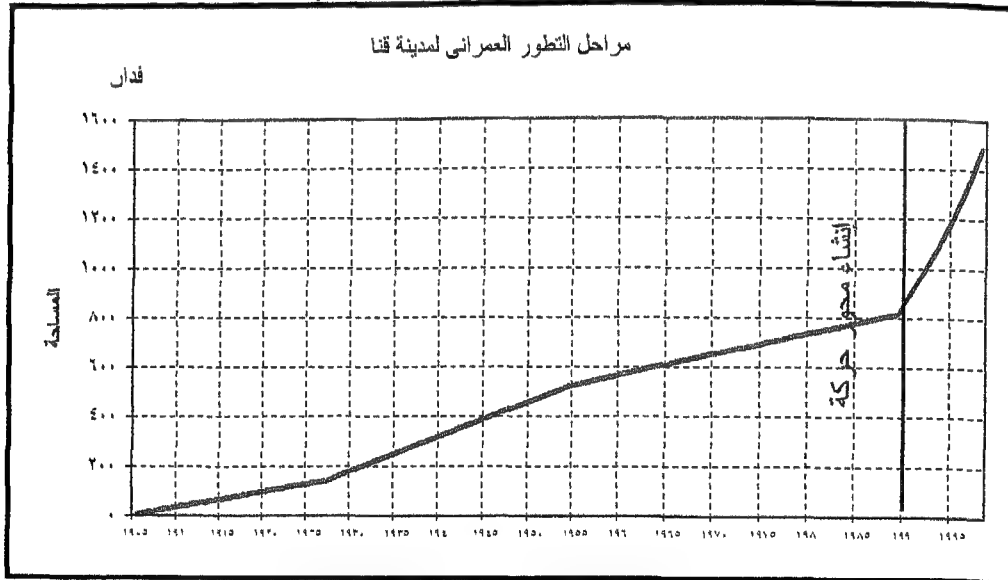
-تم تقسيم المدينة إلى أربعة مناطق ، ونجد هنا أن محور الحركة محل الدراسة يمر فى غرب كل من المنطقتين ٢ ، ٣ ولذلك عند الدراسة سوف نعتبر هاتين المنطقتين كأنهما وحدة واحدة مع الأخذ فى الاعتبار أن المنطقة رقم ٢ يتأثر الجزء الشمالى منها بمنطقة الجامعة.

-كان إتجاه النمو السائد فى مدينة قنا أولا يتركز على امتداد طريق القاهرة/أسوان الذى يقطع المدينة من الغرب إلى الشرق ، وهذا النمو كان غير مرغوب فى استمراره نظرا لأنه يستقطع من الأراضى الزراعية المحيطة بالمدينة.

-بعد إنشاء كل من محور الحركة الموصل إلى كوبرى قنا على النيل متزامنا مع إنشاء جامعة جنوب الوادى فى شمال المدينة جذب جزءا من العمران فى إتجاهه حتى عبره العمران ليتمدد فى الجهة الأخرى فى غرب المدينة .

-جذب الطريق العمران فى إتجاهه بنسبة ١٦% من إجمالى النمو العمرانى فى المدينة فى المرحلة الأخيرة.

النمو العمراني لمدينة قنا
(العنصر المؤثر : إنشاء محور حركة)



المرحلة المنطقة	١٩٩٨-١٩٨٧		١٩٨٦-١٩٥٥		١٩٥٤-١٩٣٨	
	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف
المنطقة ١	٣٧,٤٤	٤١١,٨٧	١,٢٥	٣٨,٨	٣,٤٦	٥٥,٤٣
المنطقة ٢	١٢,٤٣	١٣٦,٨	٣,٦٣	١١٢,٦٠	٤,٥٧	٧٣,٢٧
المنطقة ٣	٦,٠٧	٦٦,٨٥	٢,٤	٧٤,٨	١,٢	١٩,٣
المنطقة ٤	٧,١٣	٧٨,٤٥	١,٥	٤٥,٦٥	٥,٤	٨٦,٥
الإجمالي	٦٣,١	٦٩٣,٩٨	٨,٧٦	٢٧١,٨٣	١٤,٦٥	٢٣٤,٥

جدول يوضح مساحات النمو بالفدان ومعدلات النمو العمراني بالفدان / سنة للمناطق المختلفة بمدينة قنا

- يدخل في الاعتبار تداخل تأثير محور القاهرة / أسوان الإقليمي مع تأثير محور الحركة الجديد في هذه المنطقة ، ولكن على اعتبار أن الدراسة تعنى بتأثير محاور الحركة الإقليمية على النمو العمراني فإن هذا التداخل لا يتعارض مع خط سير الدراسة .
- نما العمران في إتجاه الطريق بمعدل ١٠,٥ فدان / سنة .
- من المتوقع أن يتزايد هذا المعدل في المراحل المقبلة لتطور المدينة بعد أن يصل النمو في إتجاه الجامعة إلى أقصاه ، فسوف يتجه العمران إلى شغل الفراغات بين عمران المدينة ومحور الحركة الجديد .

وهناك ملاحظات حول تأثير الطريق على النمو العمراني لمدينة قنا :

- نجد في المنطقة رقم ١ زيادة معدل النمو العمراني بصورة كبيرة يرجع أساسا لإنشاء الجامعة في تلك المنطقة .
- كان أولا الإتجاه في المدينة إلى زيادة الكثافة السكانية في المنطقة المبنية مع بعض النمو في إتجاه نهر النيل ، ولكن بعد إضافة عنصرى الجذب العمراني المتمثلين في الجامعة والطريق تم التوسع في صورة طفرة عمرانية كبيرة مخللة الكثافة السكانية.

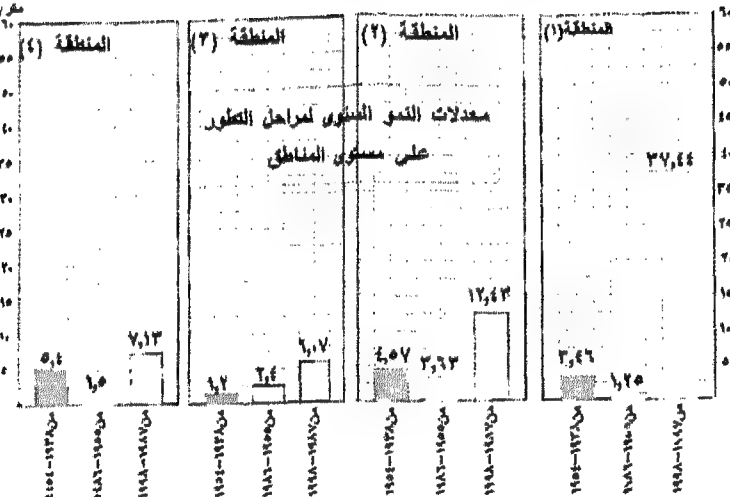
معدل النمو بالفدان / سنة				
المنطقة	١	٣,٢	٤	المدينة ككل
قبل إنشاء محور الحركة	١,٢٥	٦,٠٣	١,٥	٨,٧٦
بعد إنشاء محور الحركة	٣٧,٤٤	١٨,٥	٧,١٣	٦٣,١

جدول يوضح معدلات النمو العمراني في المناطق المختلفة في مدينة قنا قبل وبعد إنشاء محور الحركة .

- يؤثر الطريق على كل من المنطقتين ٣,٢ حيث يمر في غرب كل منهما وقد نما العمران في اتجاه الطريق بمعدل ١٠,٥ فدان / سنة وذلك بعد أن استقطعت المساحة التي تأثرت في نموها بالجامعة وبذلك يكون النمو في اتجاه الطريق بنسبة حوالى ١٦% من إجمالي النمو العمراني في المدينة ككل .

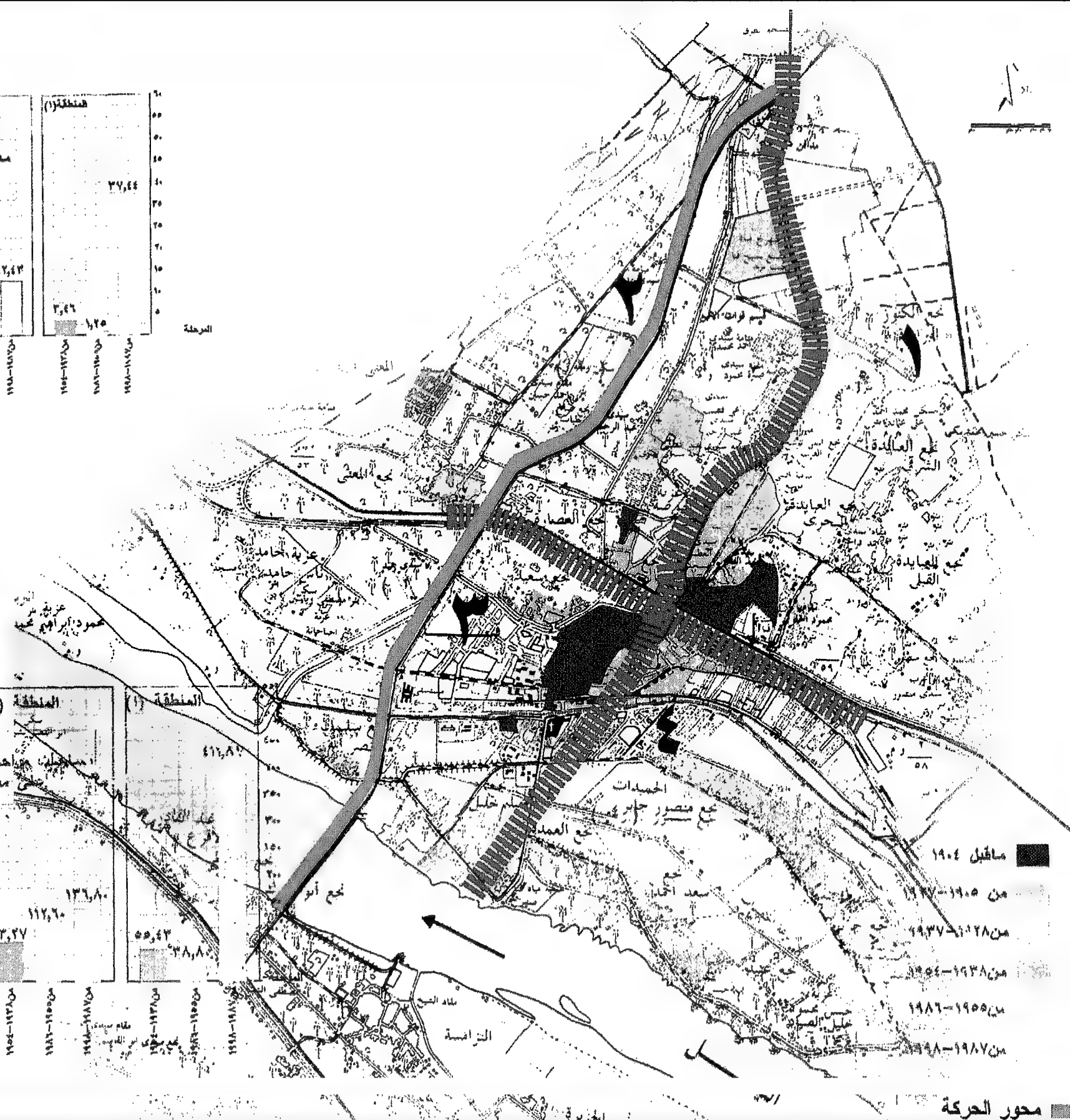
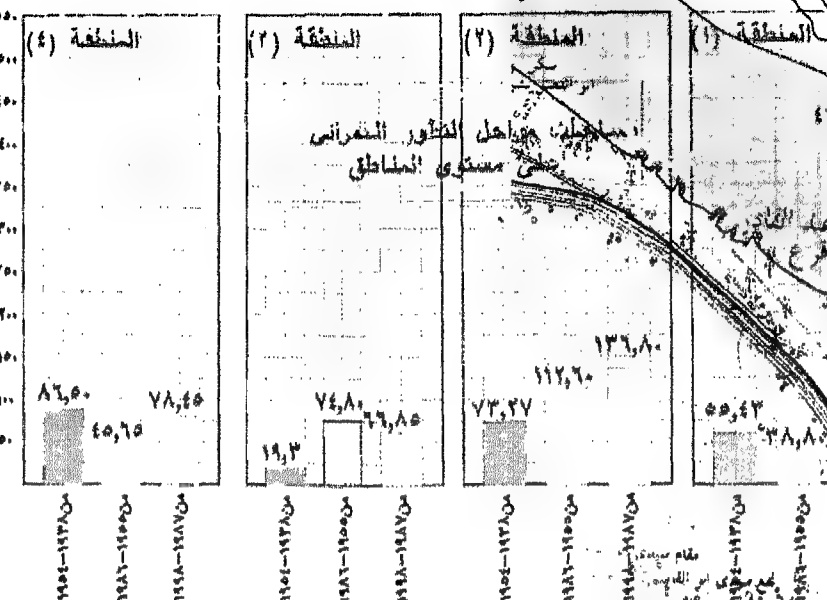
ويظهر تأثير إنشاء الطريق عند مقارنة خريطة المدينة الفعلية بالخريطة الافتراضية للمدينة في حالة عدم إنشاء محور الحركة ومن مقارنة المنحنيات التي تمثل معدلات النمو العمراني في المناطق المختلفة في كل من الوضع الفعلي للمدينة والوضع الافتراضي في حالة عدم إنشاء محور الحركة .

معدل النمو السنوي
متر/السنة

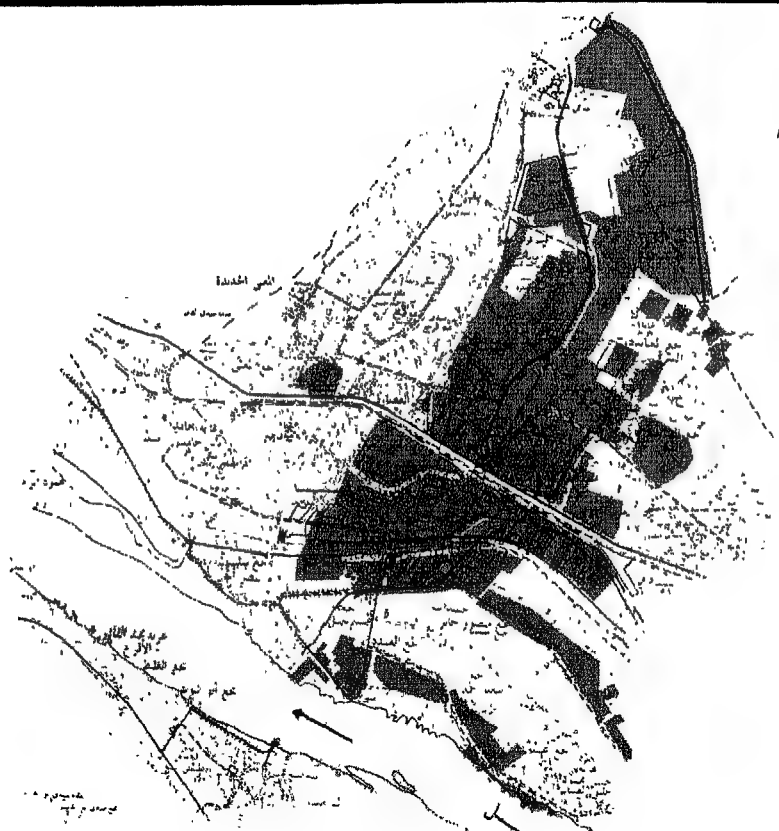


المرحلة

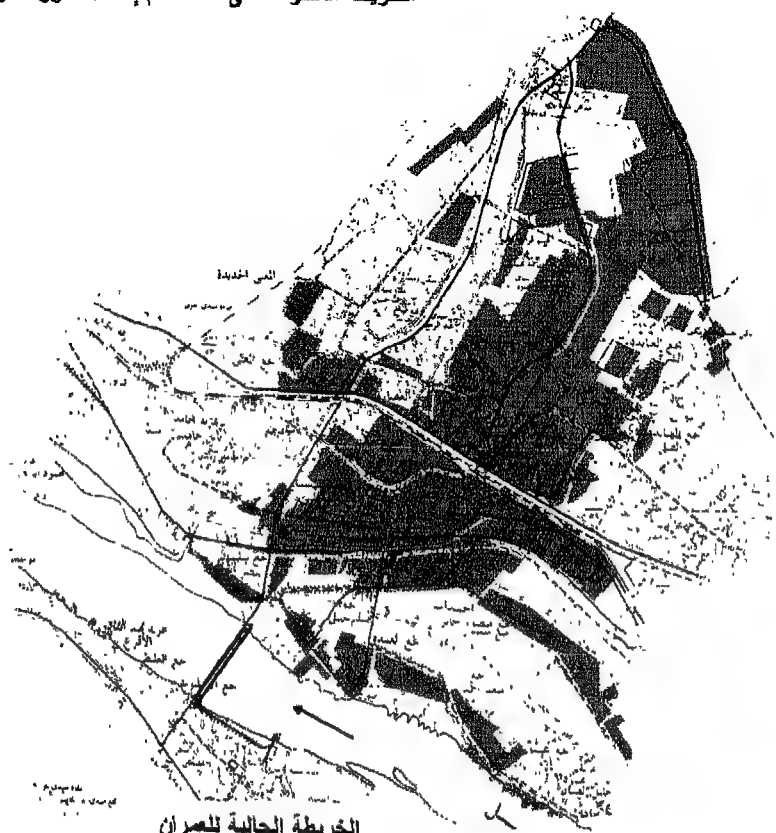
المساحة بالهكتار



تحليل مساحات ومعدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة في مدينة قنا
المصدر: من عمل الباحث



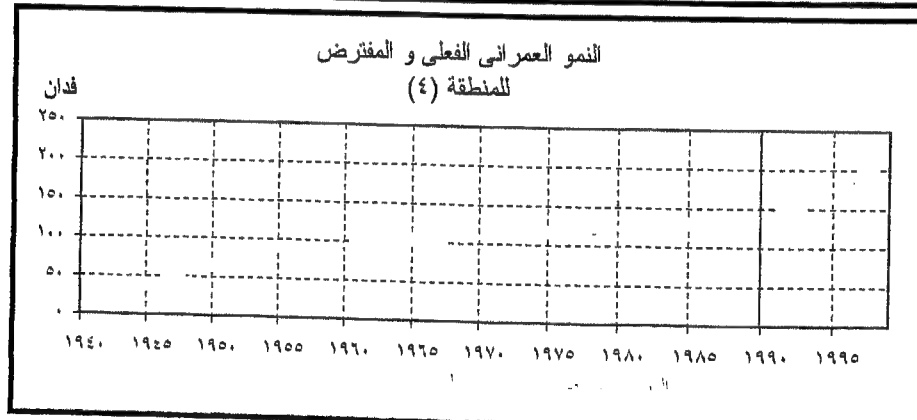
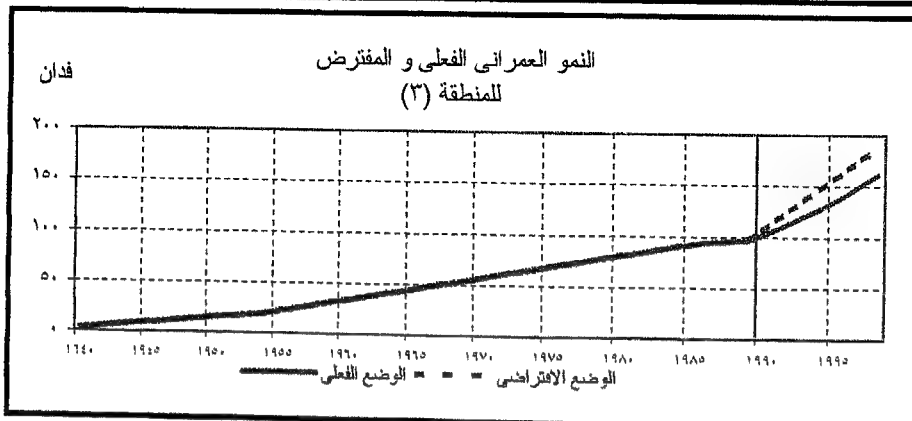
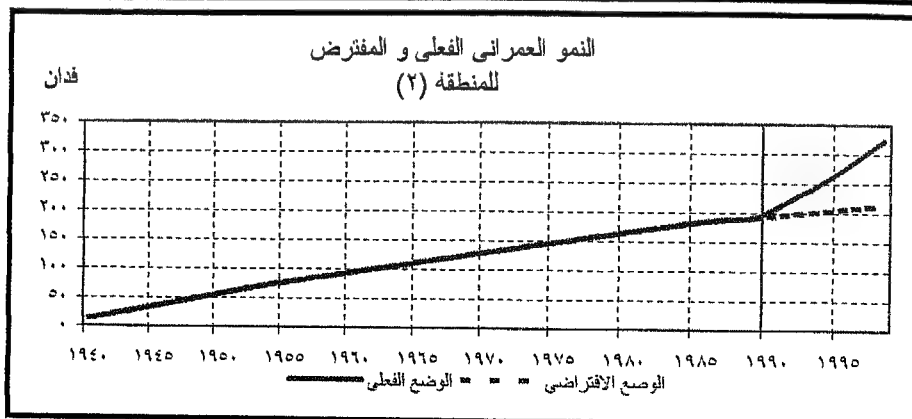
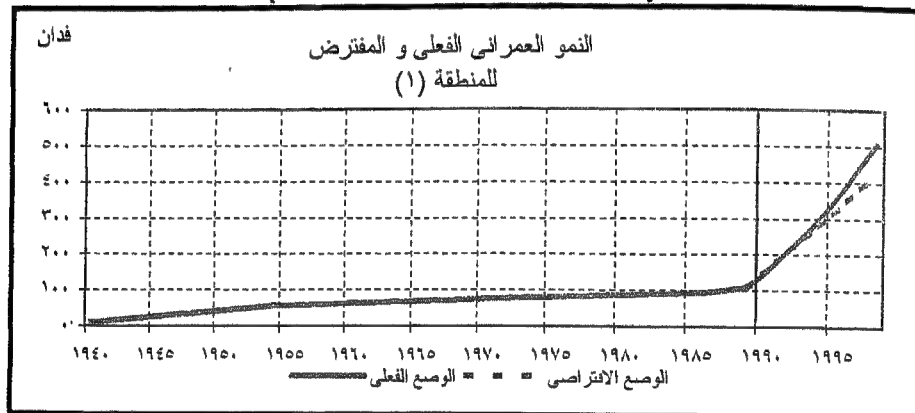
الخريطة المفترضة في حالة عدم إنشاء محور الحركة



الخريطة الحالية لحما

مقارنة بين الخريطة الحالية لحما ومدينة قلنا وبين الخريطة الافتراضية في حالة عدم محور الحركة
المصدر: من عمل الباحث

مقارنة بين النمو العمراني الفعلي و المفترض لمدينة قنا
(العنصر المؤثر : إنشاء محور حركة)



٢- مدينة بلبيس :

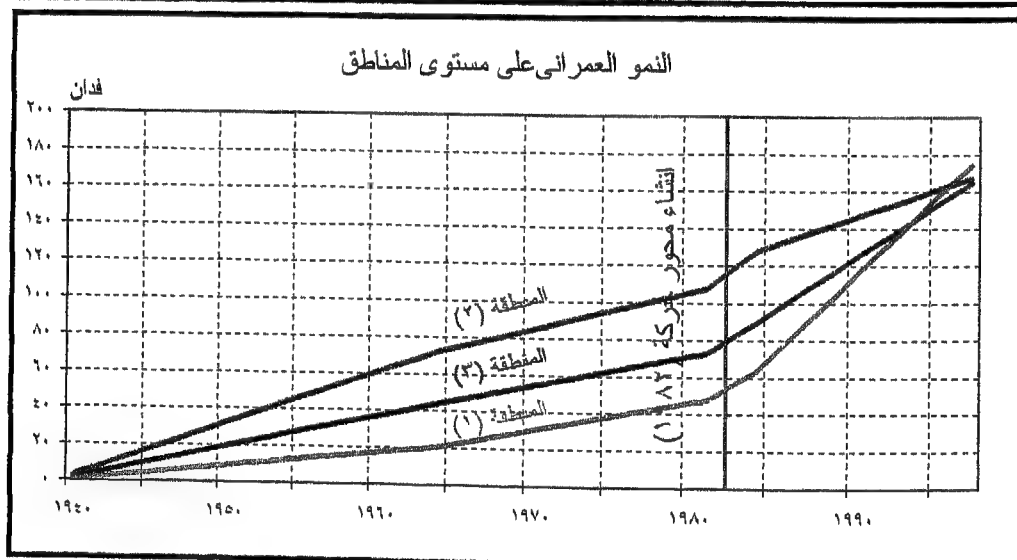
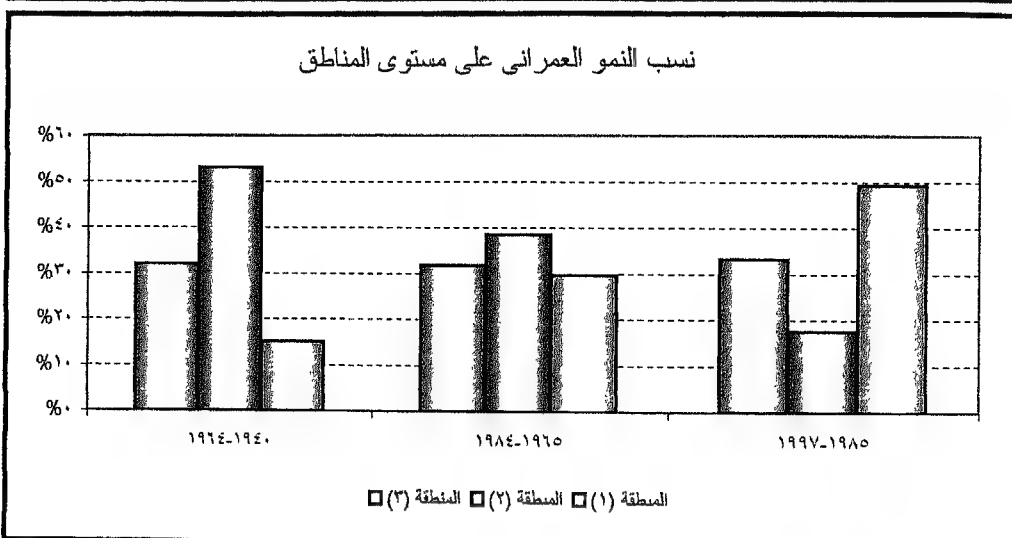
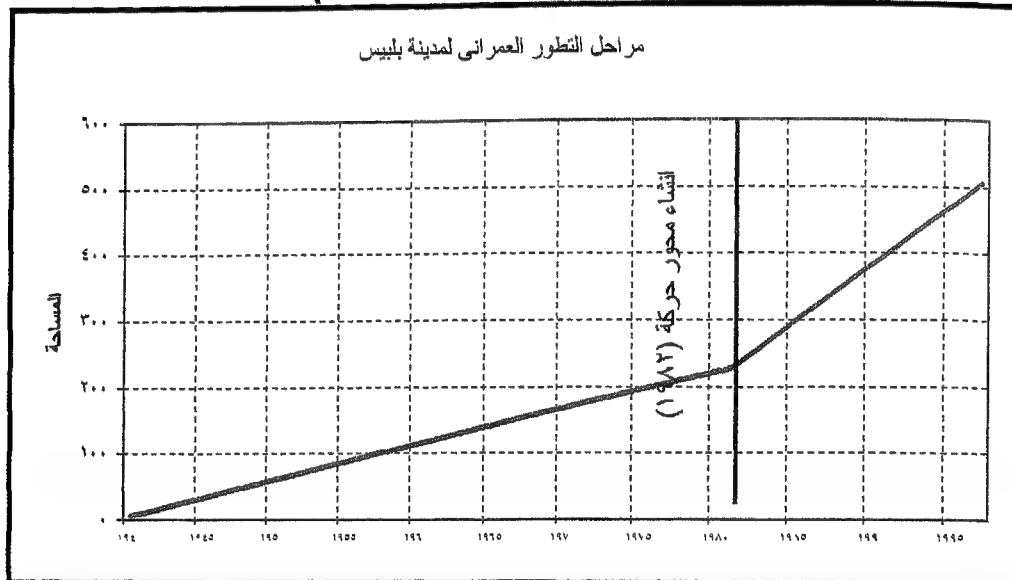
- كانت الكتلة العمرانية لمدينة بلبيس تتخذ فى نموها العمرانى إتجاهات متشعبة شمال وشرق وغرب الكتلة العمرانية ، أما فى الجنوب فكان هناك العائق المتمثل فى ترعة الإسماعيلية والطريق الإقليمى المتجه إلى الإسماعيلية يعوق النمو العمرانى فى هذا الإتجاه .

المرحلة	١٩٣٩	١٩٦٥-١٩٦٩		١٩٨٥-١٩٨٦		١٩٩٧-١٩٩٨	
المنطقة	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو	معدل النمو
المنطقة ١	٠.٠	١٩,٧٤	٠,٨	٣٢,١٤	١,٦	١١١,١	٩,٣
المنطقة ٢	٣٤,٦٣	٧١,١	٢,٧	٤١,٧٤	٢,١	٣٩,٧٢	٣,٣
المنطقة ٣	٨٧,٨١	٤٥,٤٥	١,٧	٣٤,٣٩	١,٧	٧٥,٠	٦,٢٥
الإجمالى	١٢٢,٤	١٣٦,٢٣	٥,٢٤	١٠٨,٢٧	٥,٤	٢٢٥,٨٢	١٨,٨٢

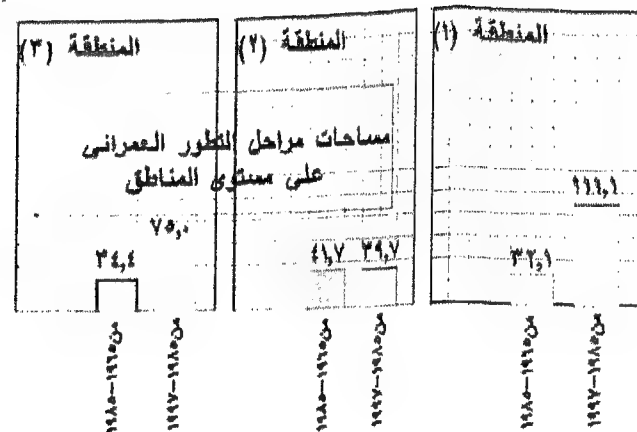
جدول يوضح مساحات النمو بالفدان ومعدلات النمو العمرانى بالفدان / سنة للمناطق المختلفة بمدينة بلبيس

- بدأ النمو العمرانى فى التطور تجاه الجنوب بعد إنشاء مصنع الجوت فى الستينات جنوب ترعة الإسماعيلية ، وقد جذب حوله عدة تجمعات سكنية بدت كنواه للنمو العمرانى فى هذا الإتجاه ولكنه لم يكن بمساحة كبيرة أو بمعدلات نمو ملموسة .
- بعد إنشاء الطريق الإقليمى القاهرة / ١٠ رمضان / بلبيس الصحراوى والذى يمر فى المنطقة الصحراوية جنوب مدينة بلبيس ساعد على الزحف العمرانى فى إتجاه هذا المحور بصورة كبيرة .
- بعد إنشاء هذا الطريق (عامل أولى) تم التوسع فى منشآت مصنع الجوت (عامل تابع) مما ساعد أيضا على جذب العمران بصورة أكبر فى جنوب المدينة .
- جذب هذا المحور الإقليمى للحركة النمو العمرانى فى اتجاهه بنسبة ٩,٢% من عمران المدينة فى المرحلة الأخيرة .
- كان معدل النمو العمرانى فى هذا الإتجاه حوالى ٩,٣ فدان / سنة .

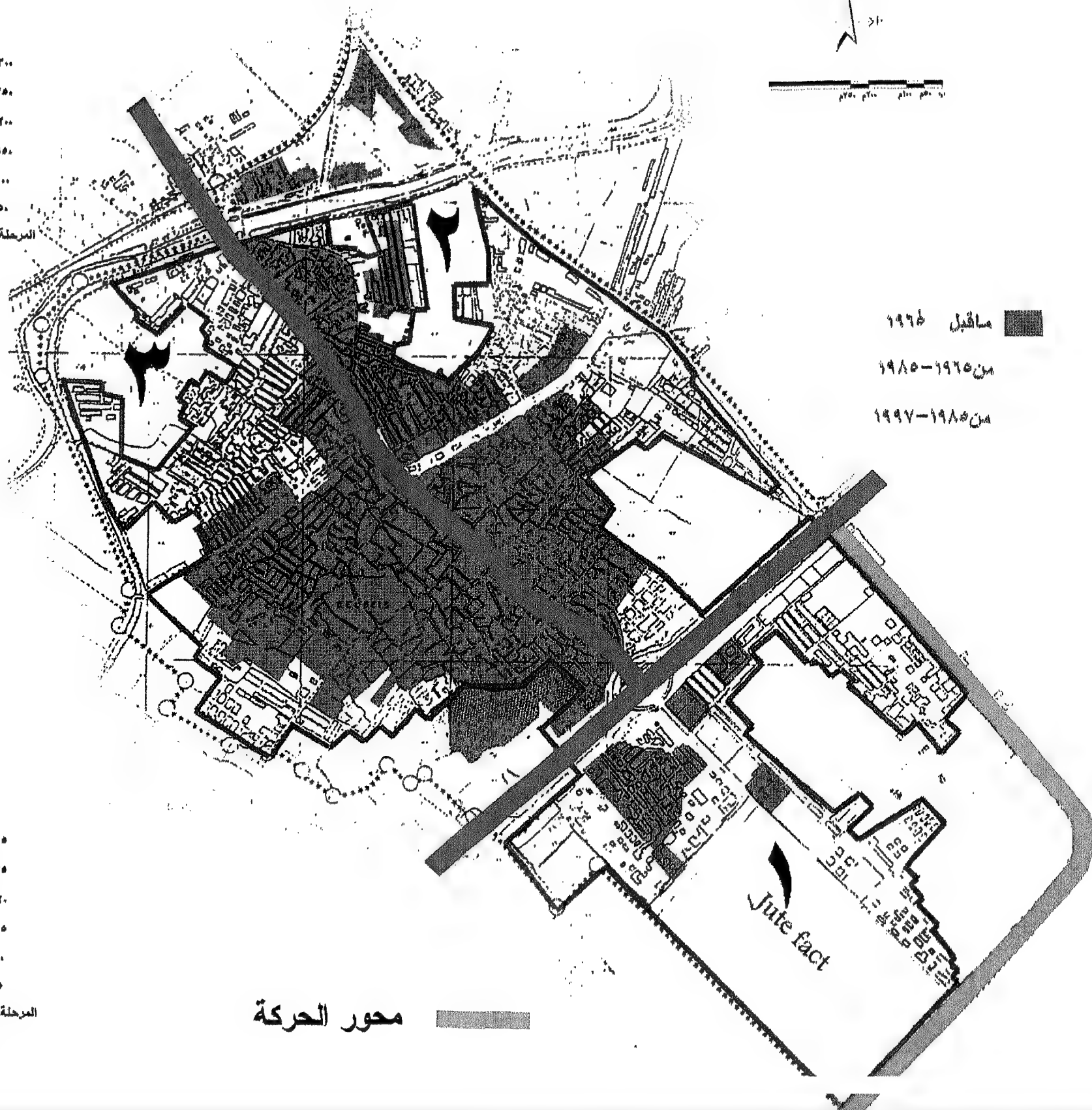
النمو العمراني لمدينة بليس
(العنصر المؤثر : إنشاء محور حركة)



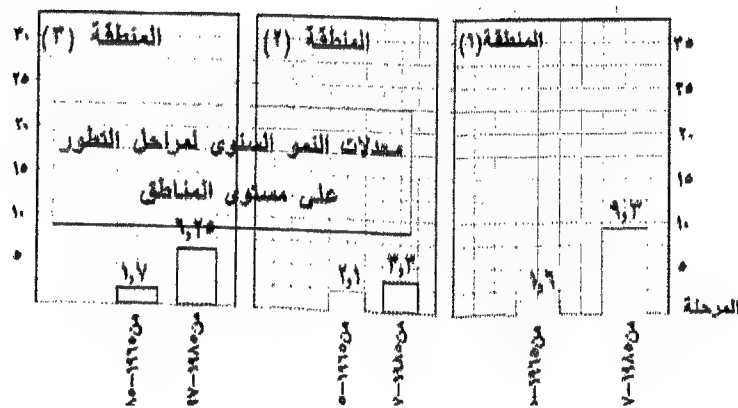
المساحة بالهكتار



المرحلة



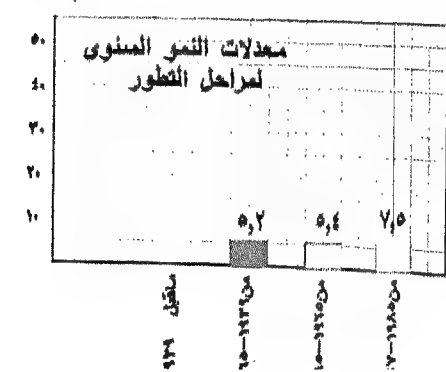
معدل النمو السنوي
متر/السنة



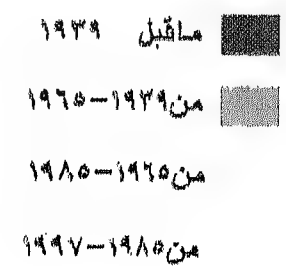
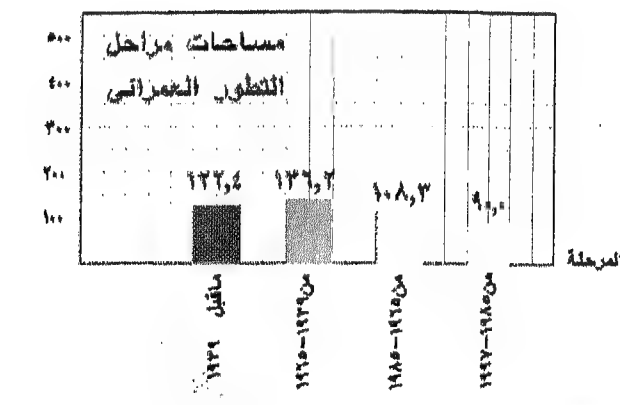
المرحلة

محور الحركة

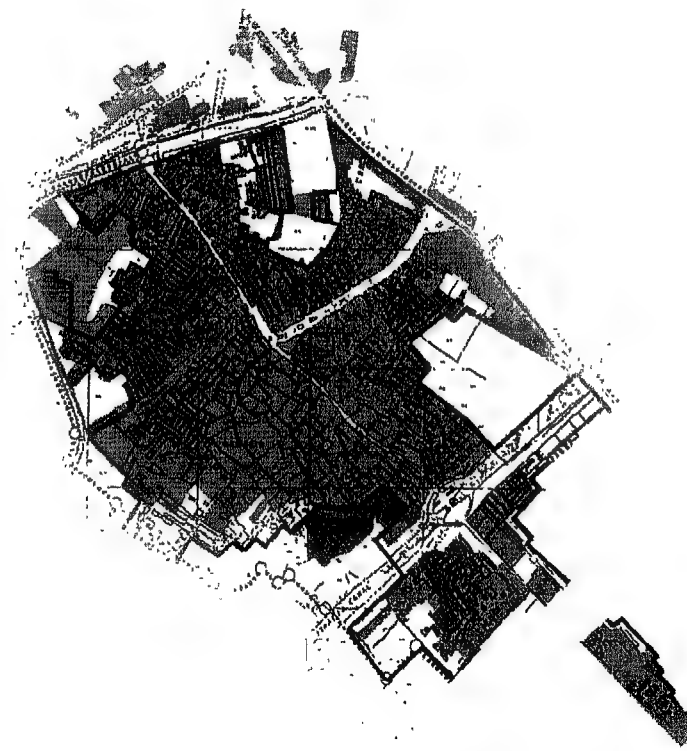
معدل النمو السنوي
لهدان/السنة



المساحة بالهدان



خريطة افتراضية لمدينة بلبيس في حالة عدم إنشاء محور الحركة الإقليمي القاهرة- بلبيس الصحراوي
المصدر: من عمل الباحث



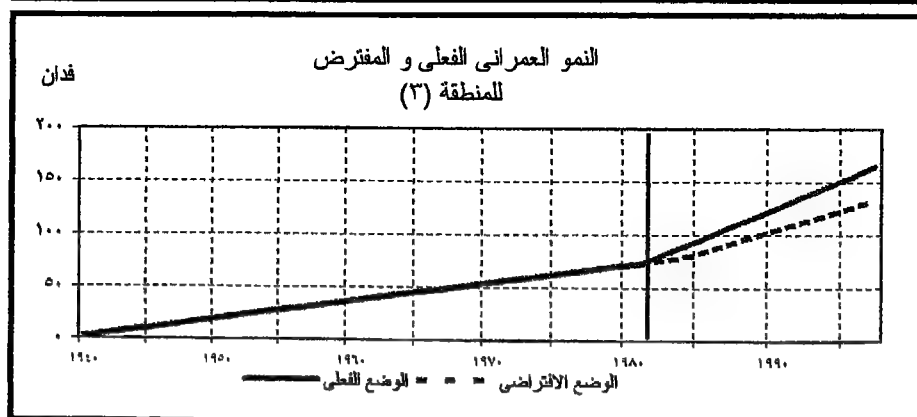
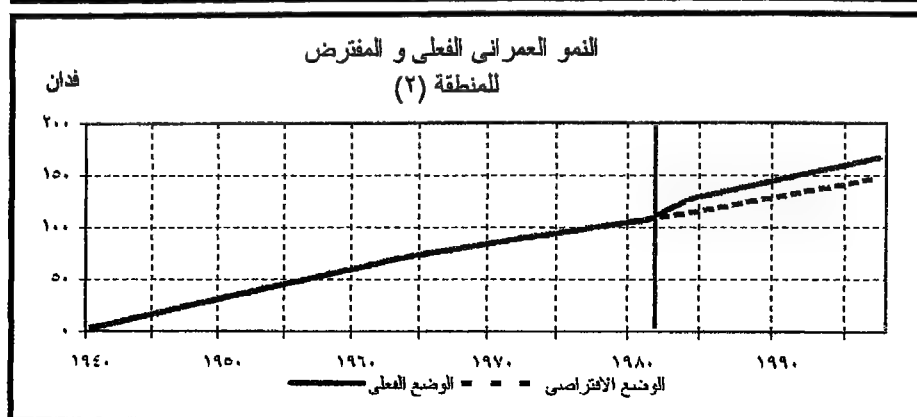
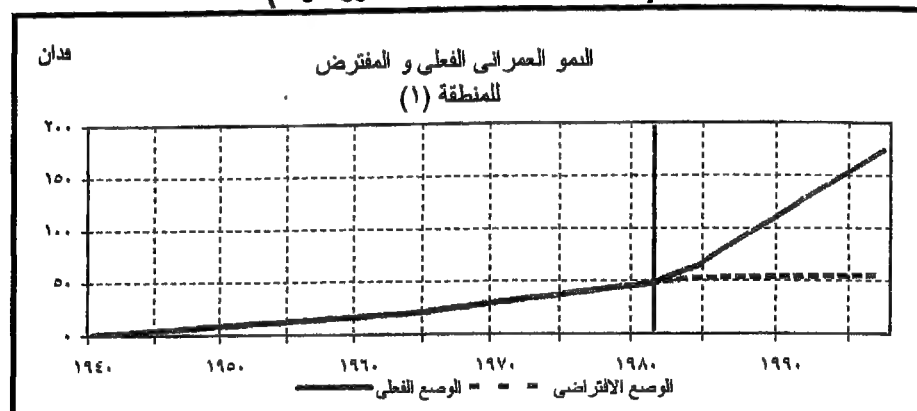
الخريطة المفترضة في حالة عدم إنشاء محور الحركة



الخريطة الحالية للعمران

مقارنة بين الخريطة الحالية لعمران مدينة بلبس وبين الخريطة الافتراضية في حالة عدم إنشاء محور الحركة
المصدر: من عمل الباحث

مقارنة بين النمو العمراني الفعلي و المفترض لمدينة بليبس
(العنصر المؤثر : انشاء محور حركة)



٣- مدينة بنى سويف :

تقع مدينة بنى سويف على محور الحركة الإقليمي الموصل بين القاهرة وأسوان والذي يمر في منتصف المدينة تقريبا ، وقد كان النمو الطبيعي للمدينة يمتد شريطيا على امتداد هذا الطريق مع وجود بعض الإمتدادات فى إتجاه نهر النيل الذى يعتبر عنصر هام للجذب العمرانى .

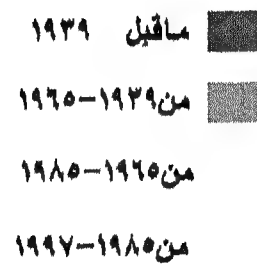
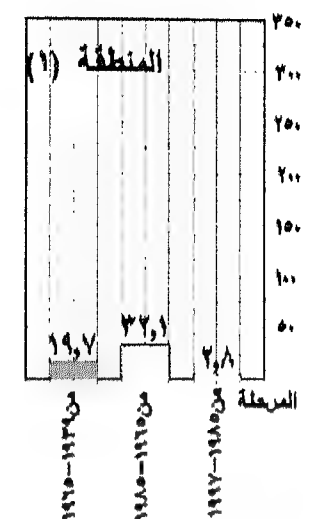
- فى عام ١٩٧٠ تم إنشاء الطريق الدائرى الذى يصل بين الطريق الإقليمى القاهرة/ أسوان وبين كورنيش النيل الذى يضم العديد من المباني الهامة مثل مبنى المحافظة والمستشفى العام والنادى الرياضى دون المرور داخل المدينة مما أكسب هذا الطريق أهمية إقليمية حيث أنه يربط إقليم المدينة بالخدمات الهامة بالمدينة .

- كان لهذا الطريق أثرا كبيرا فى جذب العمران فى اتجاهه وملء الفراغات التى كانت عبارة عن أراض زراعية تقع بين الكتلة العمرانية للمدينة وبين محور الحركة الجديد ، حتى أصبح الطريق فى النهاية يحد الكتلة العمرانية من الجهة الشرقية ، وقد تعداه العمران فى بعض المناطق للجهة الأخرى من الطريق .

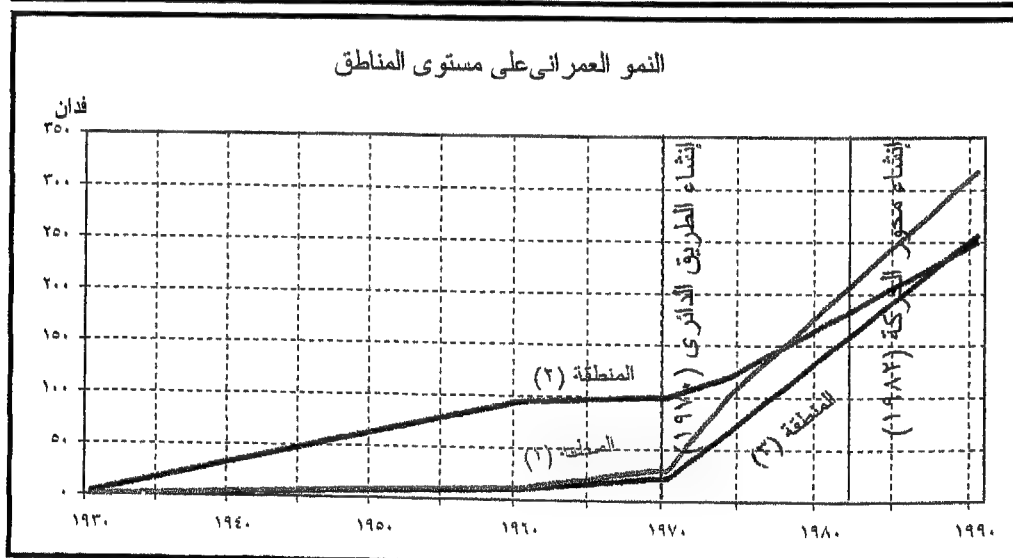
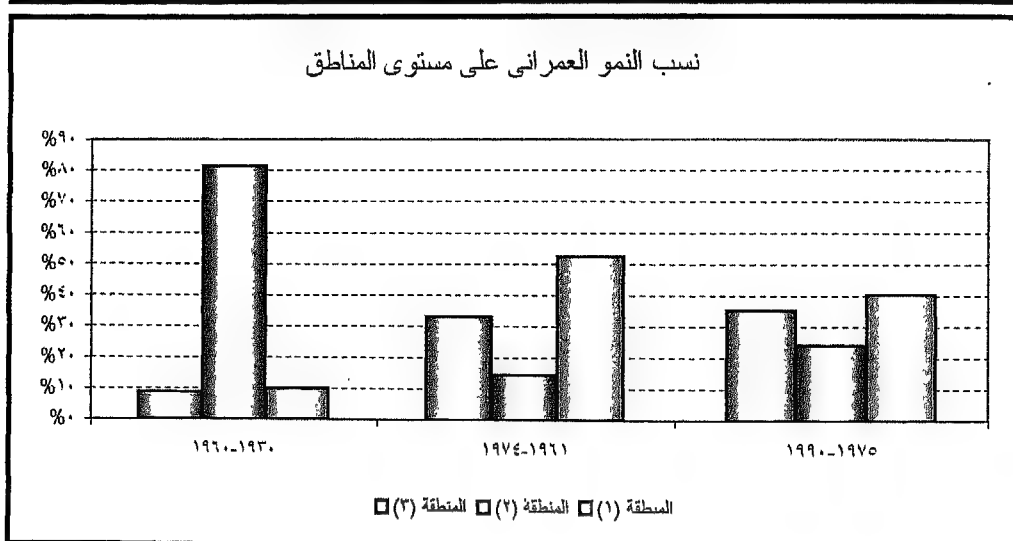
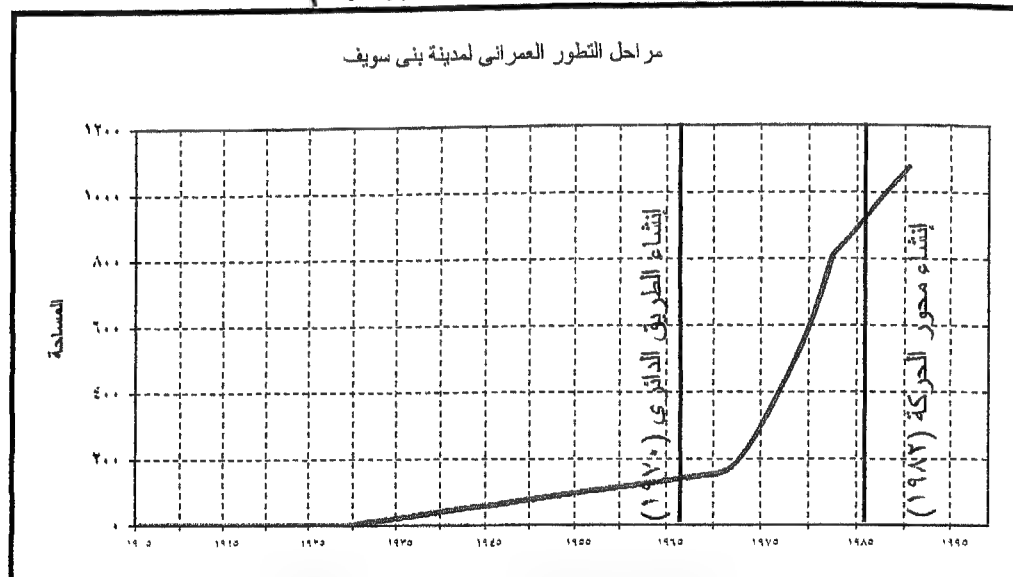
المرحلة المنطقة	١٩٣٦-١٩٦٠		١٩٦١-١٩٧٤		١٩٧٥-١٩٩٠	
	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو
المنطقة ١	١١,٣	٠,٤	٢٣١,٦	١٥,٤٤	٢١٤,٤٥	١٤,٣
المنطقة ٢	٩١,٩	٣,٠	٦٣,٥	٤,٢٣	١٢٨,٨	٨,٥٨
المنطقة ٣	٩,٨	٠,٣	١٤٦,٤	٩,٧٥	١٨٧,٦	١٢,٥
الإجمالي	١١٣,٠	٣,٧	٤٤١,٥	٢٩,٤	٥٣٠,٠	٣٥,٣

جدول يوضح مساحات النمو بالفدان ومعدلات النمو العمرانى بالفدان / سنة للمناطق المختلفة بمدينة بنى سويف

- جذب الطريق الدائرى فى مرحلته الأولى حوالى ٥٢,٤% من النمو العمرانى وذلك بمعدل نمو سنوى ١٥,٤٤ فدان / سنة .
- فى مرحلة التطور التى تليها ظل الطريق جانبا للعمران بنسبة ٤٠% من النمو العمرانى للمدينة بمعدل نمو ١٤,٣ فدان / سنة .



النمو العمراني لمدينة بنى سويف
(العنصر المؤثر : إنشاء محاور حركة)



الباب الخامس

نتائج الدراسة التطبيقية

- بعد إنشاء الطريق الدائرى بعدة سنوات وفى عام ١٩٨٢ تم افتتاح الكوبرى الذى يعبر نهر النيل إلى ويصل بين المدينة وشرق النهر، وصاحب إنشاء الكوبرى إنشاء محورا للحركة ليربط بين طريق بنى سويف / الفيوم بالطريق الجديد القاهرة/ أسيوط الشرقى وذلك عبر الكوبرى، ويقع هذا المحور فى غرب مدينة بنى سويف مما جذب العمران أيضا فى إتجاه هذا الطريق حتى وصل العمران إلى حدود الطريق ليصبح حدا لعمران المدينة غربا .

- وقد جذب هذا الطريق العمران فى اتجاهه بنسبة ٣٥,٤% من عمران المدينة وذلك بمعدل ١٢,٥ فدان/سنة .

- قسمت مدينة بنى سويف إلى ثلاث مناطق للمقارنة تبعا لنمط توزيع الطرق فى المدينة.

المنطقة	١	٢	٣	معدل النمو العمرانى بالفدان /سنة
قبل إنشاء الطريق الدائرى	٠,٤	٣,٠	٠,٣	٣,٧
بعد إنشاء الطريق الدائرى	١٥,٤٤	٤,٢٣	٩,٧٥	٢٩,٤

الجدول الخاص بتأثير الطريق الدائرى على عمران المدينة

نما العمران فى إتجاه الطريق الدائرى فى المنطقة رقم ١ بمعدل ١٥,٤٤ فدان/سنة بنسبة حوالى ٥٢,٥% من إجمالى النمو العمرانى فى المدينة ككل .

وقد نما العمران فى إتجاه الطريق بمعدل ١٢,٥ فدان/سنة بنسبة ٣٥,٤% وإستمر فى النمو فى إتجاه الطريق الدائرى بمعدل ١٤,٣ فدان/سنة بنسبة ٤٠,٥% من إجمالى النمو العمرانى فى المدينة ككل .

معدل النمو العمراني بالفدان /سنة				المنطقة
١	٢	٣	المدينة ككل	قبل إنشاء محور الحركة
١٥,٤٤	٤,٢٣	٩,٧٥	٢٩,٤	بعد إنشاء محور الحركة
١٤,٣	٨,٥٨	١٢,٥	٣٥,٣	

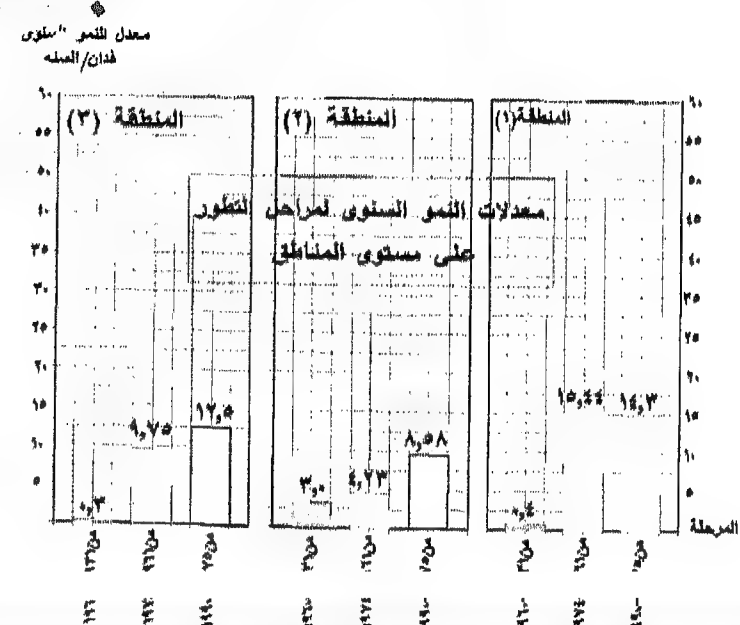
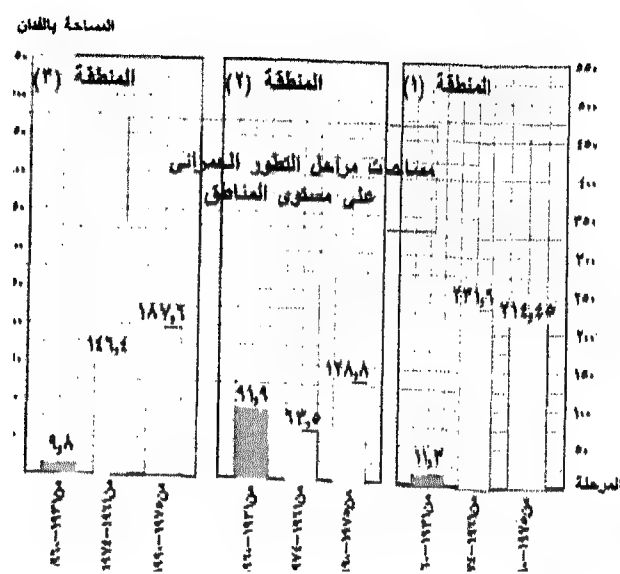
الجدول الخاص بتأثير محور الحركة الموصل إلى الكوبرى على النيل

- يلاحظ هنا قوة تأثير الطريق الدائرى والتي استمرت حتى فى المرحلة التالية وبعد إنشاء محور الحركة الجديد .

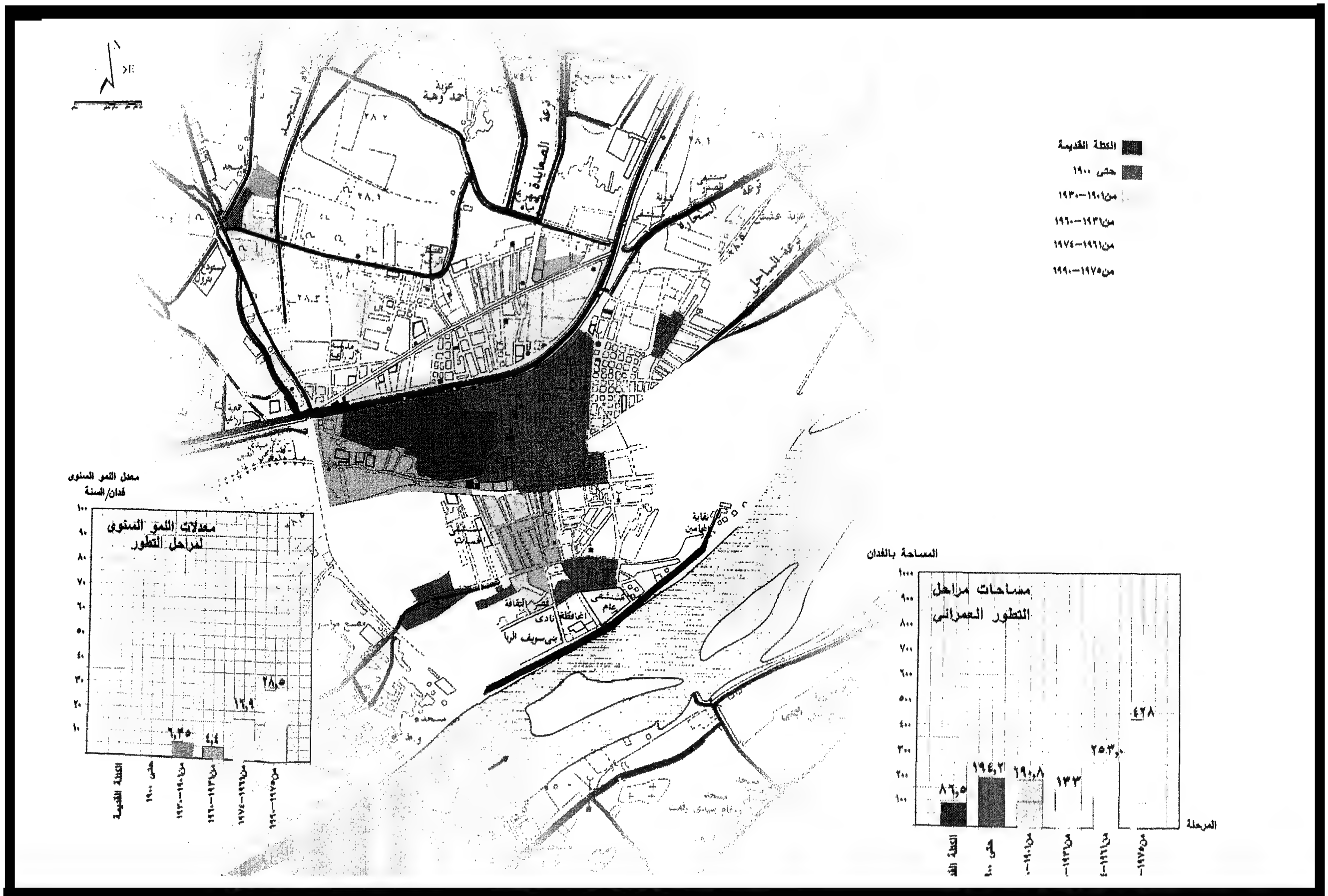
- نجد أن إتجاه النمو الذى كان سائدا قبل إنشاء محاور الحركة فى الإتجاه الشمالى قد استمر فى النمو ولكن بنسبة أقل حيث كان معدل النمو فى اتجاهه فى المنطقة رقم ٢ لا يتعدى ٤,٢٣ فدان /سنة بعد إنشاء الطريق الدائرى و ٨,٥٨ فدان /سنة فى المرحلة التالية .

ويظهر فى الخريطة الافتراضية مدى تأثير إنشاء كل من الطريق الدائرى ومحور الحركة المؤدى إلى الكوبرى على توجيه العمران بالمدينة حيث سبب توجيه العمران فى شرق وغرب بنسب كبيرة ووجه العمران فى اتجاههما بدلا من إتجاه النمو الذى كان سائدا قبالا فى إتجاه الشمال ويتضح هذا التأثير من مقارنة منحنيات معدلات النمو فى المناطق المختلفة فى كل من الوضع الفعلى والوضع المفترض للمدينة فى حالة عدم إنشاء الطريق .

محور الحركة

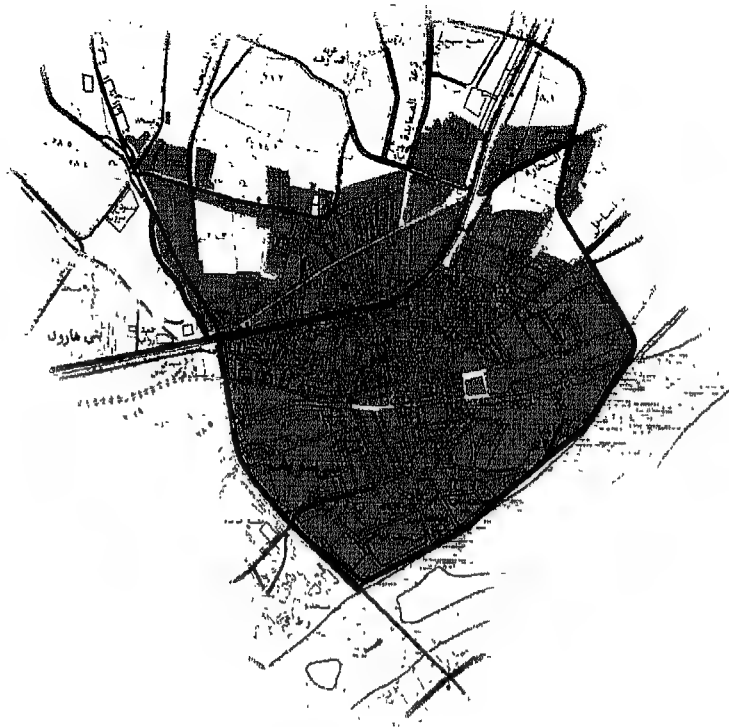


تحليل مساحات ومعدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة في مدينة بنى سويف
المصدر: من عمل الباحث





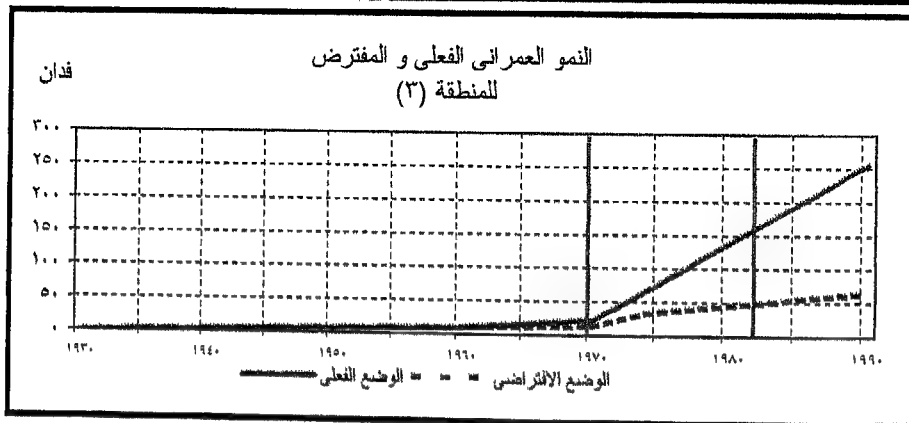
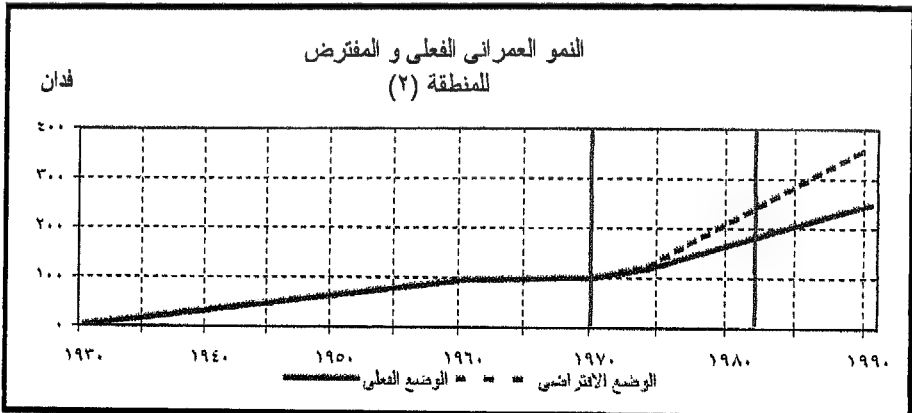
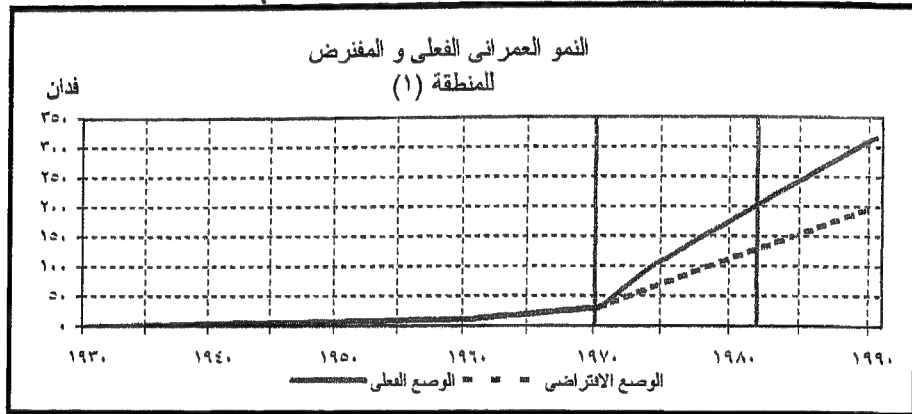
الخريطة المفترضة فى حالة عدم إنشاء محور الحركة



الخريطة الحالية للممران

مقارنة بين الخريطة الحالية لممران مدينة بنى سويف وبين الخريطة الافتراضية فى حالة عدم إنشاء محوري الحركة
المصدر: من عمل الباحث

مقارنة بين النمو العمراني الفعلي و المفترض لمدينة بنى سويف
(العنصر المؤثر : انشاء محاور حركة)



نتائج الدراسة التطبيقية

الباب الخامس

تأثير عنصر انشاء محاور الحركة على النمو العمراني للمدن محل الدراسة

المدينة	الخريطة	عدد السكان	سنة إنشاء المحور	نسب النمو في مناطق المدينة المختلفة بعد إنشاء محور الحركة
قنا		١٥٥,٣٨٣	١٩٩٠	<p>(١) ٦٠ %</p> <p>(٢) ١٣ %</p> <p>(٣) ١١ %</p> <p>منطقة المحور ١٦ %</p>
بلبيس		١١٣,٠٠٠	١٩٨٢	<p>(٢) ١٨ %</p> <p>(٣) ٣٣ %</p> <p>منطقة المحور ٤٩ %</p>
بنى سويف		١٧١,٧٣٤	١٩٧٠ الدائري	<p>(٢) ١٤ %</p> <p>(٣) ٣٣ %</p> <p>منطقة الطريق الدائري ٥٧ %</p>
بنى سويف		١٧١,٧٣٤	١٩٨٢ محور الكوبرى	<p>(١) ٤٠ %</p> <p>(٢) ٢٤ %</p> <p>منطقة محور الكوبرى ٣٥ %</p>

من تحليل الجدول السابق نجد أن :

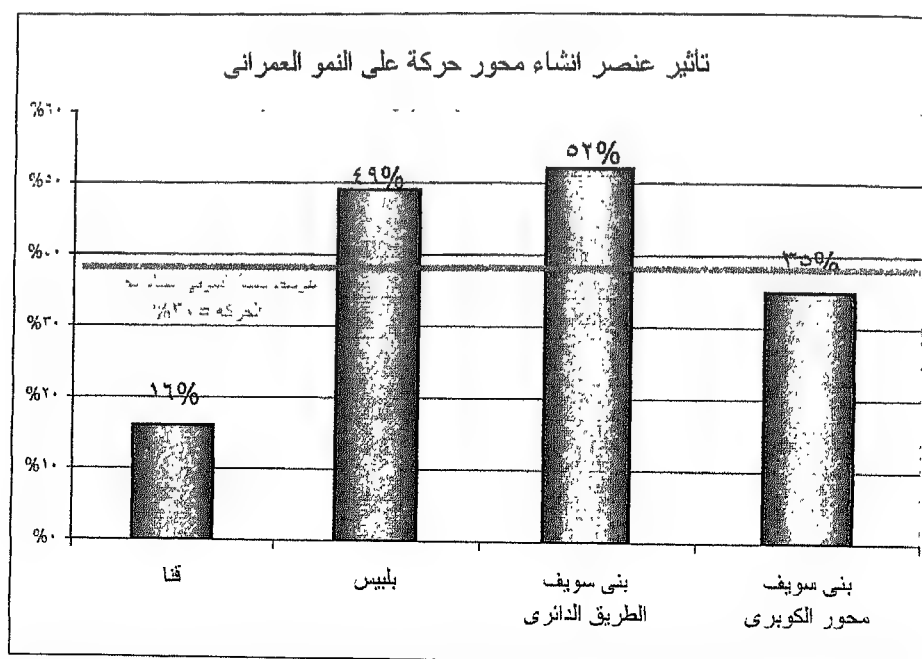
١- معدل النمو العمرانى فى إتجاه محاور الحركة قد تأثر بمساحة المدينة وتعدادها وكذلك بمعدل النمو العمرانى على مستوى المدينة ككل ، فنجد أن مدينة بلبس هى أقل المدن الثلاث فى المساحة وفى معدل النمو العمرانى فى إتجاه محور الحركة (١٠,٨ فدان/سنة) بنسبة ٤٩% من إجمالى النمو بالمدينة ولذلك نجد أن النمو العمرانى فى إتجاه محور الحركة يعتبر أقل من باقى المدن ذات المساحة الأكبر ومعدلات النمو العمرانى الأكثر مع ملاحظة أن النمو العمرانى فى المدينة كان على ارض صحراوية .

٢- مدينة مثل مدينة بنى سويف كان العنصر الأساسى المؤثر فى نموها العمرانى هو محاور الحركة منذ بداية نشأتها حيث كان نمو المدينة أساسا ممتدا مع الطريق الإقليمى القاهرة/أسوان ، وبعد إنشاء محورى الحركة الحديثين فى مرحلتين متقاربتين فى كل من شرق وغرب المدينة ومتعامدين مع نهر النيل الذى يعتبر عنصرا للجذب العمرانى ، فنجد أن الجذب العمرانى للطريق الدائرى كان ٥٢% من جملة النمو العمرانى فى المدينة و جذب محور الحركة الآخر حوالى ٤٠% من إجمالى النمو العمرانى فى المدينة ككل .

٣- جذب محور الحركة فى مدينة قنا أقل قيمة للنمو العمرانى فى إتجاهه نظرا لئتمان إنشاؤه مع إنشاء جامعة جنوب الوادى فى شمال المدينة والتي أثرت بصورة أكبر على جذب العمران فى إتجاهها فلم يتجه نحو محور الحركة سوى ١٦% فقط من النمو العمرانى للمدينة ، ومن المتوقع زيادة هذه النسبة بعد إستيعاب منطقة الجامعة للنمو العمرانى وثبات معدلات النمو بها .

٤- يمكن هنا أن نستخلص معدل نمو متوسط للنمو العمرانى فى إتجاه محاور الحركة الهامة عند استحداثها على عمران مدينة من النطاق الحجمى ١٠٠-٢٠٠ ألف نسمة كنتيجة للمعدلات التى ظهرت من خلال دراسة ثلاث مدن من هذا النطاق الحجمى فنجد أنه يتوقع النمو فى إتجاه محور الحركة الإقليمى المستحدث بنسبة متوسطة حوالى ٣٨% من إجمالى النمو العمرانى للمدينة وهذه النسبة تختلف تبعا لمساحة المدينة ومعدلات نموها السنوى وكذلك على حسب

أهمية الطريق المستحدث ، إلا أن هذا المعدل يعتبر بمثابة معدلا إرشاديا لبيان التطور العمراني للمدن التي يتقرر فيها استحداث محاور الحركة .

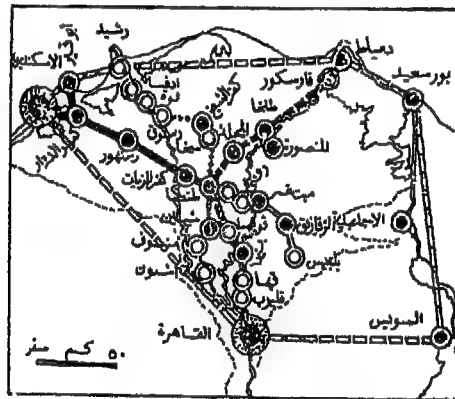


٣-٥ تأثير توطن الصناعات الكبرى على نمو المدن :

الصناعة عمل منتج هام لاستمرار الحياة الاقتصادية لأى دولة يكفل توفير فرص العمالة للسكان مع توفير المنتجات المحلية الضرورية لهذه الدول ، وقد احتلت المدن الصناعية فى مصر مكانة مرموقة منذ بداية القرن العشرين ، فمع الاهتمام بإنشاء المصانع وزيادة أجور العمال وتحسين ظروفهم ، ومع المد الصناعى الكبير تحولت بعض المدن التقليدية إلى مدن صناعية أو أصبحت الوظيفة السائدة بها هى الوظيفة الصناعية ، وازداد إليها تيار الهجرة وازدادت بها الإمكانيات والاستثمارات المادية والبشرية مما أدى بالتبعية إلى نموها الحجمى و العمرانى .

وفى البداية كانت الصناعة كنشاط متداخل ومتناغم مع الكيانات العمرانية يصعب تحديد مكانها من العمران البشرى ، فهى متمازجة مع الأنشطة السكنية والتجارية ، ومع تطورها وتغيرها نجد أنها قد فرضت انفصالها وتميزها عن باقى العناصر العمرانية . (٢١)

وقد أكد جمال حمدان على أن الصناعة لا تخلق مدنا جديدة بقدر ما تضخم من المدن القديمة ، وكذلك أن الصناعة فى مصر لم يحدد توطنها منذ البداية بعوامل التوطن الصناعى المعروفة بقدر ما سادها عاملان هما رأس المال والسوق ، والنتيجة أن الصناعة فى مصر لم تبدأ إقليمية وإنما عاصمية كحقيقة حاكمة تشكل الصرح الصناعى فى مصر ، ويضيف جمال حمدان بأن التوطن الصناعى كان مركزا فى محورين هما الدلتا والصعيد ، فقد تركزت الصناعة فى الدلتا على محور أساسى هو محور طريق القاهرة / الإسكندرية الزراعى عبر كفر الدوار وكفر



محور التوطن الصناعى فى الدلتا ويضم مدن طنطا وكفر الزيات وكفر الدوار

المصدر : جمال حمدان - شخصية مصر - ١٩٨٤ (٢١)

الزيات وطنطا (وهى المدن التى تعنى الدراسة بدراستها) وكان هذا المحور يجمع على الأقل ٣ /
٤ الكم الصناعى القومى فى مرحلة الستينات ، وفيما عدا هذين المحورين كان هناك بعض النقاط
الصناعية الهامشية التى لا تشكل منطقة صناعية أو مكتفة .

أما فى الصعيد فقد كان على رأسه القاهرة الكبرى وفى الطرف الآخر أسوان وكوم أمبو ،
أما وسط الصعيد فكان يشكل هبوطا حادا ، وسوف نتناول بالدراسة مدينة أسوان، ويضيف جمال
حمدان أن فى مصر لم يوجد إقليم صناعى إنما مناطق صناعية ويمكن القول أيضا أنه لا توجد بعد
المدن للصناعية ولكن فقط صناعات المدن . (٢١)

ومن هنا كان لابد من دراسة تأثير استحداث عنصر الصناعة على عمران هذه المدن
وذلك بدراسة التطور العمرانى لهذه المدن ورصد التغير الذى حدث بالعمران بعد إنشاء هذا
العنصر ، وذلك حتى يمكن التنبؤ بالتغير العمرانى الذى يحدث عند إضافة عنصر الصناعة
كعنصر مستحدث على عمران المدن القائمة .

وهنا نلاحظ أن المدن محل الدراسة والتى أستحدث فيها عنصر الصناعة قد شهدت توسعا
عمرانيا كبيرا ومعظم هذا النمو العمرانى يكون عشوائيا فى غيبة التخطيط وخاصة فى اتجاه
المواقع الصناعية حيث تتوافر فرص العمالة .

وندرس هنا المدن الصناعية التى تقع على محور الطريق الزراعى القاهرة/الإسكندرية
وهى كفر الدوار وكفر الزيات وطنطا . ومن محور الصعيد مدينة أسوان

١- مدينة طنطا :

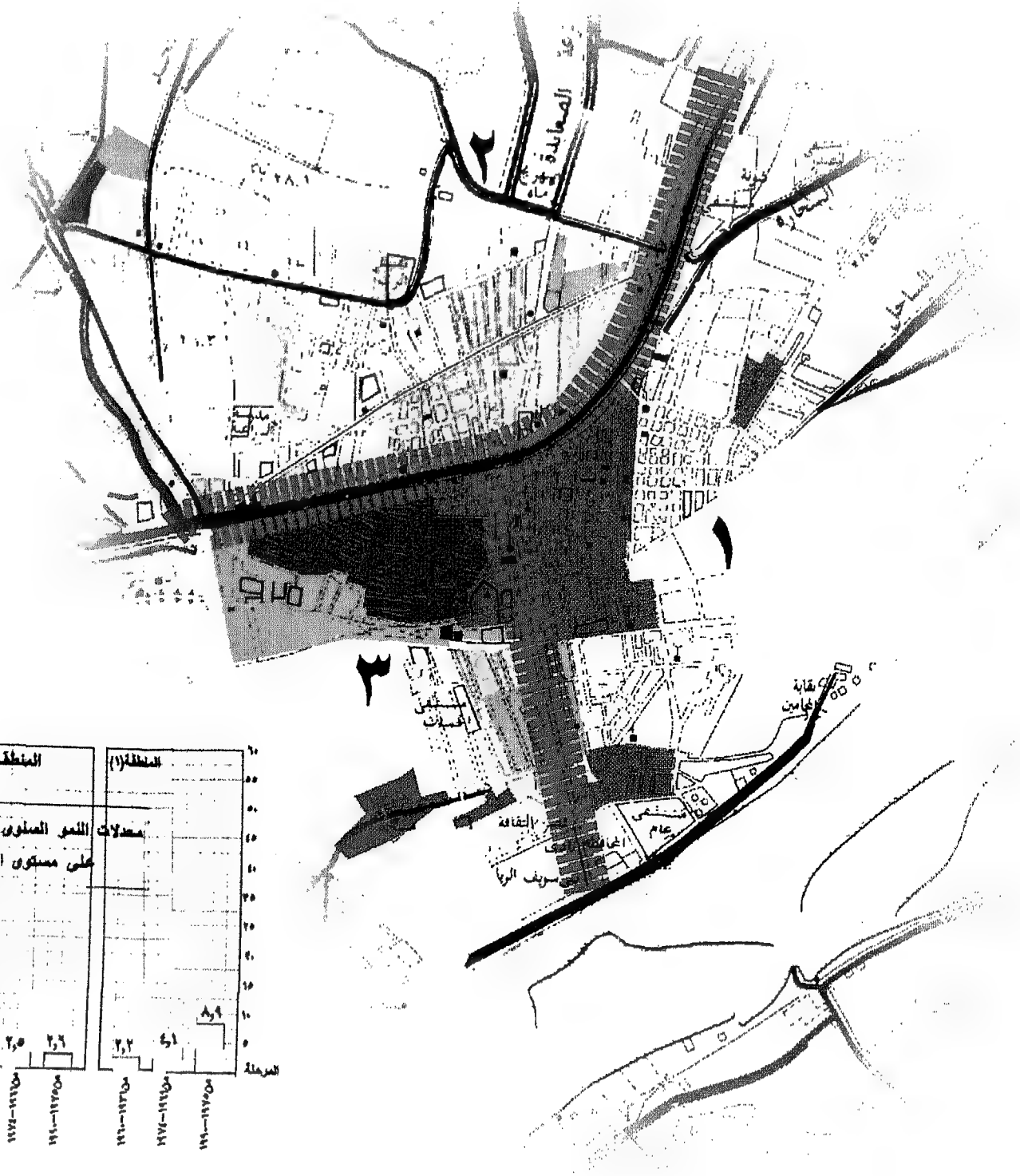
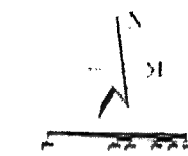
تعتبر مدينة طنطا واحدة من أهم المراكز الصناعية بالدلتا ويرجع ذلك إلى موقعها الإستراتيجي وارتباطها بالشبكات الإقليمية للطرق والسكك الحديدية بالإضافة إلى الحجم السكاني الذي يمثل سوقا للعمالة وللاستهلاك . وقد سبق عرض خريطة مراحل النمو لمدينة طنطا وخريطة تحليل معدلات واتجاهات النمو العمراني بالمدينة .

المرحلة المنطقة	١٩٦٤-١٩٤٥		١٩٧٩-١٩٦٥		١٩٨٩-١٩٨٠	
	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو
المنطقة ١	٣٠٥,٩	١٦,١	١٥٦,٧	١١,٢	٢٧٠,٧	٢٧,١
المنطقة ٢	٢١١,٩	١١,١٥	٩٩,٧	٧,١٢	٢٨٣,٧	٢٨,٤
المنطقة ٣	٥٤,٤	٢,٨٥	١١٣,٢٥	٨,١	٤٣,٢	٤,٣
المنطقة ٤	٩٢,٨	٤,٩	١٧٢,٢٥	١٢,٣	٢٦,٩	٢,٢
الإجمالي	٦٦٥	٣٩,١	٥٤١,٩	٣٨,٧	٦١٩,٦	٦٢,٠

جدول يوضح مساحات النمو بالفدان ومعدلات النمو العمراني بالفدان / سنة للمناطق المختلفة بمدينة طنطا

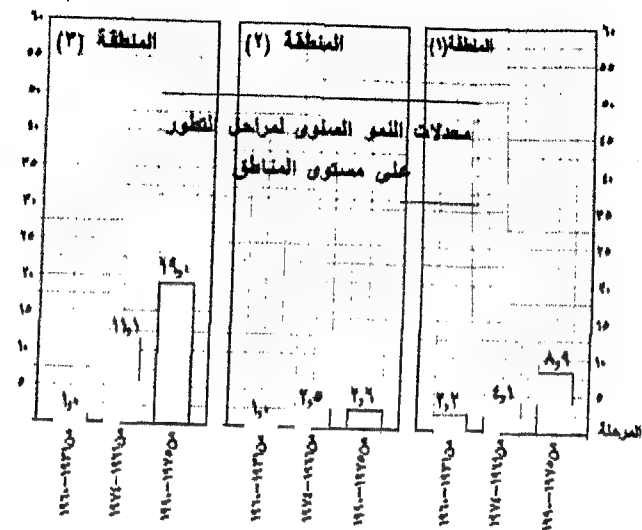
- ولمدينة طنطا دور إقتصادي هام ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى الإقليمي أيضا ، وتضم المدينة العديد من الصناعات الكبيرة والصغيرة ، ويتركز بالمدينة الصناعات التي يعتمد أغلبها على الإنتاج الزراعي وأهمها صناعات الغزل والنسيج وكذلك صناعات الزيوت وخيوط الكتان وتعبئة الأغذية والمواالح ومطاحن الغلال .

- تتركز الصناعات في المنطقة الجنوبية الشرقية من المدينة عبر خط السكة الحديد وبخاصة للصناعات الملوثة ، أما باقي الصناعات فتنتشر في داخل عمران المدينة مما يتسبب في مشكلات عمرانية .

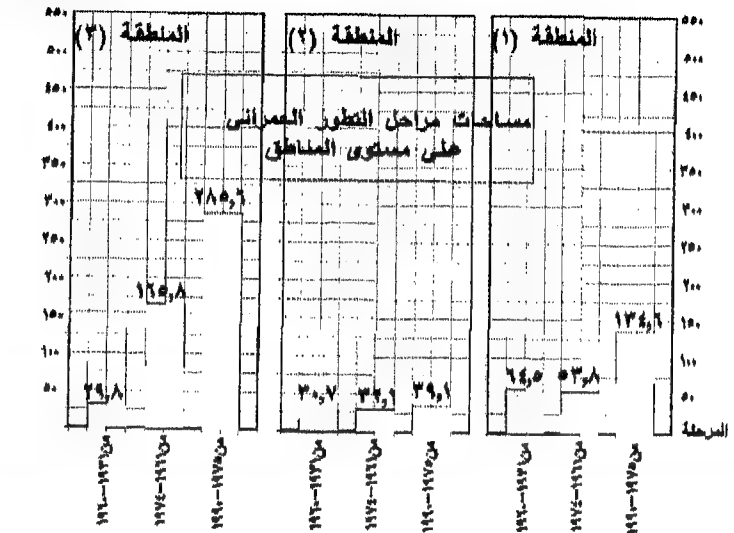


الكتلة القديمة
حتى ١٩٠٠
من ١٩٠١-١٩٣٠
من ١٩٣١-١٩٦٠
من ١٩٦١-١٩٧٤
من ١٩٧٥-١٩٩٠

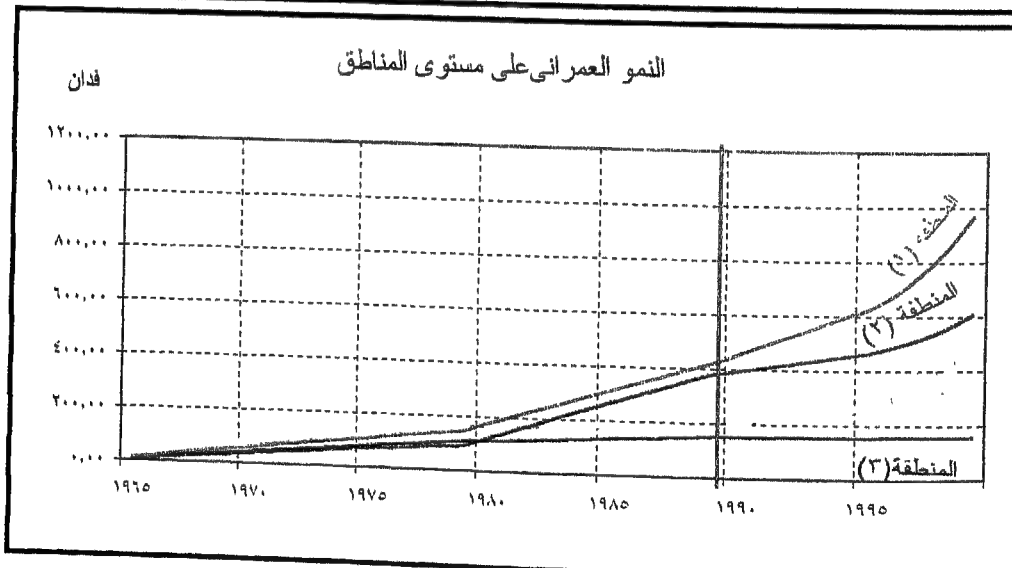
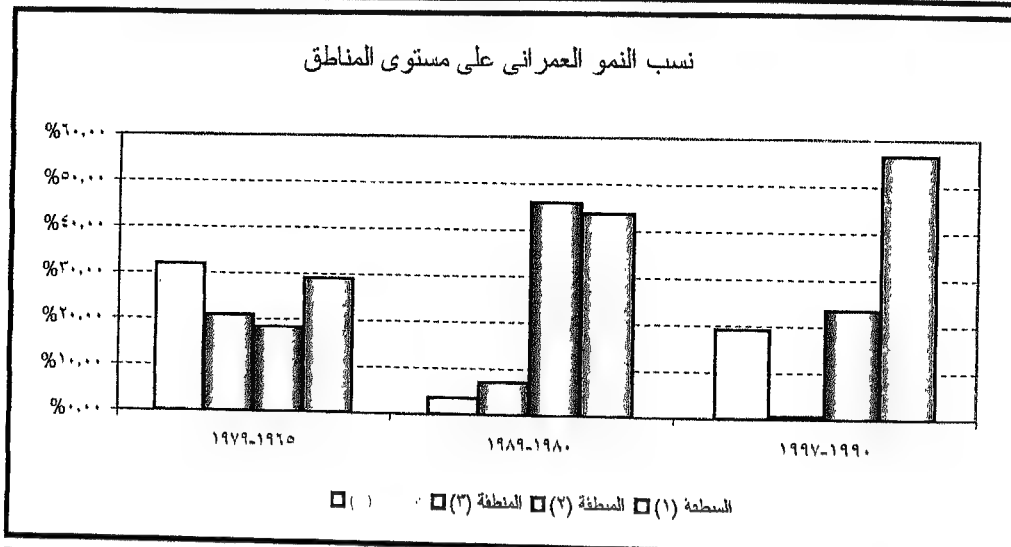
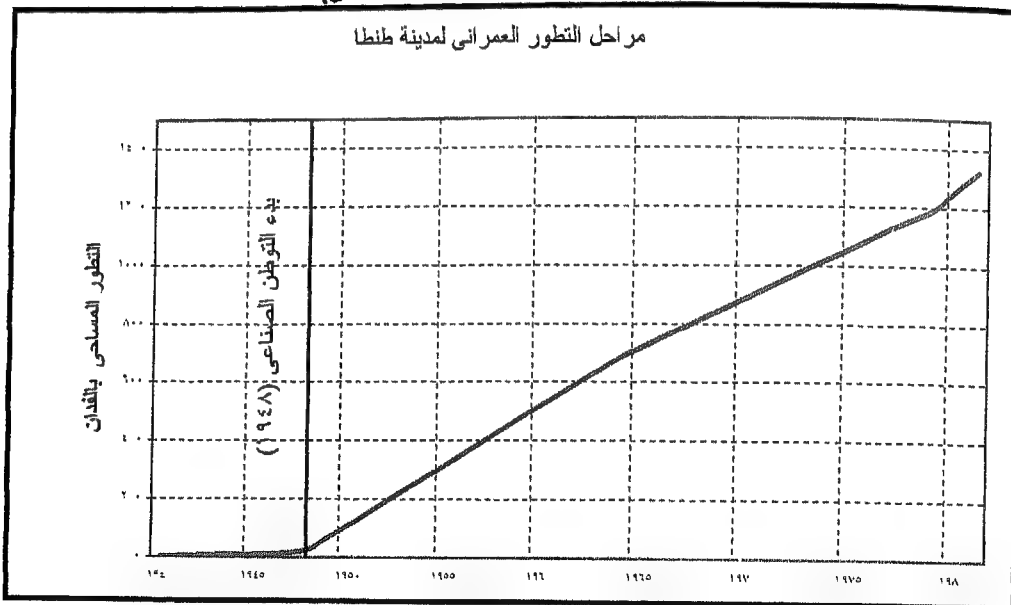
معدل النمو السنوي
للحالة/السنة



المساحة بالهكتار



النمو العمراني لمدينة طنطا
(العنصر المؤثر: التوطن الصناعي)



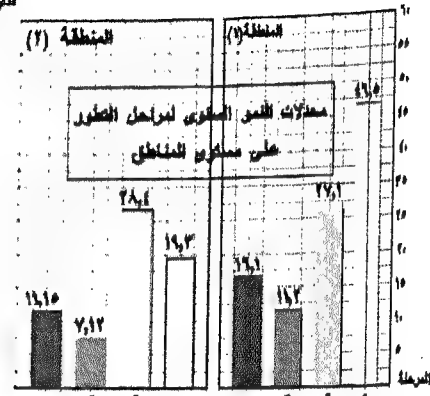
- ولدراسة تأثير توطن الصناعة في مدينة طنطا تم تقسيم المدينة إلى أربعة مناطق للمقارنة فوجد أن الصناعة تتركز في المنطقة ٤ وتنتشر بعض الصناعات في المنطقة ٢ ونجد أن الصناعة في بداية توطنها قد اجتذبت حوالي ٣١,٨% من النمو العمراني تجاه المنطقة ٤ وحوالي ٣٦% من العمران تجاه المنطقة ٢ وذلك بمعدلات نمو عمراني ١٠,٦ و ١٢ فدان / سنة على التوالي .

معدل النمو العمراني بالفدان / سنة					
المنطقة	١	٢	٣	٤	المدينة ككل
مرحلة توطن الصناعة	١٦,١	١١,١٥	٢,٨٥	٤,٩	٣٥
مرحلة النمو العمراني التالية	١١,٢	٧,١٢	٨,١	١٢,٣	٣٨,٧٢

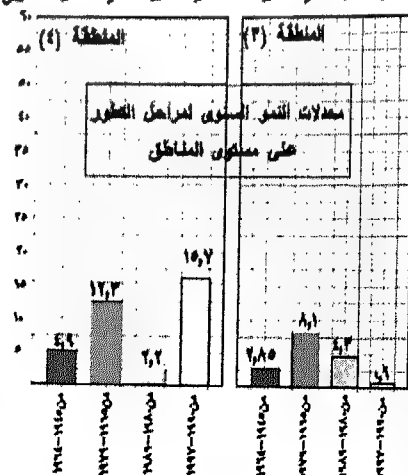
جدول يوضح معدلات النمو العمراني للمناطق المختلفة في مدينة طنطا قبل وبعد توطن الصناعة

تقع المنطقة الصناعية في مدينة طنطا في المنطقتين ٤,٢ و ٤,١ والتان زاد فيهما معدل النمو العمراني في مرحلة توطن الصناعة إلى ١٦,٠٥ فدان/سنة في مجموعهما وذلك بنسبة حوالي ٤٥% من إجمالي النمو العمراني للمدينة ككل بالرغم من إتجاه النمو السائد في المدينة في هذه المرحلة كان الإتجاه الشمالي .

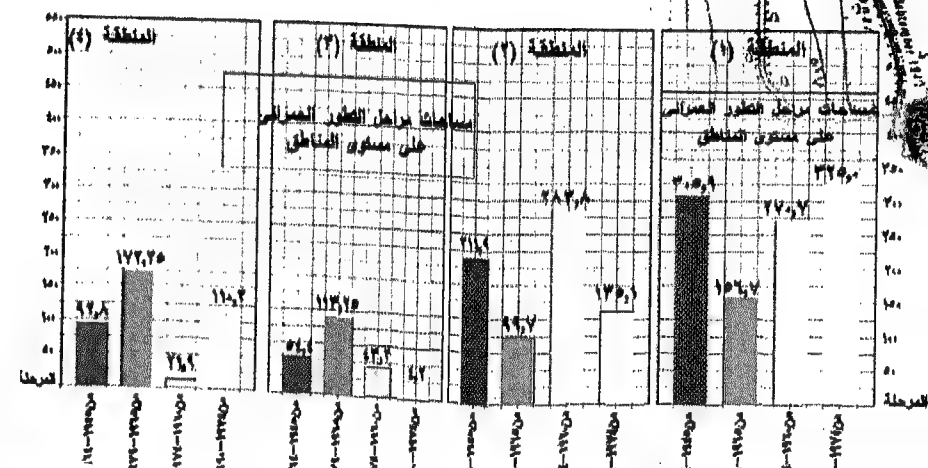
مجلس القوم القنوي
لقدان/السنة



مجلس القوم السوي
فهرس/المسلة



المجلس الأعلى



ما قبل ۱۹۴۵

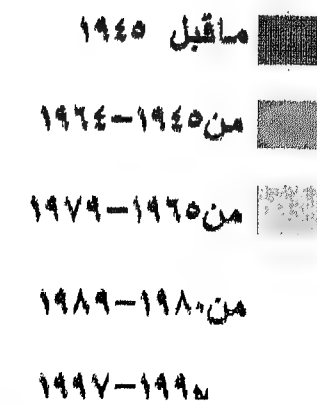
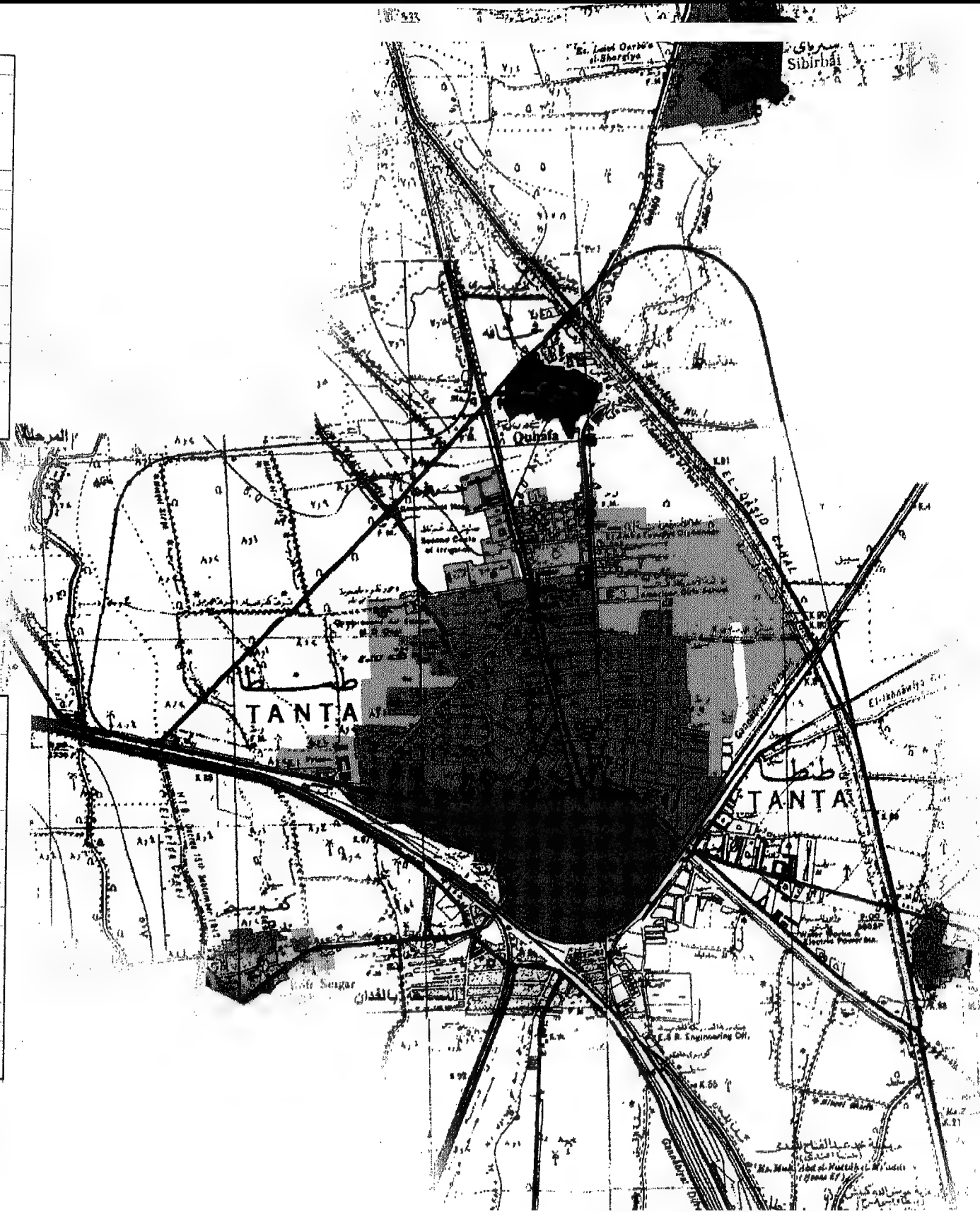
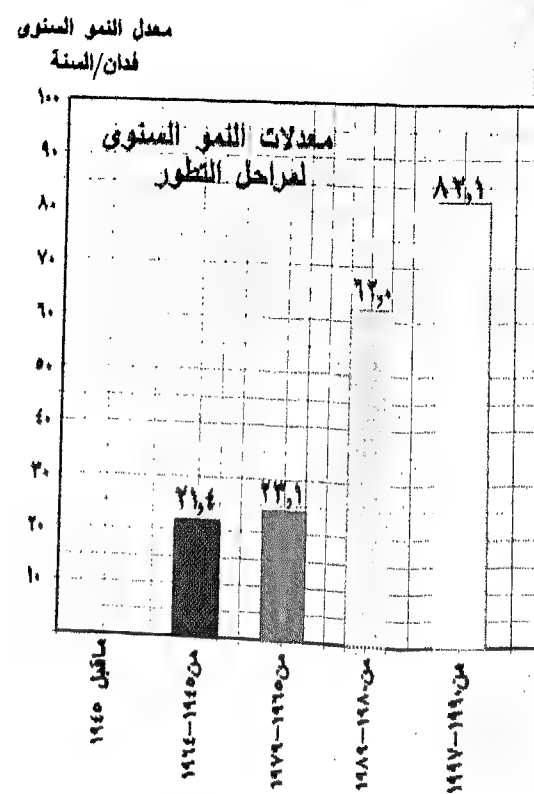
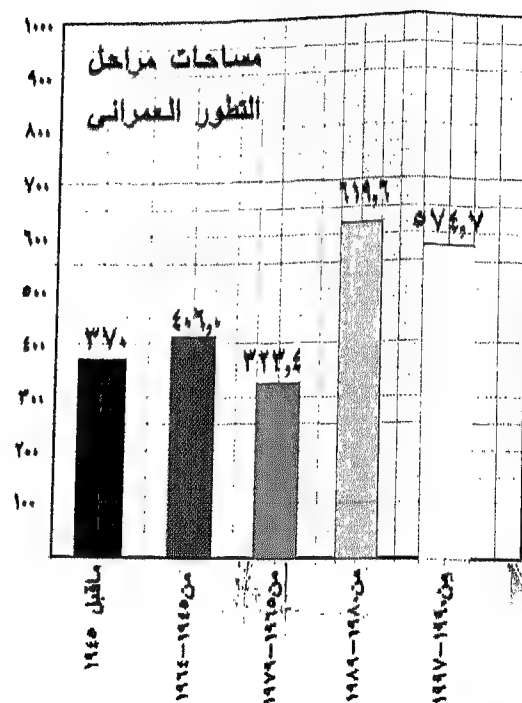
من ١٩٤٥-١٩٦٤

من ۱۹۷۵-۱۹۷۹

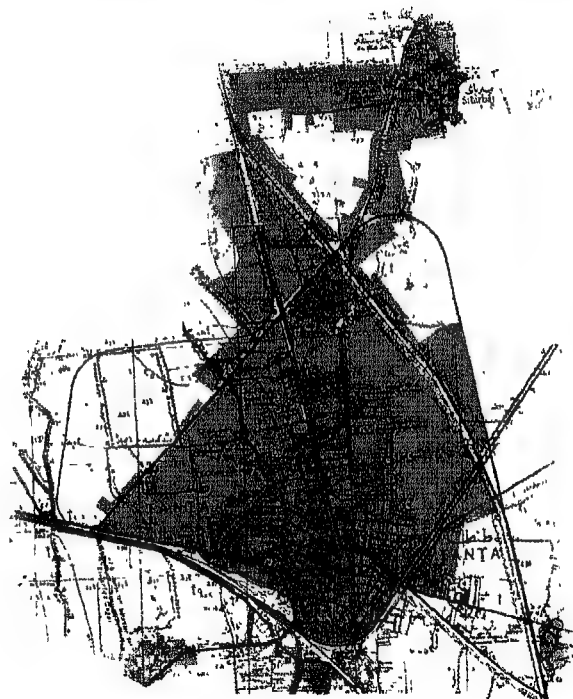
من ١٩٨٨-١٩٨٩

من ۱۹۹۰-۱۹۹۷

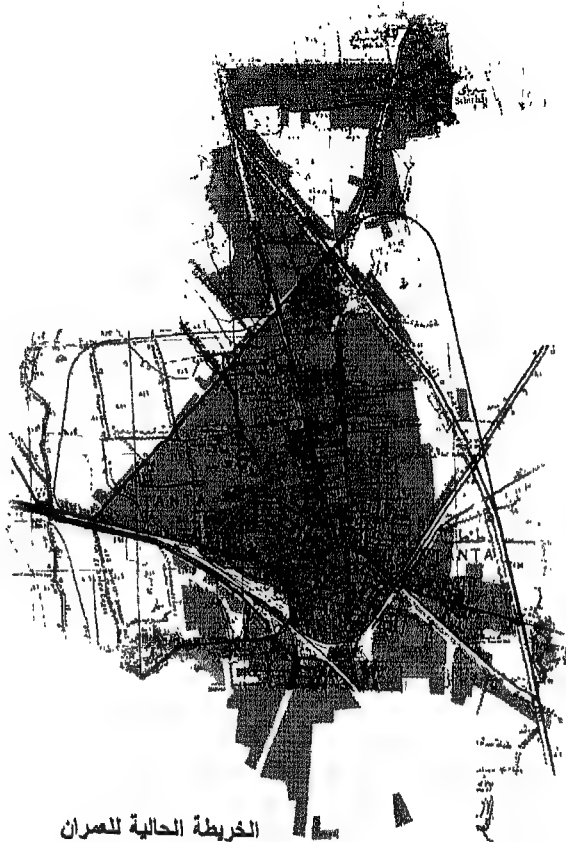
المناطق الصناعية



خريطة التخاضية لمدينة طنطا في حالة عدم توطن الصناعة بها
المصدر: من عمل الباحث



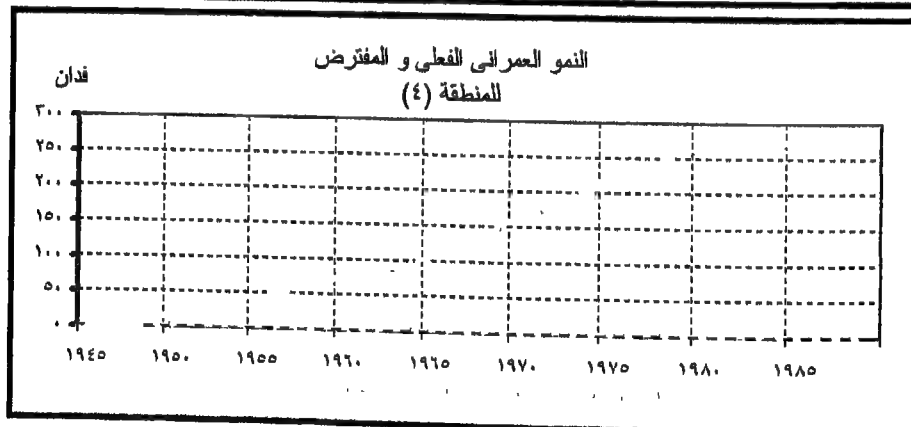
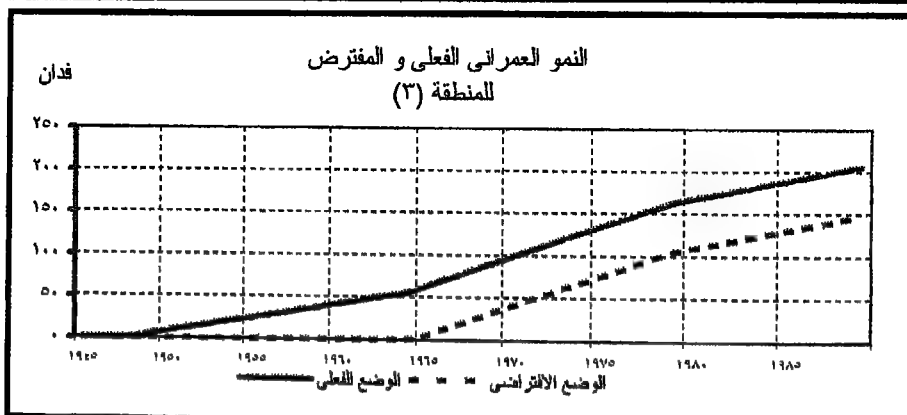
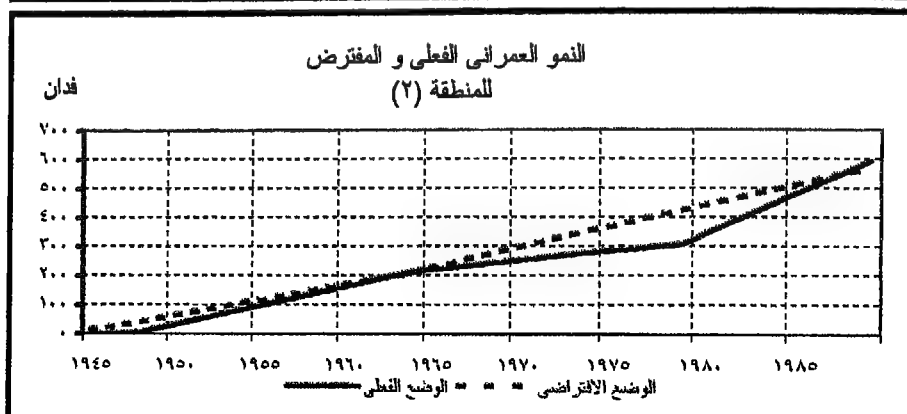
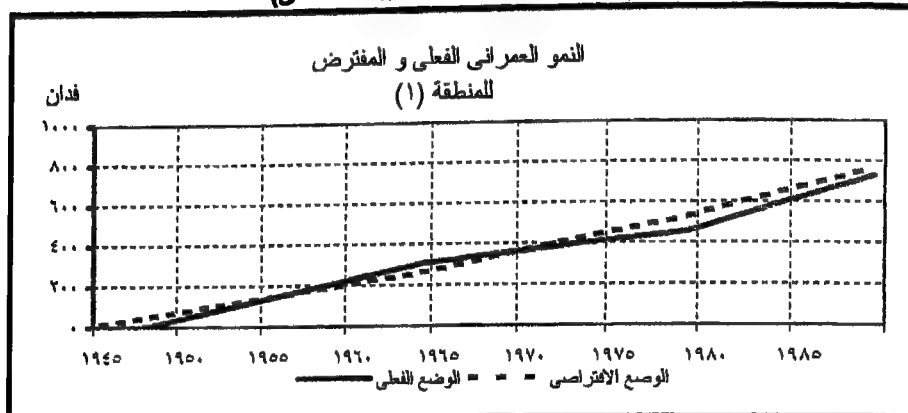
الخريطة المفترضة في حالة عدم التوطن الصناعي



الخريطة الحالية للعراق

مقارنة بين الخريطة الحالية لعراق مدينة طنطا وبين الخريطة الافتراضية في حالة عدم توطن الصناعة
المصدر: من عمل الباحث

مقارنة بين النمو العمراني الفعلي و المفترض لمدينة طنطا
(العصر المؤثر : التوطن الصناعي)



الباب الخامس

نتائج الدراسة التطبيقية

٢- مدينة كفر الدوار :

تعتبر مدينة كفر الدوار من الحالات المتميزة للمدن الصناعية حيث أنشئت فيها الصناعة في أواخر الثلاثينات حيث توالى إنشاء المصانع فيها منذ عام ١٩٣٨ حيث أنشئ مصنع مصر صباغى البيضى ومصر للغزل والنسيج الرفيع وفى عام ١٩٤٦ أنشئ مصنع مصر للحريز الصناعى ، وقد استمر إنشاء الصناعات وتوسعها حتى الثمانينات وذلك تبعاً لعوامل التوطن الصناعى وتوافر مقوماتها فى موقع المدينة .

المرحلة المنطقة	١٩٦٦-١٩٣٨		١٩٨٥-١٩٦٧		١٩٩١-١٩٨٦	
	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو
المنطقة ١	٣٣١,٨٥	١١,١٤	٤٢٢,٥٨	٢٣,٤٨	٠,٠	٠,٠
المنطقة ٢	١٤٩,٤	٥,٣٤	١٢١,٢	٦,٧٣	٥٢,٦	٨,٧٧
المنطقة ٣	١٢,٢٥	١٢,٢٥	٢٠,٥	٢٠,٥	١٤,١	١٤,٠٨
الإجمالى	٨٠٤	٢٨,٧٢	٩١٣,٠	٥٠,٧٢	١٣٧,٠	٢٢,٨٥

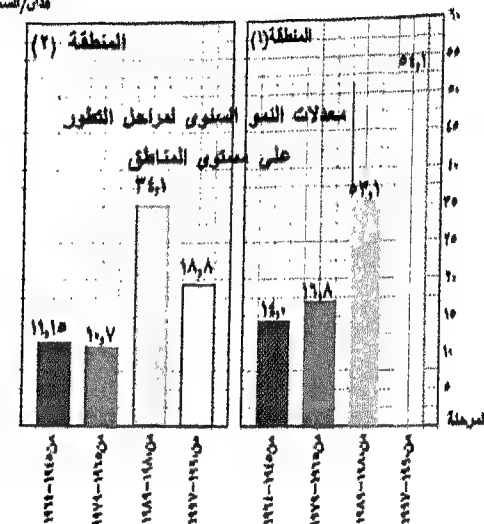
جدول يوضح مساحات النمو بالفدان ومعدلات النمو العمرانى بالفدان / سنة للمناطق المختلفة بمدينة كفر الدوار

-ظهرت التجمعات السكانية حول هذه المصانع ، وامتد العمران وانتشر لتتلاحم الكتل السكنية ، وتوسع كردون المدينة ، وقد زادت مساحة العمران فى المدينة بمعدل نمو سنوى حوالى ٢٩ فدان لتصبح مساحة المدينة حوالى ٨٠٠ فدان .

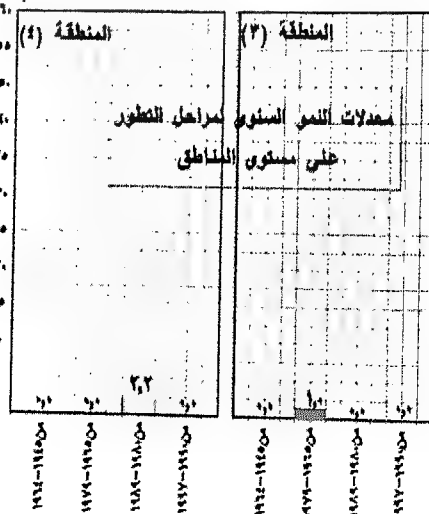
-فى المرحلة التالية من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٥ تم التوسع فى الصناعة ، وأنشئ ملحجان للقطن وشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية وشركة مواد الصباغة والكيماويات عام ١٩٧٤ ، وقد تم توطيد شركة مواد الصباغة والكيماويات فى منطقة تبعد عن عمران المدينة على طريق القاهرة/الإسكندرية الزراعى نظراً لكونها صناعات ملوثة للبيئة ، إلا أن المدينة قد امتدت لتشمل هذه المنطقة الصناعية الجديدة .

- وأيضاً حدثت التوسعات السكنية الجديدة شرقى شركة مصر للغزل والنسيج وفى المنطقة الجنوبية الشرقية من شركة صباغى البيضى ، وتم تعديل كردون المدينة

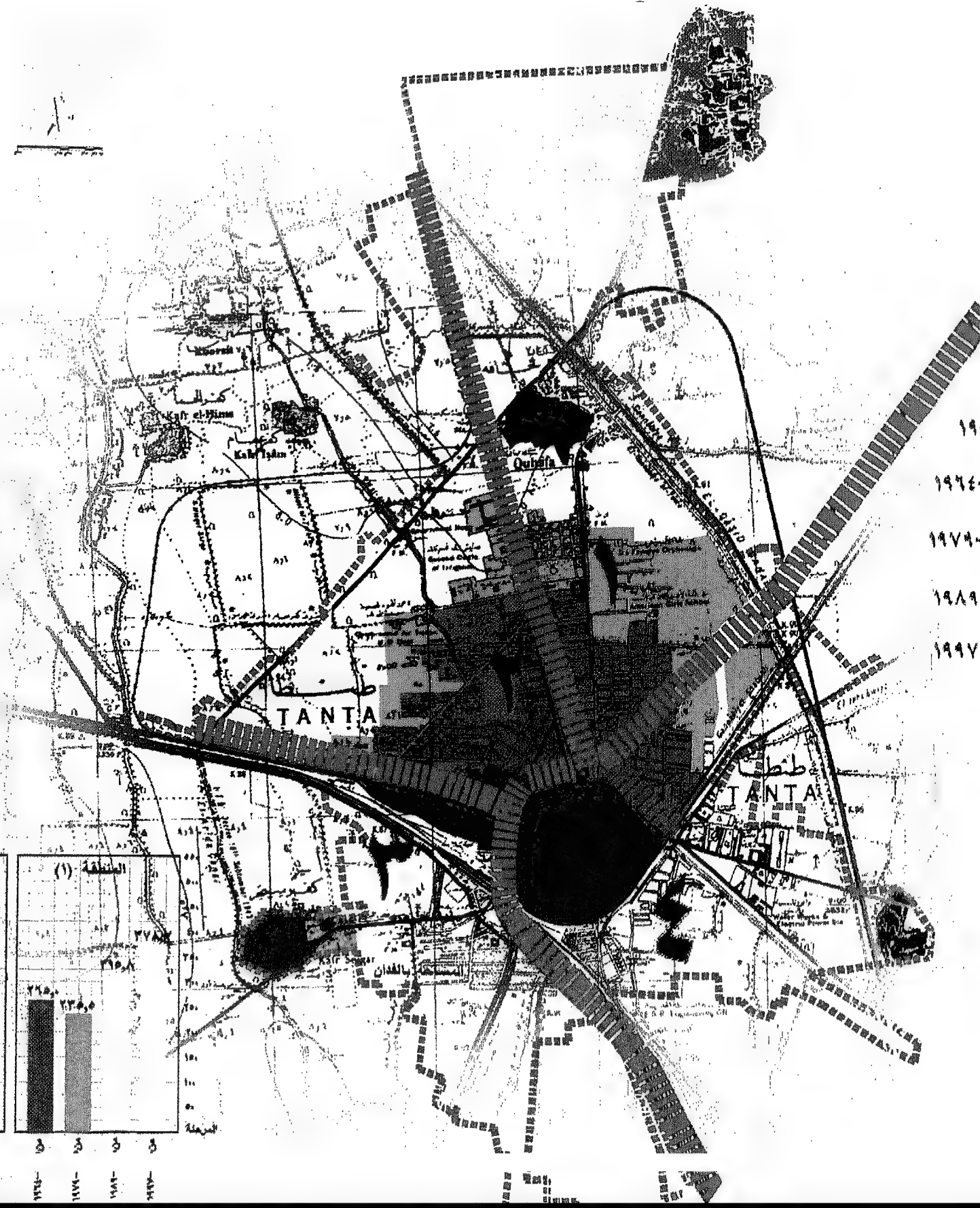
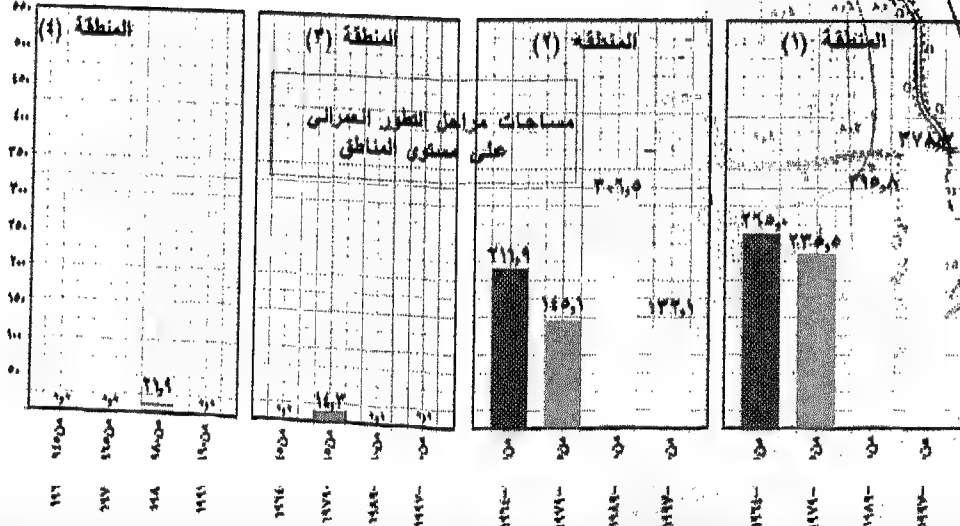
معدل النمو السنوي
لدى/السنة



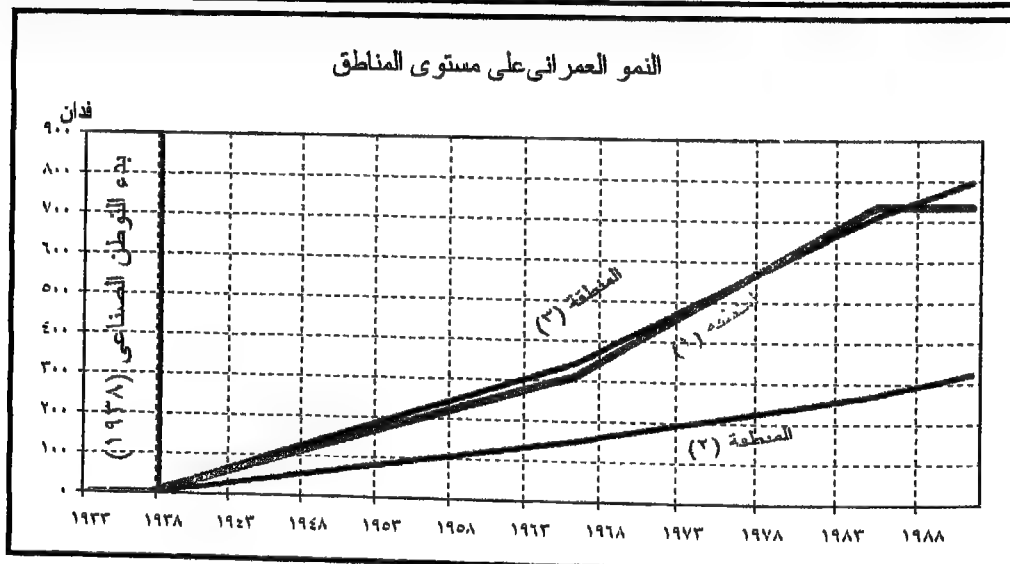
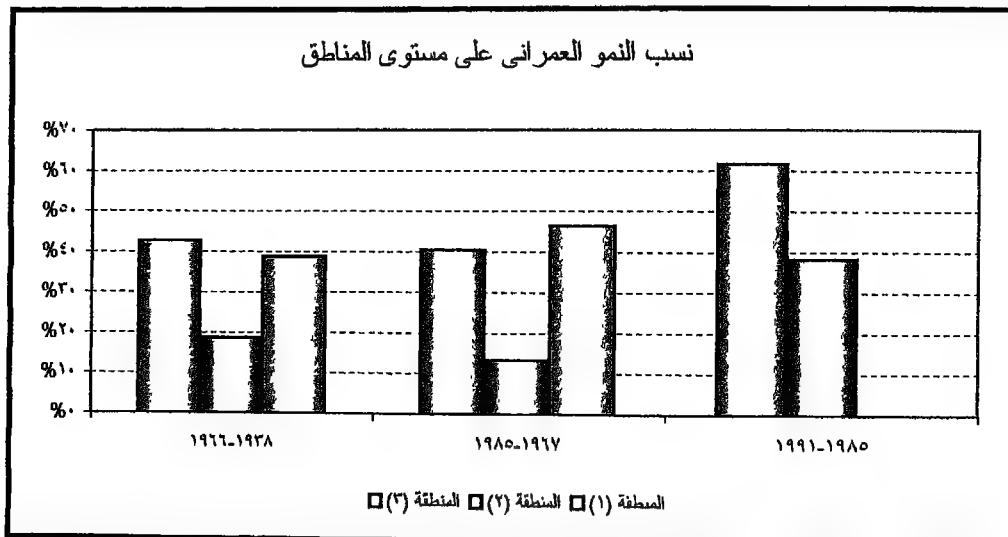
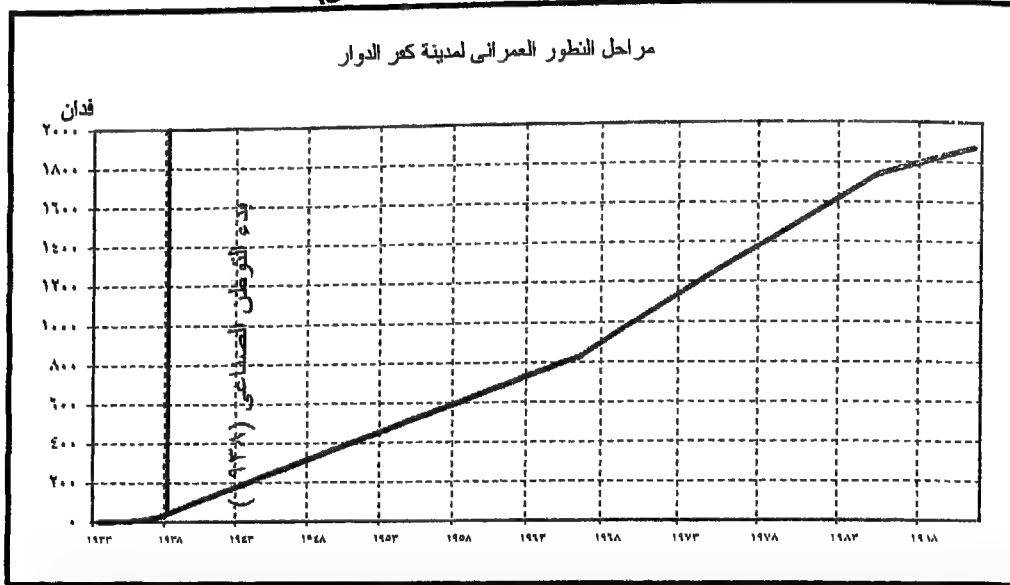
معدل النمو السنوي
لدى/السنة



المساحة بالـ



النمو العمراني لمدينة كفر الدوار
(العنصر المؤثر : التوطن الصناعي)



الباب الخامس

نتائج الدراسة التطبيقية

- وتوسيعه ، وزاد مسطح العمران بمعدل سنوى قدره حوالى ٥٠,٧ فدان ليصل مسطح المدينة إلى حوالى ضعف المرحلة السابقة لها حيث بلغ ١٧١٧ فدان .
- تم تقسيم مدينة كفر الدوار إلى ثلاث مناطق للمقارنة بينهم ، فوجد أن المنطقة الثانية وهى التى تشمل أقل عدد من المصانع هى أيضا أقل المناطق الثلاث من حيث النمو العمرانى حيث نمت بمعدل ٦,٧ فدان/سنة .
- ووجد أن كل من المنطقتين الأخيرتين اللتين تحتويان على عدد كبير من الصناعات قد شهدت طفرة كبيره فى العمران فى المرحلة اللاحقة لإنشاء المصانع حيث كان النمو فى كل منهما بمعدل ٢٠,٥١ ، ٢٣,٤٨ فدان / سنة
- أعقب مرحلة النمو السريع والطفرة العمرانية التى شهدتها المدينة نتيجة توطن الصناعة بها مرحلة انخفاض فى معدلات النمو العمرانى أو بصورة أخرى ثبات فى مساحة العمران فقد أصبح النمو العمرانى فى المرحلة التى تلت هذه الطفرة ٢٢,٨٥ فدان /سنة على مستوى المدينة ككل بعد أن وصل إلى ٥٠,٧٢ فدان/سنة فى المرحلة التى سبقتها .

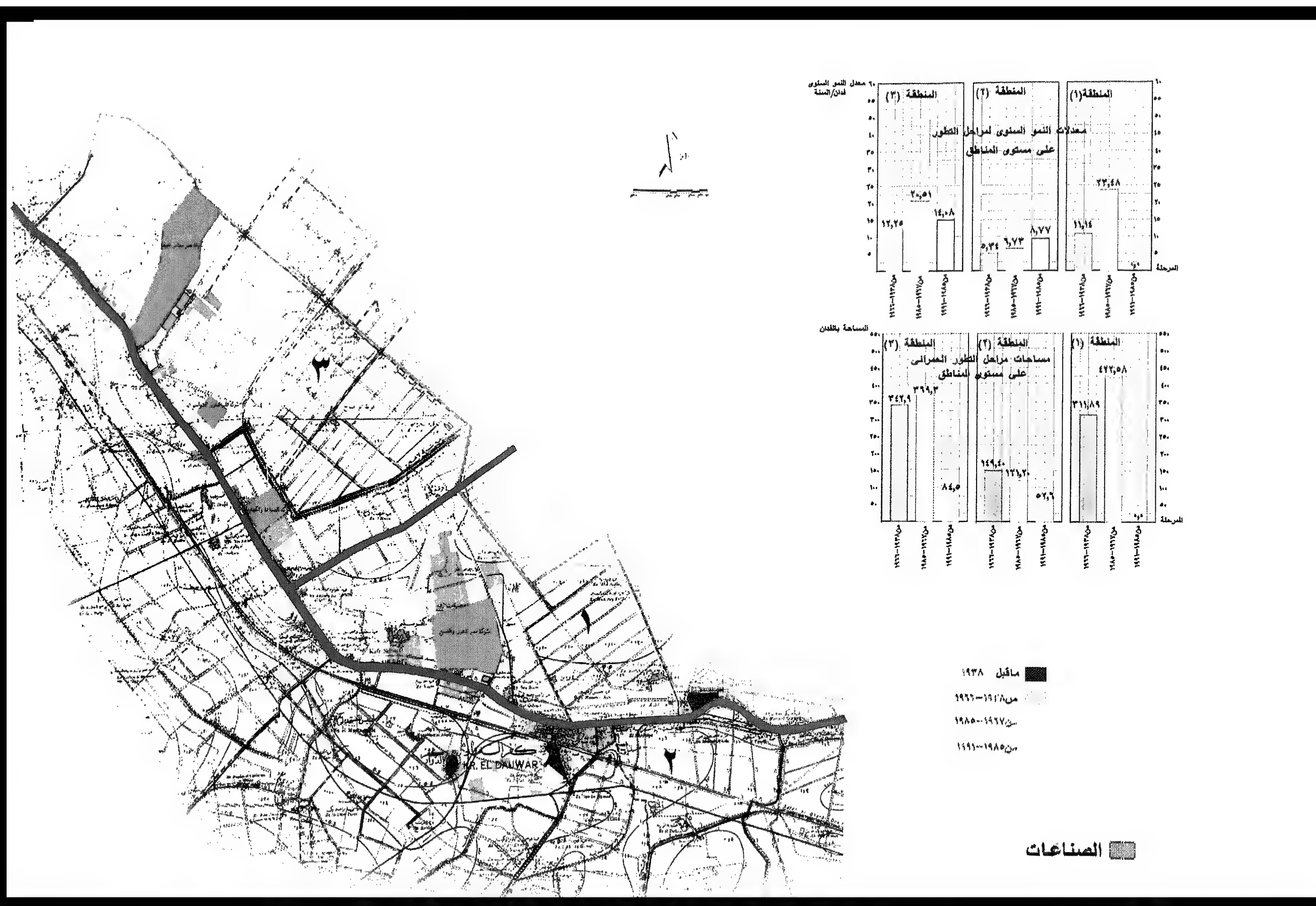
معدل النمو العمرانى بالفدان/سنة				
المنطقة	١	٢	٣	المدينة ككل
قبل توطن الصناعة	١١,١٤	٥,٣٤	١٢,٢٥	٢٨,٧٢
بعد توطن الصناعة	٢٣,٤٨	٦,٧٣	٢٠,٥١	٥٠,٧٢
المرحلة التالية للنمو العمرانى	...	٨,٧٧	١٤,٨	٢٢,٨٥

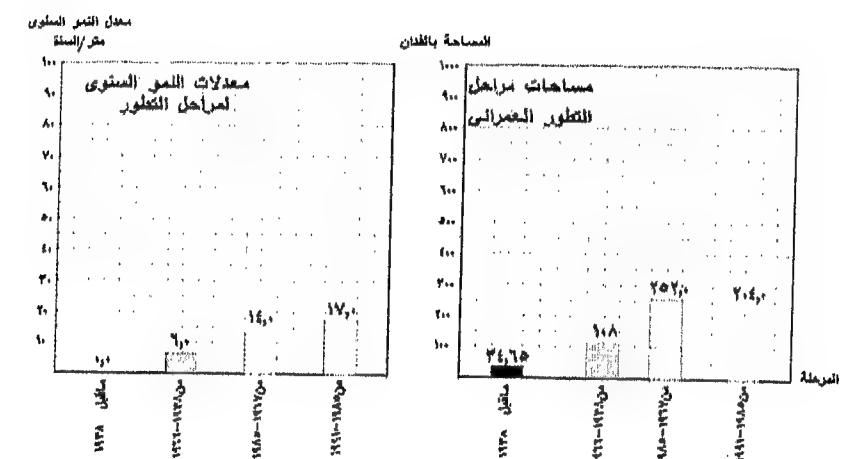
جدول يوضح معدلات النمو العمرانى فى المناطق المختلفة لمدينة كفر الدوار قبل وبعد توطن الصناعة وفى المرحلة التى تلتها

مع ملاحظة أن تقسيم المدينة إلى مناطق كان لمجرد المقارنة حيث أن مواقع الصناعة في مدينة كفر الدوار كانت منتشرة في كل من الثلاث مناطق مما أثر على معدلات النمو العمراني للمدينة ككل حيث استقطبت المدينة العمالة من المناطق المحيطة بها وتم التوسع في إنشاء المساكن والخدمات لهؤلاء العمال على مستوى المدينة ككل والتي كانت قبل التوطن الصناعي بها تقترب من كونها قرية أكثر منها مدينة .

ولكن تم حساب معدلات النمو العمراني في اتجاه كل من المنطقتين ١، ٣ وهما المنطقتان اللتان تتركز بهما المواقع الصناعية بالمدينة.

ويظهر في الخريطة الافتراضية للمدينة مساحة المدينة في حالة عدم توطن الصناعة بها في الأربعينيات حيث إستعان الباحث بمعدلات النمو العمراني للمدن في نفس الفئة الحجمية لمدينة كفر الدوار في ذلك الوقت ويظهر بوضوح المقارنة بين منحنيات النمو العمراني للمناطق المختلفة في المدينة في كل من الوضع الفعلي لعمران المدينة وبين الوضع الإفتراضي في حالة عدم توطن الصناعة .





ما قبل ١٩٣٨

من ١٩٣٨-١٩٦٦

من ١٩٦٦-١٩٨٥

من ١٩٨٥-١٩٩١

خريطة التراضية لمدينة كفر الدوار في حالة عدم توطن الصناعة بها
المصدر: من عمل الباحث



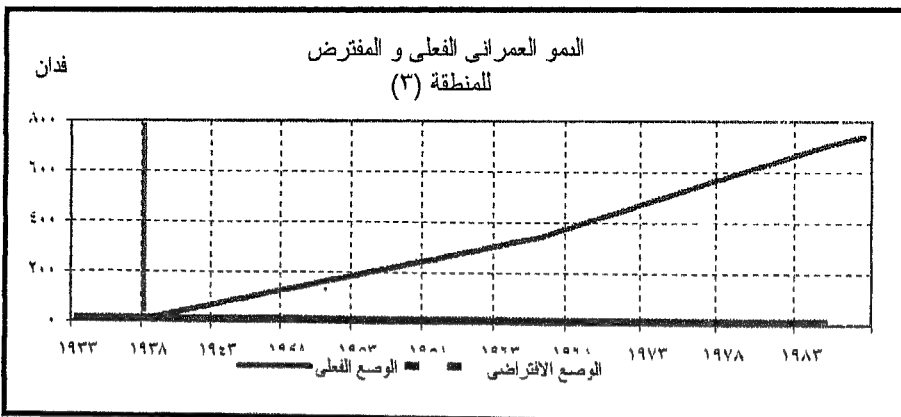
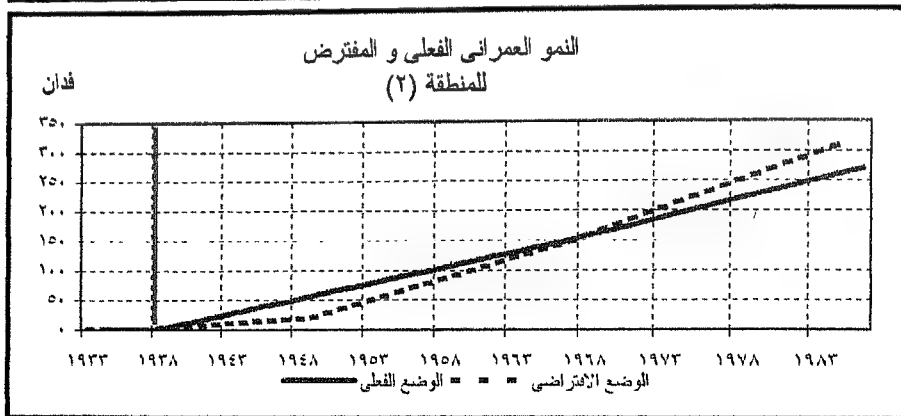
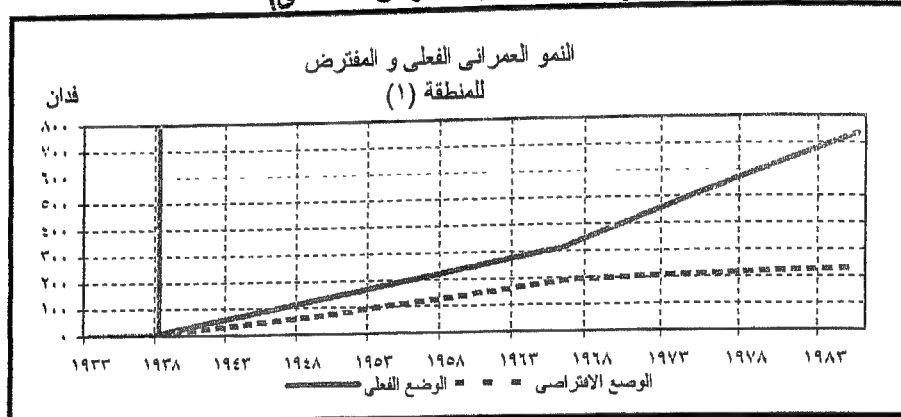
الخريطة المفترضة في حالة عدم التوطن الصناعي



الخريطة الحالية لعرمان

مقارنة بين الخريطة الحالية لعرمان مدينة كفرالدوار وبين الخريطة الافتراضية في حالة عدم توطن الصناعة في المدينة
المصدر: من عمل الباحث

مقارنة بين النمو العمراني الفعلي و المفترض لمدينة كفر الدوار
(العنصر المؤثر : التوطن الصناعي)



٣- مدينة كفر الزيات :

من المدن الصناعية الهامة فى إقليم الدلتا وقد بدأت فيها حركة الصناعة منذ بدايات هذا القرن وشهدت الصناعة بها ازدهارا فى الأربعينات ، وقد حدثت توسعات صناعية كبيرة فى السبعينات مما سبب طفرة عمرانية فى هذه المرحلة.

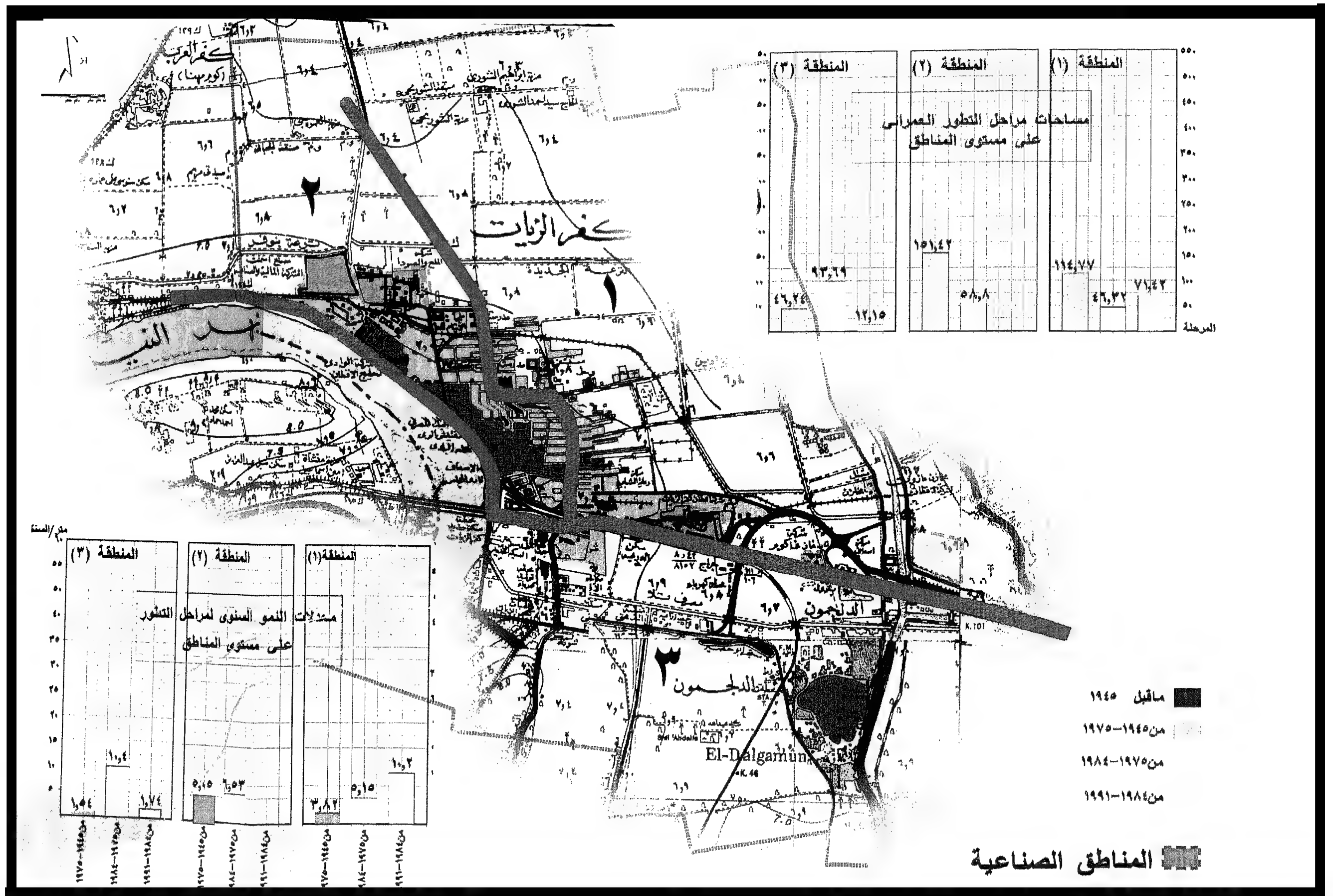
المرحلة المنطقة	١٩٦٦-١٩٣٨		١٩٨٥-١٩٦٧		١٩٩١-١٩٨٦	
	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو
المنطقة ١	١١٤,٧٧	٣,٨٢	٤٦,٣٢	٥,١٥	٧١,٤٢	١٠,٢
المنطقة ٢	١٥١,٤٢	٥,٠٥	٥٨,٨	٦,٥٣	٠,٠	٠,٠
المنطقة ٣	٤٦,٢٤	١,٥٤	٩٣,٦٩	١٠,٤	١٢,١٥	١,٧٤
الإجمالى	٣١٢,٠	١٠,٤١	١٩٨,٨١	٢٢,٩	٨٣,٥٧	١١,٩٤

جدول يوضح مساحات النمو بالفدان ومعدلات النمو العمرانى بالفدان / سنة للمناطق المختلفة بمدينة كفر الزيات

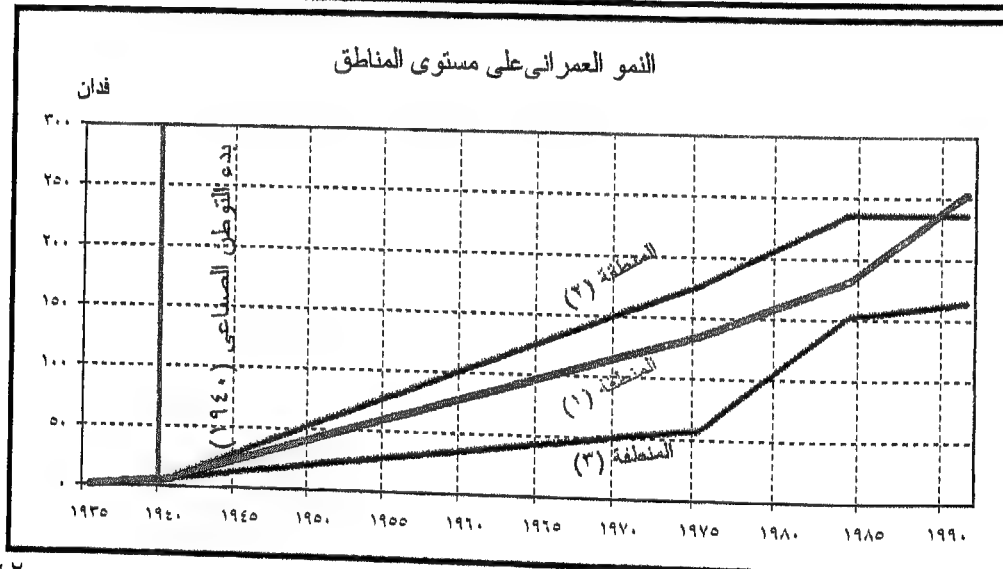
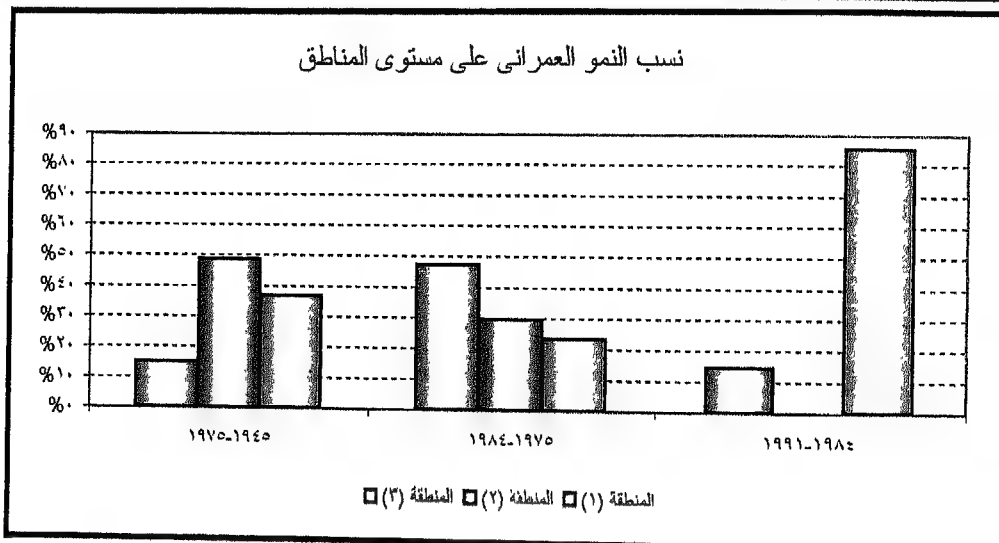
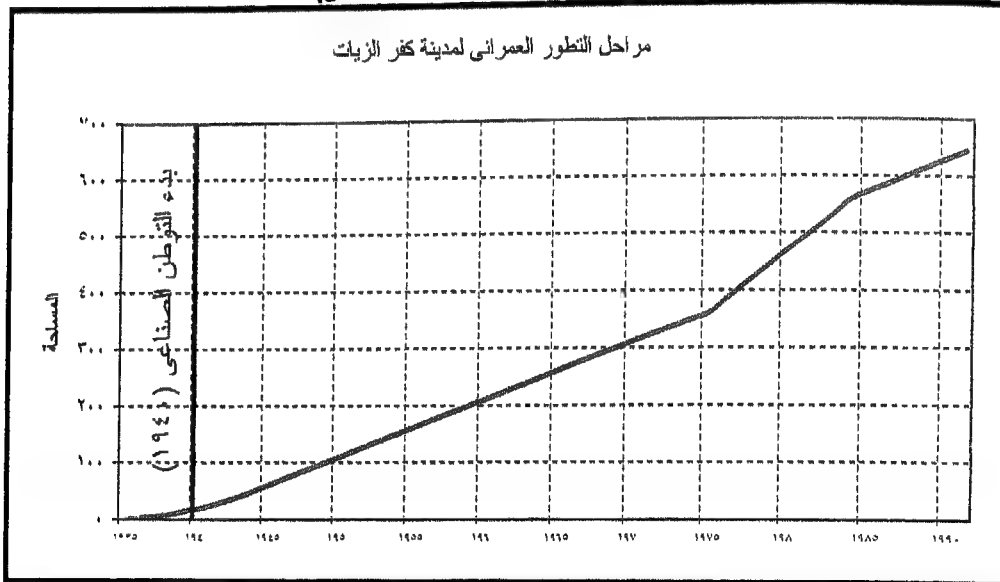
- واجهت الباحث مشكلة بالنسبة لمدينة كفر الزيات حيث لم يكن متوافرا بيانات عمرانية وافية عن المدينة وكانت بيانات مراحل النمو العمرانى على مراحل طويلة مما لم يمكن الباحث من الوصول إلى نتائج دقيقة بالنسبة للمدينة.

- تأثر نمو المدينة بصورة كبيرة بوجود الصناعة وتم التوسع العمرانى فى كل الإتجاهات بنسب كبيرة مع الزيادة فى إتجاه وجود الصناعة حيث تتوافر فرص العمالة وسكن وخدمات العمال .

- تم تقسيم المدينة إلى ثلاث مناطق لدراسة تأثير هذه المناطق بإنشاء الصناعات المختلفة فوجد أنه نظرا لوجود الصناعات فى كل من المنطقتين ١ ، ٢ فإن النمو العمرانى قد اتجه إلى كل من الإتجاهين الشمالى الغربى والجنوبى الشرقى وقد كان النمو فى هذين الإتجاهين بمعدلات ٣,٨٢ ، ٥,٠٥ فدان / سنة



النمو العمراني لمدينة كفر الزيات
(العنصر المؤثر : التوطن الصناعي)



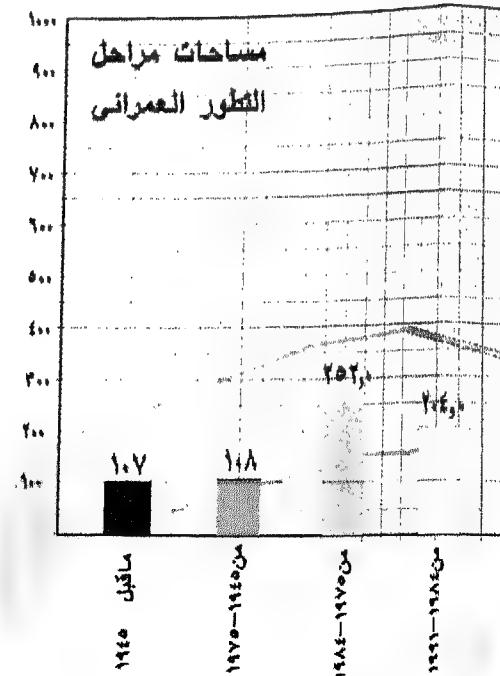
معدل النمو العمراني بالفدان/سنة				
المنطقة	١	٢	٣	المدينة ككل
بداية توطن الصناعة	٣,٨٢	٥,٠٥	١,٥٤	١٠,٤١
بعد توطن الصناعة	٥,١٥	٦,٥٣	١٠,٤	٢٢,٩

جدول يوضح معدلات النمو العمراني في المناطق المختلفة لمدينة كفر الزيات قبل وبعد توطن الصناعة وأيضا في المرحلة التي تلتها .

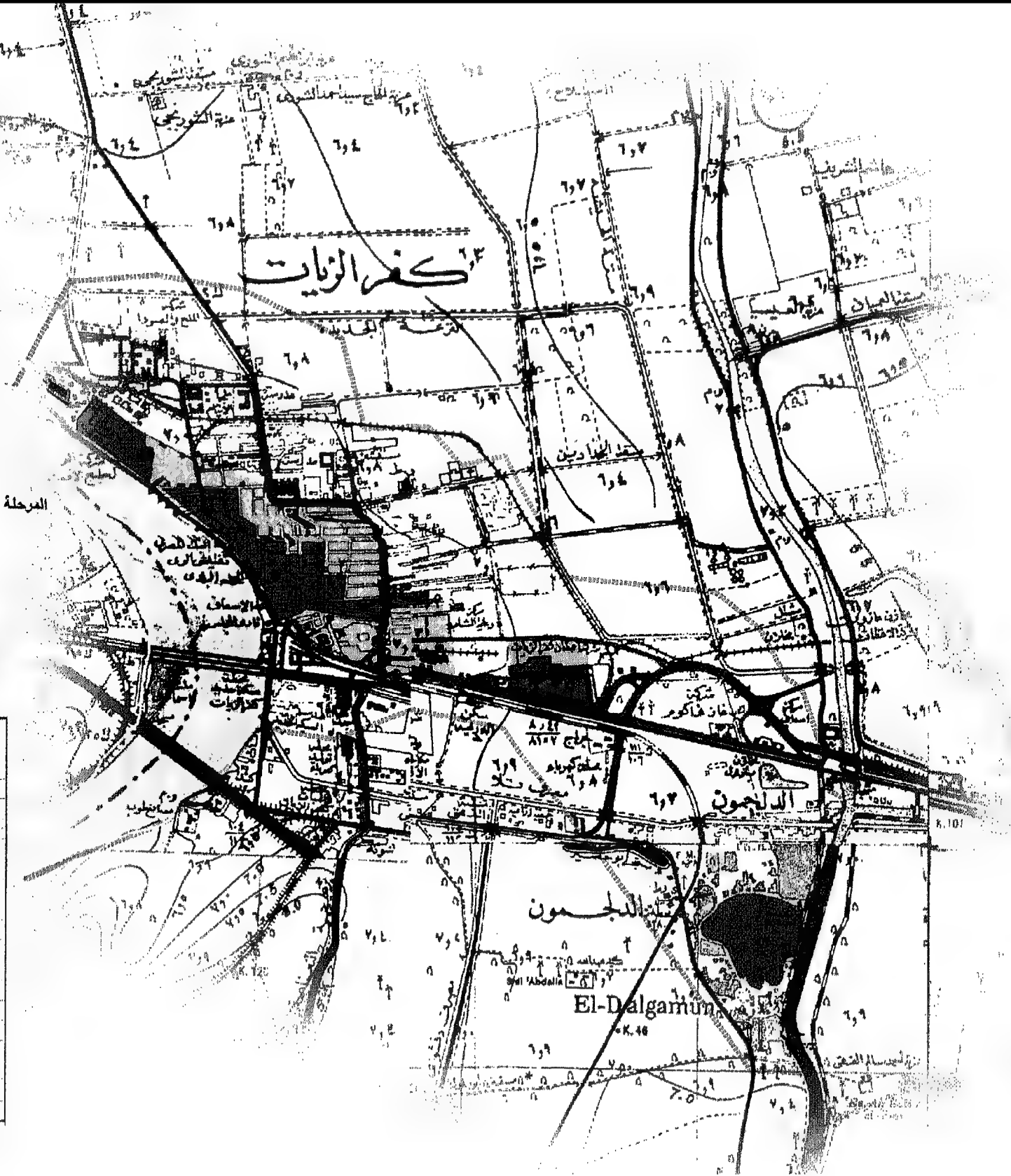
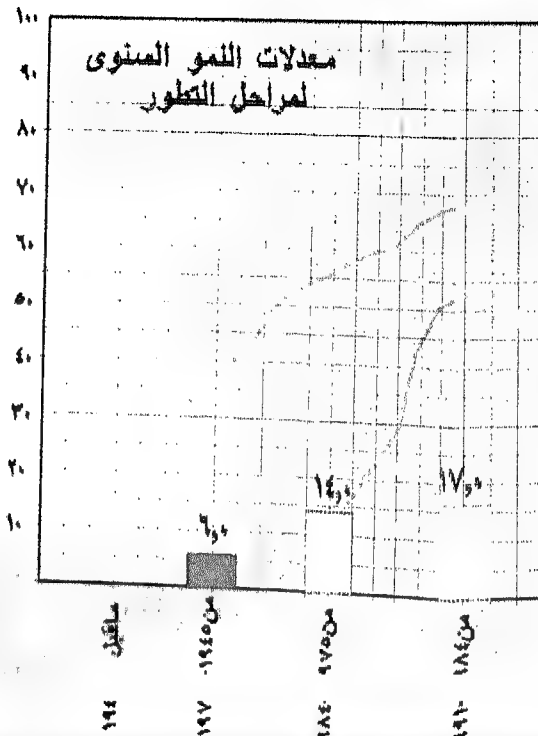
والصناعة في مدينة كفر الزيات قد توطنت في منطقتين هما المنطقة (١) ، (٢) ونجد هنا إجمالي النمو العمراني في هذين الاتجاهين بمعدل ٨,٨٧ فدان / سنة بنسبة حوالي ٨٥% من إجمالي النمو العمراني للمدينة ككل ، ويلاحظ أيضا انخفاض نسبة النمو العمراني في هاتين المنطقتين في المرحلة التالية وارتفاعه في المنطقة (٣) .

وتظهر الخريطة الافتراضية للمدينة شكل عمران المدينة في حالة عدم التوطن الصناعي بها مع وضوح تأثير هذا التوطن على المناطق المختلفة للمدينة من خلال المقارنة بين معدلات النمو العمراني في المناطق المختلفة في المدينة في الوضع الفعلي للمدينة وبين الوضع الافتراضي في حالة عدم توطن الصناعة .

المساحة بالفدان

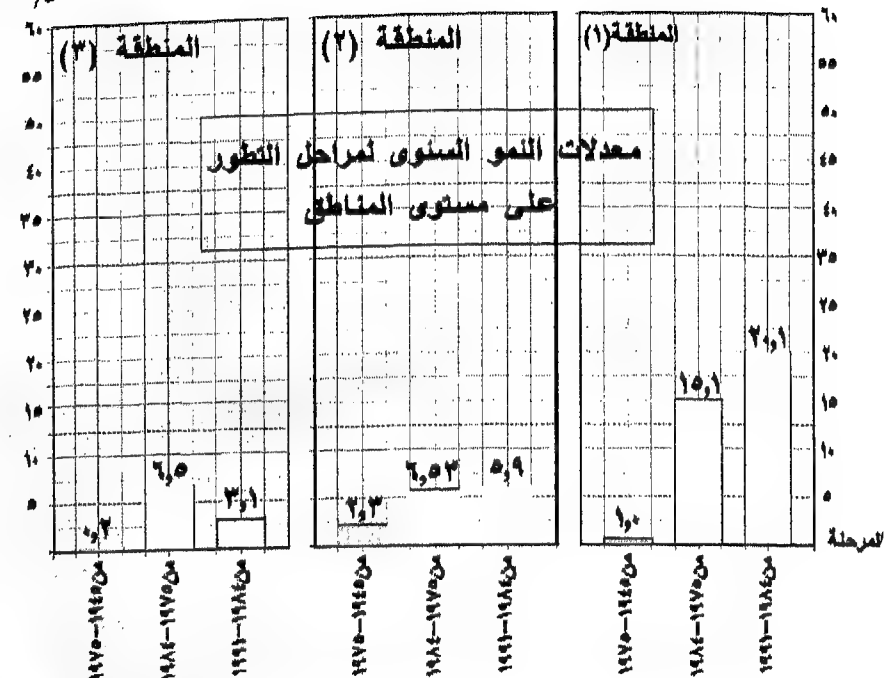


معدل النمو السنوي
متر/المنطقة



خريطة افتراضية لمدينة كفر الزيات في حالة عدم توطن الصناعة بها
المصدر: من عمل الباحث

معدن النمو السنوي
فدان/السلعة



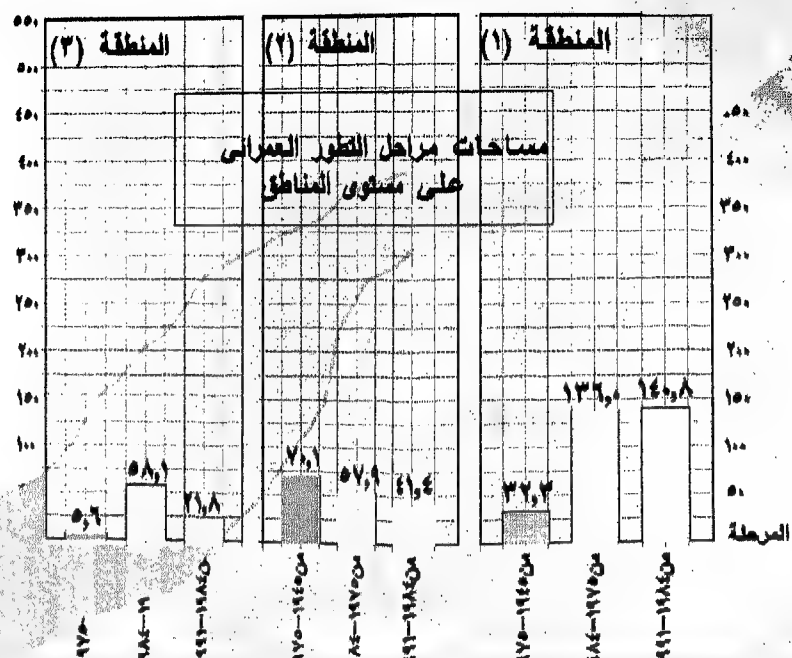
1460 ماقبل

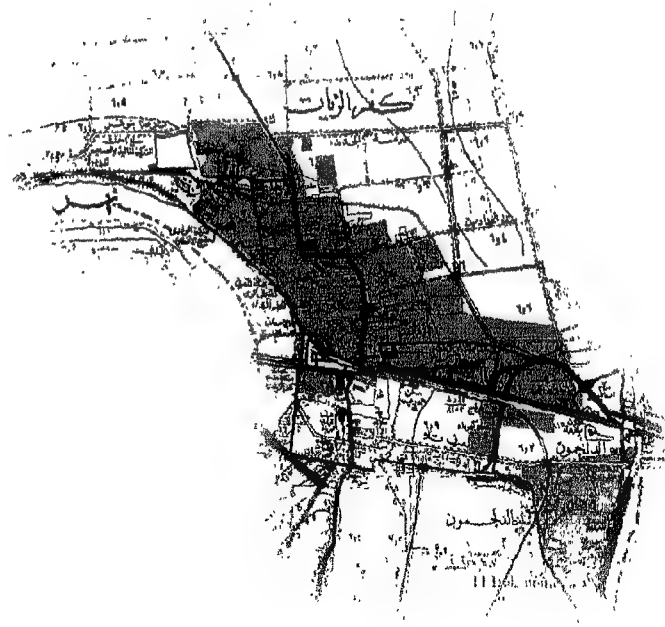
من ١٩٤٥-١٩٧٥

من ١٩٧٥-١٩٨٤

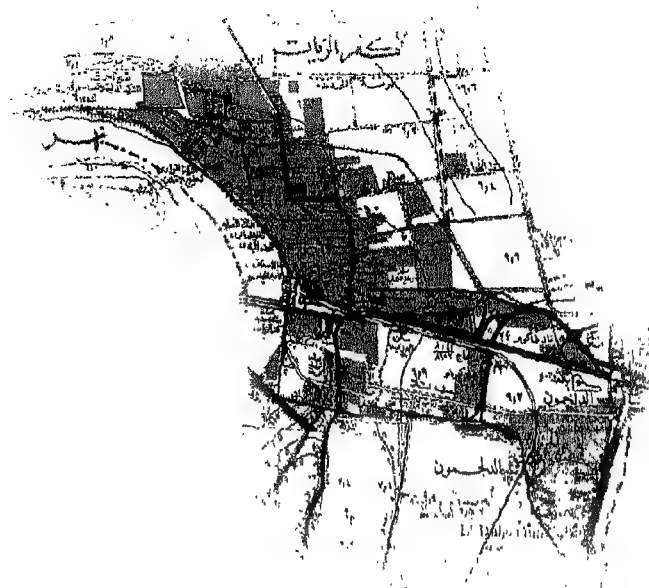
من ١٩٨٤-١٩٩١

المساحة بالفدان





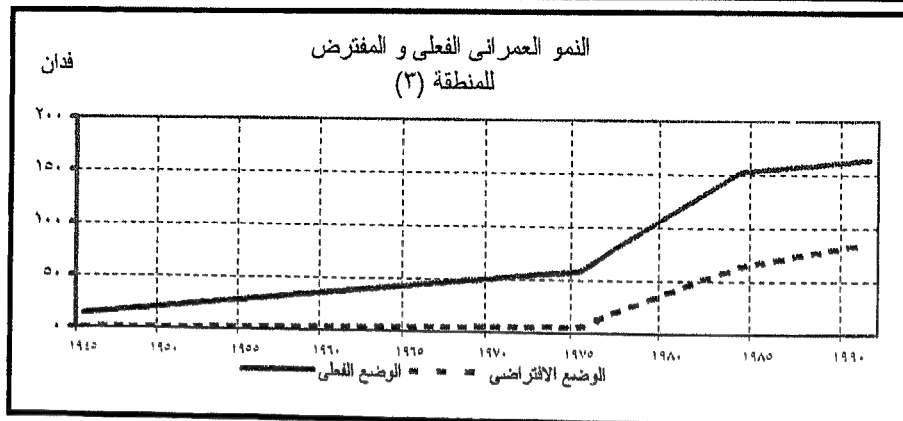
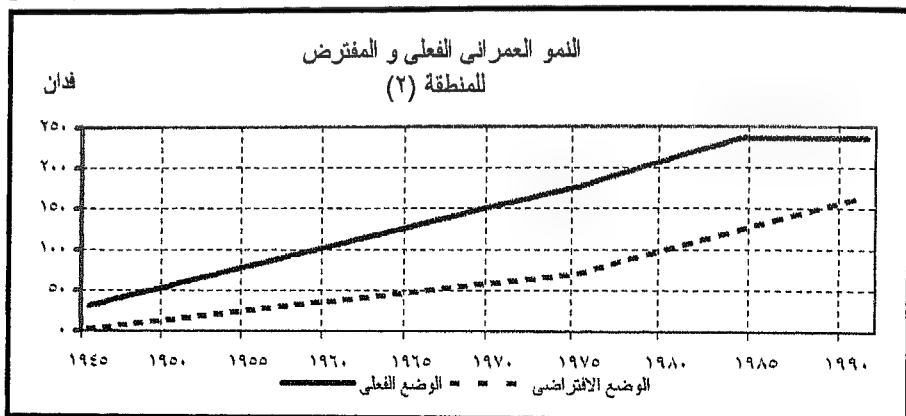
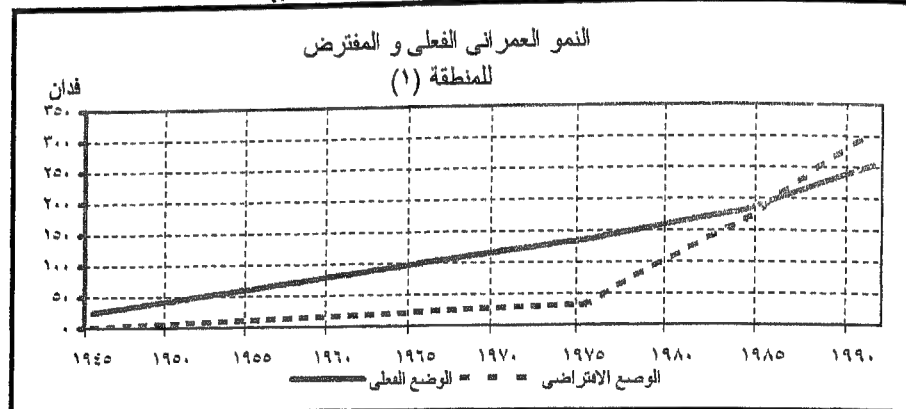
الخريطة المفترضة في حالة عدم التوطن الصناعي



الخريطة الحالية لعمران

مقارنة بين الخريطة الحالية لعمران مدينة كفر الزيات وبين الخريطة الافتراضية في حالة عدم توطن الصناعة في المدينة
المصدر: من عمل الباحث

مقارنة بين النمو العمراني الفعلي و المفترض لمدينة كفر الزيات
(العنصر المؤثر : التوطن الصناعي)



٤ - مدينة أسوان:

من المدن الصناعية الهامة في إقليم جنوب الصعيد وقد بدأت فيها حركة الصناعة منذ الستينات وشهدت الصناعة بها ازدهارا كبيرا وخاصة بعد إنشاء السد العالي ، وقد حدثت توسعات صناعية كبيرة في هذا الوقت مما سبب طفرة عمرانية كبيرة وزيادة في المساحة العمرانية للمدينة وخاصة في إتجاه التوطن الصناعي في جنوب شرق المدينة .

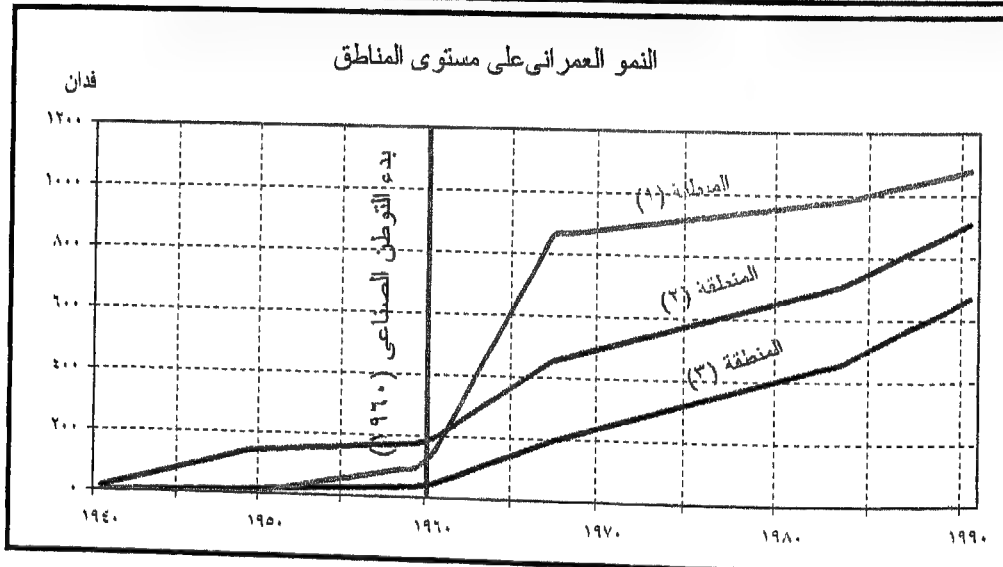
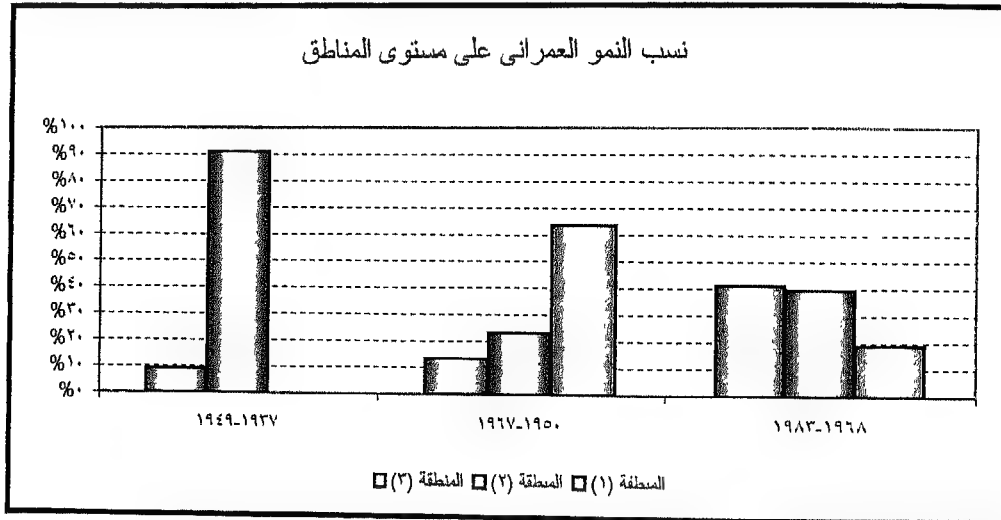
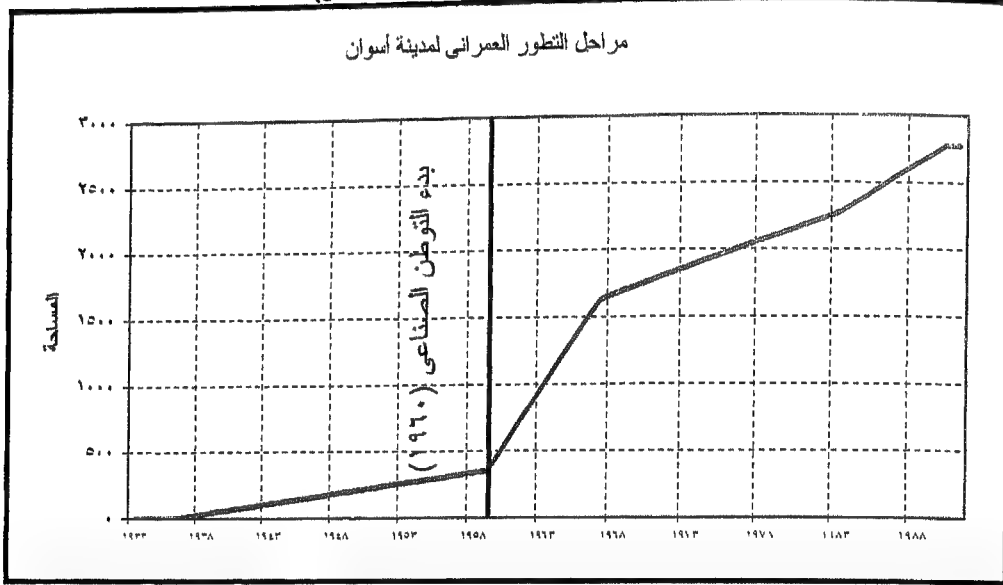
المرحلة المنطقة	١٩٤٩-١٩٦٧		١٩٦٧-١٩٨٣		١٩٨٣-١٩٩٩	
	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو	المساحة ف	معدل النمو
المنطقة ١	٠,٠	٠,٠	٨١٦,٨	٤٥,٤	١٢١,٩	٧,٦
المنطقة ٢	١٨٩,٧	٨,٣	٢٩٨,٠	١٦,٦	٢٥٢,٠	١٥,٨
المنطقة ٣	١٨,٥	٠,٨	١٧١,١	٩,٥	٢٦٣,٠	١٦,٤
الإجمالي	٢٠٨,٢	٩,١	١٢٨٥,٩	٧١,٤	٦٣٦,٩	٣٩,٨

جدول يوضح مساحات النمو بالفدان ومعدلات النمو العمراني بالفدان / سنة للمناطق المختلفة بمدينة أسوان

- تأثر نمو المدينة بصورة كبيرة بإنشاء الصناعة وتم التوسع العمراني في الإتجاه الجنوبي الشرقي بصفة خاصة وهو الإتجاه الذي توطنت فيه الصناعات الكبرى مثل صناعة الأسمنت والحديد والصلب حيث تتوافر فرص العمالة وسكن وخدمات العمال .

- تم تقسيم المدينة إلى ثلاث مناطق لدراسة تأثير هذه المناطق بإنشاء الصناعات المختلفة فوجد أنه نظرا لوجود الصناعات في المنطقة ١ فإن النمو العمراني في مرحلة ما بعد التوطن الصناعي قد اتجه إلى الإتجاه الجنوبي الشرقي وقد كان النمو في هذا الإتجاه بمعدل ٤٥,٤ فدان / سنة

النمو العمراني لمدينة أسوان
(العنصر المؤثر : التوطن الصناعي)



الباب الخامس

نتائج الدراسة التطبيقية

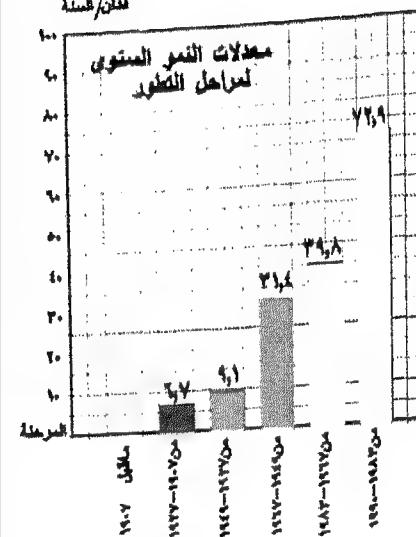
معدل النمو العمراني بالفدان/سنة				
المنطقة	١	٢	٣	المدينة ككل
قبل توطن الصناعة	٠,٠	٨,٣	٠,٨	٩,١
بعد توطن الصناعة	٤٥,٤	١٦,٦	٩,٥	٧١,٤

جدول يوضح معدلات النمو العمراني في المناطق المختلفة لمدينة أسوان قبل وبعد توطن الصناعة

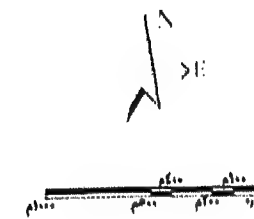
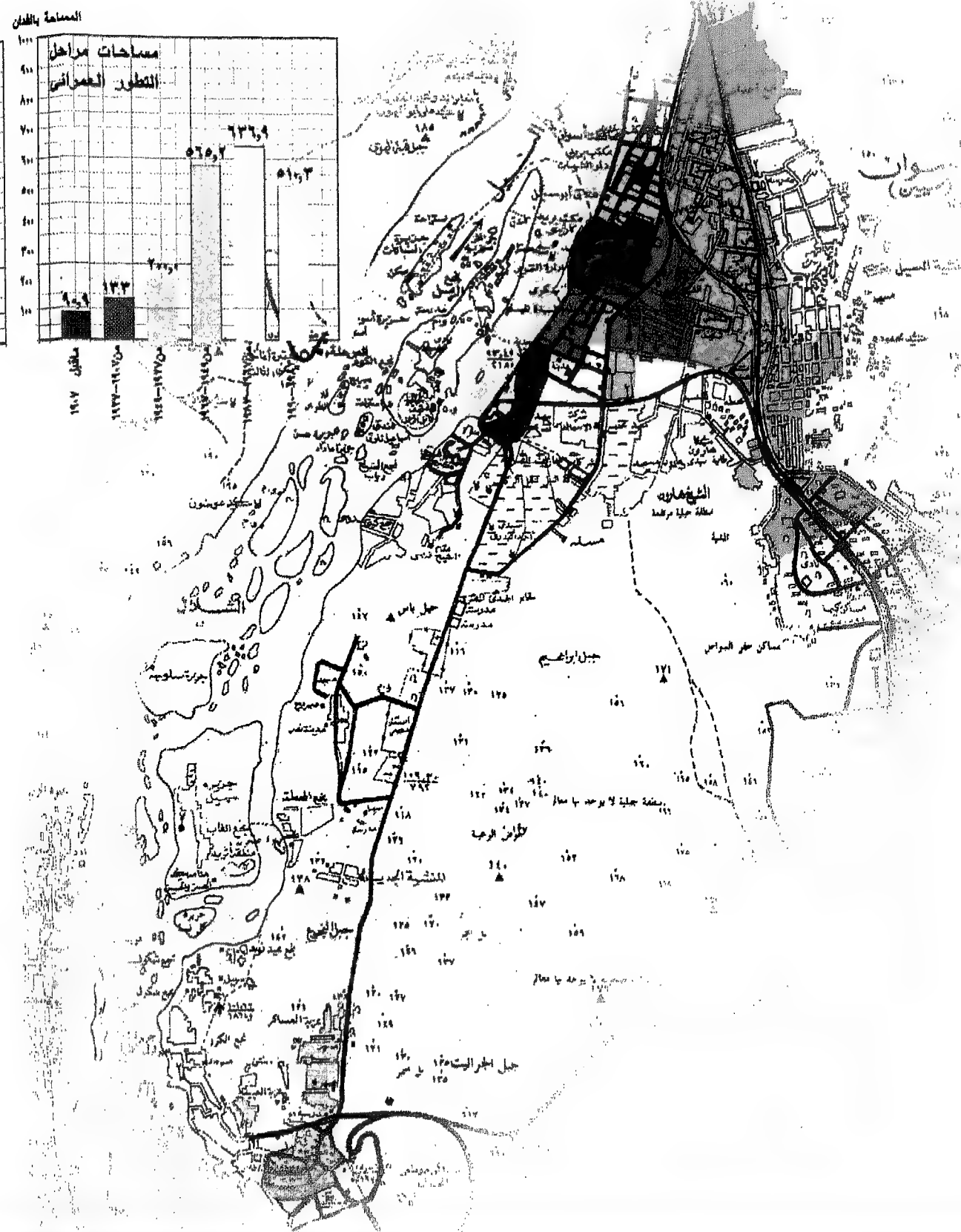
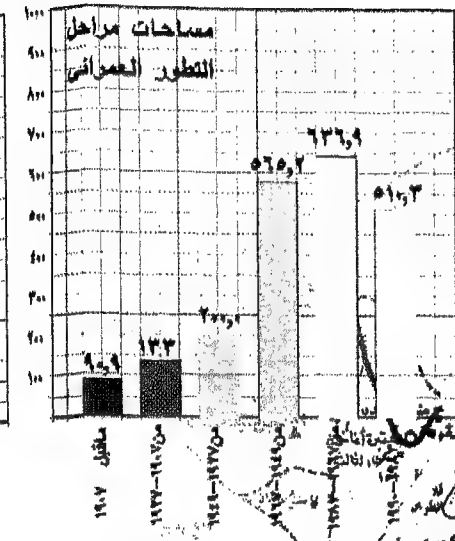
والصناعة في مدينة أسوان قد توطنت في المنطقة (١) بصفة خاصة مع وجود بعض للصناعات الصغيرة في المنطقتين الأخرتين ونجد هنا أن النمو العمراني في هذا الإتجاه بمعدل ٤٥,٤ فدان/سنة بنسبة حوالى ٦٤% من إجمالى النمو العمراني للمدينة ككل ، ويلاحظ أيضا إنخفاض نسبة النمو العمراني في هذه المنطقة في المرحلة التالية .

وتظهر الخريطة الافتراضية للمدينة شكل عمران المدينة في حالة عدم التوطن للصناعى بها مع وضوح تأثير هذا التوطن على المناطق المختلفة للمدينة من خلال المقارنة بين معدلات النمو العمراني في المناطق المختلفة في المدينة في الوضع الفعلى للمدينة وبين الوضع الافتراضى في حالة عدم توطن الصناعة .

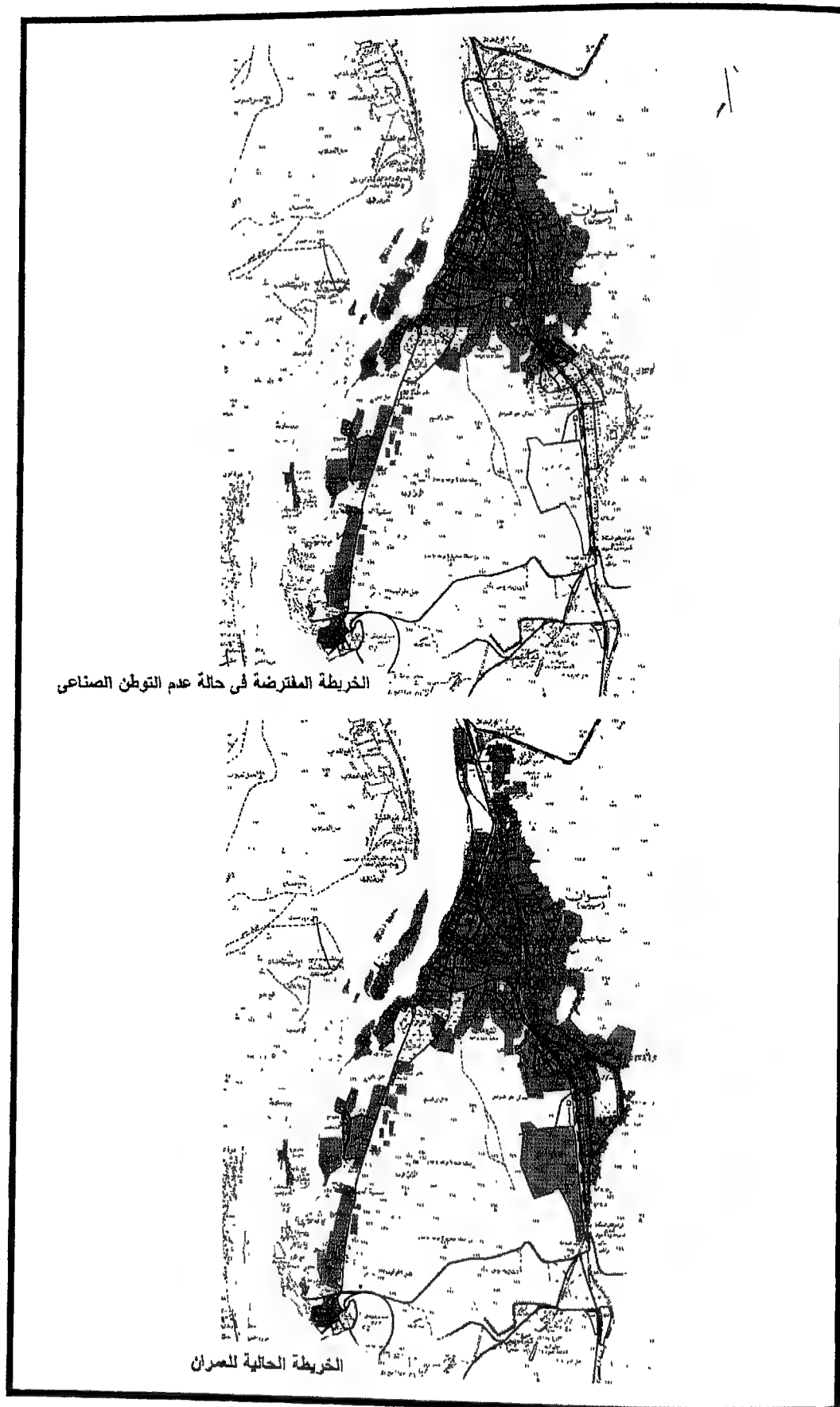
معدل النمو السنوي
للمدن/السنة



المساحة بالهكتار

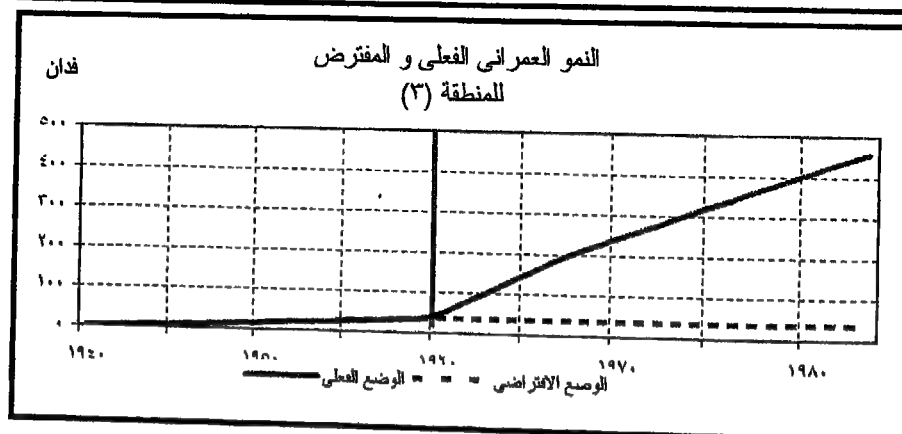
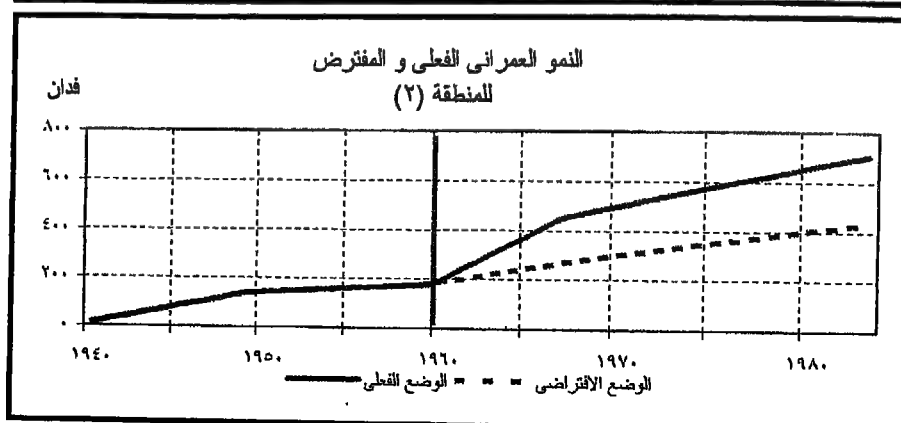
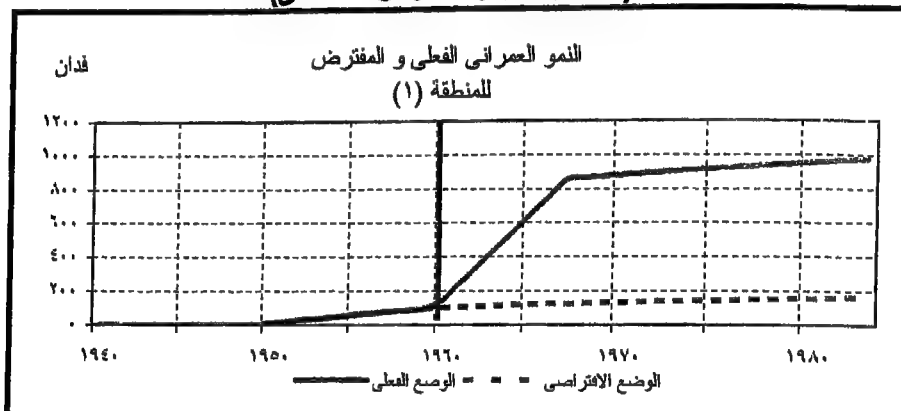


- ١٩٠٧ ما قبل
- ١٩٢٧-١٩٠٧ من
- ١٩٤٩-١٩٢٧ من
- ١٩٦٧-١٩٤٩ من
- ١٩٨٢-١٩٦٧ من
- ١٩٩٠-١٩٨٢ من


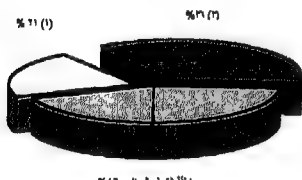
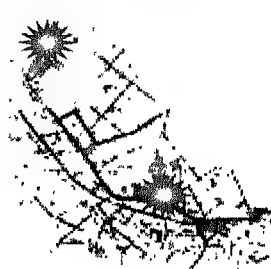
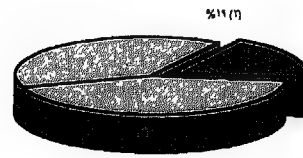

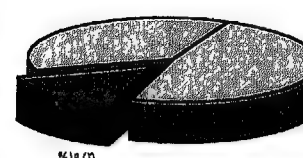

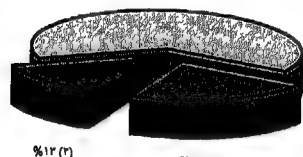


مقارنة بين الخريطة الحالية لمصران مدينة أسوان وبين الخريطة الافتراضية في حالة عدم توطن الصناعة في المدينة
المصدر: من عمل الباحث

مقارنة بين النمو العمراني الفعلي و المفترض لمدينة أسوان
(العنصر المؤثر : التوطن الصناعي)



تأثير عنصر التوطن الصناعي على النمو العمراني للمدن محل الدراسة

المدينة	الخريطة	عدد السكان	سنة التوطن الصناعي	نسب النمو في مناطق المدينة المختلفة بعد التوطن الصناعي
طنطا		٣٧٢,٨٩٣	١٩٤٨	
كفر الدوار		١٤٧,٢٠٢	١٩٣٨	
كفر الزيات		٦٩,٩٩٣	١٩٤٠	
أسوان		٢١٩,٥٤١	١٩٦٠	

من تحليل الجدول السابق نجد أن :

١- معظم المدن محل الدراسة قد بدأ توطن الصناعات بها منذ فترات طويلة بداية من الأربعينات وآخر المدن التى توطنت بها الصناعة كانت مدينة أسوان التى بدأت الصناعة فيها منذ الستينات .

٢- فى مدينة طنطا كان النمو العمرانى فى إتجاه الصناعة بنسبة قليلة نسبيا نظرا لوجود عوائق للنمو العمرانى تتمثل فى خط السكة الحديد الذى يفصل المنطقى الصناعية فى الجنوب عن باقى أجزاء المدينة وقد إتجه العمران نحو الصناعة بكل من منطقتيها فى طنطا فى المرحلة التالية للتوطن الصناعى بها بنسبة ٤٣% من إجمالى النمو العمرانى للمدينة ككل فى تلك المرحلة .

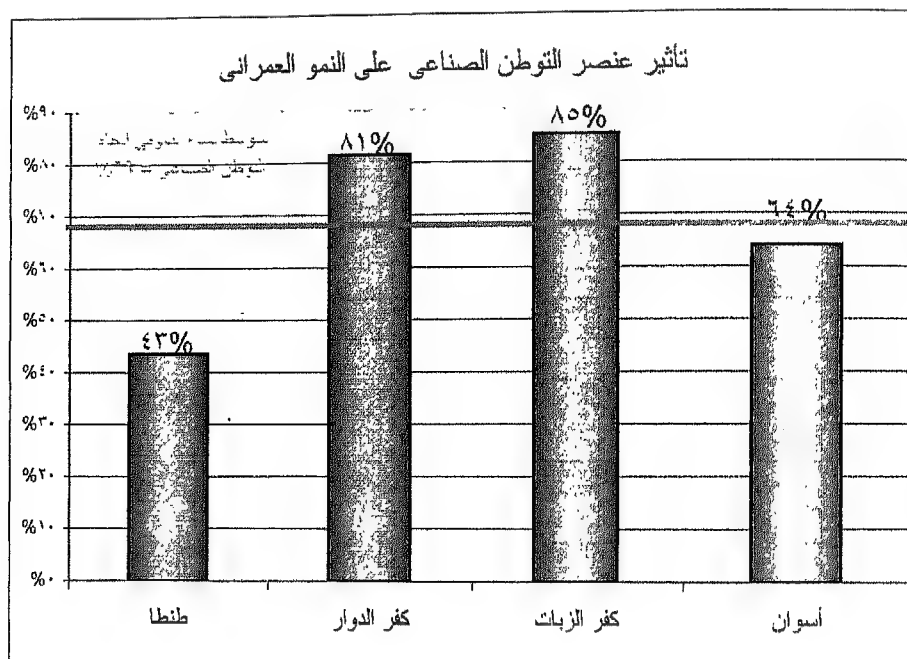
٣- أما مدينة كفر الدوار فتعتبر من الحالات الخاصة فى مجال التوطن الصناعى حيث نشأت الصناعة فيها فى مراحل مبكرة من مراحل نمو المدينة حيث كان عمران المدينة لا يتعدى كونه قرية صغيرة ونمت المدينة كلها بمعدلات كبيرة نتيجة للتوطن الصناعى على مسافات بعيدة مما زاد من المساحة الكلية للمدينة ، وقد تركزت الصناعة فى منطقتين ونما العمران بسبب التوطن الصناعى بنسبة ٨١% من إجمالى النمو العمرانى للمدينة .

٤- ونجد أن مدينة كفر الزيات قد تركزت الصناعة فى طرفيها الجنوبى الشرقى والشمالى الغربى مما أثر على إتجاهات النمو العمرانى بها بنسبة كبيرة بلغت ٨٥% من إجمالى النمو العمرانى فى المدينة ككل .

٥- وفى مدينة أسوان توطنت الصناعة فى الجنوب الشرقى من المدينة لتجذب العمران فى إتجاه الصناعة فيها بنسبة ٦٤% من إجمالى النمو العمرانى فى المدينة .

٦- يمكن هنا أن نستخلص معدل نمو متوسط للنمو العمرانى فى إتجاه التوطن الصناعى للصناعات الهامة عند استحداثها على عمران مدينة من النطاق الحجمى ١٠٠-٢٠٠ ألف نسمة

كنتيجة للمعدلات التي ظهرت من خلال دراسة الأربعة مدن من هذا النطاق الحجمي فنجد أنه يتوقع النمو في اتجاه التوطن الصناعي المستحدث بنسبة متوسطة حوالى ٦٩% من إجمالي النمو العمراني للمدينة وهذه النسبة تختلف تبعا لمساحة المدينة ومعدلات نموها السنوى وكذلك على حسب أهمية الصناعة المستحدثة ، إلا أن هذا المعدل يعتبر بمثابة معدلا إرشاديا لبيان التطور العمراني للمدن التي يتقرر فيها استحداث محاور الحركة .

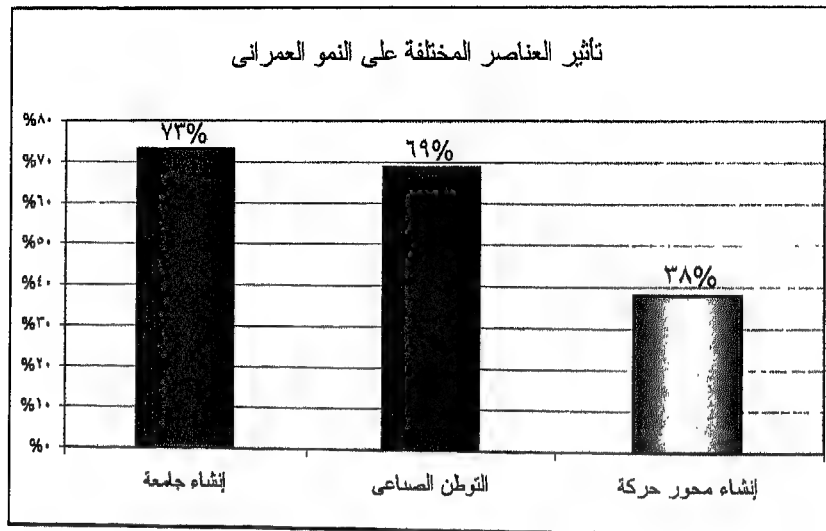


خلاصة الباب الخامس :

١ - نسب النمو العمراني في اتجاه العناصر الإقليمية المستحدثة :

- تجذب العناصر الإقليمية موضوع الدراسة العمران في اتجاهها كل بنسب مختلفة .
- وأوضحت الدراسة أن أكثر العناصر جذباً للعمران كان عنصر إنشاء الجامعة حيث جذب نحو ٧٣ % من النمو العمراني في اتجاهه .
- تلاه عنصر التوطن الصناعي الذي جذب في المتوسط نحو ٦٩ % من إجمالي العمران في المدن التي يقع بها في اتجاهه .
- وجاء عنصر إنشاء محاور الحركة الإقليمية أقل العناصر جذباً للعمران ولم يجذب سوى ٣٨ % من العمران في اتجاهه .

ويوضح الشكل المبين نسب الجذب العمراني المستحدث نتيجة إنشاء كل من العناصر الثلاث .



٢- طفرات النمو العمراني الناجمة عن استحداث العناصر الإقليمية :

ظهر جليا من تحليل نتائج الدراسة التطبيقية أن إنشاء العنصر الإقليمي -على اختلاف تأثيره- إنه كان محفزاً لزيادة في معدلات النمو العمراني الطبيعية للمدينة ، ولم يكتف بمجرد جذب النمو العمراني الطبيعي في اتجاهه دون باقي إتجاهات النمو العمراني التي كانت سائدة قبل إنشاؤه ، بل وصل تأثيره إلى مضاعفة معدلات النمو الكلي في بعض المدن .
وتعتبر هذه النقطة من النقاط الهامة التي تستخلص من هذا البحث لما تحدثه من تأثير على صانع القرار ليتمكن تحديد نتائج القرارات السياسية بتوطين تلك العناصر الإقليمية في المدن القائمة.

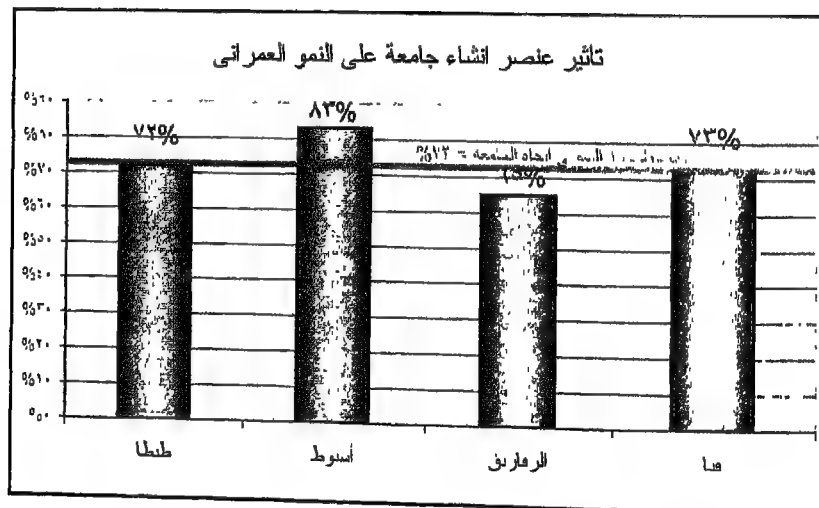
٣- بعض العوامل المتداخلة مع الدراسة :

أ- الموقع الجغرافي للعنصر المستحدث :

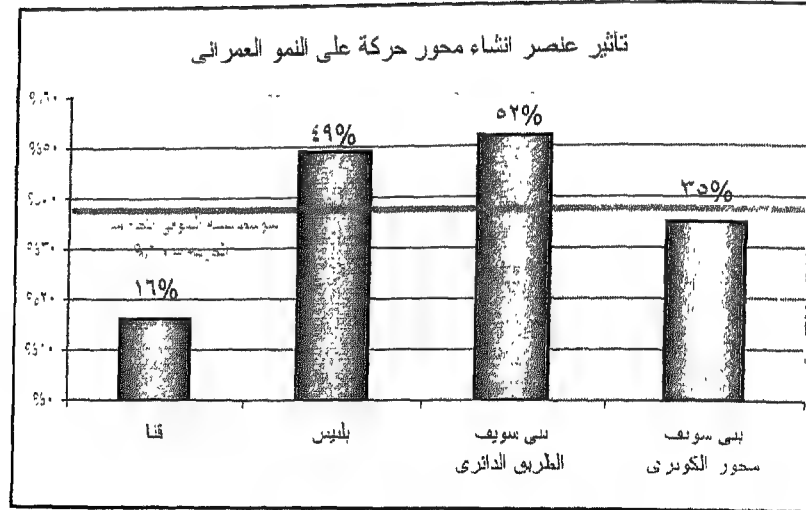
على الرغم من التوصل إلى قياس نتائج الدراسة التطبيقية لكل عنصر كما يظهر من

الأشكال :

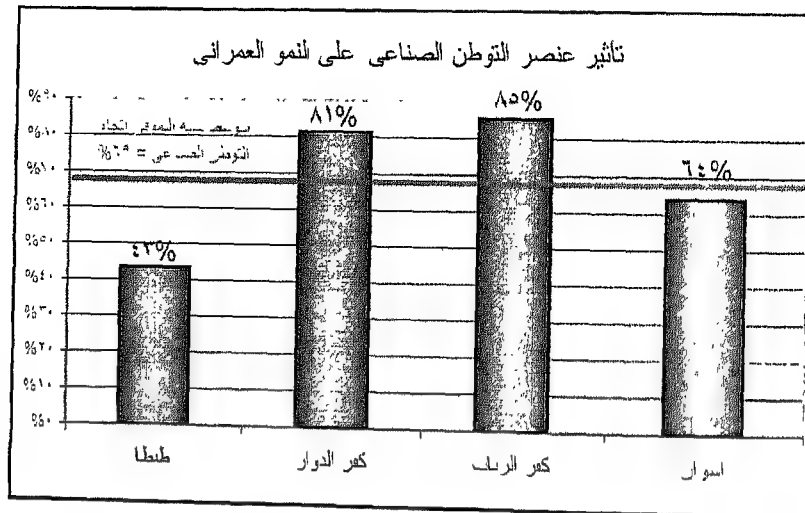
عنصر الجامعة :



عنصر محاور الحركة الإقليمية :



.. عنصر التوطن الصناعي :



إلا أن الدراسة لم تتطرق إلى قياس تأثير موقع إنشاء العنصر محل الدراسة على نسب النمو العمراني ، واكتفت باتخاذ أمثلة متقاربة لمواقع إنشاء العنصر الإقليمي عند إختيار عينات الدراسة حتى يمكن المقارنة . ولم يؤخذ في الاعتبار الموقع الجغرافي للعنصر بعدا وقربا من النسيج العمراني القائم كعامل محدد لقياس النمو .

ويظهر هذا المثال بوضوح في مثال مدينة طنطا حيث كانت مباني الجامعة أولا تقع فى داخل النسيج العمرانى للمدينة على هيئة مباني منفصلة فلم تسبب زيادة للنمو العمرانى للمدينة إلا بنسبة ضئيلة وهى التى نتجت عن زيادة الهجرة إلى المدينة أى أن زيادة النمو العمرانى كان نتيجة لحاجة فعلية ، أما عندما أُنخذ القرار بانتقال الجامعة إلى موقعها الحالى فى منطقة سبرباى شمال المدينة فإن مجرد تخصيص الأرض لبناء الجامعة قد أحدث طفرة عمرانية مفتعلة وتسبب فى الزحف العمرانى على مساحة كبيرة من الأراضى الزراعية الموجودة بين أرض الجامعة وبين عمران المدينة أى أنه كلما زادت المسافة بين العنصر المستحدث وبين عمران المدينة كلما كانت مساحة الامتداد أكبر ونمط إستخدامات الأراضى مخلخلاً.

ب- نوعية وكثافة النمو العمرانى فى إتجاه العنصر المستحدث :

على الرغم من أن نتائج الدراسة التطبيقية أظهرت نمواً عمرانياً بنسب معينة فى إتجاه العناصر المستحدثة ، إلا أنها لم تتطرق شكلاً وموضوعاً إلى نوعية هذا النمو العمرانى ولم تقم بتقييمه حجماً أو نوعاً وكثافة ، كما لم تقيمه من حيث تأثيره سلباً وإيجاباً على اقتصاديات النمو العمرانى للمدينة . ويعتبر هذا الموضوع جزئية بحثية هامة يجب متابعة الدراسة فيها لما لها من تأثير على العملية التخطيطية بشكل عام .

وهنا يجب أن نذكر أن المنهج المقترح يعتمد أساساً على بيانات عمرانية تم استخلاصها من خلال خرائط التطور العمرانى للمدن محل الدراسة ، وهو يعطى مؤشر واضح للتأثير الذى تحدثه العناصر الإقليمية فى توجيه النمو العمرانى للمدن ، وهذا المنهج يعطى الفرصة للمخطط وواضع السياسات ليتبين مدى احتياج المدن القائمة لاستحداث عناصر إقليمية بعينها، وأيضاً لقياس قدرة المدن القائمة على استيعاب الأنشطة الجديدة والمواقع المثلى لتوطين مثل هذه العناصر حتى تساهم فى تحقيق الأهداف العمرانية المطلوبة .

الباب السادس

التوصيات

الباب السادس :

التوصيات

مقدمة :

تعد مشكلة التحكم في العمران وتقنين الإمتدادات الأفقية للمدن من أهم الصعوبات التي تواجه التنمية الشاملة للمدن ، نظرا لأن تحقيق التنمية الإقتصادية يتأتى من خلال وجود التركيز في الأنشطة الحضرية وفي السكان ويدعم ذلك قوة التفاعل بين الإنسان والمكان معا . وإذا تحقق التفاعل الإيجابي بين العنصرين فإنه يجعل النمو العمراني دعما إيجابيا لاقتصاديات المدينة ومحققا لأهداف التنمية فيها .

وتتبع أهمية هذه الدراسة من غياب الأداة الفعالة التي تمكن متخذي القرار من تقويم الآثار المستقبلية المترتبة على القرارات التي تؤثر في عمران المدن القائمة .

وقد توصلت الدراسة - كما سبق عرضه في الجزء الخاص بنتائج الدراسة التطبيقية - إلى أن العناصر الإقليمية محل الدراسة تؤثر بشكل قوى في توجيه العمران عند توطنها فـى مواقع بعيدة نسبيا عن العمران القائم للمدينة حيث وجد أن إنشاء الجامعة يجذب نحو ٧٣% من إجمالى النمو العمراني للمدينة فى إتجاهها ويجذب التوطن الصناعى ٦٩% من العمران أما محاور الحركة الإقليمية فعند مرورها قريبة من عمران المدينة فإنها تجذب حوالى ٣٨% من العمران فى إتجاهها ، وهذه النسب تتوقف على بعد العنصر من العمران القائم وكذلك تعتمد على عدم تداخل عناصر أخرى جاذبة للعمران فى مناطق المدينة المختلفة .

ولابد هنا من التأكيد على أنه لا يمكن وضع منهج أو نموذج ثابت لا يتغير للتنمية العمرانية ، حيث أن النمو العمراني فى حد ذاته يتسم بالتغير الدائم على مدار الزمن ، ولكن هناك دلائل إرشادية لا تنفصل عن التجارب السابقة وعن الاستقراء التاريخى للنمو العمرانى للمدن وعن مشكلات المدن التي تظهر كنتيجة لمؤثرات ومستحدثات معينة . ومثال على ذلك المنهج الإرشادى الذى تقترحه الدراسة .

استحداث العناصر الإقليمية بين القرار السياسى والمخطط الشامل :

من نتائج الدراسة التطبيقية بدا واضحا أن استحداث العناصر الإقليمية يؤثر تأثيرا بالغا على معدلات واتجاهات النمو العمرانى للمدن القائمة ، ومن هنا يمكن إستخدام مثل هذه الإستحداثات كعوامل وأدوات فعالة فى التوجهات العامة للعمران .

ولما كان من الطبيعى أن يكون هذا النمو العمرانى مخططا وليس عشوائيا ، فإنه من الضرورى مشاركة المخطط العمرانى و المشرع (صاحب القرار السياسى) معا فى مثل هذه النوعية من القرارات .

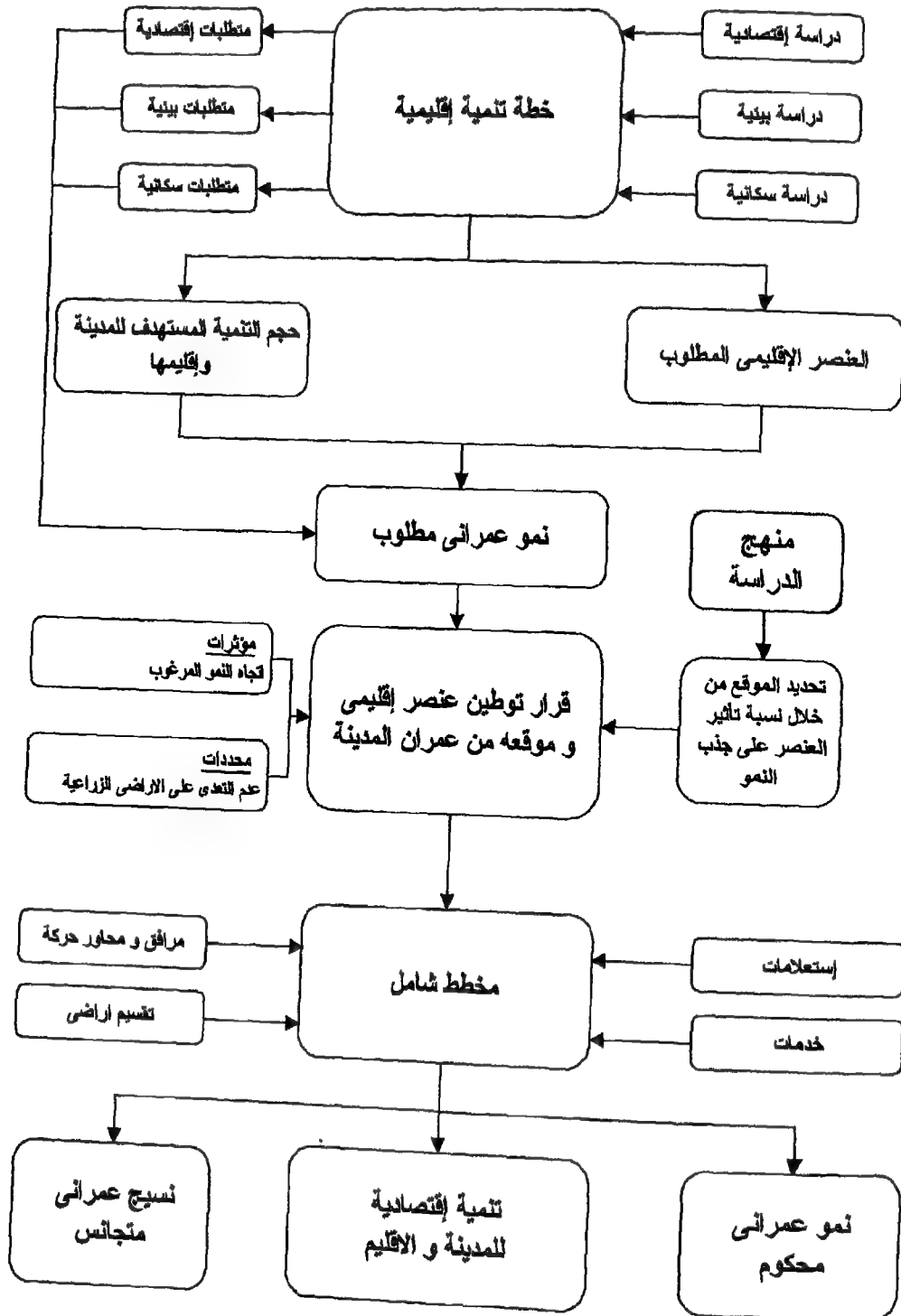
وذلك لأن المشكلة العمرانية تكمن فى أن تدخل العمرانيون والمخططون غالبا ما يكون كرد فعل متأخر بعد أن تكون المتغيرات قد فرضت على العمران مشكلات وأنماط غير مرغوبة ، مما يؤخر التنمية العمرانية عن اللحاق بهذه المتغيرات وعن القدرة على التناغم معها مما يعوق تحقيق التوازن والاتزان بين الإنسان والتكوين العمرانى الذى يحيط به .

المنهج الواجب إتباعه عند استحداث عنصر إقليمي فى مدينة متوسطة :

يمكن إستخدام نتائج الدراسة وما توصلت إليه من قياس لتأثير إنشاء أو استحداث عناصر إقليمية بالقرب من عمران المدن كأداة لتوجيه النمو العمرانى ، وبذلك تصبح سببا لنمو مستهدف يلبي إحتياجات وسياسات إقليمية واضحة . عندئذ لن نصير العملية التخطيطية دائما خطوة ثانية تلهث وراء قرار سياسى لمحاولة علاج ما جلبه هذا القرار من آثار على العمران. بل يتحول القرار السياسى إلى أداة لتنمية مخطط شامل مدروس يعى بمتطلبات على المستوى الإقليمى ، وفى باحتياجات على مستوى الدولة بأكملها .

ولا يمكن التركيز على التنمية العمرانية والمخططات العامة دون أن تكون النظرة إقليمية شمولية ، ولكن فى نفس الوقت لابد من التعامل مع تنمية المدن كحالات متفردة تبعا لظروف كل مدينة مع المحافظة على شمولية النظرة التنموية ووضع خطة محددة واضحة مع تحديد وظيفة المدينة الإقليمية ودورها والعناصر الإقليمية التى يستلزم وجودها فى المدينة لتتناسب وظيفتها بالنسبة لإقليمها مع وضع خطط زمنية لتوطين هذه العناصر مع التنبؤ بتأثير هذا التوطن على إتجاهات ومعدلات التطور العمرانى للمدينة من خلال نتائج هذه الدراسة .

و من هنا فإنه يمكن إقتراح خطوات استحداث عنصر إقليمي فى العمران القائم للمدن فى صورة منهج كما يلى :



١- تحديد خطة التنمية المطلوبة لإقليم ما من واقع الدراسات الاقتصادية والبيئية والسكانية وفي ظل السياسة العامة للدولة .

٢- الوصول من الدراسات الإقليمية إلى حجم التنمية المستهدفة في المدينة الإقليمية محل الدراسة مع دراسة لإقليم المدينة بصورة شاملة .

٣- تحديد مساحات النمو العمراني المطلوب إضافته للمدينة الإقليمية بحيث يفي بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاحتياجات السكانية فيها .

٤- إختيار العنصر الإقليمي المطلوب إستحداثه من واقع إحتياج الإقليم له ، أخذاً في الإعتبار المؤشرات التي ظهرت من نتائج الدراسة من حيث تأثير هذا العنصر على نسب النمو العمراني في المدينة لمعرفة مدى تحقيقه لمعدل النمو المطلوب للتنمية المستهدفة .

٥- عند إتخاذ القرار بتوطن أحد هذه العناصر في المدن القائمة لأبد من إختيار موقع إنشاء العنصر الإقليمي بعد دراسة البدائل المقترحة وتقويمها بما يكون لها من تأثير إيجابي وسلبي على المدينة ومحيطها خاصة في مجال التعدي على الأراضي الزراعية الخصبة . وأيضاً لأبد من دراسة إتجاه النمو المرغوب للمدينة وتوطين العنصر المطلوب على مسافة متناسبة مع معدل النمو العمراني الذي يساهم في تحقيق الاتزان العمراني للمدينة . ويمكن تحقيق ذلك بالاسترشاد بنتائج الدراسة التي توضح المعدلات والنسب المئوية للنمو العمراني التي تجذبها هذه العناصر في إتجاهها .

٦- يتم وضع مخطط شامل لمنطقة الامتداد قبل إنشاء العنصر الإقليمي ويشتمل هذا المخطط على :

- تحديد الإستعمالات والكثافات للمنطقة المتوقعة للنمو العمراني.
- توطین الخدمات اللازمة و بالمعدلات الصحيحة لضمان عدم العشوائی .

- الإمداد بالمرافق والبنية الأساسية ومحاور الحركة التى تربط بين مناطق الامتداد وبين العمران القائم للمدينة وكذلك ربط المنطقة الجديدة بمحاور الحركة الإقليمية .
- تقسيم الأراضى بشكل علمى سليم .

٧- يمكن إستخدام هذا المخطط كمورد إقتصادى على المستوى الإقليمى ، وذلك بتخصيص إستخدامات استثمارية جديدة فى منطقة الامتداد تخدم العنصر الإقليمى المستحدث وتكون ذات منفعة وعائد جيد يساهم فى تحسين اقتصاديات الإقليم ، وبالتالي يكون لها أثر إيجابى على مستوى الدخل القومى.

٨- وفى سبيل الحفاظ على النسيج العمرانى والتخطيط الموضوع لمناطق النمو ، يجب تطبيق القوانين البنائية الملزمة وتشديد العقوبات على المخالفين وذلك بمشاركة المحليات .

ومن تحليل معدلات النمو العمرانى للمدن المتوسطة وجد أن المدن التى تنمو عمرانيا بمعدلات نمو ثابتة نسبيا دون حدوث طفرات يكون نموها العمرانى عبارة عن استجابة لمتطلبات فعلية وحاجة حقيقية لتوطن الأنشطة فى مناطق الامتداد ، أما المدن التى تنمو فجأة بمعدلات نمو عمرانى سريعة لا تتماشى مع المعدلات السابقة للنمو فى المدينة فإن النمو العمرانى فيها عادة ما يأخذ شكلا عشوائيا متسرعا وعادة ما يكون الحافز لهذا النمو الكاذب استحداث عنصر معين فى العمران سبب جذبا مفتعلا للعمران دون أن تكون هناك حاجة فعلية لذلك النمو .

إستخدام المنهج المقترح فى التنمية العمرانية للمدن الجديدة :

لم يتطرق البحث إلى تأثير العناصر الإقليمية فى المدن الجديدة ولكن يجب الاستعانة بنتائج هذه الدراسة أيضا فى حالة المدن الجديدة التى يراد تحفيز التعمير بها وجذب العمران فيها إلى إتجاهات بعينها وذلك باستحداث عنصر إقليمى فى مواقع محددة من عمران تلك المدن مما ينتج عنه جذب العمران والسكان تجاه هذا العنصر (مثال على ذلك الطفرة العمرانية التى

حدثت في مدينة ٦ أكتوبر عند توطن الجامعات الأهلية فيها مما ساهم بشكل كبير في زيادة الإقبال على السكن في هذه المدينة (وهنا قد تختلف معدلات ونسب النمو العمراني نظرا لاختلاف ظروف المدن الجديدة عن المدن القائمة محل الدراسة .

توصيات بدراسات أخرى :

في النهاية يقترح الباحث استكمالاً لهذه الدراسة المتواضعة المزيد من الدراسات التي تهدف إلى الوصول إلى زيادة التعمق في هذه النقطة الهامة في مجال التنمية العمرانية حيث أن معظم الأبحاث والدراسات السابقة قد عنت أساساً بالنمو الحجمي للمدن دون التطرق إلى النمو العمراني لها رغم أهميته . فقد اهتم البحث بدراسة تأثير العنصر الإقليمي على معدلات واتجاهات النمو العمراني بشكل عام وكذلك تأثيره على منطقة توطنه بشكل خاص وذلك من خلال الخرائط المساحية وبيانات التطور العمراني للمدن محل الدراسة ، ولكن لم تتطرق الدراسة إلى :

- هل جاء هذا النمو العمراني نتيجة لزيادة سكانية مواكبة لاستحداث العنصر الإقليمي؟

- هل أحدث توطن العنصر الإقليمي نمو إقتصادي تبعه زيادة في الاستثمارات مما أسرع بالنمو العمراني في اتجاهه ؟

- هل كانت الزيادة في النمو العمراني مفتعلة كاذبة ليس لها مطلب فعلى سواء إقتصادي أو سكاني ؟

- ماهي العلاقة بين نوع العنصر الإقليمي المستحدث وبين نوعية إستعمالات الأراضي في مناطق الإمتداد العمراني في إتجاهه ؟ وهل تتغير نوعية الإستعمالات تبعاً للعنصر الجاذب للعمران ؟

ولذلك توصي الدراسة بتوالي المزيد من الأبحاث في هذا المجال حتى يمكن الوصول إلى العلاقة الفعلية بين استحداث العناصر الإقليمية في عمران المدن وبين النمو السكاني والإقتصادي المواكب لهذه الطفرات العمرانية .

المراجع

المراجع

المراجع العربية:

- أحمد خالد علام : "التشريعات المنظمة للعمارة" مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٨٦ .
- أنور العربى " بنك القوانين " , المطبوعات القانونية - القاهرة - ١٩٩٤ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والمنشآت - ١٩٩٦ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " الحيز العمرانى لمدينة بنى سويف " - وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة - محافظة الشرقية - ١٩٩٣ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى - الوكالة الألمانية للتعاون الفنى " التخطيط العام لمدينة طنطا - مخطط إستخدامات الأرضى حتى عام ٢٠٠٠ " ١٩٨٥ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " المخطط العام لمدينة بنى سويف " وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة - محافظة بنى سويف - ١٩٩٨ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " المخطط العام لمدينة قنا - محافظة قنا - الدراسات العمرانية " - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة - يوليو ١٩٩٨ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " المخطط الهيكلى لمدينة بلبيس " المشروع الإقليمى للتخطيط وتنمية الإقليم الثالث - محافظة الشرقية - مارس ١٩٨٥ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " دراسة النمو العمرانى لمدينة بنى سويف حتى سنة ٢٠٠٠ " وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة - ١٩٨٢ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " إستراتيجية التنمية الشاملة لإقليم الدلتا " - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق - التقرير العام - ديسمبر ١٩٩٢ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " التخطيط الإقليمى لمحافظة الغربية " وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - التقرير العام - سبتمبر ١٩٩٦ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " التقرير الإقليمى لمحافظة الغربية وكفر الشيخ " وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية - التقرير العام - أغسطس ١٩٩٤ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى " مشروع المخطط العام لمدينة طنطا " وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - ١٩٩٩ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، المجموعة المصرية للتنمية والتعمير (إيجيبتيم) " مشروع التخطيط الهيكلى والعام لمدينة كفر الدوار " محافظة البحيرة - التقرير الرابع - المخطط العام - أكتوبر ١٩٩٠ .
- الهيئة العامة للمساحة الخرائط المساحية للمدن مقياس رسم ١/ ٢٥٠٠٠ و خرائط الرفع الجوى عام ١٩٩٠ مقياس رسم ١/ ٥٠٠٠٠ .
- جمال حمدان " شخصية مصر " الهيئة العامة للكتاب - ١٩٨٠ .
- جمهورية مصر العربية - التقرير الوطنى المقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثانى للمستوطنات البشرية (قمة المدن) - إسطنبول - يونيو ١٩٩٦ .

- د. أحمد إسماعيل على "دراسات في جغرافيا المدن - مدينة أسيوط" - كلية آداب القاهرة
- د. السيد الحسيني "المدينة" دراسة في علم الاجتماع الحضري
- د. على خليفة الكواري "بحر فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حصارية"، مجلة المستقل العربي - السنة الخامسة - عدد ٤٩ - مارس ١٩٨٣ .
- د. م. محمود يسري - د. م. محمد طاهر الصادق "التخطيط الشامل لمدينة الزقازيق" - ١٩٧٤ .
- د. محمد عبد الله "التخطيط الصناعي" الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٣ .
- د. ظريف بطرس وأ. ربيع السعداوي "ورقة عن التنمية الإقليمية والحكم المحلي" - مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي - جامعة القاهرة - ديسمبر ١٩٨٠ .
- د. فؤاد فرج "سلسلة المدن المصرية وتطورها مع العصور" - الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- د. محمد طاهر الصادق "غياب الإلزام التشريعي في العلاقة التنظيمية بين أجهزة التخطيط وإدارة التنمية" - ورقة عمل مقدمة في ندوة تنظيم العمران - جمعية المهندسين المصرية - القاهرة - ١٩٩٧ .
- عبد الفتاح وهيب "جغرافية العمران" جامعة الإسكندرية - منشأة المعارف - الإسكندرية - ١٩٧٢ .
- قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ومذكراته ولائحته التنفيذية .
- قانون الإدارة المحلية رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٧٧
- محمد صبحي عبد الحكيم "التحضر في الوطن العربي" الجزء الثاني ، الفصل التاسع - التحضر في ج.م.ع - المنظمة العربية للثقافة والعلوم - ١٩٨٠ .
- محمد عبد الظاهر "المدخل للدراسات القانونية" نظرية القانون - دار النهضة العربية - ١٩٩٣
- مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي "الحكم المحلي والتنمية الإقليمية- نظرية عامة" جامعة القاهرة - ١٩٨٠ .
- وزارة الإسكان والتعمير "السياسة القومية للسكن الحضري في مصر" NUPS ١٩٨٢ .

المراجع الأجنبية :

- **A.Gilbert & J.Guglen** " Cities, Poverty and Development", ELBS, Oxford University Press, 1947.
- **A.J.Watkins** " The Policies of Urban Economics", Beverly Hills, California, Sage Publications, 1980.
- **Abukasan Atmodiriono & James Osborn** " Services and Development in Five Indonesian Middle Cities ", Institute of Technology, Center for Regional and Urban Studies, 1974.
- **B.Robert** " The Social History of Provencial Town", In Social & Economic Change in Modern Peru, R.Miller, CT.Smith & J.Fisher, Liverpool University. 1976.
- **Bertrand Reneaud** " National Urbanization Policy in Developing Countries ", Oxford University Press, New York, 1981.
- **Brian J.L.Berry & Frank E.Horton, Eds,** " Geographic Prespective on Urban Systems", Englewood Cliffs NJ, Prentice-Hall, 1970.
- **Cairo TRHUD,** "Local Practices in Urban Management in a Secondary City ", A Case Study of Belbeis . Cairo, 1999 .
- **Claudio Acioly** " Incremental Land Development in Brasilia ", Liverpool University Press, 1994.
- **Claudio Acioly** " Low Incom Housing Policies in The Development of Brasilia ", Housing in The Third World Analysis and Solutions, A Critical Review, Kilmartun, Leslie & Harjider, 1992.
- **D.Rondinelli & K.Ruddle** "Urbanization and Rural Development", Praeger, New York, 1978.
- **David Satterthwaite** " Small and Intermediat Urban Centers", Their Role in National and Regional Development in The Theird World, Edited by Jorge E.Harvey, 1986.
- **Dennis A. Rondinelli** " Secondary Cities in Developing Countries ", Policy for Diffusing Urbanization, Sage Library of Social Research, Cairo Univesity, 1984.
- **E.Gilbert** "Practical Regionalism in England and Wales", Geographical Journal, 1939.
- **Edgar M.Hoover & Frank Giarratani** "An Introductioonto Regional Economics", New York, Alfred A.Knopf, 1984.
- **El Araby, Mostafa,Morsi** " Exploration into Characteristics,he Determinants of Production, and the Impact of Land Policies on the Informal Housing sector in Alexandria, Egypt " Ph.D. Portland State University, 1993 .
- **F.Perroux** "Note Sur La Nation De La Pole De Groissine", 1955 Translated in Lwington Economic Policy For Development , 1977
- **G.Brees** "Urbanization in Newly Developing Countries ", Englewood Cliffs, NJ-Prentice ~ Hall, 1966.
- **Garnier Beavjen & G. Chabot** " Urban Geography", London, 1967.

- **H.Richardson** "Policies for Strengthening Small Cities in Developing Countries ", Small Cities & National Development, Nagoya, UNCRD, 1982.
- **H.Richardson** "Policies for Strengthening Small Cities in Developing Countries", Small Cities & National Development, Nagoya, UNCRD, 1982.
- **Harold Lubell** " Urban Development Policies and Programs ", Working Paper for Discussion, Bureau for Programs and Policy Coordination, Washington, DC, USAID, 1979.
- **Harry W. Richardson** "Regional Growth Theory", The Macmillan Press LTD, London, 1973
- **J.C. Williamson** "Regional Inequality and the Process of National Development and Cultural Change", London, 1965. Vol.13.
- **J.Fredmann & William Alonso** " Regional Policy", Reading in Theory and Applications, The MIT Press, USA, 1974
- **John Fridmann & Clyde Weaver** "The Evaluation of Regional Planning ", University of California, 1979
- **John W.Alexander** "Economic Geography" , Pentic – Hall , Englewood Cliff, 1963
- **L.Costa** " Considerations in Urban Planning in Brasilia ", Senado Federal, Brasilia, 1984.
- **M. Yousry** " Employment and Infrastructure Planning for Secondary Urban Settlements", Institute of Urban & Regional Planning, Cairo University, 1984
- **O.M.Amos** "Unbalanced Regional Growth and Regional Income Inequality in The Later Stages of Development", In Regional Science and Urban Economics, 1988.
- **Robert E.Dickinson** "city and Region", A Geographical Interpretation, Routledge and Kegan Paul, London, 1966.
- **The Municipal Corporation in Copenhagen** " Copenhagen Municipal Plan ", The Lord Mayor's Department, 1993
- **The National Bank Reports**, 1979.
- **The United Nations** "Urban Land Policies and Land Use Control Measures", New York, 1975.
- **United Nations** "Patterns of Urban & Rural Population Growth", Development of International Economic & Social Affairs, New York, 1980.
- **Vernon J.Henderson** " Urban Development: Theory, Fact and Ilusion", Oxford, New York, Oxford University Press, 1988.
- **W.H.Richardson** "City Size and National Spatial Strategies in Developing Countries", Staff Working Paper 252, The World Bank, 1977.
- **W.Isard & Al** "Methods of Regional Analysis & Introduction to Regional Science", The MIT Press, Cambridge, 1976

الرسائل غير المنشورة :

- إبراهيم أحمد المسلمي "الإمتداد العمراني للمدن المتوسطة وتأثير العوامل الإقليمية والاجتماعية على خصائصه في الفترة ما بين ١٩٧٦-١٩٨٦" - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٩٠ .
- أحمد محمد صدقي "إقليم المدينة في الفكر النظري ومشاكل التطبيق" رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٩٣ .
- أحمد محمد عبدالله حميد "دور الطرق في نشأة وتطور المحلات العمرانية في مصر" دراسة تطبيقية على طريق القاهرة - الإسكندرية الزراعي - رسالة دكتوراه - كلية البنات - جامعة عين شمس - ١٩٨٢ .
- أيمن هاشم عبد الرحمن "الإطار التشريعي والإداري المنظم لمشروعات التنمية العمرانية الجديدة في مصر" , رسالة ماجستير - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٤ .
- سامي أمين عامر "دور إقليم المدينة في تحديد الإقليم التخطيطي" رسالة دكتوراه - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٩ .
- سلوى توفيق "تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية" رسالة ماجستير - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٥ .
- سمير سعد على "العوامل المحلية المؤثرة على نمو التجمعات البشرية في مصر وتأثيرها على نمو الأراضي الزراعية حتى عام ٢٠٠٠" رسالة دكتوراه - كلية التخطيط - جامعة الأزهر - ١٩٨٤ .
- عصام أحمد مصطفى "ديناميكية التغير العمراني بالمناطق السكنية في المدن المصرية" رسالة دكتوراه - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٥ .
- علا سليمان الحكيم "أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر" رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٥ .
- فيصل عبد المقصود "المدن الثانوية كمحدد وأساس لصياغة خطة قومية حضرية في مصر" رسالة دكتوراه - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٩ .
- فيصل عبد المقصود "المدن الثانوية كمحدد وأساس لصياغة خطة قومية حضرية في مصر" - رسالة دكتوراه - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٩ .
- متولى فتحى متولى "أثر محاور الحركة على النمو العمراني" رسالة ماجستير - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - ١٩٩٠ .
- محمود عبد السميع حسنين "العوامل الاقتصادية لتضخم المدن في المجتمعات النامية" رسالة دكتوراه - كلية التجارة - قسم إقتصاد - جامعة الزقازيق - ١٩٩٠ .

- مرزوق حبيب ميخائيل "المراكز الحضرية في محافظة بنى سويف" رسالة دكتوراه - معهد البحوث والدراسات الإقليمية - قسم الجغرافيا - جامعة القاهرة ١٩٨٥ .
- مرزوق حبيب ميخائيل "مدينة بنى سويف - دراسة في جغرافية المدن" رسالة ماجستير - كلية الآداب - قسم جغرافيا - جامعة القاهرة ١٩٧٨ .
- مها سامى كامل "العوامل المؤثرة على إتجاهات النمو العمرانى فى المدن المصرية" رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة للقاهرة - ١٩٩٤
- هاتئة أحمد حمدى "دور الصناعة فى تشكيل نمط العمران فى النول النامية" - رسالة دكتوراه - كلية الهندسة والتكنولوجيا - المطرية - جامعة حلوان - ١٩٩١ .
- **Tarek Abu-Zekry** "City Size Distribution of Regional Cities and National Development", Ph.D , Faculty of Engineering – Cairo University, 1989.
- **T.A.Abou El-Atta** "Urban and Economic Spatial Concentration in Less Developed Countries", Unpublished Ph D Thesis, State University, New Jersey, Rutgers, 1985..

- Tanta, Assiout, Zagazik, and Kena are analyzed under the effect of the implementation of a university.
- Kena, Belbis and Beny Suef are analyzed under the effect of the implementation of a regional road .
- Tanta, Kafr El-Dawar, Kafr El-Zayat and Aswan are analyzed under the effect of the implementation of an industrial agglomeration.

The steps of the application study are:

- Analyzing the historical urban growth of each city on city maps.
- Calculating rates of urban growth through various periods.
- Splitting each city into three or four homogeneous parts.
- Measuring the urban growth in each part comparing the growth rates before and after the implementation of the regional element.
- Calculating the effect of the element on the urban growth in its direction.

Section 5: The section includes the finding of the study and the measurements of the relation ship between the urban growth directions and the location of the implemented regional element.

A supposed map was imagined for each city in case of non-implementation of the regional element based on the normal previous growth rates and directions. A comparative study took place in both cases – actual and supposed one - to emphasize the effect of the implementation on the urban growth and shape of the city.

The finding of the study can be summarized as follows:

The implementation of a university attracts in its direction 73% of the total urban growth of a city while the implementation of an industrial agglomeration attracts 69%. The implementation of a regional road came at the end of the list with only 38% of attraction of total city urban growth in its direction.

Section 6: As a conclusion the section summarize the study and propose a conceptual policy and program to make use of the study results in the regional planning process by locating the regional element within a planned urban context ending by a controlled urban growth direction.

Abstract:

The urban growth directions of middle size cities and how to control this growth to achieve the aimed development objective for both the city and its region are concerned by this thesis.

The thesis is dealing with the regional elements that affect the urban growth and direct it, and is measuring the urban growth rates and direction changes either on the whole city growth or in every part of the city, especially where a regional element have been implemented.

Section 1: Is an introduction for the thesis problem: the Urban Growth Control in Middle Size Cities" which is the cause of many big urban and economic problems. The research deals mainly with the physical growth of the city and the elements that have direct effects on this growth, and attract the growth in a specific direction changing the previous natural growth rate directions and trends.

The main objective of the thesis is to find a measure of the effect of the regional elements on directing the urban growth. The city size range between 100 to 500 thousands, which mainly includes the capitals of governorates or the first or second cities in their region, is chosen because of their strong regional impact. Three regional elements have been selected to be studied: the university, the regional road, and the industrial agglomeration. The choice of these elements was mainly because of their clear location inside the city urban context.

Section 2: Is a theoretical background of the different regional theories dealing with urban growth. These theories dealt with either growth size or economical growth. Non of these theories was concerned with the matter of physical growth in spite of its importance .

At the last part of this section the reason of choosing the city size category between 100 to 500 thousand is discussed; and that was the measurability of the regional relations between the city and both its direct and its big region.

Section 3: This part is concerned mainly with the three main tools of urban growth control: urban orientation, laws and management

A brief about the regional context of Egypt showing that the main objective was to achieve urban and economic development, and an observation of the Egyptian laws that concerns urban growth control and the problems of urban management in the country took part in this section

Tow foreign experiences in the field of urban growth control are also presented in this section, one of them is a successful one in Copenhagen – Denmark, and the other one is in a developing country, which is New Brasilia in Brazil. The aim of referring to these experiences is to find the reasons of the success and the fail of these experiences and the similarities and differences between the urban circumstances in our country and theirs.

Section 4: This part provides the methodology of the thesis and the steps of the application study. The effect of the three elements on the urban growth is analyzed. Three or four cities are chosen for study under the effect of each element.

**CAIRO UNIVERSITY
FACULTY OF URBAN AND REGIONAL PLANNING**

CONCEPTUAL IMPACT OF REGIONAL ELEMENTS ON THE DIRECTIONAL URBAN GROWTH IN MIDDLE CITIES

**A THESIS SUBMITTED FOR THE FULFILLMENT OF THE REQUIREMENT
FOR THE DEGREE OF Ph. D. IN REGIONAL PLANNING**

BY:

MAHA SAMY KAMEL
ASSISTANT LECTURER, GENERAL ORGANIZATION OF HOUSING AND BUILDING
RESEARCH CENTER

SUPERVISORS:

PROFESSOR, Dr. MOHAMED TAHER EL-SADEK
DEPARTMENT OF REGIONAL DEVELOPMENT
EX- DEAN OF THE FACULTY OF URBAN AND REGIONAL PLANNING
CAIRO UNIVERSITY

PROFESSOR, Dr. LAILA AHMED MOHARAM
ARCHITECTURE DEPARTMENT
PROFESSOR AND HEAD OF DEPARTMENT
FACULTY OF ENGINEERING – TANTA UNIVERSITY

PROFESSOR, Dr. SAMY AMIN AMER
DEPARTMENT OF REGIONAL DEVELOPMENT
PROFESSOR AND VICE-DEAN FOR STUDENTS AFFAIRS
FACULTY OF URBAN AND REGIONAL PLANNING – CAIRO UNIVERSITY

DECEMBER 2000

